



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس - القدس
معهد الدراسات الإقليمية
مسار الدراسات الأمريكية

علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة الدولية وموقفها من منظمة
التجارة العالمية كنموذج (1995 - 2005)

إعداد الطالب : وسام خالد يوسف الأغا

إشراف الأستاذ الدكتور / محمد النيرب

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1431 هـ / 2010

علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة الدولية و موقفها من منظمة
التجارة العالمية كنموذج (1995 – 2005)

إعداد

وسام خالد يوسف الأغا

(باكستان)

جامعة كراتشي

بكالوريوس صيدلة

المشرف الرئيس: أ. د. محمد النيرب

أستاذ الدراسات الأمريكية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (الدراسات الأمريكية)
من برنامج الدراسات العليا / معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس.

القدس – فلسطين

1431هـ / 2010م



جامعة القدس - القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية
مسار الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة النولية وموقفها من منظمة التجارة العالمية كنموذج
(1995 - 2005)

اسم الطالب: وسام خالد الأغا
الرقم الجامعي: 20512404

المشرف، الأستاذ الدكتور: محمد النيرب.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2009/12/19 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع
التوقيع
التوقيع

- 1- رئيس لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور/ محمد النيرب
- 2- ممتحناً داخلياً، الدكتور / محمود الأستاذ
- 3- ممتحناً خارجياً، الدكتور / مخيمر أبو سعدة

القدس - فلسطين
1431هـ / 2010م

إهداء

(.. رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ): (سورة النمل رقم 27 / 19)

إلى روحه الطاهرة التي تنير لي عتم الدرب
إلى نبراسي في الإيمان والصدق والاستقامة
إلى من علمني أن الاجتهاد هو السبيل إلى بلوغ الهدف
وأن العلم هو الطريق للارتقاء في الحياة
إلى روح والدي الحبيب رحمه الله وأدخله فسيح جناته

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها
إلى هدية الله لي والشمس التي تنير حياتي
إلى التي أفنت عمرها في محراب العلم
إلى من أتوق إلى رضاها دائما لأنال رضى الله
وإلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها وأنعم عليها
بالصحة والعافية

إلى الشهداء الأبرار على طريق تحرير فلسطين
إلى إخواني من أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال .. فك الله أسرهم
إلى كل من لا يزال يؤمن بفلسطين حرة عربية ويعمل على تحريرها

وسام خالد يوسف الأغا

إقرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

وسام خالد يوسف الأغا

التاريخ: 2009/12/19

شكر، وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين:

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن باب الاعتراف بالفضل والتقدير فإنني أجد نفسي مدينًا بالوفاء والعرفان للعديد من الأساتذة والزملاء والأصدقاء لا يتسع المجال لذكرهم وآمل أن تكون هذه الرسالة بمثابة شكر لهم، وإن كان لا بد من الشكر فأبدأ بالمشرف الفاضل الأستاذ الدكتور محمد النيرب الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة حيث قدم لي العناية والرعاية والنصح والإرشاد طيلة فترة إعداد الدراسة، فله مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان والوفاء، كما أسجل في هذا السياق جزيل شكري وخالص تقديري للأستاذين الكريمين الدكتور مخيمر أبو سعدة والدكتور محمود الأستاذ وذلك على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وكان شرفاً لي أن أحظى بتوجيهاتهما وملاحظتهما القيمة، وهما المعروفان بالعلم والأدب.

والشكر إلى جامعة القدس أبو ديس التي منحتني الفرصة للالتحاق في برنامج الدراسات الأمريكية، وإلى الطاقم التدريسي الذي تفضل بتزويدنا بعلمه وتجربته، وإلى الإخوة والأخوات في إدارة الجامعة في غزة الذين كانوا دوماً داعمين ومساندين وباذلين كل الجهد لتقديم أفضل الخدمات.

وأتقدم بالشكر إلى الدكتور زكريا السنوار على نصائحه العلمية ورعايته وتشجيعه لي لإتمام الدراسة، والمفكر القومي العربي غازي الصوارني الذي أثرت دراساته البحث، وإلى الإخوة العاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة على مساعدتهم وتقانيهم في الخدمة وكذلك مكتبة الهلال الأحمر بغزة ومكتبة جامعة الأزهر، وإلى كل الإخوة والزملاء الذين كان لهم الفضل في إتمام هذا البحث.

تعريف المصطلحات

Foreign Policy: السياسة الخارجية

يقصد به جميع صور النشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، وهي تشمل برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة؛ من أجل تحقيق أهداف تصب في مصلحة الدولة (سليم، 1998).

Interdependence: الاعتماد المتبادل

يقصد به اعتماد الدول على بعضها البعض بشكل متكافئ نسبياً من خلال زيادة حجم المعاملات الدولية خصوصاً التجارية بينها، مما يزيد من درجة وقابلية الوحدات الدولية للتأثر والاعتماد المتزايد من كل دولة على الأخرى حسب درجة التبادل بينها وتزيد درجة الاعتماد المتبادل بزيادة الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية (البيلاوي، 2000).

International system: النظام الدولي

ويقصد بالنسق الدولي مجموعة الدول التي تمثل الوحدات الدولية التي تترابط من خلال عملية الاعتماد المتبادل فيما بينها، ويتأثر سلوك كل وحدة بما تسلكه الوحدات الأخرى في النسق الدولي (سليم، 1998).

Free Trade: التجارة الحرة

ويقصد بها ذلك النمط من التجارة الخالي من جميع الحواجز والعوائق الاصطناعية، كالتعريفية الجمركية، والقيود الكمية، ومراقبة الصرف (جبرونيلا، 2001).

Fast track: المسار السريع

ويقصد به إجراء اتخذه الكونغرس يمنح الرئيس صلاحية واسعة للتفاوض على الاتفاقيات التجارية الدولية، ويقوم بعرض ما توصل إليه للكونغرس الذي يقوم بالتصويت عليها خلال فترة زمنية محددة (USTR, 2009).

العهد الجديد New Deal:

ويقصد به برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نفذه الرئيس روزفلت في الثلاثينات من القرن العشرين، لمواجهة الكساد الكبير، ويتضمن تدخل للحكومة في الاقتصاد (هيرسون، 1987).

الخدمات Services:

النشاطات الاقتصادية وتشمل: الخدمات الصحية، والمواصلات، والسياحة، والمصارف، والتأمين، والاتصالات، والدعاية، وقطاع الترفيه، وصناعة المعلومات، والاستشارات، والكثير من النشاطات الاقتصادية الغير ملموسة مادياً (U.S. Government, 2009).

المعاملة الوطنية:

ويقصد به الالتزام بعدم التفرقة في المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة، حيث تقضي الاتفاقية بأنه بعد سداد الرسوم الجمركية تتمتع السلع المستوردة من حيث القوانين، والقواعد، وفرض الضرائب، والرسوم بمعاملة السلع الوطنية نفسها (حازم، 2007).

حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property:

ويقصد به العناصر التالية: حقوق الطباعة والحقوق المرتبطة بها، والعلامة التجارية، والمؤشرات التجارية، والتصميمات الصناعية، وبراءة الاختراع، وحماية المعلومات السرية، وتصميمات المعروضات من الدوائر المتكاملة، والسيطرة على الممارسات التي تعين التنافس في مجال التراخيص التعاقدية (world trade organization, 2009).

التعرفة الجمركية:

أسلوب لحماية الإنتاج الوطني، وهو الأسلوب المشروع لحماية الصناعة الوطنية وفقاً لظروف كل دولة، بشرط احترام التزامات كل دولة (حازم، 2007).

جدول الاختصارات

US	United States of America
USTR	United States Trade Representative
WTO	World Trade Organization
ASEAN	Association of South East Asian Nations
EU	European Union
FTA	Free Trade Agreement
FTAA	Free Trade Area of the Americas
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
IPRs	Intellectual Property Rights
NAFTA	North Atlantic Free Trade Agreement
RTA	Regional Trade Agreement

(U.S. Trade Representative.2008)

علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتجارة الدولية و موقفها من منظمة التجارة العالمية كنموذج (1995 - 2005)

المخلص

تبحث هذه الدراسة في دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية ودورها في إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتتعلق الدراسة في تحليل الإستراتيجية الأمريكية والتحديات التي نشأت عقب انتهاء الحرب الباردة ودخول العالم مرحلة العولمة وأهمية التجارة الدولية في إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية.

وتناقش الدراسة كيف استخدمت السياسة الأمريكية الفكر والفلسفة السياسية الأمريكية في تشكيل النظام التجاري الدولي وفي تصميم وتوظيف مجال نشاط منظمة التجارة العالمية في خدمة المصالح الأمريكية لتحقيق التفوق العالمي، والمكونات الرئيسية للفكر الأمريكي هي: الحرية، الفردية، دور الحكومة، الملكية الخاصة، والدراسة ناقشت دور هذه الأفكار في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه تحرير التجارة الدولية.

البحث تتبع تأثير هذه الأفكار في التاريخ الأمريكي، وأوضح التفاعل بين الكونغرس، الفرع التنفيذي، وجماعات المصالح في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية، وكيف أستعملت في الهيمنة الأمريكية، وسؤال البحث الرئيسي هو : إلى أي مدى شكل الفكر السياسي الأمريكي منظمة التجارة العالمية لخدمة المصالح الأمريكية.

وظفت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والمنهج التاريخي، واستعرضت دور الفكر السياسي الأمريكي في إقامة نظام سياسي أمريكي يقوم على الرأسمالية السياسية والدور الذي لعبه الفكر السياسي الأمريكي عبر التاريخ الأمريكي في تشكيل الحياة والمجتمع الأمريكي، وعملية صنع القرار داخل المؤسسات الأمريكية تجاه قضية التجارة الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن التجارة احتلت مركز رئيس في توجيه السياسة الأمريكية وأن فترة ما بعد الحرب الباردة أعطت المزيد من الأهمية لتحرير التجارة الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية حيث استطاعت الولايات المتحدة إضافة تحرير الخدمات واحترام مبدأ الملكية الفكرية في الإطار العام لعمل المنظمة، وقد كان هذا من أجل خدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية ويخدم السياسة الأمريكية في إكمال إقامة نظام عالمي يحقق التفوق الأمريكي العالمي.

American Foreign Policy Relation with World Trade and its Position toward World Trade Organization as Example (1995-2005)

Abstract

This research examines the role of American Foreign policy toward world trade and its role in establishing the World Trade Organization (WTO). The study embarks on analyzing the American foreign policy strategies and challenges that emerged after the end of the Cold War era and entering the Globalization era. It also examines the importance of international trade in the strategies of American foreign policies to achieve American interests.

The research discusses the exercising of American political thought and philosophy in shaping world trade system and designing the activities of the World Trade Organization to serve American interests and to achieve American world superiority. The main components of these thought is: liberty, individualism, the role of government, and private property. The study discussed the role of these thoughts in determining the American foreign policy towards liberation of international trade.

The research traces the effect of these thoughts in American history ,and show the interaction between congress , executive branch ,and interest group in formulating American foreign policy toward international trade, and how it is used for the interest of American hegemony. The study main question is: To what extent the American political thoughts used to formulate World Trade Organization to serve American interests.

The research employed descriptive analysis and historic methodology. The research study also reviewed the role of American political thought and philosophy in establishing an American political system based on the foundation of political capitalism, and the role played throughout the American history in shaping the life of American society and the process of decision making in various American institutions in the issue of world trade.

The study concluded that trade has a significant importance in directing American policies. On the aftermath of the Cold War era more emphasis has been given to liberating world trade and establishing the World Trade Organization that enabled the United States to include the liberation of services and respect of Intellectual Property in the framework of the organization that would serve American economic interests and the American policies in completion of establishing new world order that ensures American world superiority.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مدخل

تجمع الدوائر السياسية الأمريكية على أن "حتمية القيادة" العالمية يجب أن تستمر للولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتمتع بميزات فريدة في قوتها ومكانتها الدولية، ويجب على أمريكا أن لا تتخلى عن مسؤوليتها العالمية في قيادة العالم؛ لأن الانسحاب والتهرب سوف يجر على أمريكا وعلى العالم الكثير من المخاطر (ناي، 1991). وترى هذه الدوائر ولأن أمريكا تمتلك القوة العسكرية الهائلة التي تردع أي قوة في العالم من التفكير بتحديدها، وتستطيع الانتشار والحضور في أي بقعة من العالم؛ "لتفرض السلام الأمريكي" * (Pax Americana) و الذي قد تراه دول أخرى نوع من الهيمنة الأمريكية، كما فرضت الإمبراطورية الرومانية السلام الروماني على العالم (رياض، 2005). ولديها من القوة التي تستطيع أن تردع أي دولة تفكر في المس بالأمم الأمريكية، والمكانة الاقتصادية التي تحتلها وإن كانت في تراجع بالمقارنة بوضعها بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنها ما تزال تنتج ربع الإنتاج العالمي، والنفوق في الاكتشافات العلمية يعطى أمريكا الميزة التي تجعل العالم يأمل منها أن تقود الاقتصاد العالمي، والحلم الأمريكي ما يزال متفوقاً على النماذج الأخرى المعروضة في الساحة العالمية (نيكسون، 1988).

يقع على عاتق السياسة الخارجية الأمريكية جزء كبير من مسؤولية تحقيق استمرارية التفوق الأمريكي على العالم، وتشكل الأفكار السياسية الأمريكية القاعدة الأساس لصياغة السياسة الخارجية التي يجب أن تحقق المصالح الأمريكية، ويدور في أمريكا سؤال حول طبيعة السياسة الخارجية

* السلام الأمريكي Pax Americana هو مصطلح يشبه مصطلح استخدم قديماً لوصف الهيمنة الرومانية على العالم

الأمريكية التي يتوجب على أمريكا أن تنتهجها في سبيل تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقامت مراكز البحوث والدراسات ودوائر صنع القرار بدراسات جادة حول الأولويات التي يجب أن يتم وضعها بعين الاعتبار من أجل تحقيق الأهداف، وتتراوح النقاشات بين التركيز على الاستفادة من فرصة انتهاء الحرب الباردة وبروز أمريكا كقطب أحادي في العالم يعتمد على القوة العسكرية، وبين ضرورة اغتنام هذه الفرصة بإعلان الانتصار الأمريكي بنموذجه الرأسمالي الليبرالي كما رآه الكاتب (فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama) بانتهاء الصراع في العالم بانتصار النموذج الرأسمالي الذي تقوده أمريكا، ويثبت نجاح الفكر السياسي الأمريكي في إنشاء نموذج أمريكي استطاع تحقيق الرفاهية والازدهار للشعب الأمريكي، ويجب على العالم الاقتداء بهذا النموذج الليبرالي الرأسمالي ونبذ كل النظريات الأخرى، وهذا يعني أن الفكر السياسي الأمريكي هو الذي يجب أن يسود كل العالم، أو كما دعا (صاموئيل هنتنغتون Samuel P. Huntington) في كتابه (صدام الحضارات) إلى اعتبار أن الصراعات المقبلة هي صراعات ذات طبيعة ثقافية وحضارية بين الحضارات المختلفة، يلعب فيها الفكر السياسي دوراً رئيساً في الصراعات الدولية.

وفي الوقت نفسه تدور تساؤلات حول مستقبل القوة الأمريكية وقدرتها على قيادة العالم، حيث يشير المحافظون إلى الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة، ونجاح النظام السياسي الأمريكي في تصحيح مساره وقدرة الرأسمالية الأمريكية على تصحيح الإخفاقات الاقتصادية، ويرى هؤلاء أن السياسة الرأسمالية التي تقودها أمريكا يرجع لها الفضل في تحقيق النجاحات في الحياة الأمريكية، كما يرون أن إسهاماتها هي التي وفرت أسباب القوة لتحقيق الانتصارات العسكرية في الحروب العالمية والصراعات التي خاضتها أمريكا دفاعاً عن العالم الصناعي والديمقراطي، وأن على العالم الاقتداء بها والسير على ضوء معايير هذه الرأسمالية السياسية الليبرالية الديمقراطية.

في المقابل يرى الليبراليون أيضاً أن هناك معضلات تواجه أمريكا، ويشيرون إلى بدء الانحطاط الأمريكي والتراجع في مستوى المعيشة وتنامي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأن على صناع القرار في القيادة الأمريكية عدم الركون إلى نشوة انتهاء الحرب الباردة، واعتبار ذلك دليلاً كافياً على صحة النهج الأمريكي، وأن الوضع الجديد يخلق معه تحديات جديدة على الصعيد العالمي تتطلب صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بطريقة جديدة لا تعتمد فقط على القوة العسكرية الأمريكية، ولكن يجب استخدام الفكر الأمريكي في صياغة العالم والمؤسسات الدولية؛ لتصبح مطابقة لهذا الفكر. وعلى الرغم من هذا الجدل الحيوي بين الفريقين إلا أن أثر تعبير

(هنري لويس Henry Luce) * في العام 1942 بأن "القرن هو قرن أمريكي" ما يزال يحفز همه الأمريكيين ويدفعهم إلى التمسك بقدره أمريكا على أن يكون القرن الحادي والعشرون أمريكيًا أيضاً (كيندي، 1993).

إن السياسة الخارجية الأمريكية التي يتوجب انتهاجها في سياق المحافظة على التفوق الأمريكي، يجب أن تكون كما دعا (جوزيف ناي Joseph Nye) أحد المفكرين الأمريكيين في كتابه "حتمية القيادة" إلى أن تستخدم الولايات المتحدة كامل أسباب قوتها في سياستها الخارجية، بطريقة تستطيع من خلالها استخدام مصادر القوة الأمريكية، التي تتراوح بين القوة الخشنة التي تتمثل في القوة العسكرية، والقوة الناعمة التي تتمثل بالأفكار الأمريكية، مثل: الحرية، الحرية الفردية، والملكية الخاصة، والمبادرة الفردية، وحرية التجارة، والثقافة، والقيم، والأفكار، والنموذج الأمريكي في الحياة، بالإضافة إلى الأغاني والأفلام؛ لأن الاعتماد على القوة العسكرية وحده سوف يستنزف الموارد الأمريكية في حروب ومعارك مستمرة ويحول أمريكا إلى شرطي للعالم ويجلب له الكراهية، ويحفز عوامل المقاومة في كل مكان، أما القوة الناعمة فأنها تستخدم المزايا المختلفة التي تتمتع بها أمريكا من أفكار سياسية تستطيع أن تنشرها ويقنن بها العالم، وتستقطب خلفها المزيد من الشعوب والدول الطامحة إلى الاستفادة من التجربة الأمريكية التي قامت على أساس هذه الأفكار، خصوصاً أن بريق الحياة الأمريكية لا يزال جاذباً لقطاعات واسعة من الشعوب في مختلف أنحاء العالم ومن الشباب الذين يمثلون القوة الناشئة في مختلف المجتمعات، وتستطيع الثقافة الأمريكية أن تكسب تبعيتهم لطريقة الحياة الأمريكية (ناي، 2001).

وهذه الدراسة سوف تبحث في أحد المواضيع التي تساءل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (هنري كيسنجر Henry Kissinger) عنها في كتابه الذي طرحه تحت عنوان (هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟)، وتقوم بدراسة إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، وتفحص الطريقة التي عالجت فيها السياسة الأمريكية قضية التجارة الدولية في سياق إستراتيجيتها الكونية للاستمرار في التفوق الأمريكي على العالم، وتدرس دور الفكر السياسي الأمريكي الذي تستخدمه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية في سياق النظام الدولي، وأثر هذه الأفكار في تشكيل النظام التجاري الدولي، وكيف عملت هذه الأفكار على تحرير التجارة الدولية من خلال نشر الفكر السياسي الأمريكي عبر السياسة الخارجية التي عملت على ضمان المحافظة على المصالح الأمريكية (كيسنجر، 2002).

* Henry luce ناشر أمريكي لصحف مجلات منها: Time , Life

2.1.1. مشكلة البحث:

تثير إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة و دخول حقبة العولمة العديد من الأسئلة حول أولويات السياسة الخارجية، وما هي الإستراتيجية الأمثل التي يتوجب إتباعها في تحقيق الأهداف الأمريكية الإستراتيجية بالاستخدام الأمثل لكامل موارد الدولة الأمريكية، في ظل عدم كفاية الاعتماد على الردع النووي والقوة العسكرية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية؟ السياسة الخارجية هي امتداد للسياسات الوطنية والاحتياجات الداخلية، وتعد الحاجة إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية الداخلية والتحديات الاقتصادية الخارجية من أهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية، في ظل نمو العديد من القوى الاقتصادية الدولية ومنافستها المكانة الأمريكية، وتزداد الدعوات الداخلية الأمريكية بضرورة إعطاء قضية التجارة الاهتمام الواجب من قبل السياسة الخارجية؛ لتحقيق المصالح الأمريكية، وضرورة استخدام الهيمنة الأمريكية في فتح أسواق العالم أمام المنتجات الأمريكية، والمساهمة الفاعلة في إنشاء نظام تجارى دولي يتيح لأمريكا البقاء على مركز الصدارة، ويحقق مميزات يضمن لأمريكا مصلحتها دائما خصوصا في ظل نمو الشركات العابرة للدول صاحبة الهوية الأمريكية (دسلر، 1982).

تميز التاريخ الأمريكي بشأن السياسة الخارجية منذ زمن الاستقلال عام 1776 بالتأرجح بين سياسات العزلة والانكفاء والابتعاد عن مشاكل العالم، والتركيز على الداخل الأمريكي على اعتبار أن الانكفاء سوف يحقق المصالح الأمريكية، ويوفر على أمريكا استنزاف طاقاتها في عالم مضطرب تسوده الصراعات، بينما يرى أنصار انتهاج سياسة خارجية فاعلة أن النسق الدولي الحديث الذي تطور على مدى الزمن، وأصبحت أهم سماته بعد انتهاء الحرب الباردة هو زيادة الاعتماد المتبادل (Interdependence) بين الوحدات الدولية، والذي تتراجع فيه الصراعات العسكرية ويحل مكانها التعاون الاقتصادي خصوصا في المجال التجاري، الذي يزيد من قوة الدول، ويقوى علاقاتها، وهذا ما يفرض على السياسة الخارجية الأمريكية الاستجابة لهذه التغيرات في حال أرادت الاستمرار في احتلال موقع مهم في قيادة العالم، والاهتمام بدراسة تأثير التجارة الدولية على النسق الدولي وعلى مكانة أمريكا، وأن تشارك بفعالية في صياغة النظام الجديد والمؤسسات المنظمة له، وأن تعتمد في ذلك على الفكر السياسي الأمريكي في الترويج لحرية التجارة الدولية (سليم، 1998).

إن الفكر السياسي الأمريكي الذي يتمتع بمبادئ أساسية، يؤكد على تقييد الحكومة في الحد من حرية المجتمع، وحق الأفراد في التجارة والسعي نحو مصالحهم، ويؤكد على حرية التجارة وحق

المواطنين في كسب المال، وحق المبدعين في الاحتفاظ بحقوقهم الفكرية عن اكتشافاتهم، يستطيع أن يلعب دوراً مهماً في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية في فتح الأسواق الدولية أمام التجارة الأمريكية، ويزيد من قدرة أمريكا على التأثير في هذه الدول، وفي ظل تراجع الدول التي تتبع المنهج الاشتراكي تستطيع أمريكا استغلال فكرها السياسي وتقديمه للعالم باعتباره النموذج الأمثل الذي يجب أن يتبع.

تساؤلات الدراسة

وتتحدد تساؤلات الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما مدى تأثير الفكر السياسي الأمريكي الذي تستخدمه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية في إقامة نظام تجاري دولي وفي تصميم مبادئ منظمة التجارة العالمية؟

وينفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي الأصول الفكرية للتجارة الحرة في الفكر السياسي الأمريكي؟

كيف أثر الفكر السياسي في تشكيل المجتمع الأمريكي؟

كيف أثرت المصالح التجارية في نشأة الولايات المتحدة وفي السياسة الخارجية الأمريكية؟

ما هي الآلية التي يتم فيها صنع قرار السياسة الخارجية تجاه التجارة الدولية؟

كيف أثر الفكر السياسي الأمريكي في صياغة مفاهيم التجارة الدولية؟

كيف أثر الفكر السياسي الأمريكي في منظمة التجارة العالمية؟

3.1.1. فرضية الدراسة:

تتطلب فرضية الدراسة على أساس بحث العلاقة بين الفكر الأمريكي الذي تحمله السياسة الخارجية الأمريكية، ودوره في التأثير على التجارة الدولية بما يخدم استمرار التفوق والهيمنة الأمريكية العالمية، ونستطيع صياغة الفرضية الرئيسة على النحو التالي " هناك علاقة بين الفكر السياسي الذي تروج له السياسة الخارجية الأمريكية وبين تصميم نظام التجارة الدولية"، ومن هذه الفرضية الأساسية نستطيع صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

- تستخدم السياسة الأمريكية قضية تحرير التجارة الدولية في خدمة استمرار التفوق الأمريكي.

- يوجد علاقة بين دور السياسة الخارجية الأمريكية في نشر الحرية في العالم و زيادة حرية التجارة الدولية.
- يوجد علاقة بين مبدأ الملكية الخاصة الذي تروج له السياسة الأمريكية وبين زيادة حرية التجارة.
- يوجد علاقة بين مبدأ الحرية الفردية و بين زيادة حرية التجارة الدولية.
- يوجد علاقة بين مبدأ الحكومة المقيدة و بين زيادة حرية التجارة الدولية.

4.1.1. أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إثبات الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية في خدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، وذلك من خلال تدخلها المباشر، والكبير في فرض المفاهيم و المبادئ والشروط التي ينبغي أن يقوم عليها النظام التجاري الدولي وصياغتها وتصميمها، و دراسة أصول الفكر الأمريكي، والدور الذي لعبه في الحياة الأمريكية؛ وصولاً إلى قيامه بدور مهم في تشكيل النظام التجاري الدولي لخدمة المصلحة الأمريكية، وتسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف الآتية :

1. دراسة الفكر السياسي الأمريكي والمفاهيم والمدرجات السياسية التي نبعت منها السياسة الخارجية. الكشف عن مدى تأثير الفكر السياسي الأمريكي في التاريخ الأمريكي.
2. التعرف إلى كيفية تأثير الفكر الأمريكي في التجارة الدولية.
3. تحديد أصول الأفكار السياسية الأمريكية التي أسهمت في زيادة حرية التجارة الدولية.
4. التعرف إلى أصول الفكر السياسي الأمريكي في صياغة الأهداف التي قامت عليها منظمة التجارة العالمية .
5. التعرف إلى موقف السياسة الأمريكية إزاء انضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية ودرجة تطبيق هذه الدول لمبادئ الفكر السياسي الأمريكي.
6. توفر الدراسة مادة علمية لصانعي السياسات، والجمهور وجماعات المصالح، والمؤسسات الدولية، والدارسين لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية و فهمها .

5.1.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تضعنا في صورة الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الأمريكية في تصميم النظام العالمي بصورة عامة، والدور الذي تلعبه السياسة الأمريكية في تصميم نظام التجارة الدولية، وتوفر هذه الدراسة مادة علمية لمعرفة المكونات الفكرية التي تنطلق منها السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع قضية التجارة الدولية، وتدرس أثر هذا الفكر الأمريكي في الحياة الأمريكية، وكيف ساهم في التأثير على المجتمع الأمريكي، ومن ثم كيف ساهم هذا الفكر السياسي في تشكيل إطار مرجعي فكري تتحرك من خلاله السياسة الأمريكية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية.

وترجع أهمية الدراسة كونها تتناول موضوع التجارة الدولية الذي تزايدت أهميته في العلاقات الدولية، خصوصاً في ظل النظام العالمي الذي تشكل بعد انتهاء الحرب الباردة، والذي تحاول فيه معظم الدول الاستفادة من حرية التجارة الدولية في تعظيم قوتها وزيادة مصالحها، وهذا يجعل دراسة توجهات السياسة الأمريكية تجاه التجارة الدولية قضية مهمة نظراً للتأثير الأمريكي في صياغة نظام التجارة الدولية.

6.1.1. مبررات البحث:

يتعاضد دور السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة الدور غير المسبوق للولايات المتحدة في العالم، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة، وتأتي مهمة الحفاظ على المصالح الأمريكية في طليعة أولويات السياسة الخارجية، التي يتوجب فيها إعطاء العناية لكل التغيرات المحركة للعلاقات الدولية والتي تؤثر في الحفاظ على التفوق الأمريكي، وتكون قضية التجارة الدولية في مقدمة هذه القضايا خصوصاً في مرحلة تصميم نظام دولي يضبط هذه العملية، ودراسة التجارة الدولية يكتسب أهمية عالية في ضوء تضاعف أهميتها الدولية وزيادة حجمها الكبير، خصوصاً بعد تحرير قطاع التجارة المالية الحساسة جداً لأي تغيرات اقتصادية أو أزمات دولية، بالإضافة إلى كون التجارة الدولية تعطي فرصة لنمو اقتصاد حقيقي يقوم على الإنتاج، ويعزز الاستقرار السياسي في الدول المختلفة.

وقد جاءت هذه الدراسة من أجل إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه الأفكار السياسية الأمريكية في صياغة نظم التجارة الدولية وتشكيلها، خصوصاً منظمة التجارة الدولية، حيث أن التجارة الدولية ليست موضوعاً اقتصادياً بحتاً، ولكنه نظام تجاري يقوم على التوازن بين الإيرادات السياسية للوحدات الدولية، التي تسعى إلى تعظيم فوائدها من التجارة، للحفاظ على تفوقها السياسي العالمي،

وبالتالي تكون الولايات المتحدة من أكثر الدول اهتمامًا بالتجارة الدولية لما تمثله التجارة الدولية؛ من أهمية على الصعيد الدولي.

7.1.1. المنهجية:

تعتمد الدراسة على الأسلوب التحليلي الوصفي الذي يقوم بدراسة الموضوع، كما يركز على كمية المتغيرات وحجمها ودرجات ارتباطها ببعضها، وتحديد الأنشطة والعمليات والجهات التي تؤثر في موضوع البحث، حيث أن هذا الأسلوب يساعد على وصف الحقائق وتحقيق الأهداف المنشودة، كما ستستخدم الدراسة المنهج التاريخي من بدايات المشروع الأمريكي والأفكار التي قام عليها، والمراحل التاريخية لتطور الفكر السياسي الأمريكي بتطور الدولة الأمريكية، وتفاعل هذه الأفكار في الحياة السياسية عبر التاريخ الأمريكي، وتأثير العلاقات الدولية والتغيرات التي شهدتها العالم على الفكر الأمريكي.

8.1.1. المجال الموضوعي:

موضوع الدراسة يدور حول دور الأفكار السياسية الأمريكية في صياغة نظام التجارة الدولية، باعتبار أن التجارة الدولية ليست موضوعاً اقتصادياً يخضع لقوانين السوق، وإنما هو من صميم عمل السياسة الخارجية التي تقوم على أركان فكرية نابعة من الأفكار التي تأسست عليها الجمهورية الأمريكية وفي الوقت نفسه كيف تستخدم أمريكا أفكارها في صياغة سياستها في موضوع التجارة في خدمة مصالحها، وهذا يعني أن البحث سوف يركز على أصول الأفكار الأمريكية وتأثيرها في المجتمع الأمريكي، ويتطرق إلى المؤسسات التي تشارك في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها، في الفترة بين 1995-2005، وتعتبر هذه الفترة هي بداية إنشاء المنظمة إلى مرور عقد كامل على إنشائها، والأهمية النسبية التي أولتها السياسة الأمريكية لموضوع التجارة الدولية حيث زادت عدد الاتفاقيات التجارية الأمريكية في هذه الفترة زيادة كبيرة، وبلغ عدد الدول التي تجرى معها الولايات المتحدة مفاوضات لإنشاء معاهدات تجارية في هذه الفترة ما يزيد عن تسع وعشرين دولة و تم توقيع اتفاقيات تجارية في نفس الفترة ما يقارب سبع عشرة دولة، وهذا يعتبر نزعة واضحة في السياسة الخارجية (US. Trade Representative, 2009).

2.1. ثانياً: الدراسات السابقة

في هذا الجزء نستعرض الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، ونبدأ في القسم الأول باستعراض النظريات و المناهج العلمية التي تناولت طرق دراسة السياسة الخارجية و تحليلها حتى نستطيع الاستفادة منها في إثراء الدراسة، وفي القسم الثاني تستعرض فيه الكتب التي ناقشت موضوع الدراسة واقتربت منه في نقاط مشتركة، ونضع الخطوط العامة لما ناقشته هذه الكتب، والنتائج العامة التي توصلت إليها.

1.2.1. مراجعة النظريات الخاصة بدراسة السياسة الخارجية:

تتوفر مجموعة من المدارس والنظريات التي تتناول تحليل السياسة الخارجية، وتقدم هذه النظريات مداخل ومنهجيات متعددة في طريقة التحليل للسياسة الخارجية، حيث كان في السابق يتم التركيز على المواضيع الخاصة بالصراعات العسكرية واحتمالية نشوء تهديدات ذات طابع عسكري هي من وسم هذه النظريات، وحديثاً جرى تناول المواضيع التي استجذت على الساحة العالمية، مثل: التجارة الدولية، والبيئة، والهجرة، والتعاون العالمي في قضايا ذات مصلحة مشتركة ، ودراسة دور المنظمات الدولية والشركات العالمية في التأثير على النسق الدولي، وفي هذا السياق تحلل السياسة الأمريكية موقعاً خاصاً في التحليل للدور القيادي الذي تلعبه أمريكا على المستوى العالمي، ولطبيعة النظام السياسي الأمريكي المفتوح الذي يتيح وجود تأثيرات داخل النظام السياسي الأمريكي؛ لصنع قرار السياسة الخارجية التي لا تقتصر فقط على الإطار البيروقراطي لوزارة الخارجية الأمريكية، ولكن توجد هناك مجموعة مستويات متعددة تدخل في صناعة قرار السياسة الخارجية.

المنهج التحليلي و المنهج الايدولوجي

السياسة الخارجية ومنذ عهد الاستقلال الأمريكي يجرى تحليلها من خلال منهجين رئيسيين هما: المنهج التحليلي، والمنهج الأيديولوجي، أما المنهج الأيديولوجي فيعتمد على تحليل طبيعة الدولة وخصائص مكوناتها، ويتناول الأفكار والدين والنسق الاجتماعي والايولوجيا التي تؤمن بها القيادة السياسية، والقيم والمعايير التي يتمتع بها المجتمع، وأما المنهج التحليل فهو المنهج الأقرب لربط السياسة الخارجية بالمصالح لأنه ينطلق في تحليله للسياسة الخارجية على استشراف الأهداف الخارجية الحقيقية للدولة، ومعرفة الوسائل التي ستستخدم في الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف (كينيث و مكريديس، 1966).

النظرية الاقتصادية:

يرى أصحاب مدرسة النظرية الاقتصادية في العلاقات الدولية أن الصراع الدولي ينشأ غالباً لأسباب اقتصادية بحتة، وعلى الرغم من وجود فوارق في الفرضيات بين بعض المنظرين لهذه النظرية، إلا أنهم يتفقون على دور الاقتصاد في الصراع الدولي، وينطلقون في تحليلهم للعلاقات الدولية من هذه الخلفية، ومن أشهر المدارس في هذه النظرية المدرسة الليبرالية، التي من أشهر روادها (أدم سميث Adam Smith)، و (جون ستوربات مل John Stuart Mill) اللذان اعتبرا أن حرية التجارة الدولية هي ضمان قوي للمحافظة على السلم الدولي، ويفسران ذلك على أساس أن التجارة الدولية تؤدي إلى مكاسب للدول، ويتم فيها تطبيق نظرية الفوائد المقارنة، التي يتميز فيها كل بلد بإنتاج سلع محددة يتمتع بقدرة إنتاجية عالية وتكلفة منخفضة، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وتراجع احتمالية نشوء صراعات عسكرية ويكون هناك تنافس تجارى.

أما المدرسة الماركسية فإنها تفسر المراحل التي مر فيها المجتمع البشرى، وتشير إلى أن قدر الرأسمالية هو التوسع المستمر؛ لأنها بدون المزيد من التراكم لرأس المال والحاجة إلى توسيع السوق لا يمكنها الاستمرار، ويرون أن الرأسمالية هي في سياق مستمر من الاستعمار والاحتلال والحروب لإخضاع العالم لهيمنتها.

أما مدرسة النخبة فإنها تقوم على فروض مفادها تحكم النخبة في الدول الرأسمالية في قيادة الدولة، وهذه النخبة تتكون كما يقول (تشارلز رايت ميلز Charles Wright Mills) من: (المجمع الصناعي العسكري Military-industrial complex) مع سياسيين، وأصحاب نفوذ، ومجموعات أخرى مستفيدة من شن الحروب وإثارة الصراعات الدولية التي تتيح لهذه النخبة تصريف إنتاجها من الإنتاج العسكري، وتوفر لها فرصة للمزيد من التحكم والسيطرة الداخلية على المجتمع تحت ذريعة الخطر والحفاظ على الأمن (رسلان، 1986).

مدرسة تحليل سلوك السياسية الخارجية (حركة تحليل الأحداث)

في الستينات من القرن العشرين قام (تشارلز ماكلاند Charles McClelland) من جامعة جنوب كاليفورنيا بإنشاء مدرسة تقوم بتحليل السياسة الخارجية، استناداً إلى قياس سلوك السياسة الخارجية للدول التي تشكل النسق الدولي، وتسمى حركة تحليل الأحداث " Events Data Analysis Movements"، وفيه جرى رصد المجموع الكمي للأحداث التي ترد في المصادر العلنية من

خلال قواعد محددة، ويتم جمع هذه البيانات وتحليلها، ويستند التحليل إلى "الحدث أي السلوك غير الروتيني الاعتيادي" في نشاطات السياسة الخارجية ولا يكرر يومياً أو بشكل روتيني، وتعتبر أمثلة على ذلك "إعلان الحرب، أو قطع علاقات، أو اعتراف بدولة جديدة، و "الحدث Event" هو الذي يستحق الكتابة عنه في الصحافة بصورة واضحة، وعليه لا تعتبر اللقاءات "المتكررة الروتينية أو تكرار" المواقف السياسية القديمة حدثاً سياسياً.

حركة تحليل الأحداث في السياسة الخارجية توسعت وأصبحت هناك مجموعات كثيرة تستخدم تقنيات متعددة وأساليب مختلفة ؛ للوصول إلى جمع البيانات وتحليلها ،ومن هذه المجموعات:

Comparative research on event of nations(CREON)"

الفريق البحثي برئاسة تشارلز هيرمان في جامعة ولاية أوهايو

World events interaction survey (WEIS)

فريق البحث في برئاسة ماكلاوند في جامعة جنوب كاليفورنيا

Conflict and peace data bank (COPDAP)

فريق البحث برئاسة ادوارد عازار في جامعة نورث كارولينا

Comparative analysis of dynamic interstate conflict (CADIC)

فريق البحث برئاسة جون سلنجر في جامعة كارلتون "

وتعتبر هذه المدرسة من رواد تحليل السلوك للسياسة الخارجية، وهو السلوك الذي يصدر من الأشخاص الرسميين في الدولة ويحتلون مناصب رسمية، وينصرف هذا السلوك في النشاطات الخارجية ويرتبط بالأهداف الموضوعية للدولة وفيه يتم التحديد للوحدة الدولية، والمدى الزمني للسلوك (سليم، 1998).

نظرية القوة

نظرية القوة من النظريات المهمة في تحليل السياسة الخارجية، ويعتبر عالم السياسة الخارجية (هانس مورجانثو، Hans Morgenthau) من أبرز مفكريها، ويفترض أن الدولة تسعى للحفاظ على مصالحها القومية و تنمية مصالحها في عالم دولي يتسم بالفوضى والاضطراب ولا يحكمه قانون ملزم، ويرى أن الطريقة الأمثل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية تكون من خلال القوة، التي يجب أن تضمن الحد الأدنى في الحفاظ على وجود كيان الدولة وحفظ أمنها، وهذا الهدف لا يتأثر في كل الدول بتغير في الايدولوجيا أو النخبة السياسية أو طبيعة نظام الحكم، وتتجح السياسة

الخارجية بقدر امتلاكها للقوة التي تستطيع بها حماية أمنها والدفاع عن مصالحها، والقدرة على التأثير على الآخرين للعمل وفق إرادتها (رسلان، 1986).

ويرى (هانس مورغانثو، Hans G. Morgenthau) المفكر السياسي الأمريكي و صاحب فكرة نظرية القوة في السياسة الخارجية أن الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية كان الحفاظ على نظرية التوازن، ومنع ظهور قوة منافسة للولايات المتحدة، أو قوة تخل بالتوازن الموجودة في أوروبا أو أي مكان في العالم يزيح النفوذ الأمريكي، وكان دخول الولايات المتحدة للحرب العالمية الأولى ومن ثم الثانية للمحافظة على هذه السياسة في منع أي قوة أوربية من الهيمنة على أوروبا مما يترتب عليه تراجع النفوذ الأمريكي (مورغانثو، 1966).

منهج تحليل النظم:

يشير عالم السياسة (هولستي Holesti) إلى أن دراسة النظام الدولي وتحليله هو منهج يقوم على دراسة التفاعلات وتحليلها ورصد النشاطات بين الوحدات الدولية في النسق الدولي، ويساعدنا على شرح سلوك هذه الدول وفهم سياستها الخارجية، أما العالم الأمريكي (كابلان Morton Kaplan) فإنه يرى أن النظام الدولي عبارة عن " نظام فعل System of action " ، ونستطيع دراسة العلاقات الدولية والسياسات الخارجية من خلال دراستنا لهذا النظام، ويرى تشارلز ملكيلاند أن النظام الدولي عبارة عن أداة لتطوير العلاقات وتنميتها بين الدول، وعملية فهم هذا النظام تستوجب معرفة مدخلات النظام ومخرجاته، والعمليات التي جرت داخل النظام على هذه المدخلات (رسلان، 1986)، و يرى (مود لسكي Modelsky) أن السياسة الخارجية هي نظام ويوجد له مدخلات تجرى عليها عمليات وأنشطة وتنتج مخرجات من النظام، وتتحدد طبيعة المدخلات والعمليات التي تجرى عليها حسب خصائص النظام السياسي، ويعتمد نجاح المخرجات على النسق الدولي العام وقدرتها على التأثير (سليم، 1998).

نظرية صنع القرار:

يرى (هارولد لاسويل Harold Lasswell) أن عملية صنع القرار هي بمثابة الإطار النظري العام الذي تجرى فيه العملية السياسية، وينطبق ذلك على السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وعملية صنع القرار هي اتخاذ قرار بين بدائل مختلفة متاحة، وإذا لم تتوفر البدائل لا تصبح هناك عملية اتخاذ قرار؛ لأنه لا توجد عملية اختيار، ويجرى التعامل مع الواقع كما هو، وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية من العمليات التي تتميز بخاصية أمريكية؛ نتيجة خصائص

النظام الأمريكي المفتوح، والذي تستطيع الكثير من القوى في النظام السياسي الأمريكي التأثير في صناعة القرار والتأثير على الإدارة التنفيذية، مثل : قدرة الكونغرس على التدخل في السياسة الخارجية بحكم الدستور، ومجموعات المصالح، والنقابات العمالية والوظيفية والمهنية، وهو ما يحتل أهمية كبيرة في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية (رسلان، 1986).

2.2.1. مراجعة الدراسات المتعلقة بالدراسة:

قام العديد من الباحثين وعددٌ من مراكز الأبحاث المختصة بالسياسة الخارجية الأمريكية بكتابة الكثير من الدراسات والكتب التي تعالج دور الاقتصاد والتجارة الدولية في استمرار النفوذ الأمريكي، مجتهدين في وضع التصورات المختلفة التي تسعى إلى ضمان استمرار التفوق الاقتصادي الأمريكي؛ لضرورة لابد منها لاستمرار التفوق الأمريكي.

دراسة دسلر، أ (1984) السياسة الاقتصادية الخارجية والعالم

يؤكد (دسلر، 1984) في كتابه: (السياسة الاقتصادية الخارجية والعالم) الحاجة القصوى إلى ضرورة انتهاج سياسة أمريكية خارجية في موضوع التجارة الدولية، ويلوم صناعات القرار على: عدم وضوح هذه السياسة وتعدد مراكز الإدارات المختصة في وضع السياسة الخارجية التجارية، وعدم وضوح أحداث ثابتة يجري التحقق من تنفيذها وإصدار تقييم جدي لها، ويدعو إلى مشاركة فاعلة لوزارة التجارة الخارجية مع لجان الكونغرس، ويؤكد الكاتب على الاحتياجات المتزايدة للمسائل التجارية في العلاقات التجارية التي يجب أن توليها السياسة الخارجية جلاً اهتمامها.

ويستعرض الكاتب التضارب في مراكز اتخاذ القرار بخصوص السياسة الخارجية التجارية منذ الرئيس (ايزنهاور Eisenhower)، وكيف انتقل القرار من المجلس الوزاري التابع للرئيس إلى وزارة المالية أو وكيلها، وفي عهد الرئيس (جون كينيدي John Kennedy) ألغى المجلس ونقل اختصاصه إلى وزارة الخارجية، ولكنه في الوقت نفسه نقل الصلاحيات إلى وكالة التنمية الدولية، ومن ثم تقل الموضوع إلى الممثل التجاري الخاص (Special Trade Representative (STR) في 1963، وبعد ذلك أنتقل إلى مسؤولية مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي (هنري كيسنجر)، الذي لم يهتم بالقضايا التجارية، مما أدى إلى زيادة الشعور بالحاجة إلى الاهتمام أكثر بقضايا التجارة الدولية، وهو ما نتج عنه إنشاء مجلس خاص للسياسة الاقتصادية الدولية سنة 1971.

وقد نتج عن ذلك أن هذه الطريقة التي جري التعامل بها مع التجارة الخارجية سادها بناء شكلي وإجرائي وسمحت بأدوار غير فاعلة في التنسيق بين الإدارة الأمريكية والاتحادات الممثلة للمنتجين

والصناعات والمستهلكين والكونغرس، الذي دعا الرئيس (ريتشارد نيكسون Richard Nixon) إلى إجراء إصلاح في السياسات التجارية الخارجية، وطرح أسئلة حول إسهام السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسة.

يثير الكتاب موضوع استخدام تجارة الصادرات والمعونات كأداة في السياسة الخارجية؛ لتحقيق أهداف سياسية بشكل يتعارض مع حرية التجارة ومنطق السوق الحرة وخصوصاً من جانب كيسنجر، وكيف تم استخدامها لأغراض سياسية مع الروس، مما أثار احتجاج المزارعين الأمريكيين الذين تضرروا نتيجة هذه السياسة، ومنها قرار حظر التصدير على الصادرات الأمريكية مثل: فول الصويا، وبذرة القطن، مما أثار موجة من الانتقاد، حيث ثبت فيما بعد أن القيود على حرية التجارة إجراء غير ضروري، وتعتبر تدخلاً في السوق الحرة، حيث تم وضع قيود على الصادرات بهدف حرمان الاتحاد السوفيتي، وفرض ضغوط سياسية عليه.

ويرى الكاتب أن المصالح السياسية الخارجية تعتبر المصدر الرئيس للتأثير في السياسة التجارية، وأصبحت أهم وسائل دعم المنظومة الرأسمالية، في نفس الوقت كانت القيود التجارية إحدى الوسائل المستخدمة في العلاقة بين روسيا والصين، وكانت الرئاسة تنظر إلى التجارة باعتبارها ليس فقط كموضوع اقتصادي على المستوى الدولي، أما كوسيلة لتحسين وضع أمريكا القيادي في مواجهة الدول الأخرى، ويبين كيف سعت الإدارة الأمريكية للحصول من الكونغرس على تفويض واسع بالصلاحيات التي تحتاجها للاشتراك في المفاوضات التجارية التي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية.

دراسة هنري كيسنجر (1994) " هل تحتاج أمريكا سياسة خارجية؟ "

يتساءل (هنري كيسنجر Henry Kissinger) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق عن دور ومهام السياسة الخارجية ومهامها في عنوان كتابه "هل تحتاج أمريكا سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين"، ويعرض في الكتاب الحاجة الماسة إلى سياسة خارجية أمريكية قوية تستطيع الحفاظ على التفوق الأمريكي، وتعد أمريكا لاستمرارية قيادتها للعالم في مطلع الألفية الثالثة، وهو يستعرض الوضع الأمريكي بتأكيد على الوضع المتميز للقوة الأمريكية، وأن هذا التفوق الأمريكي لم تصل إليه أعظم الإمبراطوريات منذ فجر التاريخ، فهي تمارس سيطرة لا نظير لها في كل أنحاء العالم، وتنتشر القوات الأمريكية حول العالم من أوروبا الشمالية إلى شرق آسيا، وفي قلب الشرق الأوسط حيث الثروة النفطية وشريان الحياة للعالم، وهي منخرطة بقوة في معالجة الصراعات في العالم ودورها مطلوب من كل الأطراف، ويكاد يتحول التدخل الأمريكي باسم حفظ السلام إلى التزامات عسكرية دائمة، وتعتبر الولايات المتحدة نفسها مصدر المؤسسات الديمقراطية

في العالم والضامن لها، وتسيطر على النظام المالي العالمي بتوفير أكبر سوق لرأس المال وفرص الاستثمار، وتحدد الثقافة الشعبية الأميركية معايير للذوق في كل أنحاء العالم في المأكل و الملابس وطريقة الحياة. على الرغم من ذلك يرى (كيسنجر) أن اهتمام الأميركيين بالسياسة الخارجية متدنٍ، ويعزو سبب ذلك إلى تحاشي السياسيين والمرشحين للانتخابات الخوض في نقاشات حول السياسة الخارجية، وينتقد ما يراه من الشعور من أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى سياسة خارجية، واقتصر ذلك على الاستجابة للتحديات عندما تنشأ، ويرى أن مرد ذلك يرجع إلى نتيجة نهاية الحرب الباردة التي "ولدت شعوراً بالزهو"، وخلقت إحساساً بالاستثناء الأمريكي.

ويرى (كيسنجر) أن العلاقات الدولية في حالة تغير وحركة دائمة، ويجب على الولايات المتحدة إذا أرادت استمرار تفوقها العالمي أن تعمل على انتهاج سياسة خارجية فاعلة، تبدأ بالتصدي لبروز قوى جديدة وخطر امتلاك السلاح النووي وانتشاره، إلى الاهتمام بمناطق الطاقة خصوصاً في منطقة الخليج العربي، الذي يمثل أهمية عالية لمصالح الولايات المتحدة، ويضع (كيسنجر) يده على المعضلة الأساس التي تواجه أمريكا المتمثلة في الاقتصاد وموضوع التجارة الدولية، ويستخدم أسلوبه في التحليل السياسي الذي يراقب بروز قوى اقتصادية جديدة على الساحة العالمية، ويشاهد تنامي حركة التجارة الدولية وتراجع نصيب أمريكا فيها، مما يعرض موقعها الدولي للتآكل و التناقص، وذلك يجعله يشعر بالذعر؛ لأن الدول التي كانت نامية أصبحت أحياناً اقتصادية، مثل: الصين، والهند، والبرازيل، وهي قوى اقتصادية باتت تهدد بقلب النظام الاقتصادي والمالي العالمي الذي رسخته الولايات المتحدة، والذي يصب في مصلحتها ويعطيها القدرة على ممارسة نفوذها السياسي على العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولا يخفي (كيسنجر) رعبه من تراجع الاقتصاد الأمريكي الذي سوف يؤدي حسب رأيه إلى الخراب وإلى تراجع الديمقراطية وحقوق الإنسان والقيم الغربية الليبرالية، ويرى أن بروز أقطاب اقتصادية قوية تتمتع بالموارد الاقتصادية وذات عدد سكاني ضخم، مثل: الصين، والهند، سوف يضع الهيمنة الأمريكية على قيادة العالم في موقع الشك والتساؤل.

ويدعو (كيسنجر) إلى انتهاج سياسة خارجية أمريكية فاعلة تضع أمام أعينها هذه التحديات، وتبدأ في إنشاء نظام تجارى دولي يحقق المصالح الأمريكية، ويقترح خلق اتحاد تجارى يضم الأمريكيتين، واتحاد عبر الأطلسي مع أوروبا، ويقول: أن جزءاً من كتابه قد استند فيه إلى نصائح المؤسسات المالية الأمريكية، التي حذرت من أن العولمة قد تفتح المجال لأزمات اقتصادية تهز الاستقرار المالي العالمي، مما يعرض المكانة الأمريكية والثقة العالمية فيها للخطر.

دراسة جون جراي "الفجر الكاذب أو هام الرأسمالية العالمية" (1998):

يحذر (جون جراي John Grey) في كتابه: (الفجر الكاذب) أو هام الرأسمالية العالمية (1998): من أو هام الرأسمالية والعولمة والسوق الحرة والنظام الذي تقرره الولايات المتحدة، ويفترض أن هذا النظام سوف يدفع العالم إلى المزيد من الصراعات والحروب، ويذكر أن إمبراطورية بريطانيا قامت على أساس تشييد السوق الحرة، وأن أمريكا اليوم تقوم بهدف مماثل عبر منظمة التجارة العالمية، التي تهدف من خلالها إلى تدمير الأسواق الاجتماعية، والاستعاضة عنها بأسواق متحررة من الضوابط تعمل بصورة مستقلة من الضوابط الاجتماعية، واستناداً إلى توافق واشنطن فإن الرأسمالية الديمقراطية سرعان ما تسيطر على العالم، وأن السوق الحرة العالمية ستصبح واقعاً، وستندمج هذه الثقافات والأنظمة في سوق واحدة حرة عالمية بقيادة أمريكا.

ويرى الكاتب أن الملكية والحياة الاقتصادية ذات الطابع الفردي هي ميزة "أنجلوسكسونية" خاصة، جاءت من خلال التجربة والممارسة، وأن السوق الحرة كان أساسها أن تبقى تعمل وفق سياسة: "دعه يعمل" الذي يؤكد على إلى دور حرية الفرد مقابل تقييد دور الحكومة في الاقتصاد، ولكن الصحيح أن الأسواق الحرة تحتاج لدور تدخلية أساسي من الدولة، ولا يمكن أن تستمر السوق الحرة إلا في ظل وجود دول قوية مكرسة لبرنامج اقتصادي ليبرالي.

أن مشروع بناء سوق حرة عالمية في ظل الديمقراطية التي تروج لها الإدارة الأمريكية تركز على ديمقراطية حق اختيار المواطنين بين شراء السلع المختلفة، ولكنها لا تتضمن بالضرورة حق الاعتراض على السياسات التي تنفذها الشركات العالمية وقوانين منظمة التجارة العالمية، وهذه الديمقراطية لن تسمح للمواطنين بحق الاعتراض على قوانين السوق الحرة الذي تقوده الولايات المتحدة.

إن إقامة السوق الحرة الواحدة في العالم هي في المقام الأول مشروع سياسي تقوده السياسة الخارجية الأمريكية و تجسده العولمة، ويستمد انطلاقاته عبر الشركات العالمية من خلال توليد تقنيات جديدة بسرعة في العالم، ولكن هذا التحديث لصورة العالم الاقتصادية الذي تدفعه بالقوة سوف يؤول إلى نسخ السوق الحرة الأمريكية، وجعل العالم تابعاً لها وليس متساوياً معها.

إن الآثار التي خلفتها سياسة السوق الحرة في المكسيك ونيوزيلندا وبريطانيا عصرت الطبقة الوسطى وخفضت ثرواتها، وألحقت أضراراً بالأدوات السياسية التي نفذتها، وأفسدت مؤسسات الدولة وأفقدتها شرعيتها، وكانت السياسة الخارجية الأمريكية من أكبر الداعمين لتنفيذ هذه السياسات الليبرالية، التي أطلقت العنان لحرية السوق، ودعت إلى تراجع دور الدولة في الاقتصاد.

أن السوق الحرة التي كانت في العالم قبل عام الحرب العالمية الأولى، وكانت السلع تتحرك بحرية، اختلفت عن سوق ما بعد الحرب العالمية الثانية التي زاد التركيز فيها على المعاملات المالية في أسواق الصرف الأجنبي أكثر 50 مرة من مستوى التجارة العالمية، أصبحت الأسواق اليوم أكثر فوضوية وأقل استقراراً، والسوق العالمية جعلت سيادة الدول غير ذات معنى، وأن مناداة أمريكا بحرية السوق و تركها للمنافسة الحرة عبارة عن وهم؛ لأن التأثير السياسي وتدخل الدول خصوصاً أمريكا في حرية التجارة الدولية واضح جلي على الصعيد الدولي، ويذكر الكاتب ما قاله المضارب الأمريكي (جورج سورس George Saurus): إن الوضع الحالي للرأسمالية يشابه أوضاع نهاية الإمبراطورية البريطانية التي كانت تدافع عن مبدأ: (دعه يعمل)، و يقوم أسطولها البحري بحماية التجارة الدولية وخطوط مواصلاتها، وهذا الدور تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية حالياً، وتوظف كل قوتها العسكرية ونفوذها السياسي لاختراق سيادة الدول، وفتح الأسواق أمام منتجاتها و استباحة، العالم أمامها تحت شعار حرية التجارة !

دراسة بول كينيدي " الاستعداد للقرن الحادي والعشرين " (1998):

يتناول المفكر (بول كينيدي Paul Kennedy) في كتابه: "الاستعداد للقرن الحادي والعشرين" فكرة الكتاب، وكيف جاءت على أثر نقاش حول كتاب كينيدي السابق: "صعود وهبوط الدول العظمى" الذي أثار ضجة عالمية، وكان قد تنبأ بتراجع النفوق الأمريكي، ولكن الكتاب لم يعالج المسائل الأساسية التي سوف يتحدد المستقبل على أساسها، مثل: قضايا السكان، وتأثير التقنية والبيئة والهجرة، وقدرة الشعوب على اللحاق بالتنمية، ويرى أن ما يميز هذا العصر هو تنامي قوة الشركات المتعددة الجنسيات، ودورها في الإنتاج العالمي، وزيادة تأثيرها السياسي، وأن التحرير المالي الذي أسهم في تحرير التجارة الدولية وتضاعفها، أسهم في انفصال متزايد بين التجارة في السلع والخدمات، وبين المضاربات المالية التي جاءت على أثر تحرير أسواق النقد، وهذه أدت بدورها إلى ربط العالم بشبكة من المراكز المالية تقودها البورصات العالمية مثل نيويورك، ولندن، وطوكيو، وأن دور الدول في هذه المعاملات ينقلص، وهذا ما يثير المخاوف لدى السياسيين من فقدان سيطرتهم على أهم موارد القوة في بلدانهم، ويخضعهم لنفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، والدول الأقل دخلاً هي الأكثر تأثراً بضغط هذه الشركات ويرى أن تدويل الاقتصاد سيكون له نتائج على الديمقراطية.

أما الدولة القومية ومستقبلها فإنه سيكون محل تساؤل؛ لأن شكل الدولة القديم لم يعد موجوداً في الحياة الاقتصادية؛ وانحسر دورها في الجوانب السياسية؛ ويشير إلى انحسار التهديدات العسكرية وبرزت التحديات الاقتصادية والتجارية والثورة المالية الدولية تفرض نفسها على الدولة، حيث إن تنازل الدولة عن جزء من سيادتها على حركة المال سوف يفيداً في حالة الازدهار، من حيث إنه يطلق حركة رأس المال، و يساهم في حرية السوق، و ينعش الأسواق المالية (البورصة وسوق السندات والأسهم)، و يدفع عجلة الاقتصاد، أما في حالة الاضطراب فسوف لن يكون لديها السيطرة لوقف التدهور في الأسواق المالية؛ لأنها لا تستطيع التحكم في حركة الأموال، وستكون الدولة في وضع ضعيف أمام اشتراطات السوق الدولي حين تحاول استخدام أدوات اقتصادية ومالية، مثل: رفع الضرائب أو الجمارك، وكانت هذه الأدوات تعتبر من صميم أدوات السيادة الوطنية، وعلى الرغم من ذلك فإن وضع الدولة المتغير سيبقى مطلوباً ومهماً خصوصاً في حفظ الأمن وحماية الحدود.

وينظر (كينيدي) إلى الساحة الدولية ومستقبل القوى الرئيسية فيها، ويرى أن الميزات التي جعلت من اليابان قوة اقتصادية عالمية لم تعد تتمتع بها وحدها، وأن الهند والصين اللتين تتميزان بحجم ضخم من السكان ونمو سريع سوف يؤدي إلى زيادة مشاركتهم في التجارة الدولية، وبالتالي زيادة نفوذهم السياسي على الصعيد العالمي، ودورهم في الأمن الدولي، أما روسيا فيرى أن قاداتها يركزون اهتمامهم على تجاوز الفوضى وإعادة بناء قوتهم ثانية، كما يرى أن الكثير من هذه الدول المستقلة حديثاً في وسط آسيا ما تزال مرتبطة بروسيا خصوصاً في مجال التجارة، أما أوروبا فمن غير المؤكد ما إذا كان الأوروبيون سيستطيعون التمتع بحياتهم المريحة في المستقبل وهي تصارع من أجل الوحدة والتكامل بين شعوبها المختلفة ويرى أن الرابحين والخاسرين في العالم سيكون تصنيفهم وفق نظام نسبي يتحدد حسب استجابة الدول للتحديات المستقبلية وتطوير شعوبها لذلك.

ويطلق (كينيدي) على الفصل الخاص بأمريكا المعضلة الأمريكية، ويستعرض النقاش الدائر داخل النخب الأمريكية، ويرى أن على أمريكا مواجهه تآكل قوتها الاقتصادية، وأن لا تتجر إلى التوسع العسكري الذي يستنزف قوتها، ويجب أن تهتم بالمشاكل الاجتماعية، مثل: البطالة، والجريمة، وتزايد الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، وأن تعمل على دراسة حقيقية لعوامل القوة في القرن الواحد والعشرين، التي لا تعتمد على القوة العسكرية وحدها.

دراسة ديفيد هارفي (David Harvey) * في كتابه الامبريالية الجديدة The New 2004 Imperialism

يريد هارفي كما يقول أن يلقي نظرة على أحوال الرأسمالية العالمية من منظور ديمومة الأشياء، والكشف عن التحولات العميقة التي تجرى تحت السطح، ويرى أن الحرب على الإرهاب ليست سوى ممارسة للامبريالية الأمريكية التي لم تعد تحبذ استخدام قوتها الناعمة فقط، ولكنها باشرت في استخدام قوتها الخشنة العسكرية؛ للإبقاء على إمبراطوريتها، ويستعرض ما قاله المؤرخ المحافظ (نيل فيرغسون Niall Ferguson) الذي دعا أمريكا إلى إعلان إمبراطوريتها رسمياً، وأن تقيم السلام الأمريكي؛ لما في ذلك من ضمان الخير للعالم، ويرجع الكتاب الحرب على العراق بأنها استمرار لمحاولة أمريكا الاستئثار على النفط كسلعة إستراتيجية؛ للتحكم في اقتصاد العالم، وفرض هيمنتها على الدول الصناعية.

ويرى كذلك أن الوضع الاقتصادي الأمريكي وزيادة العجز التجاري الأمريكي جعل من أمريكا أكبر دولة مدينة في العالم، وهذا دفع الإدارة الأمريكية إلى الهروب من هذه التحديات، وشن حرب على العراق تستطيع من خلالها لفت الأنظار عن هذه المشاكل وشد لحمة المجتمع الأمريكي، ويشرح (هارفي) كيفية تعاظم القوة الأمريكية عن طريق تراكم رأسمالي من خلال سياسة الدولة الامبريالية، التي هي عملية سياسية للسيطرة، يقودها رأس المال الذي يسعى لزيادة أرباحه، وهو ما يؤدي إلى الهيمنة التي عرفها (أنطونيو غرامشي Gramsci) بأنها "تفوق مجموعة بشرية على أخرى"، حيث استغلت أمريكا الفترة بعد الحرب العالمية الثانية في إقامة نظام عالمي، يخدم مصالحها يعتمد على القوة والاقتصاد والفكر.

إن السياسة الخارجية الأمريكية صورت نفسها على أنها المدافع عن حقوق الإنسان وحمي الحريات، وهذا نفهمه على أنها الحريات للأسواق الحرة، وقدمت أمريكا الحماية الاقتصادية والعسكرية لأصحاب الأملاك و للنخب العسكرية التي تمحورت من ذوى الأملاك التي ترتبط بتأييد السياسة الأمريكية، وتحتاج القوة الأمريكية كمصدر شرعي للإبقاء على نظاماً حكمها في دولها التي تحكمها، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية فرضت أمريكا نظاماً تجارياً ومالياً على العالم، وأصبحت نيويورك مركزاً مالياً دولياً وعندما وجدت أمريكا أن لديها تراجع في الإنتاج السلعي، انتقلت إلى ممارسة الامبريالية المالية على العالم، بالانتقال من الامبريالية الإنتاجية للبورجوازية

* أستاذ محاضر في مركز الدراسات العليا التابع لجامعة مدينة نيويورك

إلى الليبرالية الجديدة من خلال التجارة المالية عبر تحرير تجارة الخدمات و منها تحرير انتقال الأموال والأسهم و فتح الأسواق المالية.

ويرى أن الدولة الأمريكية تخضع لما أسماه "عبودية رأس المال، الذي يسعى من خلاله المجتمع البرجوازي كما يقول (هيجل Hegel) "لحل التناقضات الناشئة عن فرط تراكم الثروة حول قطبين من الأغنياء والفقراء بإجراءات مثل البحث عن طريق تشجيع التجارة الخارجية"، وإجراء "تصحيح زمني ومكاني"، ونتيجة لذلك تمارس أمريكا سياسة خارجية في فرض سياسات تجارية على دول العالم عبر تحرير التجارة المالية، وتصوير التجارة الحرة على أنها انفتاح العالم على المنافسة الحرة المفتوحة، وإجبار الدول على منع دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكية ما لم تنضم إلى منظمة التجارة العالمية، التي تعمل لصالح أمريكا والدول الغنية، ويجرى من خلال التجارة ما أسماه: "التراكم بنزع الملكية".

يتضح من العرض السابق للكتب، وجود مداخل مختلفة لاستعراض الإستراتيجية التي يتوجب على السياسة الخارجية الأمريكية تبنيها تجاه إدامة التفوق الأمريكي على العالم، ونجد أن هناك إقراراً بوجود تغير في طبيعة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة و بدء مرحلة العولمة، ونجد أن عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية يجرى في عدة مؤسسات، ويتعرض لتأثير مجموعات المصالح الأمريكية، ونجد أن معظم هذه الدراسات ركزت على التغيرات الجارية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وحللت الظواهر التي رافقت التغيرات في العلاقات الدولية، و لكنها لم تتطرق بالقدر الكافي إلى مدى أهمية التجارة في العلاقات الدولية، و تبين الفرصة السانحة للولايات المتحدة بتطبيق أفكارها السياسية التي كانت تنادي بها دوماً و تناقش دور هذه الأفكار في صياغة نظام التجارة الدولية، وتأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على الكيفية التي تعاملت بها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية، وكيف صاغت السياسة الأمريكية منظمة التجارة العالمية من خلال الفكر السياسي الأمريكي؛ كي تعمل على تحقيق المصالح الأمريكية وتستخدم التجارة الدولية ضمن إستراتيجيتها؛ لتعزيز التفوق الأمريكي على العالم.

3.2.1. استعراض عام لفصول البحث:

تتعلق الدراسة وفق منهجية علمية منظمة تسعى إلى رسم صورة واضحة لأصول السياسة الأمريكية تجاه التجارة الدولية وتبدأ من دراسة أصول الفكر السياسي الأمريكي وأثر ممارسة هذا الفكر و تطبيقاته في الحياة السياسية الأمريكية و تعاطيه مع القضايا التي واجهت النظام السياسي الأمريكي إلى الوصول لاستراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية ورؤيتها للتجارة الدولية ضمن نظرتها الشمولية لضمان استمرار الهيمنة الأمريكية على العالم.

ستعالج الرسالة موضوع الدراسة على النحو الآتي :

الفصل الأول يمثل الإطار العام للدراسة، والفصل الثاني يستعرض أصول الفكر السياسي الأمريكي التي صاغت الحياة الأمريكية، ودورها في تصميم النظام السياسي الأمريكي، ويقدم الفصل الثالث خلفية تاريخية توضح دور التجارة في التاريخ الأمريكي وأثرها في الحياة الأمريكية، وعلاقة أمريكا الخارجية، والفصل الرابع يستعرض مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية والقوى المؤثرة عليه، و توضح الاستراتيجيات للسياسة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، والفصل الخامس يتناول السياسة الأمريكية تجاه إنشاء منظمة التجارة العالمية، وتأثير الفكر الأمريكي عليها، وأهميتها للمصالح الأمريكية، ودورها في تعزيز التفوق الأمريكي العالمي، الفصل السادس يتضمن النتائج والتوصيات التي جاءت بها الدراسة.

الفصل الثاني

أصول الفكر السياسي الأمريكي

1.2 مقدمة

يتناول البحث في هذا الفصل أصول الفكر السياسي الأمريكي، و مصادر هذا الفكر و ينابيعه، ولإثراء هذه الدراسة تم التطرق لمفكري عصر التنوير الأوروبي، الذين لعبت أفكارهم دوراً رئيساً في تشكيل الوعي السياسي الأمريكي، ودورها في منح شرعية للثورة الأمريكية، وفي صياغة وثيقة الاستقلال، وفي إرساء شكل الجمهورية الأمريكية، ومن أجل رسم صورة كاملة للخلفية السياسية والثقافية والتاريخية التي تكون وتطور فيها الفكر السياسي الأمريكي ينبغي الرجوع إلى الإطار العام الذي جرى فيه اكتشاف أمريكا، والطريقة التي تأسست فيها المستعمرات الأمريكية، والتجربة التي جرى فيها إنشاء نظام الحكم، وكيف أثرت هذه المرحلة على الفكر السياسي الأمريكي خصوصاً فيما يتعلق بعلاقة السياسة مع التجارة.

2.2 أصول الفكر السياسي الأمريكي:

يستمد الفكر السياسي الأمريكي ثقافته السياسية من مصدرين أساسيين هما: "المصدر الناشر، والمصدر المغذي"، ويشتمل "المصدر الناشر" على الأفكار التي رافقت المهاجرين من أوروبا، وفترة المرحلة الاستعمارية لأمريكا، والنظريات السياسية التي انبثقت في أوروبا وأثرت على تكوين الفكر السياسي الأمريكي، والأفكار الرئيسة للمفكرين الأوروبيين الذين أثرت أفكارهم في صياغة وثيقة الاستقلال والدستور الأمريكي. أما المصدر الثاني للفكر الأمريكي فيتمثل في المصدر المغذي، وهي العملية التي تفاعلت فيها الأفكار الأمريكية مع التجربة السياسية على الأرض الأمريكية، وتطورت بتطور المجتمع الأمريكي في جوانب الحياة المختلفة، خصوصاً في قضايا الحرية،

والديمقراطية، والنشاطات الاقتصادية، وحركة الإبداع الثقافي في المجتمع، وجاء تطور الثقافة السياسية الأمريكية نتيجة تفاعل خلاق متصل بين هذين المصدرين اللذين تداخلت تأثيراتهما وكونت فكراً أمريكياً جديداً، استطاع أن يخوض معركة الاستقلال الأمريكي وصاغ وثيقة الاستقلال والدستور الذي أسس النظام السياسي الأمريكي (هيرسون، 1987).

1.2.2. أولاً : الفكر السياسي الأمريكي وعلاقته بالفكر الأوروبي:

يتطور الفكر السياسي بتطور الحياة البشرية التي تتغير فيها الأفكار وفق درجة التقدم التي يمر فيها المجتمع، وتبدأ الأفكار بمناقشة الروابط السياسية التي تحكم روابط المجتمع بالسلطة وتضع رؤى سياسية يقوم عليها النظام السياسي وتهدي بها السلطة السياسية الحاكمة، وكانت التغيرات التي جاءت في أوروبا بعد أفول النظام الإقطاعي وبداية عصر النهضة نتيجة لتغيرات كبيرة حدثت في المجتمع، وشكلت البيئة المناسبة لتطور الفكر السياسي في العصر الحديث الذي استمدت منه الثورة الأمريكية أفكارها الرئيسية، وكونت المصدر الناشر للفكر السياسي الأمريكي، وكان من أهم التأثيرات التي مهدت لتطور الفكر السياسي في أوروبا انفتاح الأوربيين على العالم الإسلامي، وبدء ظهور حركة إحياء العلوم التي عادت إلى دراسة أفكار الفلاسفة في الحضارات القديمة، مثل: أفكار (أرسطو)، و(أفلاطون)، وغيرهما من المفكرين.

وجاءت حركة الإصلاح الديني بقيادة (مارتن لوثر) في ألمانيا، ومن ثم (أولريخ زونجلي Ulrich Zwingli) و،(جون كالفن John Calvin) في سويسرا، الذين أسهموا في ظهور المذهب البروتستنتي الذي أنتقد الكنيسة و البابا في احتكارهم للدين، وأكد على حق كل شخص في قراءة الإنجيل وتفسيره، وبدأت حركة مراجعة كبيرة لدور الكنيسة، وتطورت الحركة في كل مجالات الحياة، وفتحت الباب للاجتهاد وحرية التفكير، وبدأت الأفكار السياسية تتحرر من سطوة الكنيسة (البطريق و نوار، 1971).

وساهمت حركة الاكتشافات الجغرافية لمناطق مجهولة في العالم للأوربيين بدوافع دينية تبشيرية وأسباب تجارية، إلى انفتاح الأوربيين على العالم، وإلى نشوء طبقة جديدة من التجار، تحالفت مع الملوك ضد النظام الإقطاعي الذي بدأ يتداعي، وبدأت الدولة القومية في التشكل مستندة إلى تحالف وثيق بين الملوك والتجار وبداية ما عرف في أوروبا باسم " الثورة التجارية "، وكان من نتيجة التحالف الزيادة في التوسع التجاري، وإرسال بعثات الاستكشافات الجغرافية التي كانت من نتيجتها اكتشاف الأوربيين للقارة الأمريكية، وبدأ في أوروبا تطور في الأفكار السياسية التي تناقش الحقوق السياسية للأفراد وطبيعة النظام السياسي وشكل الدولة، وقاد حركة التنوير والإصلاح العديد من

الفلاسفة والمفكرين، الذين كان لرؤيتهم وآرائهم الأثر الرئيس في تزويد الفكر السياسي الأمريكي بالأفكار، واعتنق الآباء المؤسسون الذين صاغوا وثيقة الاستقلال والدستور الكثير من أفكار هؤلاء الفلاسفة واستخدموها في صياغة النظام السياسي الأمريكي (النيرب، 1994).

إن اعتماد الفكر السياسي الأمريكي على أفكار الفلاسفة الأوربيين كان واضحاً في الأفكار السياسية التي وردت في وثيقة الاستقلال وصياغة الدستور الأمريكي، وكان تأثر الآباء المؤسسين بعدد من المفكرين الأوربيين واضحاً في طريقة تفكير الآباء المؤسسين ورؤيتهم السياسية لإقامة الجمهورية الأمريكية، وسوف نستعرض أهم المفكرين الذين ساهمت آرائهم في تكوين الفكر الأمريكي، وأهمية التطرق لهؤلاء المفكرين ناتج عن الدور الذي لعبته أفكارهم في تشكيل الوعي الأمريكي، ودورها في منح شرعية للثورة الأمريكية، وفي إرساء شكل الجمهورية الأمريكية، والدور الذي لعبته في إعطاء الحرية الفردية، وشرعية الحكم وحق الملكية الفردية ومنح الأفراد الحرية الكاملة في التجارة، وتقييد حرية الدولة في التدخل في حرية السوق.

توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679) والسلطة المطلقة:

توصل (هوبز Hobbes) إلى أفكاره من خلال البحث عن دوافع الإنسان وطبيعة علاقته بالمجتمع، وتميزت الظروف السياسية التي مرت بها بريطانيا بالاضطراب السياسي الذي أثر في تفكيره، ودفعته إلى التشديد في منح السلطة الكاملة للدولة في الحكم، وتناول (هوبز Hobbes) الإنسان المسكون بالخوف وحاجته إلى الأمان، حيث يعيش الإنسان في حالة الطبيعة عند هوبز " حياة مقفرة متوحشة"، والإنسان كان في هذه الحالة مستعداً للتضحية بحريته من أجل حماية حياته، وحماية حياة الإنسان تتطلب وجود سلطة مطلقة تستطيع فرض النظام وتطبيق القانون.

ورأى أن الإنسان يحكمه مبدآن رئيسان هما: العقل، والعاطفة، العاطفة تدفعه إلى الاندفاع وراء غرائزه ورغباته وتحقيقها بغض النظر عن نتائج ذلك على حقوق الآخرين في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى أن يصبح المجتمع متناحراً، وفوضوياً تحكمه الغرائز المتوحشة، بينما العقل يرشده إلى تحقيق غاياته ضمن احترام حقوق الآخرين، والوصول إلى حياة كريمة تحقق للإنسان أمنه وكرامته، والعقل هو الذي ينقل الإنسان من خلال تطبيق القوانين الطبيعية إلى المجتمع المتمدن، والقوانين تخلق الثقة بين الناس و تبين لهم أن التعاون خير من الصراع، وأن الأمن يقوم على أساس الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع (غالي وعيسى، 1998)

إن الدولة شرط أساسي لإقامة المجتمع، وتقوم على أساس فردي ينشأ من خلال إدراك الفرد لحاجته إلى الحماية، ويتنازل كل فرد عن حريته للدولة التي يجب أن يكون لديها الحكم المطلق في استخدام القوة لإلزام الأفراد بإطاعة أوامرها، وبدون ذلك تعم الفوضى وتعجز الدولة عن تحقيق غايتها في إقامة الأمن، وهو الشرط الهام لتحقيق ازدهار الدولة، والوحيد ليطيع الفرد الدولة التي يرى أن المنافع التي تعود عليه في حاله طاعتها أفضل من حالة الفطرة الأولى، ويرى أن الدولة يجب أن تقيم القانون المدني الذي يصدر عن حق السيادة للدولة ويتمتع بقوة تنفيذية تستطيع إرغام الناس على تنفيذه، والقانون المدني لا يتعارض مع القانون الطبيعي الذي هو "قواعد يملئها عقل الإنسان"، وأثرت هذه الأفكار في الفكر الأمريكي بضرورة قيام الدولة واحتكارها للقوة؛ للحفاظ على الأمن، ولكن من خلال العقد والحق في محاسبة الحاكم (غالي وعيسى، 1998).

جون لوك John Locke (1632 - 1704) ودولة العقد:

يصف (جون لوك Jonh Lock) حالة المجتمع الطبيعية في الفطرة الأولى على أنها حالة السلام والأمن والتعاون وتزويد الطبيعة الناس بحاجاتهم، وهو على غير (هوبز) لا يرى أن حالة الفطرة مقفلة، ويرى أن ما يهم الفرد هو السعادة، والفرد يتجه إلى إقامة عقد اجتماعي بإرادة حرة وفكر سياسي ناضج، وليس كما في حالة (هوبز) كهروب من حالة البؤس في مرحلة الفطرة إلى السلطة المطلقة، والسلطة تنشأ من رضا الشعب، ومنه تستمد شرعيتها بالتزامها بالعمل لصالح الشعب حسب القوانين الطبيعية.

أثرت الفترة الاستعمارية في أمريكا في فكر (لوك) الذي أيد حق الأفراد في الملكية الخاصة، وكان يرى أن الفرد الذي يقيم سياجاً على مساحة من الأرض ويستثمرها باذلاً جهده فيها تصبح ملكه وهذا حق طبيعي له، ورأى أن إعطاء الحق للأفراد في التملك يؤدي إلى إطلاق طاقات الأفراد وزيادة إنتاجهم، وبالتالي رفع مستوى المعيشة للمجتمع، ورفض (لوك) الانتقاص من حق الملكية الخاصة، التي رأى أنها امتداد طبيعي لجهود الفرد التي هي امتداد لشخصيته التي يجب أن تبقى مصانة، والملكية الخاصة سابقة لوجود المجتمع، وعلى المجتمع والحكومة العمل على حماية حق الفرد في الملكية الخاصة؛ لأنه حق طبيعي للفرد الذي هو أساس قيام الدولة ولا يوجد تضارب بين مصلحة الفرد والمجتمع (غالي و عيسى، 1998).

وتقوم الدولة في فكر (لوك) على أساس العقد، وتقوم السلطة بالموافقة والقبول من كل فرد في المجتمع بموافقته على التنازل للدولة، وتخويل الدولة بحمايته الشخصية، وحماية أملاكه الخاصة،

وهذا العقد الأصلي The Original Contract يحول الأفراد إلى مجتمع سياسي قائم على العقد، وهذا المجتمع السياسي يفوض الحكومة بإدارة شؤونه العامة من خلال نظام سياسي، يتكون من خلال سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية، وهذه السلطة ليست مطلقة في الحكم؛ لأن الشعب أعطاها تفويضاً مؤقتاً بإدارة شؤونه، ويحق للشعب معارضة الحاكم المستبد (غالي و عيسى، 1998). وأن العقد الذي يقوم بين الفرد والدولة لا يفتقر من حقوق الفرد الخاصة؛ لأن الدولة مهمتها الرئيسية هي حماية الملكية الخاصة للفرد، واحترام حريته، يقول (لوك): "النهاية الرئيسية والجوهرية لوضع يكون فيه الناس مجتمعين أو خاضعين لجمهوريات أو حكومات، هي الحماية، والحفاظ على ممتلكاتهم" والحقوق التي تنازل الفرد عنها للدولة هي ليست من أولياته، مثل التفويض لإدارة المجتمع وقضاياها العامة، وسوف تتولى الدولة القيام بها من خلال تفويض ممنوح للدولة، والدولة يجب أن تحكم وفق القوانين الطبيعية التي هي أعلى من التشريعات القانونية، وفي هذه الدولة يستطيع الفرد التفويض لتحقيق مصالحه الخاصة (نيوف، 2008).

مونتسكيو Montesquieu (1689 - 1755) وروح القوانين

جاءت أفكار مونتسكيو متأثرة بالصراع في فرنسا، وبمدرسة الطبيعيين التي تفسر الظواهر الاجتماعية على أنها جزء من حركة الطبيعة، وجرى تطبيق قوانين الطبيعة وإسقاطها على التطور في حالة المجتمع في مجالات مختلفة، مثل طبيعة العلاقات داخل المجتمع، ومكونات النظام السياسي، وآليات العلاقة بين مختلف السلطات فيه، وطبيعة الصراع و التنافس في المجتمع البشري من أجل إلى التطور في الصناعة والتجارة.

وجاءت أفكار (مونتسكيو) حاسمة في رفض الحكم المطلق للملك، التي تعنى الاستبداد وإلغاء القوانين، والقانون الطبيعي هو الأساس، وبالتالي فهو سابق للقانون الوضعي، والقانون الطبيعي كان يوفر للإنسان العدالة، ولكن هذه العدالة تأثرت بعد ذلك بدرجات مختلفة في كل بلد حسب تطور الحياة فيها ودرجة تطبيق الناس للقانون الطبيعي، وأفضل نظام للحكم هو النظام الديمقراطي النابع من الشعب، ويرفض الحكومة الاستبدادية التي تتحاز لأهوائها، ويفضل نظاماً سياسياً قائماً على توزيع القوة بين السلطات المختلفة، مع إعطاء دور مهم لطبقة النبلاء؛ لتعمل على كبح سلطة الملك في التسلط، وأن السلطات يجب أن تكون منفصلة وليست في يد حاكم واحد.

وجاء اثر أفكار (مونتسكيو) واضحاً في النظام السياسي الأمريكي، الذي قام على مبدأ (الكبح والتوازن check and balance)، الذي يعنى ضرورة وجود توازن بين السلطات في النظام الأمريكي، حيث أن نظام السلطات المنفصلة كان يعتمد على منح كل سلطة صلاحيات واسعة في

إدارة شؤونها واتخاذ قراراتها، ولكنه في نفس الوقت أعطى لكل سلطة القدرة على كبح السلطة الأخرى في حال تمادت في استخدام صلاحياتها، وذلك يبرز أفضل ما يكون في العلاقة بين الرئيس والكونغرس، وبين السلطة القضائية والكونغرس مع الرئيس، من حيث أن المحكمة العليا تستطيع إلزام السلطتين بحكم الدستور.

جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau (1712 - 1778)

يُعد (روسو Rousseau) من أكثر المؤثرين في الفكر السياسي الأمريكي، وارتكزت نظريته على أن الأصل في حياة الإنسان هي الحالة الطبيعية الفطرية التي تميزت بحالة المساواة بين جميع البشر، وبتطور المجتمعات وظهور المدنية والصناعات وتقسيم العمل ظهرت الملكية الخاصة وجرت معها الصراعات بين الناس، وكان لابد من وجود الدولة التي تقوم من خلال تنازل كل فرد عن جزء من سيادته للدولة من خلال عقد بينهم، وتنشأ نتيجة ذلك شخصية سياسية جديدة تتمتع بإرادة وسيادة تسمى الدولة. والدولة تحكم من خلال الإرادة العامة التي تمثل إرادة الغالبية من أفراد الشعب، وعلى الأقلية الخضوع لرأي الأغلبية، ويفرق (روسو) بين الدولة والحكومة، حيث يرى أن الدولة لها شخصية سيادية وتتمتع بالاستقلال السياسي وتمثل الإرادة العامة، ولكن الحكومة تتكون من الأفراد الذين يخولهم الشعب تطبيق إرادته، ويستطيع الشعب تغيير الحكومة حين يريد، ويفضل النظام الديمقراطي المباشر (غالي وعيسى، 1998).

والحرية في مفهوم (روسو) تقوم على عدم وجود سلطة تهيمن على حرية الفرد، ولا تعنى الحرية إعطاء تصريح مفتوح للفرد بعمل ما يريد؛ لأن حرية الفرد تنتهي عندما تصل إلى حدود حرية باقي الأفراد في المجتمع، وما ينظم علاقات الأفراد هو القانون، والقانون مهم لوجود الحرية، والحرية عند روسو تقترن بالقانون "فولدت الحرية يوم ولد القانون". (الخويلدي، 2009)؛ لأن القانون يعطينا مرجعية إدراكية حول المسموح والممنوع، وبالتالي يوفر البيئة للحرية وللتفاعل بين أفراد المجتمع بطريقة واضحة، والقانون يجب أن يتمتع بصفات أساسية له مثل: الوضوح، والعمومية، والاستقرار، والمساواة التي تعنى أن الجميع متساوون أمام القانون، والفكر السياسي عند روسو أثر كثيراً على الفكر السياسي الأمريكي في اعتماد الفكر الأمريكي على حالة الطبيعة التي تعطي للأفراد حريتهم قبل وجود الدولة و بالتالي لا تستطيع الدولة أن تنتقص من هذه الحرية، ولكن يعطي روسو الأخلاق و الفضيلة دوراً مهماً في تربية المجتمع؛ لإقامة مجتمع متعاون يسوده الأمن و السلام و العدالة، (روسو، 1950).

يعد (آدم سميث Adam Smith) "أب الاقتصاد السياسي"، وأصدر كتابه: "ثروة الأمم wealth of Nation" في نفس سنة إعلان الاستقلال الأمريكي 1776، واستمد الفكر الأمريكي جزءاً أساسياً من أفكاره من المبادئ التي وضعها (آدم سميث)، وكانت أفكاره في مجال السياسة والاقتصاد وعلاقته الحكومة بحرية الأفراد في حقهم في ممارسة حرياتهم الاقتصادية لها دور رئيس في تشكيل النظام السياسي الأمريكي، وكان (آدم سميث) يعتقد أن النظام السياسي لا يقوم على مبدأ العدالة ولكنه يقوم على مبدأ الضرورة؛ لأن مبدأ الضرورة هو الذي يعطي الحافز للأفراد لزيادة ثروتهم، ويؤدي إلى زيادة ثروة الأمة وتقوية مكانة الحكومة.

واستمد (آدم سميث) نظريته من ثلاثة أسس هي: الحقوق الطبيعية التي منحها الطبيعة للإنسان، ووجود العناية الإلهية الخيرة التي ترعى الإنسان، والحرية الاقتصادية التي تتبع من مبدأ فردي يدفع بالإنسان إلى البحث عن مصلحته الذاتية، ويرفض التدخل الحكومي الذي يتعارض مع حرية الفرد في ممارسته نشاطاته المختلفة طالما لا تمس بحقوق الآخرين. (عمر، 1994).

وقد أسهمت أفكار (آدم سميث) في صياغة الفكر السياسي الأمريكي، وفكرة الفرد الذي يسعى لتحقيق غاياته "Individual who intends only his own gain" التي جاءت في صميم النظام السياسي الأمريكي، كانت من أفكار (آدم سميث) الذي حلل نظام عمل السوق، ووجد أن السوق يعمل بكفاءة أفضل عندما تتاح الحرية للأفراد بتحقيق مصالحهم الخاصة، ويستطيع الجميع الحصول على أقصى منفعة، وهذا يصب في صالح المجتمع، والحرية السياسية كانت أساساً ضرورياً للحرية الاقتصادية، واتفقت آراء (آدم سميث) مع (توماس جيفرسون) على الوقوف ضد الحكومة القوية المركزية "Concentrated government"، والتي ارتايا إنها تشكل خطراً على المواطن "العادي"، وكانت رؤيتهم السياسية تنطلق من رؤية حكومة حكيمة تعمل على حماية أمن الناس، و تتيح لهم الحرية الكاملة في السعي وراء مصالحهم (Friedman and Friedman, 1980).

2.2.2. ثانياً: المدارس و النظريات التي ساهمت في الفكر السياسي الأمريكي

تطور الفكر السياسي الذي جاء في أوروبا وتفاعل في الحياة السياسية الأمريكية نتيجة ظهور العديد من المدارس الفكرية، التي وضعت رؤيتها لشكل الدولة وطريقة النهج السياسي التي يجب أن تتبناها الدولة لتحقيق مصالحها القومية، فتناولت هذه النظريات دور الدولة في المجتمع، وتراوحت بين التدخل الكامل للدولة في تحديد نشاطات المجتمع وفرض قيود على حرية الأفراد، وبين المدارس التي ركزت على الفرد واعتباره أساس المجتمع، وأعطت الفرد الحرية الكاملة في ممارسة نشاطاته وفقاً لمصلحه في إطار القانون، وأثرت هذه النظريات على الفكر السياسي الأمريكي الذي أخذ منها ما يتناسب مع مصالحه وأفكاره. وسوف نستعرض أهم هذه المدارس التي تعرضت لحرية الفرد ودور الحكومة، والسياسة التي يتوجب إتباعها لتحقيق مصالح الأفراد وعلاقتهم بالدولة.

المدرسة التجارية " الميركنتلية " Mercantilism:

كانت الأفكار السياسية التي تزامنت مع الاكتشافات الجغرافية و قيام الدول القومية في أوروبا تبحث عن طبيعة دور الدولة في الحياة العامة، وما هو المدى الذي تتدخل فيه الدولة في حرية الأفراد ونشاطهم الاقتصادي، وكان اكتشاف أمريكا متزامناً مع سيطرة المدرسة التجارية التي تعبر عن الآراء والسياسات الاقتصادية لدور الدولة التي تميزت بها الفترة من 1500-1800، وتعنى الدور المركزي للدولة في العملية الاقتصادية خاصة في جانب التجارة الدولية، والتي تقوم فيها سياسة الدولة على زيادة ثروتها عن طريق التجارة الخارجية، وزيادة نصيبها من الحصول على المعادن الثمينة مثل الذهب و الفضة* التي تستطيع من خلالها الحصول على حاجاتها من السلع والمواد، وتلعب الدولة دوراً مركزياً في توجيه الاقتصاد بهدف تعظيم أرباحها، وتكون الدولة في المدرسة التجارية هي الأقدر على فتح الأسواق الخارجية، وكان هناك دور في تأثير هذه الأفكار على

* وفي ظل البحث عن الذهب و بريق الثروة قام المهاجرون بجمع التراث الثقافي الفني من تماثيل و أعمال فنية التي كان الهنود الأصليين من قبائل الأيكا و ازتيك "Aztec" أبدعوها و هي تمثل تراث إنساني رائع و تم صهرها و تحويلها إلى سبائك من الذهب (priest george,2007)

في مسرحية عرضت في لندن عام 1605 اسمها " فرجينيا فردوس العالم الجديد " جاء على لسان احد الممثلين الذي يمثل انه كان في فرجينيا وعاد إلى لندن و يرد على أسئلة الناس : الذهب بالأكوام ...كل شيء هنا مصنوع من الذهب ... حتى سلاسل القيود من الذهب .(هيكل ، 2003)

اكتشاف أمريكا من خلال تشجيع الملوك وحكوماتهم على دعم حركة الاكتشافات الجغرافية التي كان اكتشاف أمريكا من نتائجها (عجميه، 1963).

وقد ساهمت السياسة التجارية في بزوغ دور التجار وتأثيرهم على القرار السياسي لبريطانيا، وأدت هذه السياسات التجارية إلى التنافس الدولي في حركة الاكتشافات الجغرافية والتسابق على احتلال بلدان كثيرة واستعمارها، وأدت إلى نشوب الحروب الاستعمارية، واتجهت الدول الاستعمارية إلى استنزاف ثروات الشعوب الخاضعة تحت الاحتلال، وتحويل هذه الثروات إلى البلد الأم وفق النظرية التجارية (الصعيدي، 1998)، وطبقت بريطانيا هذه السياسة على مستعمراتها في أمريكا التي أصبح عليها التقيد بالتجارة من خلال بريطانيا، وشحن بضائعها على السفن البريطانية، و المتاجرة مع الدول الخاضعة للتاج البريطاني، وكان من نتائج هذه السياسة بداية التفكير الأمريكي في التمرد على بريطانيا و المناداة بالاستقلال وكانت بريطانيا من خلال هذه السياسة تفرض على مستعمراتها في أمريكا الحد من استخدام المواد الأولية في المستعمرات ؛حتى تستفيد منها و توردها إلى مصانعها في بريطانيا وتزيد القيود على التجارة في أمريكا مما شكل احد أهم الدوافع للثورة الأمريكية، وتشكل فكر سياسي أمريكي يعارض مبدأ تدخل الدولة في التجارة (يسرى، 1996).

وتفاعلت السياسة الأمريكية مع النظرية التجارية وطورتها بما يلاءم تطور المجتمع الأمريكي والقوى المؤثرة في هذا المجتمع، وفي ظل الفكر السياسي الأمريكي الذي يتيح الحرية للأفراد من خلال شركاتهم على ممارسة النشاط التجاري ،ويقيد دور الحكومة في التدخل في نشاط الأفراد، أنتقل تنفيذ هذه السياسة إلى الشركات، ووفرت الدولة الأمريكية الحماية لهذه الشركات، وحمت استثماراتها في العالم ،على أساس أن مصلحة هذه الشركات تصب في المصلحة النهائية للدولة الأمريكية(دويدار، 2005).

مدرسة الطبيعيين:

كان الناس في أمريكا في دفاع مستمر للمحافظة على مكاسبهم وحققهم في التمتع بها، ورفضهم لتدخل الدولة في ملكياتهم الخاصة ونشاطهم الاقتصادي، الذي رأوه حقاً طبيعياً منحه الخالق لهم، وأن الثروة والنمو والوفرة التي رافقت التجربة الأمريكية هي نتيجة تطبيق الأمريكيين مبادئ الله التي تتفق مع الطبيعة، وكانت المدرسة "الطبيعية" أحد هذه المدارس التي رأت أن المجتمع يجب أن يتلاءم مع النظام الطبيعي للكون، وأن الظواهر السليمة هي التي تتسجم مع قوانين الطبيعة، وأن النظام السياسي يجب أن يتلاءم مع منطق الطبيعة، وتأثرت مدرسة الطبيعيين بقوانين الجاذبية

لنيوتن، و تطور الفكر الديني الذي يرى أن الخالق قد أعطى لكل شيء قانونه الطبيعي، وأكدوا على أن مصالح الأفراد وطبيعتهم الخيرة وحريرتهم هي حق طبيعي منحهم إياه الطبيعة وبالتالي لا يحق للدولة أن تحد من حركتهم أو حريرتهم، وأن تدخل الدولة في الحقوق الطبيعية لحرية الأفراد هو تحدي للطبيعة، وسوف تجلب هذه السياسة الكوارث للمجتمع (عمر، 1994)، ورأت مدرسة الطبيعيين أن معظم الصراعات الدولية، تنشأ نتيجة تدخل الدولة في التجارة الدولية وفي حال أطلق لها العنان وتحررت من القيود الحكومية وتركت لحرية الأفراد فسوف تزول المشاكل السياسية بدرجة كبير (Eckes, 1995).

وقد دافعت مدرسة الطبيعيين عن الملكية الخاصة والحرية الفردية ومبدأ المنفعة الشخصية واعتبرت أن سعى الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة إنما تصب في المحصلة النهائية في صالح المجتمع ككل، وقصروا دور الدولة في مهمة الدفاع والأمن ودعم المشاريع التي لا يقوى الأفراد على القيام بها والتي تخدم الصالح العام، ورأوا أن القوانين الطبيعية هي عالمية وتنفع لجميع البشر، بغض النظر عن الظروف السائدة في البلاد المختلفة، ودافعوا عن السوق الحرة التي تضمن المنافسة الحرة، ورفضوا تدخل الدولة في شؤون الفرد، وكانت بعض من الأفكار الواردة في هذه المدرسة توافق الهوى الأمريكي الذي تمسك بالحرية الفردية ومبدأ المصلحة الشخصية (عمر، 1994).

المدرسة الكلاسيكية:

كانت الحياة السياسية في أمريكا تتطور بسرعة كبيرة، وجاء إعلان وثيقة الاستقلال في نفس سنة إصدار (آدم سميث Adam Smith) كتابه "ثروة الأمم" في العام 1776، ويعد (آدم سميث) رائد المدرسة الكلاسيكية التي أخذت الثقافة الأمريكية الكثير من أفكاره، وكانت هذه المدرسة هي من أطلق شعار: (دعه يمر دعه يعمل)، كما نقل بالفرنسية "passer laissez faire laissez"، بما يعني أن حق الفرد في الحرية يجب أن لا تقيدها الإجراءات الحكومية التي يجب أن تكون في أقل درجات التدخل المقتصر على حماية الفرد من طغيان الآخرين عليه في المجتمع، ودافعت أفكار المدرسة عن الحرية الفردية التي من حقوقها السعي وراء المصلحة الشخصية ومجموع المصالح الشخصية، مجتمعة تحقق المصلحة العامة لخير الجميع، ورفضوا تدخل الدولة في حرية الأفراد ودور الدولة في التجارة على أساس النظرية التجارية، ودعوا إلى حرية التجارة الدولية على مستوى العالم، وكان (ريكاردو) أحد أقطاب المدرسة قد دعا إلى ضرورة الاهتمام بالتجارة الدولية، وشرح كيف أن التجارة الدولية سوف تسهم باستفادة جميع الشعوب من مبدأ تقسيم العمل وما أسماه

نظرية (الميزة النسبية Comparative Advantage)، التي تتلخص بأن لكل بلد ميزة نسبية في إنتاج سلع معينة بأقل تكلفة ممكنة، ويستطيع التجارة بها مع دول أخرى تنتج سلعاً أخرى هذا البلد بحاجة لها، ومن هنا تنشأ مصالح مشتركة تعود بالنفع على الجميع، وكانت أمريكا على استعداد لتطبيق هذه الأفكار، ورأت فيها دعماً قوياً للممارسة الأمريكية الفعلية، وتحقق المصلحة الأمريكية التي عانت كثيراً من السياسات البريطانية التي هيمنت على الاقتصاد الأمريكي، ووجد الأمريكيون أن هذه المدرسة تتوافق مع نسقهم الفكري السياسي (يسرى، 1996).

نظرية المنفعة

ترى نظرية المنفعة أن الفكر السياسي يجب أن يعمل على خلق نظام سياسي يتيح الحرية اللازمة للأفراد للتمتع بحريتهم، ومضمون الفلسفة النفعية يقوم على أساس أن الفرد يسعى إلى اللذة ويهرب ويتحاشى الألم، وعندما ينجح في ذلك يقوم بتحقيق مصالحة في الحياة ومصالح المجتمع، والفرد الذي يستطيع تقديم ما ينفع الناس ويزيل آلامهم ويحقق منفعتهم من حقه الطبيعي أن يربح ويزيد ثروته، وهنا ترتبط المنفعة بالفرد وسعيه الدائم لتحقيق لذته بغض النظر عن الأساس الأخلاقي أو القيود الاجتماعية؛ لأن ما ينفع الناس هو ما يثبت نفسه في السوق ويقبل عليه الناس ويدفعون فيه أموالهم التي من خلالها يحصلون على المنفعة، وتوسعت قاعدة هذه النظرية في الحياة الأمريكية، وأصبح من حق الأفراد القيام بإنتاج ما يرونه من وجهة نظرهم مناسباً لتحقيق سعادتهم، وبدون أي تدخل حكومي، وأي تدخل حكومي محكوم بمنع النشاطات التي تثبت ضررها على المجتمع مثل: المخدرات، أو المنتجات المسببة للأمراض، أو تدمير البيئة، ويجب على الحكومة عدم التدخل فيما تنتجه الشركات وتحديد ما ينفع المجتمع، و لذلك نجد أن التركيز على الإنتاج الاستهلاكي يزيد كثيراً عن الاهتمام بالأدوية والقضايا التي تهم البشر وصحتهم ومستقبلهم (محجوب، 1982).

الفلسفة العملية "البرجماتية Pragmatism":

البرجماتية أو ما يمكن ترجمتها بالفلسفة العملية أو الذرائعية كانت نتيجة التطور في الفكر الأمريكي، وكان الفيلسوف الأمريكي (جون ديوي John Dewey) هو من ساهم مع آخرين في جعل البرجماتية الفلسفة العامة لأمريكا، وهي تهدف إلى الربط بين العلوم وتطبيقها الفعلي على الأرض، وقياس مدى صحة الأفكار بتحقيقها أفضل النتائج. (هيرسون، 1987). والبرجماتية نتاج تفاعل بين عنصرين في الحياة الأمريكية هما الفرد والمجتمع، وظهرت نتيجة التفاعل على صورة توافق بين النزعة الفردية وتفاعل هذه النزعة الفردية مع المجتمع، والمقياس الرئيس في صحة

الفكرة أو النظرية تكون في النتائج عند التطبيق وما هي الفوائد والمكاسب التي تعود على الفرد من تطبيق، هذه الأفكار، ولذلك ترى البراجماتية أن المعرفة يجب أن تعمل على تغيير الواقع إلى الأفضل وليس الاكتفاء بتفسيره، وأن الفكر السياسي يجب أن يتطلع لتحقيق أهداف عملية واقعية تقبل التنفيذ وتحقق المصلحة للدولة (عناية، 2004).

الدارونية الاجتماعية Social Darwinism

تأثر الفكر الأمريكي بالنظريات الطبيعية التي تعتبر أن الكون مصمم على نسق واحد، ويحكمه قانون طبيعي واحد، وينسحب هذا القانون على الإنسان، والدارونية الاجتماعية التي يعتبر (هربرت سبنسر Herbert Spencer) من مفكريها تؤمن بأن الطبيعة مع مبدأ "البقاء للأصلح"، أما (وليم جراهام سمنر William Graham Sumner 1840-1910) فكان من أبرز مفكريها، وكان يرى أن واجب الحكومة هو في حماية حرية التعبير والدفاع عن الملكية الخاصة وعن الفرد وتوفير الظروف للتنافس بين أفراد المجتمع، واعتبر أن مؤشر النجاح هو الثروة، ومجد (سمنر) الفرد المجد المجتهد الذي يعمل على تحسين أوضاعه واعتبر أن ذلك هو المدخل للارتقاء بالإنسان، وهاجم الكسالى واعتبر أن من الخطأ أن تتدخل الدولة لتنظيم المجتمع، وتعارض الدارونية الاجتماعية تدخل الدولة لمساعدة الفقراء، وترى أن واجب الدولة الأساسي يتمثل في الحفاظ على حياة الناس، وكان ذلك يعنى انطلاق الأفراد لتحقيق الثروة والحصول على مبتغاهم، بدون وجود اعتبارات لتقاليد اجتماعية أو محاذير أخلاقية (عناية، 2004).

3.2.2. ثالثاً : مكونات الفكر السياسي الأمريكي:

يقتضي الوصول إلى فهم العقل السياسي الأمريكي دراسة مكونات الفكر الأمريكي التي تسترشد بها السياسة الخارجية الأمريكية، ولذلك فإن دراسة هذه المكونات تساعد على فهم الإطار الفكري السياسي، الذي تنطلق منه السياسة الأمريكية في تعاطيها لمختلف القضايا ومنها قضية التجارة، وأهم هذه المكونات هي التالية:

الفردية Individualism:

إن تأثير فكر الفيلسوف (جون لوك) في الفكر الأمريكي حول الفردية واضح في إيمان الأمريكيين بما نادي به (لوك) من أن حرية الفرد هي أصل الحريات، وأن تطور الجنس البشرى وازدهاره

يعتمد على الدرجة التي تتوفر فيها الحرية للفرد، الذي يكون حراً في السعي وراء تحقيق سعادته Individual Pursuit Of Happiness ، وينتهج في سبيل ذلك كل السبل (ضمن القانون) لتحقيق مصالحه الخاصة" (هيرسون، 1987).

ويمتدح الفكر السياسي الأمريكي الحرية الفردية ويمجد الفرد، ويرجع تقدم المجتمع إلى الحرية الفردية التي انطلقت بكامل حريتها في الفضاء الأمريكي مع المهاجرين الأوائل، ويعزو المفكرون الازدهار الأمريكي إلى الفردية، وينتقد الفكر السياسي المرحلة التي سبقت الهجرة إلى أمريكا التي كانت فيها الأنظمة السياسية والتقاليد المجتمعية والسلطة الدينية في أوروبا تكبح الإبداع الفردي، وتعيق قدرة الأفراد في المجتمع عن الانطلاق للتعبير عن ذواتهم وتحسين ظروف حياتهم، وبمجرد إزالة هذه القيود وبداية الهجرة إلى أمريكا في جو الحرية، أنطلق الفرد للابتكار وتطورت الصناعة والعلوم، وتدفقت قريحة الفرد عن الاختراعات التي غيرت حياة البشرية في ظل نظام سياسي أمريكي، استطاع أن يحقق للفرد البيئة السياسية التي تمنحه حريته.

وتتطلق الفلسفة الفردية من مبدأ اختلاف تفكير البشر، وحملهم تصورات متباينة عن العالم، وتمتعهم بقيم فردية مختلفة عن بعضهم، وأي محاولة لجعل التفكير البشري على نسق واحد هو مخالف للطبيعة وقائل للإبداع، ويستنتج المذهب الفردي أنه ينبغي ترك الحرية للأفراد في التعبير عن إبداعاتهم الفردية التي من شأنها تطوير المجتمع وزيادة الخير العام وهذا الاعتراف بالفرد واعتباره الحكم النهائي لغاياته، والإيمان بأن "إرادة الفرد الحرة هي التي يجب أن تشكل الأساس لغاياته" وهي التي يجب أن تحكم أعماله قدر الإمكان، وهذا يشكل جوهر الفردية التي تكمن عميقاً في الفكر السياسي الأمريكي، الذي أكد على تقديم الفرد على الجماعة (هايك، 1994).

وقد تجسدت الفردية في العقل الأمريكي في شخصية المنظم Entrepreneur والمنظم هو الذي يتحلى بالجرأة والقدرة على تحدي التقاليد، واستخدام أفكاره لتغيير الواقع سواء السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وهي صفة تطلق على رجال الأعمال، ونتيجة لإبداعه الفردي يستطيع السياسي الفوز بالانتخابات طالما يقدم برنامجاً سياسياً يلبي رغبات المجتمع، ويحقق لمن يقدم منتجاً أو خدمة جديدة أن يتمتع بالأرباح، ويحق للمفكر والمبدع أن يكون أنتاجه الفكري ومكتشفاته حقاً مكفولاً له، التي لا يحق للحكومة منازعته فيها (جالبريث، 2000).

وتعتبر الفردية في الفكر السياسي الأمريكي "إمبراطورية الإرادة الشخصية" للفرد، وترتبط بالحرية في النشاطات وأساليب التعبير والمواقف التي لا يجوز أن تتدخل فيها الحكومة وعليها أن تحميها،

والفردية كانت موجودة في زمن ديمقراطية المدن اليونانية * التي كانت تعطي للأفراد الحق في التصويت والمشاركة السياسية ولكن في الوقت نفسه لا ترسم حدوداً للدائرة الفردية التي يجب على الحكومة احترامها، ولم يكن يوجد حد واضح لتدخل الحكومة في إرادة الفرد، ويرى (جون ستوارت ميل John Stuart Mill) "أن الغاية الوحيدة التي تستطيع الحكومة فيها الحد من الحرية الفردية باستعمال قوتها في مجتمع متحضر هي منع الفرد من إيذاء الآخرين". وتتفق الحرية الفردية مع مبدأ: (دعه يمر دعه يعمل)؛ لتصل إلى فكرة السوق التي تشكل ميداناً حراً للإرادات الحرة للأفراد في نشاطهم التجاري المستند على حقهم في ممارسة حريتهم، وفق ما يروونه مناسباً لهم ولمصلحتهم كما يرونها، وكما لا يجوز أن تتدخل الدولة في حرية الأفراد، لا يجوز أن تتدخل في ممارستهم لهذه الحرية في نطاق السوق، التي يجب أن تكون في منأى عن تدخل الدولة (برو، 1998).

وبتطور الجمهورية الأمريكية أصبحت السياسة الأمريكية أكثر تقديساً لأهمية الحرية الفردية في المجتمع خصوصاً في النشاط الاقتصادي، وأصبحت حرية الفرد وغاياته في تحقيق مصالحه الشخصية مشروعة مباركة في الوصول إلى مبتغاه، وأصبح حقه في الملكية غير قابل للمساءلة من قبل الحكومة أو من يمثلها، وكانت الملكية الفردية تشكل الأساس المشروع في حق الفرد في الامتلاك ومدخلاً للوصول إلى السعادة كما يراها، وكانت الحرية التي هاجر من أجلها الساعون لتغيير ظروف حياتهم هرباً من الاضطهاد الديني لازمة لمنح الأفراد حريتهم في عقد الصفقات التجارية والدخول في مساومات السوق، وأصبح السلوك العقلاني الرشيد القائم على مصلحة الأفراد هو من يحكم تصرفاتهم، ويرسخ النظام الرأسمالي والشرف في الفهم الرأسمالي هو القوة والقوة تعني قدرتنا، على السيطرة والانتصار والتملك، والأشياء تكون شريفة؛ لأننا نحصل عليها بقدرتنا وقوتنا وقيمة الإنسان وجدارته هي التي تحدد سعره (رايلي، 1986).

الملكية الخاصة:

كتب (الكسي دى توكفيل) في كتابه (الديمقراطية في أمريكا) عن افتتاح الناس في أمريكا بحب المال والملكية الخاصة، التي لم يشاهد لها مثل في البلاد الأخرى ويقول: " فلست أعرف بلداً استولى فيه حب المال على قلوب الناس بقدر ما استولى عليها في أمريكا، " والناس في أمريكا لا يؤمنون بالمساواة في الملكية الخاصة، ويدركون أن من الطبيعي أن تكون ثروات الناس متفاوتة، وأن يحصل الناس بعض الناس على حقوق ملكية غاية في الثراء، ويرجع ذلك إلى أن الناس في

* دولة المدينة في أثينا

أمريكا جاءوا إليها كمهاجرين، وأن من عمل وكد وتحشم عناء العمل والتجارة يصبح من حقه الطبيعي الحصول على الأموال التي يجب أن لا ينازعه فيها أحد وهي حق مقدس(دي توكفيل، 1981).

ويقول (ديفيد بوتتر *David Potter): ولد الأمريكيون شعباً من الشعوب متمتعاً بالغنى والوفرة "، والملكية التي نشأت في أمريكا جاءت نتيجة طبيعية للهجرات الأوروبية إلى أمريكا واعتبارها أرضاً بكرأ رغم وجود الشعوب الهندية فيها، وتصرف المهاجرون بحرية في الاستيلاء على الأراضي بالشراء حيناً، وبالقوة والإبادة لسكان الأراضي الغنية في معظم الأحيان، وفي ظل المساحات الشاسعة التي تمتعت بها القارة الأمريكية، كان الدافع وراء إقدام المهاجرين على الغزو واستصلاح الأراضي وتعميرها هو "حقهم في امتلاكها".

ارتبط مبدأ الملكية الخاصة في الثقافة الأمريكية من بدايات الهجرة إلى أمريكا ، وكان الامتلاك وشعور المستوطنين بحقهم في التمتع بملكية الأراضي التي يقومون باستصلاحها وتعميرها، من أقوى الدوافع التي كانت سبباً في النمو السريع لحركة الاستيطان الأمريكي، واجتذاب المزيد من الهجرات القادمة من أوروبا، التي كانت ما تزال محكومة بالتقاليد الإقطاعية، التي يكون فيها الإنسان عاملاً أجيراً لصالح الإقطاع في الأرض، وينقسم الأرباح مع الفلاحين، مما كان له عظيم الأثر في اندفاع المهاجرين إلى السعي وراء الهجرة إلى أمريكا، والتمتع بالامتلاك للأراضي التي شعروا أنهم هم الأحق بها؛ نتيجة جهدهم وعرقهم وتحديدهم الظروف الصعبة للبيئة الجديدة والأخطار المحدقة بهم في بدايات الهجرة، وكان الامتلاك يزود الأمريكيين بنوع من العاطفة التي تربطهم بالأرض، وتعطيهم دافعية للتوسع في أراضي القارة الأمريكية واسعة الأطراف(هيرسون، 1982).

وفي ظل الفكر السياسي الأمريكي الذي يؤكد على تقييد التدخل الحكومي ويرفض التخطيط المركزي للإنتاج، لعبت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الدور الرئيس في بناء الدولة الأمريكية، وهي التي أدت إلى ازدهار التجارة داخلياً في البدايات ومن ثم تعزيز التجارة الخارجية الأمريكية، والملكية الخاصة هي التي ساهمت في ازدهار الاقتصاد الأمريكي، وهي التي حفزت الأفراد على المبادرة بالسعي للقيام بمشروعاتهم الخاصة، وتؤكد أمريكا على أهمية تجربتها في الملكية الخاصة، وتضع في نصب سياستها الخارجية تقليل ملكية الدول لوسائل الإنتاج وتضغط من أجل أن يتم

* مؤرخ أمريكي David Potter "The people and plenty .University of Chicago Press 1959

تخصيص جميع وسائل الإنتاج، في الدول لملكية الأفراد، وتعتبر الملكية الخاصة أحد أهم شروط الدخول إلى المؤسسات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية (أرثر، 1977).

ويرى (وليام بتي 1623-1687 William Petty) أحد رواد الاقتصاد السياسي أن الملكية الخاصة لم تكن مجرد ثروة فقط، ولكنها كانت تحدد المكانة الاجتماعية للفرد في مجتمع جديد لا وجود فيه لمعايير موروثية أو إقطاعية، وأن على الدولة أن تحترم هذه الملكية الفردية وأن تدافع عنها في مقابل حصولها على الضرائب من المواطنين كمقابل للحماية والأمن، وفي الحياة الأمريكية يندفع الناس للحصول على الملكية الخاصة في مجتمع جديد يقيم نظامه الاجتماعي على قيمة الملكية الخاصة، ويتم تقدير الفرد في المجتمع ويتحدد نفوذه السياسي بقدر ملكياته، وهذه الفكرة متوهجة في الممارسة الخارجية الأمريكية التي تدافع دوماً عن الطبقات الغنية وتتحالف معها؛ لأنها تدرك أن هذه الطبقات هي من يقرر السياسة في بلدانها، وكانت هذه السياسة هي نبراس في السياسة الخارجية الأمريكية (يسرى، 1982).

الحرية:

قال (جون لوك): "ولدت أمريكا حرة"، ونستطيع تفسير ذلك بالقول أن أمريكا ولدت بدون القيود والعوائق الموجودة في الدول والمجتمعات الأخرى، التي كانت فيها القيود الاجتماعية والطبقية والعرقية تكبل الفرد منذ الولادة ويتحدد مستقبله نتيجة هذه القيود، وبالتالي لا يستطيع ممارسة هذه الحرية الطبيعية، أما في أمريكا فالحرية التي رافقت المهاجرين في هجرتهم إلى أمريكا رسخت وأصبحت أحد أهم الأعمدة التي يقوم عليها الفكر السياسي الأمريكي، ويتم الترويج لها في العالم عبر وزارة الخارجية، التي تعتبرها أحد محددات السياسة الخارجية في التعامل مع الدول. والحرية من أكثر الكلمات التي يتم استخدامها في الحياة السياسية الأمريكية، ويتم التأكيد على أن الهدف الأساسي للدولة الأمريكية هو الحفاظ على حرية المجتمع، الذي خلق حراً عندما جاء الجميع مهاجراً إلى أمريكا هروباً من الاستبداد، ويجرى تصوير الهجرة إلى أمريكا والثورة الأمريكية على أنها سلسلة متينة من النضال للحفاظ على الحرية في هذا البلد، وتتطلق الحرية من مبدأ الحرية الفردية التي تضمن بالأساس حق الفرد في السعي للسعادة، وعلى القيادة الأمريكية أن تصون هذه القيمة في كل العالم الحر الذي يطبق مبادئ الفكر الأمريكي، وتتضمن البيانات الصحفية لوزارة الخارجية الأمريكية التأكيد على دعم الحرية في كل مكان في العالم (تشوموسكي، 1998).

وتؤكد وثيقة الاستقلال ومقدمة الدستور على مبدأ الحرية، وكانت التعديلات العشرة الأولى التي جرت على الدستور بقصد التأكيد على الحرية، وفكرة الحرية تعد امتداداً لحرية الفرد في ممارسة خياراته الخاصة في الحياة ولكن التركيز يجرى دائماً على الحرية الاقتصادية للأفراد، ويعتقد الأمريكيون أن السبب في ازدهار أمريكا وغناها يعود إلى الحرية التي يتمتع بها الأفراد في التجارة والممارسات المربحة (عجمية، 1963).

أن الحرية في الممارسة والمفهوم الأمريكي تركز أساساً على الحرية المتعلقة بالحرية الاقتصادية، والأعمال التجارية من بيع وشراء وتملك، والتمتع بعدم تدخل الآخرين في تصرفات الأفراد وقراراتهم في حقهم في ممارسة حريتهم، وهي التي تشكل الدعامات الأساسية للرأسمالية، وكانت الحرية المرتبطة بهذا المفهوم أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية، التي تحاول فرضها في كل العالم، وتقيس الخارجية الأمريكية التقدم في دول العالم في مجال الحرية ووفق المعايير الأمريكية الخاصة التي تعطي الأولوية الدائمة للحرية التجارية، وتحابي حلفاءها السياسيين في العالم وتغض النظر عنهم عندما ينتهكون الحريات السياسية! وكانت أمريكا تعتبر الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من أكبر الدول انتهاكاً للحرية؛ لأنها تعتبر الحرية؛ هي أساساً حرية اقتصادية، وكان الاتحاد السوفيتي يطبق نظرية سياسية تعطي الحكومة حق إدارة النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتأتي بعد الحرية الاقتصادية الحريات الخاصة الأخرى، مثل: حرية الكلام، وإبداء الرأي، والسفر والحركة، والمشاركة السياسية، والحرية التي تنادي بها أمريكا حالياً هي حرية التسوق وشراء شعوب العالم المنتجات الأمريكية بالدرجة الأولى! (هيرسون، 1982).

الديمقراطية:

يرى (ونستون تشرشل) أن عقيدة الآباء المؤسسين للولايات المتحدة هي: " أن من يملك البلد فعليه أن يحكمها " The People who Own The County Ought to Govern It " (ديلاور، 2005) وكلمة الديمقراطية لا توجد في الدستور، وإنما توجد كلمة الجمهورية، مع أن كليهما يؤكدان على مبدأ رضا المحكومين، والدستور يتضمن ضوابط على اشتراك الشعب في اتخاذ القرارات والمشاركة في الحكم (مور وأنك، 1984)، إلا أن "الديمقراطية تعني حكم الشعب"، وهذا يعني "رابطاً مباشراً بين الشعب و نظام الحكم"، أما الجمهورية فإنها تعني الجمهور وفكرة تمثيله أو نيابته عبر الممثلين، وكان الآباء المؤسسون قد درسوا التاريخ وخشوا من أن تسيطر الغوغاء على السلطة بالديمقراطية، وارتأوا أن الجمهورية توفر مؤسسات نيابية تمثل الجمهور، وتعمل على ترشيد القرارات المتخذة، وكان أحد الأسباب المباشرة لتفضيل الجمهورية هو الخشية على مصالح

الأغنياء ومكتسباتهم من أن يقوم المحرضون بإثارة الجماهير ضدهم، والعمل على تقييدهم في زيادة ثروتهم و حرية التصرف بها، وفي سبيل صنع نظام يوازن بين الحفاظ على ملكيات الأفراد وتقييد الشعب في القيام في حال تأثره بالفكر الاشتراكي يؤدي إلى منح المزيد من التدخل للدولة في الاقتصاد (هيرسون، 1987).

جاء الدستور ليؤكد أن حق الانتخاب المباشر يقتصر على مجلس النواب، بينما مجلس الشيوخ كان ينتخب بطريقة غير مباشرة، ويمثل سلطة توازن وتكبح عمل النواب وعمل الرئيس، وما يزال الرئيس يجري انتخابه من خلال المجمع الانتخابي؛ الذي يمثل وسيطاً بين مجموع الناخبين و بين انتخاب الرئيس، من حيث إن هذا المجمع الانتخابي هو من يقوم بانتخاب الرئيس وليس الشعب مباشرة، وكانت الغاية من ذلك هي تقليل اندفاع الناس ووضع صمامات أمان تكون بيد الأغنياء الذين يمكنهم نفوذهم من الاستحواذ والوصول إلى سدة الحكم ودخول مؤسسات الجمهورية، مما ساهم في استمرارية الدولة الأمريكية وتقدمها أكثر إلى الديمقراطية بعد أن تم ترسيخ سيادة الأغنياء ورجال الأعمال على حركة المجتمع (هيرسون، 1987)، ويقول المستشار الاقتصادي للرئيس الفرنسي (جاك اتالي): إن هناك تضارباً بين الديمقراطية ونظام السوق لأن نظام السوق؛ يسمح باللا مساواة بينما الديمقراطية تقوم على أساس أن جميع الناس متساوون، بينما السوق تحرم الناس الذين لا يملكون من بعض حقوقهم إذا لم تتوفر لهم القدرة المالية للحصول على احتياجاتهم، وبذلك تستطيع مجموعة قليلة تتحكم بالسوق من التحكم والتأثير على العملية الديمقراطية (اتالي، 2001).

وما يحدث في النظام الأمريكي أن الأغنياء هم من يستطيعون التأثير على السياسات الأمريكية داخلياً وخارجياً، وتروج السياسة الخارجية الأمريكية للديمقراطية من خلال هذا المبدأ الذي يسمح بأن تتولى فيه طبقة غنية مقاليد الحكم في بلدان العالم، مما يؤدي إلى ارتباطها مع المصالح الأمريكية، وتجد نفسها منساقاً للسير في النظام السياسي الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الطبقة المنتخبة ديمقراطياً سوف تفرض عليها مصالحها التجارية وارتباطها بالعالم الرأسمالي أن تحافظ على النظام الدولي الذي يؤمن الاستمرارية.

الحكومة المقيدة:

يرى الكاتب وداعية تحرير العبيد (هنري ثورو) أن "أصلح الحكومات هي الأقل سيطرة " (اورفسكي، 1998، 185)، ويرى الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون دور الحكومة من الأفضل أن يكون قليل التدخل في حياة الناس، و أن الحكومة الأصلح هي الحكومة الأقل تدخلاً في شؤون

المجتمع، والفكر السياسي الأمريكي يؤكد على أن دور الحكومة يجب أن يكون مقيدًا بالدستور الذي يعطي الحرية للأفراد في ممارسة نشاطاتهم، وهذا يعني أن على أفراد المجتمع من خلال شركاتهم ومؤسساتهم القيام بدور رئيس في تنمية المجتمع وإنشاء المشاريع التي تخدم الاقتصاد (مور وأنك ، 1981) ، وفكرة المركزية الكاملة للحكومة في إدارة النشاط الاقتصادي خصوصًا تترواح أغلب الناس " ليست بسبب الصعوبة الهائلة التي تواجه قدرة الحكومة على إدارة النشاط الاقتصادي فقط، ولكن بسبب "النزعة التسلطية للحكومة، وفكرة أن يدار المجتمع من مركز واحد متحكم في كل نشاطات المجتمع" (هايك، 1994).

وكانت هناك آراء تدعم إعطاء صلاحية أكبر للحكومة وأن الحكم النهائي والقرارات السياسية يجب أن تكون للحكومة التي تستطيع أن تفرض إرادتها لضبط المجتمع وتحقيق مصالحه في الأمور العامة، وهذا يتطلب قيام حكومة مركزية واحدة لها سلطات على مختلف الولايات، وكان الارستقراطيون ويمثلهم في بدايات الجمهورية وزير الخارجية الأمريكي (هاملتون) من أنصار الحكومة المركزية القوية، بينما كان اللافدراليون وهم أقرب في أفكارهم إلى (توماس جيفرسون) يرون أن من الأفضل للمجتمع أن تكون الحكومة أقل تدخلًا في حياة الولايات وشؤون الناس، وكانوا يخشون من قيام حكومة مركزية قوية تنتهي بالتسلط والتحول إلى نموذج آخر للحكومات الملكية الموجودة في تلك الفترة في أوروبا التي يحملون في ذكرياتهم صورة سوداء عنها، خصوصًا وهم يتمتعون بما أنجزوه من ثروة في ظل الحرية المتوفرة في أمريكا ، وتمتعهم بالحق في الملكية الخاصة وقدرتهم على المبادرة الفردية التي لا يقف أمامها حد.

وجاء تشكيل الحكومة الأمريكية التي تعطي صلاحيات واسعة للولايات في إدارة شؤون الولاية، بينما تتمتع الحكومة الفيدرالية بصلاحيات في إدارة الشؤون العامة للدولة خصوصًا في الدفاع والعلاقات الخارجية، وهي الحكومة التي تقوم على التعاقد بين المجتمع والحكومة، والتي يتم فيها حسب العقد المتمثل بالدستور المكتوب مهام الحكومة وصلاحياتها وضبط حركتها من خلال مواد الدستور، وكانت مواد الدستور السبعة تعبر في قلتها ووضوحها عن الرؤية السياسية التي أرادها الآباء المؤسسون لدور الحكومة المركزية التي تتولى أساسًا إدارة شؤون التجارة وتدافع عن التجارة الحرة، وتضبط النظام المصرفي وتقيم قوة عسكرية وأمنية للحفاظ و لدفاع عن الوطن وإعطاء الشعب والولايات الحرية الأكبر واختصار دور الحكومة في: الأمن والدفاع، والأنشطة الدبلوماسية، وضبط عملية التوازن بين السلطات عبر الفصل ومبدأ الكبح والتوازن (هيرسون، 1987).

ويرى (روبرت دال Robert Dahl) أن العقيدة التي قامت عليها الجمهورية الأمريكية تؤكد على الأهمية الأساسية للفضيلة المدنية للدولة، ولكن هذه الفضيلة المدنية يمكن أن تسقط نتيجة سقوط

المراقبة وطغيان الحكومة وقادتها وخطر أن تتحول الفضيلة إلى فساد سياسي يهدد الدولة ويصبح النظام الجمهوري لا يطاق، والمعضلة هي بين جموع الشعب التي من الممكن أن تتفاد وراء أحكام سهلة ودعوات حماسية، وبين الارستقراطية التي تدافع عن مصالحها، وتحاول جعل الحكومة مطية لها، وبالإضافة إلى ضرورة تقييد سلطة الرئيس كي لا يستبد في صلاحياته، ومن هنا كانت مهمة الآباء المؤسسين تحقيق الوفاق بين هذه النزعات بإقامة نظام مختلط يمزج بين المزايا الملكية والارستقراطية ومبادئ الديمقراطية بحيث يتيح للعناصر القوية أن تكون دعامة الجمهورية وصمام أمنها لما فيه مصلحة الجمهورية (دال، 1995).

ويرى (ماكس ويبير Max Webber) أن طرق ممارسة الحكومة للسلطة السياسية هي التي تحدد خصائص الدولة، من حيث أن الدولة هي مشروع سياسي يقوم على مؤسسات راسخة وقيادة الدولة السياسية مطالبة أن تقوده لمشروع النجاح ويلزمها لتحقيق ذلك وجود نظام قوى يحق له ممارسة القوة والعنف؛ لإجبار الناس على الامتثال بالقوانين التي تنشأ بتوافق المجتمع، والدولة الليبرالية هي التي يكون فيها تدخل الحكومة بأقل مستوى وبالحد الأدنى (بيرو، 1998).

إن الدور الحالي للدولة وطبيعة دورها في العلاقات الدولية أصبح مثار جدل لم يناقش بهذه الدرجة، منذ أن كتب (جان بودان Jean Bodin) عن مفهوم الدولة ودورها المركزي في إدارة العلاقات الدولية، التي أصبحت فيها الدولة هي اللاعب المركزي في اتخاذ قراراتها والحفاظ على سيادتها، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة والانفراد الأمريكي بقيادة العالم وهيمنة نموذجها الرأسمالي الليبرالي في العالم، ودعوتها لخلق سوق عالمية تقوم فيها شركاتها المتعددة الجنسيات بدور القاطرة لهذه السوق، والدولة تخضع للمزيد من الدراسات والفحص لتبيان طبيعة دورها المستقبلي المعرض للتراجع في ظل دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية التي تتخطى حدود الدول بقراراتها، ومن المعلوم أن الدول الأكثر تعرضاً للانتهاك في سيادتها هي الدول الأقل حظاً في القوة الاقتصادية (دراكر، 1993).

وعلى الرغم من أن أمريكا من أكبر المدافعين عن الحكومة المقيدة والمنادية بأن تلعب الحكومة أقل دور في الاقتصاد، إلا أن الواقع في أمريكا يبين أن صندوق تقاعد الموظفين يمتلك أضخم الأموال، ويتحكم في النشاطات الاقتصادية من خلال ما يملكه، والذي يمثل نصف الأصول الثابتة للشركات التجارية الكبرى في عام 1992 م، وهو بذلك يتحكم بنشاط هذه الشركات ولن يكون مستغرباً أن يعمل هؤلاء الموظفون أثناء توليهم الخدمة الرسمية في الدولة من على وضع سياسات تحابي الشركات التي يساهم فيها صندوق الادخار طالما أن أموالهم التقاعدية تذهب إلى هذا الصندوق،

وسوف يحصلون على نصيبهم عند التقاعد، وكما يوضح (ماركس) في تعريفه للاشتركية بأنها: امتلاك الحكومة لوسائل الإنتاج، فيكون بذلك الواقع في أمريكا ليس بعيداً عن ذلك من خلال صناديق التقاعد، التي يمتلك موظفو الحكومة معظم أسهمها، ولكنهم هنا سوف يدافعون عن مصالحهم في هذه الصناديق من خلال تسهيل عمل الشركات التي تساهم الصناديق بنسبة عالية فيها (دراكر، 1993).

وعلى الرغم من الدعوات إلى فصل الحكومة عن الاقتصاد ومحاولة تطبيق ذلك على مختلف دول العالم، إلا أن الدول التي قامت على أساس رأسمالي مثل الولايات المتحدة لها وضع مختلف ضمن هذا السياق، وكما يقول المفكر (سمير أمين): إن الرأسمالية والدولة لا يمكن الفصل بينهما، لأن القوى الرأسمالية تسيطر على الدولة من خلال التراكم المستمر لرأس المال والهيمنة على مصادر الإنتاج والتحكم في فائض المال وملكيتهما الواسعة، وهذا يؤدي أن تصبح الرأسمالية هي الموجه الأول للدولة، وتدفعها في سبيل تحقيق مصالحها عبر العالم بعيداً عن القيم الأساسية التي يرددها السياسيون عن السلام العالمي وحقوق الإنسان وإشاعة الحرية والعدل (أمين، 1988).

في الوقت الذي تشدد فيه السياسة الأمريكية الخارجية على ضرورة أن ترفع الدولة يدها عن التدخل في النشاط الاقتصادي خصوصاً، تزداد الحاجة إلى تأمين الخدمات المختلفة للمجتمعات في دول العالم النامية والتي تقوم بها الدولة، ولكن السياسة الأمريكية ترفض تدخل الدولة في تقديم هذه الخدمات تحت شعار عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد، ولكنها في حقيقة الأمر تسعى إلى خدمة الشركات الأمريكية التي تعمل على الدخول في هذه الدول وتقديم الخدمات فيها بدلاً من الحكومات وتستطيع بذلك تحقيق الأرباح، خصوصاً أن الشركات الأمريكية هي الأقوى عالمياً في هذا المجال، وتوفر فائضاً تجارياً كبيراً لأمريكا من وراء تجارة الخدمات، وفي بداية الألفية الثالثة يدور جدال عالمي حول دور الدولة وموقفها من الخدمات الأساسية مثل التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية للطبقات الأقل دخلاً والمجموعات المهشمة، ويدور جدل يستند إلى اتجاهين رئيسيين يشككان بمدى قدرة الحكومة في التدخل ويطرح الاتجاه الأول وتدعمه السياسة الأمريكية أن التدخل، الحكومي من شأنه أن يزيد الفساد والمحسوبية عندما يقوم الموظفون الكبار في الحكومة بالتحالف مع أصحاب المصالح، ويمارسون عملية صنع القرارات التي تخدم مصالحهم المشتركة، بعيداً عن مصلحة المجتمع التي يجب أن تكون الحكومة على مسافة واحدة منه، والاتجاه الآخر يرى أن قدرة الحكومة على التدخل هي فكرة فاشلة أصلاً؛ لأن الحكومة لا تستطيع ولا تمتلك القدرة والوسائل اللازمة لتقديم الخدمات بالمستوى المأمول لكل طبقات المجتمع، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة المرافقة للتدخل الحكومي (بدوي، 1997).

السوق:

في الوقت الذي كانت فيه الأبحاث تتدارس الأفكار وتفحص الخيارات الأفضل لطبيعة دور الدولة ونظامها الاقتصادي السياسي، كان التوسع الأمريكي القاري يخلق أكبر سوق في العالم موجودة بالفعل لا بالقول، وكان إعلان الاستقلال الأمريكي الذي ترافق في نفس السنة الذي صدر فيها كتاب (ثروة الأمم) الذي ألفه (آدم سميث) يعلن عن قيام نظام سياسي يسمح بالتزاوج بين الفرد ورأس المال؛ للوصول إلى "حالة من التوافق والملائمة في سوق حرة بدون تدخل من جانب الحكومة" (هيرسون، 1987)، وكان على النظريات التي تؤمن بالسوق الحرة أن تقوم بتبرير الواقع القائم أكثر منها؛ للدخول في مجادلات نظرية كما كان موجوداً في أوروبا التي كانت تتلمس طريقها في ظل انحسار القيود الإقطاعية، وكانت أمريكا تجد أن ما تفعله على الأرض ما يزال يدرس على الكتب وأصبحت السوق الحرة واقعاً مجسداً في أمريكا، وأصبحت بركات حرية السوق في داخل أمريكا من الأفكار التي يؤمن بها الجميع، ويروج لهذه السوق من أجل أن تتوسع عبر العالم؛ لتستجيب للنمو الرأسمالي الأمريكي تحت شعار حرية التجارة الدولية.

تدعو السياسة الخارجية الأمريكية إلى السوق العالمية الواحدة كمشروع تنوير عالمي ونموذج لحضارة عالمية، تتدمج فيها كل اقتصاديات العالم في سوق واحدة تعمل بآلية ذاتية يتحكم فيها العرض والطلب، تحاول أن تفرض هذه السوق من خلال مؤسسات لا تستطيع الأنظمة الديمقراطية محاسبتها داخل حدود الدول، وكما يرى (كارل بولانيي korl polanyi) أن الدستور الأمريكي "خلق المجتمع الأول في العالم الذي يقوم على أساس اقتصاديات السوق الحرة" * (هيرسون، 1987)، وفي ظل النظام الرأسمالي فإن السوق الحرة تريد أن تلحق المجتمع بالسوق، وتصبح العلاقات الاجتماعية خاضعة لقوانين السوق لا للقوانين الإنسانية والمصالح الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى انتفاء دور الدولة في السوق، وتكون السوق هي القوة الوحيدة المسيطرة، ومن يسيطر على السوق كالشركات المتعددة الجنسيات والتي لها قاعدة قومية ومعظمها يقع في أمريكا أو لديه مصالح معها سوف يكون لديه القدرة على التأثير في المجتمع وعلى سياسة الدولة (جراي، 2000).

والسوق التي تدعو إليها السياسة الأمريكية تتطلق من فكر أمريكي يمثل العقلانية، ويحافظ على حرية الفرد في تحديد نشاطاته التي تتضمن المساومات والتفاوض، وهي التي تشكل أساس منطق

* مع أن سويسرا قامت بها سوق حرة قديمة أيضاً

السوق، وفي الثقافة السياسية التي يوفرها النظام الأمريكي، يصبح من حق الناس أن تسعى لزيادة قيمة جهدها وزيادة سعر ما تملك بدون تدخل من الحكومة، وأفضل الناس هم الذين يستطيعون تحقيق أفضل المساومات والوصول إلى تحقيق أعلى الأسعار في السوق (رايلي ، 1986). والسوق الحرة كما يراها الفكر الأمريكي هي حالة طبيعية ومتأصلة في النفس البشرية، ويجب أن يسمح لها بالتعبير عن نشاطاتها، وعلى الحكومات عدم كبح حرية السوق، لأن ذلك يعارض منطق الطبيعة (جراي، 1998).

ويتفق ذلك مع وجهه النظر السياسية التي عبر عنها المستشار الاقتصادي لرئيسة الوزراء البريطانية (مارغريت تاتشر Margaret Thatcher) لعالم الاقتصاد السياسي (فريدريك هايك Friedrich Hayek)، والذي يُعزى إليه الفضل في إطلاق الليبرالية الرأسمالية في عهد الرئيس (ريغان) مع مستشار (ريغان) الاقتصادي (ميلتون فريدمان)، الذين نادوا إلى ترك الحرية الكاملة لحرية السوق وإطلاق العنان لها بدون تدخل الدولة، وأن السوق السليم هو الذي تتوفر فيه الحرية الكاملة لجميع الأطراف في البيع والشراء وتقدير الثمن الذي يستطيعون دفعه مقابل ما يشتررون أو يبيعون، والتدخل العام للحكومة هو تدخل في إرادة الأفراد في تحديد مصالحهم، وذلك من شأنه أن يفسد عملية التبادل التجاري، ويتناقض مع الحرية الفردية التي هي أساس قيام الجمهورية الأمريكية.

وكان من نتائج هذه الأفكار انتهاج سياسات أمريكية أطلقت حرية السوق بما فيها " الأسواق المالية"، التي أخذت في التوسع والزيادة وتضخيم قيمتها وإطلاق حريتها في الانتقال والحركة، وكانت الزيادة في الأسعار يجري تبريرها على أساس أن للناس الحق في زيادة قيم أسهمهم وموجوداتهم وأصولهم، وعلى الدولة أن لا تتدخل طالما أن الناس يمارسون حريتهم في البيع والشراء، وتداول الأسهم وكل ما يطرح للبيع والشراء في السوق.

وهذه السوق التي تستفيد من المجتمع. وتشجعه على الاستهلاك وتحقق الأرباح من خلال المجتمع، لا يوجد عليها التزام أمام المجتمع، لا تهتم بالمشاكل الاجتماعية الناتجة عن عملها مع أنها قيدت من دور الدولة في التدخل في السوق، ولكنها تترك للدولة مهمة ضبط الأمن خصوصاً من المعارضين لهذا النوع من السوق، الذي وضعته نتائجها في صفوف البطالة (هايك، 1994). والسوق العالمية التي تروج لها السياسة الخارجية الأمريكية هي في الأساس شرط ضروري للرأسمالية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة وكانت أمريكا هي من أكثر الدول ربحاً من هذه السوق من خلال فتح كل الحدود وإزالة القيود أمام المنتجات الأمريكية (هوبسباوم، 1986).

4.2.2. رابعاً: الفكر السياسي الأمريكي ودوره في قيام الرأسمالية السياسية:

يستمد الفكر السياسي الأمريكي ثقافته من المصدر المغذي الذي ينبثق من المصدر الناشر، وتفاعلت الأفكار التي جاءت من المصدر الناشر في الواقع الأمريكي، وبدأت تشكل مصدراً مغذياً وكونت بداية الإحساس بنشوء قومية جديدة هي القومية الأمريكية، وتعتبر الوثائق والأحداث والاتفاقيات السياسية وعلى رأسها وثيقة إعلان الاستقلال والمداولات السياسية التي جاءت في سياق صياغة الدستور مثل الأوراق الفيدرالية المصدر المغذي، والبحث في السياسة الأمريكية يقتضي دراسة تأثير المصدر المغذي على الأفكار، والقيم السياسية التي تكمن وراء هذه السياسة ومعرفة التطور التاريخي الذي مرت من خلاله الأفكار وتطورت لتشكل فيما بعد سياسات تمارسها الدولة في سياستها الخارجية (هيرسون، 1987).

الهجرة إلى أمريكا :

كانت الهجرة من أوروبا إلى أمريكا تأتي بالمهاجرين ومعهم أفكارهم وأحلامهم في حياة جديدة تتيح لهم ممارسة حريتهم بدون قيود، وكانت الأفكار والتجارب التي مر بها أولئك المهاجرون تشكل النواة الأولى للفكر السياسي الأمريكي الذي طور هذه الأفكار وبنى عليها الجمهورية الأمريكية، وكان من أبرز رحلات المهاجرين إلى أمريكا رحلة سفينة زهرة أيار (ميفلور Mayflower) في العام 1620، وكان على متن هذه السفينة مهاجرون يطلقون على أنفسهم اسم الحجاج، وهم من المتطهرين " Puritans " الذين هربوا من إنجلترا إلى هولندا نتيجة الاضطهاد الديني لمعارضتهم سلطة الكنيسة، و أمضوا أحد عشر عاماً في هولندا ثم اتفقوا مع شركة انجليزية على تمويل هجرتهم إلى أمريكا، مقابل حصول الشركة على نسبة من الصادرات التي تعهدوا بإرسالها إلى إنجلترا في المستقبل، وعند اقترابهم من الشواطئ الأمريكية قام أولئك الحجاج بالاتفاق على تنظيم شؤون حياتهم و مجتمعهم الجديد في أمريكا، وصاغوا ما يعرف بميثاق (ميفلور compact Mayflower) الذي ينص على تأسيس مجتمع تكون العلاقة فيه بين الحاكم والمجتمع على أساس طوعي يعطى للأغلبية حق المشاركة في اتخاذ القرار، وتتيح للمجتمع محاسبة الحاكم، وأصبح المتعهدون على الميثاق أعضاء لجنة حاكمة يتمتع أفرادها بصلاحيات انتخاب الموظفين ومحاسبة الحاكم وتشريع القوانين، وكان المهاجرون يعقدون اجتماعات مع الحاكم ويناقشون فيها شؤون المستعمرة، وكانت هذه بداية نواة الديمقراطية الأمريكية، وكان الميثاق يشكل تجربة جديدة لمهاجرين جاءوا من بلاد ما زالت تحكم بالحق الإلهي للملك، ويتحدد فيه مستقبل الفرد بانتمائهم إلى الطبقة التي ينحدر منها، ويتحكم الإقطاع بالاقتصاد والملكية الخاصة مقصورة على فئات محددة،

وباقى الشعب لا يحق لهم الاحتجاج أو التغيير، وكان التحالف بين الملك والإقطاع والكنيسة يضع المجتمع في قالب محدد، وجاءت تجربة هؤلاء المهاجرين لتضعهم على قدم المساواة وتعطي لهم الحق في المشاركة في تقرير أمور حياتهم في مجتمعهم الجديد، وكان لابد لهذه التجربة أن تنعكس على فكر المهاجرين وتتطور في مناخ الحرية الجديد (النيرب، 1997).

كان ميثاق (ميفلور) أحد الينابيع الأساسية التي استلهم منها الفكر السياسي الأمريكي أفكاره، ونظر بإعجاب إلى روح المغامرة والإرادة الحرة لأولئك المهاجرين الذين أسسوا أول مجتمع سياسي مدني، وكانت الأفكار التي اعتنقها المهاجرون من التطهوريين بحقهم في الحياة والإيمان دون تسلط من جانب الكنيسة، وحقهم الطبيعي في السعي نحو السعادة دون القيود التي فرضها نظام الإقطاع السائد في أوربا، وإصرارهم على قيام نظام سياسي يكون فيه من حق المحكومين محاسبة الحاكم دون دعاوى الحق الإلهي الذي كان يحصن الملوك في أوربا من أي نقد أو مساءلة من الشعب، و لعبت رحلة ميفلور و العقد الذي جرى توقيعه عليها و تجربة مهاجريها على الأرض الأمريكية دوراً هاماً في تكوين الثقافة السياسية للشعب الأمريكي، الذي استلهم من رحلة ميفلور مفهوم العقد بين الأفراد ومنه جرى تطويره لقيام العقد مع الحكومة (Bradford, 1620).

وعلى الرغم من الجدل حول الأسباب التي أدت إلى الهجرة إلى أمريكا وإرجاعها غالباً إلى هجرة الحجاج هرباً من الاضطهاد الديني، إلا أن البعض يرى أن الدافع الحقيقي للهجرة هو السعي وراء حياة أفضل من الناحية الاقتصادية، والبحث عن مجتمع يوفر لهم الحرية التي يستطيعون من خلالها امتلاك المبادرة للقيام بما يريدون لتحقيق مصالحهم.

ارتبطت الهجرات الأولى بعمل تجاري استثماري للشركة صاحبة السفينة التي اتفق معها المهاجرون على إعطائها جزءاً مما يحصلون عليه، وكان المهاجرون الحجاج بعد نزولهم إلى الأرض وإنشائهم مستعمرة (بليموث) في (ماساشوتستس) يعيشون معاً كمجتمع موحد متعاون في ظل ظروف صعبة، واستقرت طريقة الحكم على الديمقراطية المباشرة، وكان مجلس المواطنين يجتمع من وقت لآخر لانتخاب الحاكم والمناقشة في إصدار التشريعات والقوانين، وعندما تزايد السكان جرى التحول إلى النظام التمثيلي الديمقراطي (نعني، 1974).

الملكية الخاصة و دور المنظمين في الحياة الأمريكية:

عاش المهاجرون في بداية وصولهم إلى أمريكا في مستوطنة ساد فيها التعاون بينهم، ولم يكن هناك وجود واضح للملكية الفردية، وكانت المرحلة الأولى من الاستيطان خاسرة بالحساب الاقتصادي، وفشلت المستوطنة في تحقيق النجاح المنشود وعانى المهاجرون من الجوع ومات أكثر من نصف سكان مستعمرة (بليموث) (نعني، 1974)، مما كان لا بد معه من تغيير النظام في إدارة المستوطنة، وبدأ المهاجرون في إطلاق حرية الفرد في العمل في مزرعته الخاصة وكان ناتج عمل كل مهاجر يعود له، وازدهرت المستوطنة في هذا النظام الذي عمل فيه المستوطنون بجدية عندما أدركوا أن نتيجة جهدهم تحقق مصلحتهم الشخصية، ويرى (أدموند مورغان Edmund Morgan) أن ازدهار المستوطنة جاء بسبب انتقال المستوطنة إلى الملكية الخاصة والعمل الحر والابتعاد عن النمط الاشتراكي في العمل، وأن الملكية الخاصة والفردية هي التي زادت الإنتاج، وساهمت في إنجاح المستعمرة، ومن هنا بدأ الإيمان القوي بفوائد الملكية الخاصة في الثقافة السياسية الأمريكية.

وقد منحت الملكية الخاصة والحرية الفردية منحت الأفراد الذين تتوفر لديهم إرادة العمل الدافع إلى الاجتهاد وخلق ظروف لمشاريع ناجحة، ويصف (جون فريديك مارتن John Frederick Martin) الوضع في كتابه: (الأرباح في البراري) في بدايات الهجرة على أنه عملية تجارية، ويرى أن السوق في نيوانجلند New England تم إقامتها بما أسموهم المنظمين Entrepreneur ، والمنظمون هم الأفراد الذين يقودون النشاط الاقتصادي في المجتمع، وهم من الذين نظموا المدينة على أساس النشاط القائم على الربح، وتولي أولئك المنظمون القيام بإنشاء مدن جديدة يتم استقدام المهاجرين إليها، وتوقيع عقد معهم بشرط استغلال الأرض والسكن فيها وإشغالها، وكان المنظمون يأخذون أرباحهم على شكل أراضي جديدة يقومون بتهيئتها وعرضها لمهاجرين جدد ومن ثم يبيعونها لاحقاً، ولم يكن هناك قيود من الحاكم أو وجود لحكومة تقيد نشاط الأفراد في أنشطتهم.

وفي ظل الحرية المتاحة في أمريكا أخذ المنظمون يتوسعون في أعمالهم ويزيدون ثرواتهم ويكبر الإعجاب بهم في المجتمع الأمريكي، وينظر إليهم على أنهم من يفتح الآفاق الجديدة للأعمال والاستثمار، وشكل هؤلاء المنظمون نموذجاً للرجال المغامرين القادرين على الإقدام، وأثرت طبيعة العلاقة على النظام السياسي الآخذ في التشكل، وكان نظام الحكم بعد ذلك قائماً على أساس الشراكة بين الشركة والمهاجرين وعليه كان الحكم في المستوطنات قائماً على أساس حقوق الملكية للمساهمين، لا على أساس المواطنة القائمة على قاعدة سياسية تعنى بالمواطنة والحقوق السياسية،

وكلما زادت الملكية وعدد الأسهم زاد مقدار القوة في التصويت عند اتخاذ القرارات، وازداد معها التأكيد على الحق الفردي في الحرية وترسخ دور الفرد في الفكر السياسي الأمريكي. (Priest, 2007).

أثرت الملكية الخاصة على الفكر السياسي الأمريكي الذي استجاب للتطورات التي جرت في الأرض الأمريكية، وكان من الضروري التوفيق بين حق الفرد في حريته الخاصة التي تعطيه حق التملك، وبين النظام السياسي الذي جاء يحمي الحرية، وفي نفس الوقت يحمي ملكية الأفراد، وكان الالتزام بالمحافظة على هذه الحقوق جاء في صميم الدستور الأمريكي الذي عبر عن رؤيته من خلال ما يمكن وصفه "الرأسمالية السياسية" (هيرسون، 1984).

علاقة الحكومة والأفراد:

أطلق الفكر السياسي الأمريكي الذي أكد على حرية الفرد في ممارسة نشاطه الحر طاقة المهاجرين في ممارسة نشاطاتهم التي تركزت في النشاطات الاقتصادية في ظل شعور المهاجرين بحريتهم السياسية، حيث خفت سيطرة التاج البريطاني على المهاجرين في ظل بعد المسافة بين أمريكا وبريطانيا، وأصبح المهاجرون يمارسون حريتهم في النشاطات التي يريدونها، وبدأ مجتمع جديد يتشكل في المستوطنات بمنأى عن السيطرة الحكومية، وبدأ نظام السوق الحرة الذي يتيح للمستوطنين حرية التبادل يكتسب حصانته من أي محاولات للتدخل الحكومي أو فرض الأسعار، وأصبح المجتمع الأمريكي يحبذ فكرة عدم تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية، ويؤكد على حريته السياسية التي اكتسبها بالفعل، وبدأت تترسخ في الثقافة الأمريكية فكرة الحد الأدنى من التدخل الحكومي في حرية الأفراد (محجوب، 1982).

دور العقد في الفكر السياسي الأمريكي:

لعب العقد الذي قامت على أساسه الدولة الأمريكية دوراً مهماً في تشكيل الفكر السياسي الأمريكي وشرع المجتمع الأمريكي، بإرساء القواعد لمجتمع قائم على حق الفرد في السعي إلى سعادته، وأصبحت فكرة الدولة في مفهومها عبارة عن مجموعة من العقود بين الأفراد والحكومة قائمة على التعاقد، وعلى الالتزامات والواجبات، وكان التزام الفرد أمام المجتمع هو الإطار التعاقد الذي ارتضاه الجميع لتنظيم إدارة المستعمرات وعلاقتها مع الحاكم، وفي البدايات كانت قوة المشاركة في التمثيل في إدارة المستعمرات تتقرر حسب مقدار الأسهم التي يملكها الفرد أو حجم ملكيته، وانسحبت فكرة العقد على المؤسسات التجارية والصناعية ومختلف أوجه الحياة، من حيث أن فكرة

العقد هي أساس قيام المؤسسات الرأسمالية (هندي، 1999)، وأشار (كارل ماركس) إلى أن الرأسمالية هي نظام ناتج عن فكر سياسي يقوم على "أساس التزامات تعاقدية" بين الأطراف المتعاقدة، ويحكمها التصرف العقلاني المجرد غير الخاضع لأية سلطة سوى إرادة المتعاقدين أنفسهم في إدارة شؤون حياتهم، منطلقين وراء غاياتهم الخاصة التي تكون في المحصلة تصب في مصلحة المجتمع، والفكر السياسي الأمريكي الذي يؤمن بأن المجتمع السياسي يقوم على العقد الاجتماعي ويصل إلى قيام الدولة التي تكون ملتزمة بموجب العقد مع أفراد المجتمع على ضمان حريتهم والحفاظ على ملكيتهم، كان التربة التي نشأت فيها الفكرة الرأسمالية وجاء الدستور الأمريكي ليجسد " كعقد نهائي لنظام الرأسمالية السياسية" (هيرسون، 1982).

دور الفكر السياسي الأمريكي في بروز الرأسمالية:

كان المهاجرون في معظمهم من البروتستانت الذين آمنوا بالمبادئ البروتستانتية، ووفر الفكر السياسي الأمريكي الفرصة لأولئك المهاجرين في ممارسة قناعاتهم، وكانت مكونات الثقافة الأمريكية في الحق الفردي في الحرية والحق في الفردية أساس ولادة الرأسمالية، ويرى (ماكس فيبر Max Weber) في كتابه الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" "The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism" أن الأخلاق البروتستانتية خلقت التربة الصالحة لولادة الرأسمالية، وأن مبادئ المساواة في الطوائف الكالفينية التي اعتنقت العمل الشاق والمذهب الفردي للخلاص كانتا من أهم "ينابيع الروح الرأسمالية" (ويبر (1905) كما ورد في تومبسون و فيلدافسكي، 1997).

وتأثر الفكر السياسي الأمريكي بتعاليم المصلح البروتستانت (جون كالفن John Calvin)، وأثرت تلك التعاليم على المهاجرين، فقد دعا إلى أن يتحرر الإنسان من سلطة الكنيسة وأن المسيحي يستطيع أن يكون مؤمناً دون أن يحتاج إلى صكوك الكنيسة، وأن رسالة المسيحي هي في ممارسته أعماله اليومية الحياتية وليس التفرغ للعبادة، والإنسان يستطيع أن يتقرب إلى الله من خلال العمل وكلما زاد النجاح المهني في الأعمال كان ذلك دليلاً على بركة من الله، وركزت الكالفينية على أخلاق الوعي بأهمية العمل كأساس إلى التقرب لله، وأكدت على رفع قيمة العمل واعتباره غاية ليس فقط من أجل الكسب المادي ولكن من أجل التحرر والسمو الروحي والمكانة الاجتماعية، وأن العمل هو الذي يمنح الحياة معنى ويزود الأفراد بالحرية ويجعله حراً.

وأكد (كالفن calvin) على أهمية العمل الشاق الجاد وضرورة تخصيص جهد الفرد للارتقاء بأوضاعه، وأن الإثراء بحد ذاته ليس مطلوباً ولكن الأهم هو الأرباح التي تأتي من خلال التقشف

والرصانة في الأنفاق والابتعاد عن التبذير، والتي تؤدي إلى تراكم مالي يجب أن تتحول إلى استثمارات توظف في نشاطات تعود بأكبر عائد ونفع على المجتمع، وفي التجربة الأمريكية كانت الرأسمالية الأمريكية تعتنق تلك الأفكار وتطبقها في جانبها المتعلق بالعمل والأرباح، وتتجاهل تدريجياً حثها على حياة النقشف والزهد، وتتجاوز العواطف المرتبطة بالعمل على تأكيد مقاييس رأسمالية تقيس الأعمال بحجم العائد على الاستثمار، وإعلاء مكانة رجال الأعمال والتجار الذين يمثلون رسل هذه الرسالة الرأسمالية (كوش، 2002).

وقد أتاح النظام السياسي الأمريكي للفرد أن يتمتع بحريته الفردية، والحرية الفردية وفرت المجال للفرد لينمي ثروته، والثروة منحت للفرد قوة تأثير في صياغة علاقات جديدة في المجتمع الذي بدأ يتشكل على أسس رأسمالية، وبدأت القوة الرأسمالية تزيح من طريقها الإرث الاجتماعي القديم وتصنع مجتمعاً جديداً يقوم على قيم جديدة تتوافق مع التغييرات الجارية في المجتمع (هيرسون، 1982) وفي ديمومة هذا النسق من العلاقات تعيد الطبيعة الإنسانية الاجتماعية تشكيل هيكلها ضمن القاعدة التي تكلم عنها (جوزيف ناي)، من أن التاريخ الإنساني محكوم بصيرورة مستمرة من طبيعة العلاقات التي تحكم المجتمعات الإنسانية، التي تسيطر فيها طبقة صغيرة قوية على مقاليد السلطة وتستغلها لصالح مركزها، لتعمل على تأمين مكتسباتها، بينما باقي المجتمع يصبح محكوماً لهذه العلاقة، وفي نظام الدولة الحديث يكون من الطبيعي أن ينشأ التحالف بين مركز الحكم وأصحاب القرار وبين مراكز المال والثروة، وتعتمد العلاقة على طبيعة النظام السياسية التي توزع أسباب القوة، والنظام الأمريكي الرأسمالي كان وفر من البدايات المجال لتحالف القوة السياسية والثروة (ناي، 1995).

5.2.2. خامساً: توسع الفكر السياسي داخلياً وخارجياً:

الفكر السياسي الأمريكي الذي يعطى الحرية للأفراد في السعي وراء سعادتهم، وفر الحماية للأفراد وشركاتهم في ممارسة نشاطهم الذي بدأ يعتمد على تراكم ثروتهم، وتراكم الثروة مع الأفراد يدفعهم إلى البحث عن فرص جديدة يستثمرون فيها الأموال التي تراكمت لديهم، وفي ظل النظام السياسي القائم على توفير حماية الحقوق الفردية أصبحت عملية التوسع مستمرة منذ الهجرات الأولى لإزاحة التخوم وتوسيعها، ثم الاتجاه للتوسع الخارجي.

والأراضي الشاسعة في أمريكا منحت الأمريكيين الشعور "بالحراك الاجتماعي والجغرافي"، وجاء التوسع في الوعي الأمريكي نتيجة البحث الدائم عن الثروة أينما توفرت، وساهم التوسع في بداية

الهجرة إلى أمريكا إلى إعادة تحديد التخوم التي كانت تتوسع بزيادة حركة الاستيطان، وبعد الاستقلال استمر التوسع من خلال ضم ولايات جديدة إلى الجمهورية الأمريكية (هيرسون، 1984، 98)، وفي التجربة الأمريكية ساهم تراكم رأس المال في الاستمرار في التوسع، وهذه "خصلة طبيعية لرأس المال الذي يبحث دائماً على التوسع لمواصلة زيادة الربح"، ترى الباحثة (هنا ارندت Hanna Arendt) أن عملية التوسع سوف ترافق النظام الرأسمالي لان "التكديس المستمر للملكية ورأس المال يجب أن يستند إلى تكديس القوة التي تستطيع ضمان حماية الملكية"، و العملية تحتاج إلى الدولة كإطار سياسي يحقق "الدمج بين القوة ورأس المال المتراكم"، وهذا يدفعها إلى جعل العالم ميداناً للتوسع.

وكذلك رأَت (روزا لكسمبرك Rosa Luxemburg) أن "التراكم الرأسمالي ينتج فائضاً رأسمالياً، وتبدأ عملية التراكم وتزداد وتؤدي للوصول إلى الاستحواذ على أملاك الآخرين"، ورأس المال الذي يمتلك الحق في فرض شروطه للإقراض داخل البلد وينتقل بعد إشباع حاجات المجتمع إلى المستوى العالمي، ويكون للدولة القدرة على إخضاع الدول التي تحصل على النقود لشروطها السياسية، وهاتان سمتان مترابطتان عضويًا وتشرحان التطور التاريخي للرأسمالية وقد ظهرت في تاريخ الولايات المتحدة و أدينا فيما بعد إلى التدخل الخارجي سواء في الحروب أو ممارسة التأثير العالمي، أما "ميل الرأسمالية لافتعال الأزمات فإنه ناتج عن مشكلة التراجع في الاستهلاك" وعدم وجود قدرة للمجتمع المحلي على امتصاص النمو الزائد في الإنتاج، وهنا تضطر الدولة التي تمثل مصالح الرأسمالية السياسية إلى البحث لفتح أسواق جديدة تستوعب الزيادة من خلال التجارة أو القوة (هارفي، 2004).

والفكر السياسي الأمريكي الذي أتاح ظهور الرأسمالية كان لا بد من أن يعمل على تحقيق مصالح هذه الرأسمالية؛ على اعتبار أنها تمثل المصالح المجتمعة للأفراد الذين أعطي لهم الفكر السياسي الأمريكي الحق في التمتع بحمايته والعمل على تحقيق مصالحه، ويرى (جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter)* أن من طبيعة النظام الرأسمالي وخصائصه أن يقوم بشكل مستمر بفتح أسواق جديدة خارجية أو داخلية، ويطور مؤسساته باستمرار ويخلق أنظمة جديدة تتلاءم مع احتياجاته التوسعية باستمرار، وما تزال هذه الفكرة قائمة في الوعي السياسي الأمريكي، التي ترى في العالم كله ساحة لها من حقها أن تقوم بإعادة هندستها حسب الرؤية الأمريكية، وبالطريقة التي تحددتها

* جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter عالم اجتماع اقتصادي كتب في رجال الأعمال "الرواد" و وصفهم بالمبدعين، له نظرية التدمير الإبداعي أو "الخلق" "Creative destruction".

المصلحة الأمريكية بدون الانتباه إلى التنوع الثقافي والوجود الحضاري للشعوب والدول في العالم (جراي، 2000).

وفي ظل العلاقات الدولية وانتهاء زمن الاستعمار العسكري، كان على الفكر السياسي أن يحاول البحث عن حلول للنظام الرأسمالي الذي أقامه وحل معضلة النظام الرأسمالي التي تكمن في حجم الإنتاج الضخم وعدم وجود استهلاك يمتص هذا الإنتاج، وجاءت الفكرة للتشجيع على الاستهلاك كما صاغها (جاك بيتي) في كيفية تحويل رفاهية الأغنياء إلى حاجة يومية للناس العاديين، بدل أن تبقى محصورة لطبقة الأغنياء، ولم يأت ذلك من روح عطف أو إشفاق بقدر ما هي نتيجة الفكر الأمريكي الرأسمالي، الذي يريد إقامة المجتمع السياسي القائم على ضمان ارتباط المجتمع بالسلوك الاستهلاكي، الذي يوفر تراكمًا مستمرًا للرأسمالية السياسية ويحفظ استقرارها، ويغري القاعدة الشعبية بدرجة من الرفاهية التي تفضل الحفاظ عليها، ولن تنجر بسهولة إلى مقاومة النظام طالما لديها ما تخسر، وكانت هذه الدرجة من الرفاهية هي العزاء الذي يشد مجتمعاً جديداً متنافراً في كل شيء سوى البحث عن الحياة والسعادة المادية، وكانت ضرورة فتح أسواق خارجية تعطي فرصاً جديدة لاستيعاب الإنتاج الضخم وتحقق هيمنة للسياسة الأمريكية في العالم (هيكل، 2003).

الفكر السياسي الأمريكي و الرؤية الأمريكية للعالم

الرؤية الأمريكية التي يحملها الفكر الأمريكي للعالم تستند إلى التجربة الأمريكية التي تكمن في بذور مستعمرة فرجينيا التي تتبع من مبدأ كالفيني («)، الذي يدعى بأن الله سمح أن يجتمع في هذه الأرض الأمريكية لمجموعة من المهاجرين الذين يحملون الخلاص للبشرية، وهؤلاء هم المختارون الذين تقع على كاهلهم مسؤولية إشاعة الحضارة وإقامة العدل في العالم، وأن هذه الأمة التي أحاطها الله برعايته يجب أن لا تتهاون في فرض رؤيتها على العالم وهذه الرسالة الأمريكية التي تروج لأمريكا بأنها النموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي تستطيع كل شعوب الأرض أن تتبعه تحت القيادة الأمريكية، وفي ضوء هذه الرؤية تفسر أمريكا علاقاتها مع العالم (سلنجر، 2001).

والفكرة التي كان يحملها المهاجرون في إقامة " مدينة فوق تل City Upon A Hill " تكون نواة لمملكة العدل ونشر الحرية على الأرض أصبحت جزءاً أساسياً من الفكر الأمريكي، الذي يؤمن بأن على أمريكا دوراً طليعياً في نشر الفكر الأمريكي والقيم للعالم (عناية، 2004)، ولكن ما تبين لاحقاً في التجربة أن الذي يستطيع أن يحمل الرسالة الأمريكية للعالم هي الجيوش التي استطاعت

(«) نسبة إلى «Galvin» المصلح الفرنسي المعروف، الذي دعا إلى العمل و التعمير و في الوقت نفسه إلى التقشف.

المساهمة في خوض معارك وحروب كانت تحمي فيها الحرية من وجهة النظر الأمريكية، والشركات التجارية التي تحمل الفكر الرأسمالي الأمريكي، وقد أدي التمديد المستمر لفضل التجارة في جلب الأرباح وتشجيع الصناعة في النظام السياسي الأمريكي إلى أن يحتل التاجر قمة الهرم الاجتماعي، نظراً لما يتمتع به من روح الرأسمالية المعبرة عن القيم الأمريكية مثل: روح الإقدام، والمبادرة، وتحمل المخاطر الناتجة عن التجارة، والقدرة على خلق فرص عمل جديدة وإضافة قيمة جديدة، في الأعمال، والتاجر هو من يدفع بالمجتمع إلى التقدم والازدهار، والتجارة هي التي تراكم الثروة التي تطور الحياة الإنسانية وتجعلها أكثر غنى وسعادة، وهذه المكانة التي فسرها (ماكس وبير) وأعطاهها بعداً اجتماعياً بدأت تأخذ قوة سياسية في الحياة الأمريكية، وتريد أمريكا أن تنسخ هذه التجربة في العالم بحيث تصبح طبقة التجار ومن لديهم ارتباطات بالتوكيلات التجارية الأمريكية ويمثلون الشركات المتعددة الجنسيات هم من يسيطرون على النظام السياسي في دول العالم في نظام سياسي تتداخل فيه التجارة مع الإمارة، ويحدد فيها التجار مصلحة المجتمع ووجهات الجيوش وغايات السياسة الخارجية (ديلاور، 2005).

ويرى (فرانسيس فوكوياما) أن الشركات الكبيرة هي ميزة أمريكية أنتجها الفكر السياسي الأمريكي، وينفرد فيها المجتمع الأمريكي الذي يتوفر لديه رأسمال اجتماعي يزوده بالقدرة على إقامة الشركات الكبيرة، التي تحتاج إلى وجود مستوى مرتفع من الثقة وأعراف ثابتة مثل حقوق الملكية الفردية ونظام العقود، وعلى أسس من التصرف العقلاني في حال توفرت هذه الشروط وخصوصاً عنصر الثقة في المجتمع، والأنظمة السياسية الأخرى التي لا تتمتع بالفكر الأمريكي لن تستطيع الوصول إلى حياة الرفاهية الأمريكية وامتلاك القوة؛ لأنها أنظمة ما تزال تقيم الشركات على أسس عائلية محكومة بالولاء الأسري، الذي يعمل التعاطف مع أفراد العائلة والقرباة على إضعاف القدرة على اتخاذ قرارات تتميز بالعقلانية المجردة وتتسجم مع اقتصاد السوق، وهذه القيم الرأسمالية تتميز فيها أمريكا وتعطي لأمريكا فضيلة الريادية العالمية وحققها في أن تكون النموذج العالمي الذي يجب على الجميع أن يتبعه (فوكوياما، 2001).

الفكر السياسي الأمريكي و العلم:

يستند الفكر السياسي الأمريكي إلى أسلوب التفكير العقلاني الرشيد (Rational Thinking) في استخدامه أدوات التحليل العلمي، ويمجد قول (فرانسيس بيكون) أن "المعرفة قوة"، ويرى أن هدف العلم يجب أن يكون في السيطرة على الطبيعة، ويرفض أن يكون العلم وسيلة للسيطرة على العقل، وهذا يتطلب إعطاء العقل حرية مطلقة في التفكير والبحث العلمي الذي لا تقيدته حدود أو محاذير،

والعلم في الفكر الأمريكي لا يجب أن يهتم بالتفكير الفلسفي والجدل، ولكن مهمته وضع حلول لمشاكل الحياة، ويجب أن ينتج أثراً مادياً محسوساً في تحسين حياة البشر، والفلسفة يجب أن تتجه إلى البحث عن حيازة القوة وليس الانغماس في التفسيرات الفكرية (عناية، 2004).

ويهدف العلم في الحياة الأمريكية إلى رفع مستوى رفاهية الناس، وهو وسيلة وأداة للتقدم في المجتمع، وفي ظل الحرية الفردية التي تميز بها الفكر الأمريكي توفرت دافعية مستمرة للأفراد في البحث عن تحسين مواقعهم، وعن فرص جديدة يطورون فيها قدراتهم على الكسب، وفي واقع التقدم في الحياة وبروز العلم كوسيلة للفرد في الحصول على العمل، كان لا بد للأفراد أن يندفعوا إلى تحصيل العلوم والمعرفة التي تمنحهم تحقيق طموحهم، والعلم هو الذي يعطيهم المهارات اللازمة لإدارة مؤسساتهم بطريقة تزيد الإنتاج، وتقلل التكاليف وتحقق لهم الثروة، وكان (دى توكفيل) قد لاحظ أن الاهتمام الأمريكي بالعلم غير ناتج عن حب المعرفة الفكرية كما كان يحصل لدى الأرستقراطية التي تهتم بالعلم والآداب، ولكن للعلم دوراً نفعياً في النظام الأمريكي الرأسمالي، وهو وسيلة تستخدم كي يزود الناس بالفوائد المادية الملموسة التي تنعكس على رفاهيتهم، لذلك اهتمت أمريكا بالعلم وتفوقت فيه بالمقارنة مع دول العالم (دى توكفيل، 1962).

وإذا تناولنا الحرية في البحث والتفكير في أمريكا فإننا نجد أنها زودت الباحثين والعلماء بحرية البحث ومنحتهم حرية الابتكار، والطبيعة الرأسمالية للمجتمع الأمريكي التي تعتمد في نموها على الاكتشافات والتطوير، تنبعت إلى أهمية العلم في قوة المجتمع ودوره في تشكيل المستقبل الإنساني في ظل الانفجار المعرفي القائم على العلم، وأدركت أن العلم هو الذي يصنع الثروة ويعطي القوة، وكانت أمريكا من أكثر الدول اهتماماً بالعلم الذي استفادت منه، وتحاول نظراً إلى ذلك أن تمنح لنفسها حق احتكاره من خلال تأكيدها على الحقوق الفردية المكتسبة للمبدعين وتسجل براءة اختراعاتهم، وتفرض على دول العالم أن تتقيد بها (دراكر، 1993).

وحركة العلم في أمريكا ليست منفصلة عن السياق السياسي، الذي يتفاعل مع مؤسسات المجتمع في سبيل استخدام العلم والمؤسسات العلمية في خدمة الأهداف السياسية، والانتفاع من المؤسسات العلمية في إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها النظام السياسي الأمريكي، وكانت العلاقة وثيقة بين السلطة والشركات والجامعات ومراكز البحوث، وكانت الجامعات الأمريكية مرتبطة بالحركة الرأسمالية التي رأت أهمية دعم الجامعات لتقوية مراكزها في النظام السياسي والمجتمع الأمريكي، وقام الأغنياء في أمريكا بإنشاء مراكز التفكير (Think Tank)، التي تقدم دراسات وأبحاثاً يستخدمها صناع القرار الأمريكي في السياسة الخارجية الأمريكية، وكان عدد من العاملين في هذه

المراكز قد أصبحوا وزراء الخارجية، وعدد أكبر من الموظفين كانوا ينتقلون بين وزارة الخارجية وهذه المراكز تبعاً للحزب الذي يكون في قيادة دفة الحكم، وكانت أسماء بعض هذه المراكز تحمل نفس أسماء أصحاب الشركات الأمريكية الكبرى مثل: (روكفلر)، و(فورد)، و(راند)، و(كارنجي) (هيكل، 2003).

ولجأ النظام السياسي الأمريكي إلى الاستعانة بالعلم عن طريق توظيف المفكرين والعلماء للعمل على خدمة النظام السياسي، وبطبيعة النظام الرأسمالي فإن الاعتماد على العلم في جوانب الحياة المختلفة، في الابتكار و الاكتشاف و إيجاد الحلول الإبداعية لمشاكل المجتمع المختلفة ينطبق على الاستخدام السياسي للعلم كمصدر للقوة والمعرفة، والاستعانة بمراكز البحوث العلمية لوضع تصورات مستقبلية للسياسة الأمريكية والدعاية للنموذج السياسي الأمريكي وطريقة الحياة الأمريكية.

وكانت أمريكا قد استعانت في عهد الرئيس (روزفلت Roosevelt) بالمفكر (كينز Keynes) للخروج من أزمتها الاقتصادية في الثلاثينات، الذي كان من نتيجة أفكاره قيام الرئيس (روزفلت) بعمل العهد الجديد New Deal الذي راجع دور الدولة في الاقتصاد، ونصح بضرورة أن تتدخل الدولة بقدر معقول كي يحافظ النظام السياسي على استقراره، وكانت نتيجة ذلك توسع دور الحكومة وبداية دولة الرفاهية التي كانت تُعنى بالمواطنين من الفقراء، وتتولى القيام بالمشاريع الضخمة لتقليل البطالة وتنشيط الاقتصاد.

وفي بداية الثمانينات وبوصول المحافظين إلى السلطة بقيادة (رونالد ريغان Ronald Reagan) كانت أفكارهم السياسية المحافظة ترفض تدخل الدولة في الاقتصاد، وتعتبر أن الحرية يجب أن تكون كاملة للأفراد في ممارسة نشاطاتهم، وهم أقدر على تلبية احتياجات المجتمع من الحكومة، وكان نتيجة ذلك أن تم اختيار العالم (ميلتون فريدمان) الذي فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد، الذي كان يوافق المحافظين في أفكارهم السياسية، و يرفض تدخل الدولة لمساعدة الشركات والمؤسسات الخاسرة، وكان يرى أن هناك مسؤولية واحدة لإدارة المنشأة هي "استغلال الموارد المتاحة للمنشأة بالشكل الذي من شأنه أن يحقق أقصى عائد ممكن" على الأموال المستثمرة للناس الذين يهدفون إلى زيادة أرباحهم وهو ما ينعكس بالتالي على رفاهية المجتمع وإذا لم تستطع إدارة المنشأة تحقيق هذه الغاية فعليها "إعادة الأموال" لأصحابها، لاستثمارها في مجالات أخرى تحقق لهم أرباحاً أفضل، ولم ينظر فريدمان إلى "الأثر الاجتماعي" لهذه السياسة، وتبنت الإدارة الأمريكية هذه الأفكار وبدأت مرحلة الليبرالية السياسية، وبدأت في الدعوة لها وفرضها على مختلف دول العالم، التي تود الانخراط في نظام السوق الذي تهيمن عليه أمريكا، من خلال المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد

الدولي، والبنك الدولي، الذي يشترط تطبيق هذه الدول للمعايير الأمريكية لنيل القروض أو الدخول لعضوية هذه المؤسسات، وهذه الإستراتيجية هي التي تحقق الرخاء الاقتصادي للدولة، وتزيد من القيمة الاجتماعية المنشودة لرفاهية المجتمع (هندي ، 1999).

الليبرالية الجديدة

انتشر الفكر الليبرالي كمذهب سياسي في أمريكا إبان القرن التاسع عشر، وتأثر بالليبرالية الانجليزية التي مثلتها مدرسة مانشستر، والتي تقوم على حصر مهمة الحكومة في مهمتين أساسيتين هما: حماية حرية الفرد وأملاكه من الدولة والأفراد والمجتمع واعتبارهما حقاً لا يمس، والمهمة الثانية أن تعمل الحكومة على رعاية المجتمع الذي يؤمن بنظام السوق الحرة، وهو ما أصبح يطلق عليه مفهوم "الديمقراطية الحامية"، بمعنى النظام السياسي الديمقراطي الذي يحمى الفرد من "هيمنة الأغلبية" وطغيانهم (هيرسون.1987).

كان انتصار المحافظين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يمهد لمرحلة جديدة من مراحل التطور في الأفكار السياسية الأمريكية، التي تنتفع من أطروحات المفكرين و تستخدمها في تنفيذ سياستها، وكان اختيار الرئيس ريغان لمستشاره الاقتصادي (ميلتون فريدمان)، واختيار (مارغريت تاتشر) لمستشارها الاقتصادي(فريدريش فون هايك) دليلاً واضحاً على تبني الاثنين للأفكار التي يحملها الرجلان ضد تدخل الدولة، وإطلاق الحرية الكاملة للأفراد في سعيهم إلى تحقيق سعادتهم، ومطالبتهم بأن الهدف الأسمى للدولة الأمريكية هو في المحافظة على النظام الرأسمالي، وفرض سياسة على كل دول العالم التي ترغب بالدخول إلى العالم الرأسمالي، والاستفادة من القروض والتسهيلات، أن تخضع لثلاث استراتيجيات هي: التحرير الكامل للاقتصاد، والليبرالية، والخصخصة، وترك الحرية الكاملة للأفراد والشركات للقيام بما يرغبون في الشؤون الاقتصادية، وكان تحرير سوق النقد وتجارة العملات ورفض أي تدخل حكومي فيها من أهم السمات التي ناديا بها، وكان لها اثر كبير في التنامي الهائل لحركة تجارة العملات، وبدء عهد جديد من المضاربة المالية، والتي ظهرت تجلياتها في التسعينات في أزمة اقتصاديات دول جنوب آسيا وفي الأزمة المالية العالمية في بداية الألفية (هانس و شومان، 1998).

فكرة الامبريالية الأمريكية:

إن الفكرة الأيديولوجية المتأصلة في العقل السياسي الأمريكي عن حمل فكرة التنوير للعالم تنفق مع مصلحة القوى الرأسمالية الأمريكية التي تسعى إلى التوسع وفتح العالم، وتتطور هذه العملية في ظل التحالف الوثيق الذي وفره الفكر الأمريكي لقيام علاقة متميزة بين القوى السياسية والأغنياء في نظام سياسي مفتوح، يستطيع الأغنياء من خلال نفوذهم المالي حشد قوتهم والتأثير على النظام السياسي، ويصبح من الطبيعي أن تتطور هذه الطبقة من الأغنياء التي تتزايد مصالحها في العالم و تتحول إلى (امبريالية الأثرياء Plutocratic Imperialism) ، التي تستطيع عن طريق إمكانياتها الضخمة التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية، وهذا التحالف بين رجال السلطة ورجال الثروة ينعكس على سياسة خارجية تعمل على خدمة الأمريكية، ويصبح استخدام القوة أكثر سهولة، والمؤسسات الدولية لا قيمة لها إذا لم تتماشى مع السياسة الأمريكي (أحمد، 2006)، وهذا ما يبشر بنشوء الامبريالية التي يراها المفكر الأمريكي (إدوارد سعيد) بأنها تعني الممارسات التي تقوم بها وحدة دولية سياسية تمثلها الدولة، وتحمل معها وجهات نظر تنشرها هذه الدولة وتفرضها على كل العالم، وهي تختلف عن الاستعمار الذي يقوم بزراعة مستعمرات في الدول التي يحتلها، أما الإمبريالية فأنها تحقق مصالحها عبر التأثير باستخدام " هيبة القوة، " ومن خلال الثقافة والفكر والتجارة، وتتسأ عبر ذلك علاقة تبعية لهذه الدول للمركز "الحضاري القوي والمتحكم"، ويرى (مايكل دويل Michael Doyle) أن الإمبراطورية هي "علاقة رسمية أو غير رسمية تقوم فيها الدولة الإمبراطورية بالتحكم في المجتمعات الأخرى وفي قراراتها السياسية وتسيطر على مقدراتها، وتحقق هذه السيطرة بطرق مختلفة سواء عبر القوة والعنف أو بالتأثير السياسي أو بالتبعية الاقتصادية والثقافية"، وهنا تكون الإمبريالية هي الأنشطة التي تمارسها الدولة للانطلاق للإمبراطورية للحفاظ على الإمبراطورية وضمان استمرارها.

والتجربة الأمريكية هي مثال على نشوء الإمبراطورية الأمريكية وتطورها والنشاطات التي تمارسها السياسة الخارجية الأمريكية تهدف إلى إبقاء الإمبراطورية متحكمة وقائدة للعالم، وهذه النشاطات الامبريالية لا تستند فقط إلى الأفكار والأيديولوجيا التي تحمل رسالة تنويرية للعالم من وجهه نظرها، ولكنها تقوم أساساً على الشعور بأن شعوب العالم تطلب هذه الممارسات، وتريد هذه السيطرة، وتسعى للسير وراء هذه القيم، والممارسة الأمريكية لا تقوم بالضرورة على القوة العسكرية، ولكنها تنطلق أيضاً من التأثيرات المختلفة لأوجه القوة الأمريكية الناعمة وعلى رأسها التجارة والفكر والتعليم والأغاني والموسيقى والأدب، ويؤكد (مايكل براون) أن منظومة الإمبريالية ما تزال فاعلة ويزداد تأثيرها في عالم اليوم في العلاقات الاقتصادية والسياسية، وعن طريق هذا

التأثير للإمبريالية يتم إخضاع البلدان والمجتمعات الأقل تطوراً والأضعف قوة لإرادة الدولة الإمبريالية (سعيد، 1993).

انتصار الفكر الأمريكي ونظرية نهاية التاريخ وصدام الحضارات

أن خضوع العالم للإمبراطورية الأمريكية هي نظرية سياسية يؤمن بها عدد كبير من صانعي السياسة الخارجية الأمريكية، وجاءت النظريات التي تعلن عن انتصار الرأسمالية الليبرالية بنموذجها الأمريكي، والإعلان عن انتهاء التاريخ في النظرية التي وضعها (فرنسيس فوكوياما) والتي تعلن أن النموذج الأمريكي الذي يستند إلى الرأسمالية السياسية بروحها الليبرالية الديمقراطية هو الشكل النهائي الصالح الأفضل لحكم البشر، أما زميله (صمويل هنتنجتون Samuel Huntington) وفي دفاعه عن حتمية الصراع بين الحضارات، وضرورة أن يكون الفوز النهائي للحضارة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة كمثلة لما أطلق عليه العالم الحر الذي ينتهج السياسة الرأسمالية الليبرالية، فيؤكد على أن من المسؤوليات الأولى للزعامة الأمريكية هي الدفاع عن ما أسماه: "الخصائص الفريدة للحضارة الغربية"، ودعا (هنتنجون) إلى زيادة العلاقات الأمريكية مع أوروبا وعدم الاكتفاء بوجود علاقة عسكرية ممثلة في الحلف الأطلسي، ولكن يجب تمكين العلاقة وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا و أمريكا ويحذر من أن المنافسة الشديدة في حوض الباسيفيكي الذي يضم أقوى الدول البازغة اقتصادياً سوف تؤثر على توزيع موازين القوة العالمية، وسوف يكون المستقبل صعباً أمام استمرار عهد السيطرة والتفوق الأمريكي وقيادته للعالم الغربي الرأسمالي الليبرالي، وأن باقي دول الغرب سوف تتساقط أمام القوى العالمية الصاعدة (جراي ، 2000).

العولمة:

نتيجة التطور في الفكر السياسي الأمريكي وتقديمه رؤى حديثة تجاه الدولة الأمريكية وعلاقتها بالعالم، جرت تطورات كثيرة أنتجت الثورة المعلوماتية والتقدم التقني في مجال الاتصالات، واستثمرت أمريكا هذا الانفتاح في الترويج لفكرة الانفتاح العالمي بحيث إن العالم أصبح مكاناً واحداً، والعولمة هي مرحلة متقدمة من مراحل التطور في الفكر السياسي الذي أنتج النظام الرأسمالي، وهو يأتي بعد مرحلة الاستعمار التي وصفها (انجلز) بأنها "أعلى درجات الرأسمالية"، وفي العولمة تصبح المجتمعات والدول محكومة بنموذج عالمي موحد من الثقافة والذوق وخضوع الأطراف أي الدول الصغيرة إلى المركز الرأسمالي العالمي، الذي يخضعه عبر انفتاح الأسواق

أمام منتجات المركز الرأسمالي وخدماته وثقافته، والعولمة تعني أيضاً انفتاح الفضاء الكوني والحدود أمام حرية تدفق البضاعة والأفكار والصور والثقافات والأغاني والأموال بحرية، ولكن محرك العولمة هو حرية التجارة العالمية التي تمثلها الشركات المتعددة الجنسيات، التي تمثل أداة الرأسمالية في احتواء الأسواق المحلية واختراقها، والاستحواذ على مصادر الإنتاج وإخضاع الشعوب لنمط استهلاكي يخدم مصالح الشركات الدولية، ويحقق هدف السياسة الخارجية الأمريكية في تأكيد هيمنتها على العالم (عبد المنعم، 2003).

وفي مرحلة العولمة ما تزال الولايات المتحدة تقف على قمة النظام الدولي، بفضل جهودها الرئيسية في إقامة نظام العولمة الذي تحقق بفضل الإرادة السياسية للولايات المتحدة في إقامة "نظام سوق" دولي أتاح نمواً كبيراً في التجارة الدولية، و"نظام التجارة الدولية يحتاج إلى قوة عسكرية تحميه ولا يمكن لأحد تقديم هذه الحماية سوى الدول المتقدمة والولايات المتحدة بخاصة" وستعتمد حرية التجارة الدولية ودرجة توسعها عالمياً على الإرادة السياسية للولايات المتحدة التي ما تزال تمتلك أكبر اقتصاد عالمي، وهذا الدور الأمريكي لا يزال مطلوباً من الشركات العالمية التي تريد قوة مثل أمريكا تضمن استقرار التجارة الدولية (هيرست و طومبسون، 2001).

ويرى الكاتب إدوارد لوتواك (Edward luttwak) أن العولمة التي تعني "انصهار العدد الهائل من الاقتصاديات القروية والإقليمية والوطنية في اقتصاد عالمي"، ستواصل اندفاعاتها القوية التي تؤدي إلى انصهار القوى الإنتاجية العالمية والمحلية ضمن نسق رأسمالي عالمي واحد، ولن تسمح للدول الضعيفة بأخذ الفرصة لمواجهة اجتياح أسواقها والحفاظ على مكتسبات الطبقات الاجتماعية الصغيرة والمتوسطة التي تراكمت في مراحل سابقة، وسيغدو العالم قرية كونية واحدة كما تنبأ المفكر الكندي (مارشال لوهان Marshal MC Luhan) بأن العالم سيغدو "قرية كونية متشابهة"، ولكن المفارقة أن العالم في ظل هذه العولمة ستزداد فيه الفوارق بين الأغنياء والفقراء على الصعيدين الداخلي بين الطبقات داخل الدولة والخارجي بين الدول والشعوب (مارتين وشومان، 1998).

الخلاصة

يتلخص هذا الفصل في توضيح أصول الفكر السياسي الأمريكي التي كونت الإطار المعرفي للسياسة الأمريكية تجاه التجارة الدولية، وجاء الفكر الأمريكي من خلال أفكار الفلاسفة الأوربيين الذي ناقشوا شكل النظام السياسي الأفضل، وشرح كل واحد منهم طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين الدولة والفرد ودور الحكومة في هذا النظام، وجاءت المدارس الفكرية التي تناولت تفسير شكل الدولة ودورها في الحياة العامة، وطريقة إدارتها لسياستها الخارجية ووضع فلسفة لعلاقات المجتمع التي تفسر التنافس في الحياة على أنه الطريقة الأمثل لتحقيق المجتمع الأفضل الذي يعطى الأصلح و الشرعية لقيادة المجتمع لتزود الفكر الأمريكي بالنسيج الفكري الذي استخدمه في تكوين وعيه السياسي.

وقد أرسيت تجربة المهاجرين الأوائل التي قامت على أساس من التعاقد فيما بينهم القاعدة لإقامة نظام ديمقراطي، وتجربة المهاجرين في إدارة المستعمرات في المرحلة التي قامت على نوع من التعاون والاشتراكية التي لم تكن موفقة، وانتقالهم إلى نظام يتيح حرية فردية لكل فرد في تقرير مصالحه، نجحت في تكريس إيمان الأمريكيين بفضيلة الحرية الفردية والملكية الخاصة ورفضهم للاشتراكية، وشعور الأمريكيين بحريتهم وقدرتهم على إدارة شؤونهم في ظل ابتعادهم عن بريطانيا وتوسعهم في أمريكا وابتعادهم عن مركز الحكم، أعطاهم إيماناً راسخاً بضرورة تقييد الحكومة في التدخل في شؤونهم.

هذه المكونات للفكر السياسي الأمريكي نجحت في ازدهار أمريكا وتحفيز طاقات أفرادها الذين انطلقوا في مناخ الحرية، وكان من الطبيعي في هذه البيئة أن تشهد التجارة حرية هائلة أدت إلى التوسع في التخوم وتوسيع المستعمرات، وبالتالي خلق سوق عظيم يتمتع بالحرية الكاملة، وفي ظل الأفكار السياسية اكتسبت السوق حرية واسعة، وبدأ في أمريكا ظهور نظام سياسي جديد مرتبط بما أطلق عليه الرأسمالية السياسية.

الفصل الثالث

خلفية تاريخية

السياسة الخارجية و التجارة الدولية عبر التاريخ الأمريكي

1.3. مقدمة

من أجل توضيح أهمية التجارة في السياسة الأمريكية، نجد من الضروري إلقاء الضوء على الدور الذي لعبته التجارة في اكتشاف أمريكا، ودور السياسة التجارية (Mercantilism) في التنافس بين الدول والتي أدت إلى اكتشاف أمريكا، والظروف السياسية التي مهدت لظهور التجار كقوة سياسية في الدولة، ونرى كيف أقامت الشركات المستعمرات وكيف أثر نظام إدارة الشركات على إدارة المستعمرات و تطور نحو بلورة نظام سياسي أمريكي، ويدرس هذا الفصل التفاعل بين الأفكار السياسية و التجربة الأمريكية، وكيف أثر الفكر السياسي القائم على الحرية الفردية وحرية السوق و تقييد دور الحكومة في دعم حرية التجارة وكيف أسهم التجار في حركة الاستقلال الأمريكي، وكيف شكلت حرية التجارة سبباً كبيراً في اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية، وكيف أعطت الأفكار السياسية المنادية بحرية الفرد و تقييد تدخل الدولة مجالاً فسيحاً لحرية التجارة و فرصة لنمو الشركات و ظهور الاحتكار و نوضح دور هذه الشركات في التوسع الأمريكي الخارجي، والدور الذي لعبته التجارة في انتهاج سياسة الحياد الأمريكي و من ثم ضغط المصالح التجارية و المالية على صانعي القرار الأمريكي للدخول في الحرب العالمية الأولى و من ثم الثانية.

يستعرض الفصل السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ويركز على الإستراتيجية الأمريكية في بناء نظام دولي اشتمل على ثلاثة محاور هي: الأمم المتحدة، والنظام المالي العالمي، ونظام التجارة الدولية؛ لتحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم، وكيف شكلت التجارة الحرة دوراً مهماً في الحرب الباردة بين السياسة الأمريكية التي تدعم السوق الحرة، وبين الاتحاد السوفيتي الذي يعطى دوراً حاسماً للدولة في إدارة السوق، وكيف جاء انتهاء الحرب الباردة ليعطي فرصة للسياسة الأمريكية في إعلانها انتصار الفكر السياسي الأمريكي الذي يقوم على حرية التجارة، وانطلاق النظريات التي نادى بتفوق الفكر السياسي الأمريكي الرأسمالي، والدعوة إلى فرض تطبيقه على كل العالم.

2.3 أولاً: العصر السياسي لبروز التجار

لم تكن رحلات استكشاف أمريكا للأوروبيين والهجرات التي تلت الاستكشافات سوى نتيجة طبيعية للتنافس التجاري بين دول القارة الأوروبية؛ في محاولة منها لتعزيز قوتها الدولية من خلال الحصول على أكبر نصيب من التجارة العالمية عبر التوجه التجاري للدولة " الميركنتيلية" ، وكان للتوسع في أعداد السفن التجارية والأسطول البحري نتيجة نمو التجارة مع الهند دور في زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية؛ لتخفيض تكلفة الطرق والحصول على المعادن الثمينة مثل الذهب و توسيع الأسواق عبر العالم ، وحركة الاكتشافات الاستعمارية قويت بدعم من التجار و تحالفهم مع الملوك في أوروبا، وكانت موافقة ملك أسبانيا على دعم رحلة كولمبوس* هي في سياق مشروع تجارى وفق العقد الذي تم بينهم، و الذي يكون بمقتضاه من حق كولمبوس الحصول على نسبة من الأرباح التي تنتج من التجارة التي يفترض أن تتم بين الأراضي الجديدة، بالإضافة إلى وعد الملك الاسباني أن يكون كولمبوس حاكماً على الأراضي الجديدة، وهكذا أصبح الحكم و التجارة مرتبطين في الحركة السياسية الجديدة التي بدأت تشكل العالم الجديد على أسس جديدة تحل فيها التجارة مكان الشرعيات السياسية التقليدية القائمة على حق الملوك الإلهي في الحكم واستبدال التحالف القائم مع الإقطاع التقليدي في أوروبا بتحالف مع التجار الجدد في أمريكا، الذين بالإضافة إلى حصولهم على حصتهم من الأرباح التجارية يتولون الحكم السياسي في البلاد الجديدة (النيرب، 1997).

* كريستوفر كولمبس قال: ان الذهب شيء رائع! وكل من يمتلكه يستطيع أن يحصل على كل ما يرغب فيه ، وبالذهب يكون باستطاعة المرء أن يدخل الأرواح للفردوس" (جالبريث جون كينث ، 1997، 49)

والتغيرات السياسية التي جرت في أوروبا و التي كان أبرزها تراجع النظام الإقطاعي و انتهاء الحكم الإسلامي العربي في الأندلس مع الاستفادة من الفكر و العلم الإسلامي، أفضت إلى تغيرات كبيرة في النظام السياسي في أوروبا، وفتحت الطريق إلى بداية عصر "الثورة التجارية" التي تميزت بزيادة الحركة التجارية، و ظهور نظام البنوك و سلوك طرق تجارية جديدة للتجارة أهمها طريق المحيط الأطلسي الذي مهد لاستعمار أمريكا (النيرب، 1997).

وكان التجار هم القوى الجديدة التي ساهمت في تغيير نظام المجتمع، و في بروز المدن الجديدة وراثوا الطبقة الإقطاعية في أوروبا و سيطروا على الحكومات، و زادت قوة التجار في الدولة نفسها حتى بات التجار هم الحاكم الفعلي للدولة و الموجه لسياساتها الخارجية التي أفضت إلى الاستعمار و الاكتشافات و توسيع الأسواق، و كان التغيير في الوضع السياسي في عهد التجار نتيجة طبيعية للميزات التي يتمتع بها التجار، التي تعمل على التوسع بالمقارنة مع الطبقة الإقطاعية التي عملت على تثبيت الأوضاع القائمة، و محاولتها المستمرة في تثبيت النظام السياسي للمجتمع ، أما التجار فإنهم نتيجة حاجتهم للتوسع الخارجي و منافسة الدول الأخرى قد عملوا على توجيه الدولة لخدمة مصالحهم الآخذة في التوسع و أصبحوا هم القيادة السياسية للدولة (جالبريث، 2000).

1.2.3. التنافس الاستعماري:

التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية زاد نتيجة سعى كل دولة إلى تطبيق السياسة التجارية التي تقوم فيها الدولة على قيادة الاقتصاد، و العمل على الحصول على الذهب من خلال الفتوحات الاستعمارية و استكشاف بلاد جديدة، و أثارت حركة الاستكشافات الإسبانية السياسة البريطانية التي ندمت على عدم تمويلها رحلات استكشافية، و رأت أنه من الضروري أن تسرع في إرسال بعثات جديدة للحصول على نصيبها من الغنائم و الثروات، و تم الاتفاق مع بحار يعمل في التجارة على تمويل رحلته لصالح التاج البريطاني في ولاية الملك (هنري السابع)، و قام بالرحلة عام 1497 و وصل إلى أمريكا، إلا أنه لم يجد ما يشجعه على التجارة مع الهنود الحمر في أمريكا، و رجع إلي بريطانيا بدون عمل شيء جدي في مجال التجارة مع أمريكا، و استغلت بريطانيا هذه الرحلة كمستند شرعي يعطيها الحق في الادعاء بملكيتها لأراضي في القارة الأمريكية فيما بعد، و تواصلت الحركة الجدلية بين رحلات التجار و مسيرات الجيوش التي ضمت أراضي جديدة و رسمت حدوداً سياسية للعالم من جديد (النيرب، 1997).

لم تتوان باقي الدول الأوروبية عن اللحاق بهذه الحركات التي تسعى إلى تعزيز قدراتها التجارية، وأرسلت فرنسا إلى أمريكا (جالوس كارتيه) الذي أقام تجارة مع الهندود الحمر خصوصاً في تجارة الفراء، و كما عززت فرنسا علاقاتها مع الهندود عبر توسيع حركتها التجارية في القارة الأمريكية، و أقام التجار مراكز تجارية في أماكن مختلفة أصبحت بعد ذلك تتبع النفوذ الفرنسي وتحصل منه على الحماية، وتبع الفرنسيين الهولنديون و السويديون الذين قامت شركاتهم التجارية مثل شركة الهند الغربية الهولندية و غيرها من الشركات بالذهاب إلى أمريكا والمشاركة في حركة التجارة معها، وهكذا عملت الشركات على توجيه سياسة الدول التي ترفع أعلامها، وتجعل هذه الدول تعمل على إرسال جيوشها لحماية استثمار هذه الشركات و تسهيل تجارتها (نعني، 1974)، و جاء التنافس الأوروبي على أثر حاجة الأوربيين إلى الذهب و الفضة التي كانوا يريدونها لتحقيق فائض في تجارتهم الخارجية وتأمين احتياجاتهم المتزايدة أمام النمو السكاني في أوربا، ولم يكن أمام هذه الدول سوى أن تتطلع إلى البحث عن أراضي جديدة لسد احتياجاتها و تقوية مراكزها في واقع الصراع الدولي المتصاعد (نوار و جمال، 1999).

و في ظل التغيير في طبيعة النظم السياسية في أوربا، و التطور في مكانة التجار و زيادة علاقتهم مع السلطة الحاكمة أصبحت العلاقة بين الدولة والتجار وثيقة مع نشوء الدولة القومية، وتطورها وأخذت العلاقة تتطور لتصل إلى اتفاق في الأهداف والمصلحة المشتركة ما بين الدولة و الشركات، ويرى المؤرخ السويدي (إيلي فيليب هكشر 1838-1952) أن خدمة التجار أصبحت في صميم المصلحة العليا للدولة القومية التي عليها أن تضع مصالح التجار في غاياتها العليا، و أن توجه سياستها لخدمتهم؛ لأن التجار هم من يصنع قوة الدولة ويحقق أهدافها (جالبريث، 2000).

2.2.3. أمريكا المشروع التجاري:

إن الفهم العميق لبداية تأسيس أمريكا وطبيعة الروح التي ألهمتها أفكارها السياسية يتطلب الفهم الدقيق لفكرة الشركة المساهمة، حيث كانت الشركات المساهمة الموجودة في أوربا هي من باشرت في بناء قواعد المستوطنات في أمريكا، وهي من تعاقدت مع المهاجرين بعقود تجارية وفق مساومات تحقق الفوائد للطرفين المتعاقدين، و هؤلاء المهاجرون هم الذين أصبحوا مواطنين و نواة الدولة الأمريكية العتيدة، وترسخ أسلوب الشركات و غاياتها وطريقة عملها في التجربة الأمريكية، و أنتقل الفكر والممارسة من الشركة إلى الدولة، وأخذ هذا الفكر طريقة إلى السياسة الخارجية الأمريكية؛ ليصبح طريقه في تعاملها مع دول العالم ونهجاً في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، التي احتلت فيها مصالح الشركات الأمريكية؛ اهتماماً عالياً (هيكل، 2003).

وكانت الشركات التجارية تتنافس فيما بينها على تمويل رحلات المهاجرين إلى أمريكا، بقصد الحصول على أعلى الأرباح الناتجة من فرص الاستثمار في أمريكا، ووصل الأمر بهذه الشركات إلى فرز حصص في أسهم الشركة للمغامرين الذين يعترمون التوجه إلى أمريكا، والذين يبتغون إنشاء مشاريعهم التجارية الخاصة بهم في أمريكا، وقامت بتمويل المشاريع المختلفة من إنشاء مستعمرات جديدة ومزارع في الأراضي الأمريكية، وكانت الرغبة في الهجرة إلى أمريكا تفتح المزيد من الفرص الاستثمارية للشركات التي انتقل نشاطها إلى أمريكا، وأصبحت الحركة التجارية في أمريكا تتطلق سريعاً بعيداً عن الضوابط والقيود التي تفرضها الدول في أوروبا، وترسخ في الوعي الأمريكي أهمية إتاحة الحرية الكاملة لنشاط الشركات التي أصبحت تقود المجتمع الجديد، و أصبحت سياساتها و استراتيجياتها معبرة عن الروح الأمريكية الجديدة التي تُعلي من أهمية التجارة وحرية الأعمال الخاصة و تقدر الحريات الفردية التي يعزى لها الرخاء و التقدم في المجتمع ، وأصبحت فكرة الهجرة إلى أمريكا للحصول على حياة أفضل هي حلم الكثير من أبناء القارة الأوروبية؛ هروباً من الفقر والعوز والقيود المفروضة في أوروبا، وأصبح الحلم الأمريكي حقيقة لدى كل الأفراد الباحثين عن حياة جديدة (النيرب، 1998).

أما نشوء الشركات في بريطانيا جاء نتيجة للسياسة البريطانية التي سمحت للناس من مختلف الطبقات بالمساهمة في شراء حصص في الشركات، وأعطى التاج البريطاني تسهيلات واسعة للشركات لتسهيل عملها في الأراضي الأمريكية ، وكان التاج البريطاني يمنح الأذن ويعطى العقود للشركات؛ من أجل أن تستطيع استثمار الأراضي وجلب المهاجرين، وكان ذلك يتم تحت رعاية التاج البريطاني، ونتج عن ذلك أن تمتعت الشركات بنوع من الحكم الذاتي في إدارة المستعمرات التي أقامتها في أمريكا، وأصبح المساهمون يصوتون في طريقة إدارة المستعمرة طبقاً لمقدار ممتلكاتهم ، وساعد هذا النظام على نشوء تفكير سياسي في المستعمرات يعارض تدخل الدولة في شؤون الأفراد، وتكرس هذا الوعي نتيجة النجاح الذي حققه المهاجرون بعيداً عن تدخل الدولة (Beard, And Beard، 2005).

أسهمت الحرية التي رافقت المهاجرين في أمريكا والنجاحات التي حققوها والثروة التي جمعوها في تدافع المزيد من الناس إلى البحث عن الهجرة إلى أمريكا ، و تحقيق ثروتهم التي لم يستطيعوا تحقيقها في أجواء النظام السياسي في أوروبا الخاضع للسيطرة القوية للدولة، وفي سماع حمى السباق على الذهب والثروة و الأخبار الواردة من أمريكا عن الثروات، جذبت التجارة الدولية عبر البحار المغامرين الباحثين عن الثروة، وأصبحت البحار ميداناً مفتوحاً للمنافسة التجارية

(روزنبرج و بيردزل، 1986). وفي هذا المناخ الدولي الذي تسعى فيه الدول إلى الحصول على القوة و الثروة، كان من الطبيعي أن ينتقل الصراع البريطاني الفرنسي إلى أمريكا التي تنافست الدولتان في الاستحواذ عليها ، و كان التنافس التجاري بين فرنسا وبريطانيا من أهم أسباب الحرب الأولى بين فرنسا وبريطانيا في القارة الأمريكية في القرن السابع عشر وإلى منتصف القرن الثامن عشر، و كان تضارب المصالح التجارية و التنافس على الهيمنة على التجارة في أمريكا سبباً في اندلاع المواجهة، على الرغم من أن الأسباب الأخرى مثل الاختلافات المذهبية وكون بريطانيا أصبحت تمثل البروتستانت و فرنسا تمثل الكاثوليك، إلا أن التنافس التجاري كان العامل الحاسم في تفجير الأوضاع في أمريكا (النيرب، 1997).

3.3 . ثانياً: مرحلة تكوين الجمهورية إلى الحرب الأهلية:

أعطت الحرية السياسية التي تمتع بها المهاجرون في أمريكا القدرة لهم على التمتع في ممارسة حياتهم بالطريقة التي يترتئون، و أدى ذلك إلى إيمانهم بقدرتهم على إدارة شؤونهم بدون التدخل من الحكومة البريطانية ، و لكن الإجراءات البريطانية التي هدفت إلى الحد من حرية الأمريكيين خصوصاً في النواحي التجارية مهدت للاستقلال الأمريكي، و أعطت قوة عظيمة للحركة الاستقلالية الأمريكية ضد سياسة بريطانيا التجارية "الميركانتالية".

و الثورة الأمريكية انطلقت في حرب استقلال موجهة ضد الحكومة البريطانية، من أجل إقامة نظام سياسي أمريكي مستند إلى الواقع الأمريكي، يعمل على حماية مكتسبات المهاجرين إلى أمريكا و يؤكد على حريتهم الفردية التي تقع في بؤرتها حريتهم في ممارسة تجارتهم مع كل دول العالم بدون تدخل من التاج البريطاني (هيرسون، 1987)، و رأى الأمريكيون في القوانين البريطانية مساساً في حريتهم و اعتداء على حقوقهم، وجاءت القوانين البريطانية التي تمثلت في تحميل المستوطنات الأمريكية أعباء دفاعية عن بريطانيا و تقييد أكبر لحرية الملاحة التجارية، وفرض قيود على التجارة الأمريكية التي أصبحت مرتبهة للتجار البريطانيين، وخضعت كامل تجارتها للمرور عبر بريطانيا ، وجاءت قوانين السكر Sugar act وقانون الدمغة Stamp act وقانون العملة Currency Act؛ لتعبي الرأي العام الأمريكي للبدء بالتفكير بالاستقلال عن بريطانيا (دسوقي، 1998).

واعتبر الأمريكيون أن هذه القوانين تنتهك حقوقهم الفردية ، وكان الهدف من هذه القوانين البريطانية المفروضة هو مواجهه المنافسة التجارية من الأسطول الهولندي، الذي بدأ يقاسم الأسطول البريطاني في الاستحواذ على الحركة التجارية، وكانت بريطانيا تود الاستئثار بالتجارة

مع أمريكا لها وحدها، وأن تفرض المبدأ التجاري الذي يحصر الحركة التجارية بين أمريكا و بريطانيا فقط ؛ لتحصل بريطانيا على المواد الأولية لمصانعها و تحتكر السوق الأمريكي لمنتجاتها وحدها، و حاولت بريطانيا أن تضبط حركة السفن التجارية من المستوطنات الأمريكية باتجاه واحد هو الموانئ البريطانية فقط، و اشترطت على الدول التي تريد المتاجرة مع المستوطنات الأمريكية أن يكون ذلك من خلال بريطانيا، وأن تقوم السفن التجارية البريطانية بحمل هذه البضائع . و كانت المعارضة الأقوى لهذه السياسة هي من التجار ورجال الأعمال وأصحاب السفن التجارية الذين رفعوا المبادئ السياسية التي نادي بها (آدم سميث) و الأفكار السياسية التي تؤكد على حقهم في ممارسة تجارتهم بدون تدخل الدولة، وعلى أفكار (جون لوك) و (جان جاك روسو) التي تعطيهم حق الثورة على الحكومة التي تنتهك حريتهم ولا تلتزم بنظام العقد الاجتماعي، واستمر الأمريكيون في المتاجرة مع كافة الدول تحت مبدأ حرية التجارة و نادوا بمقاطعة البضائع البريطانية (نعني، 1974).

وفي سياق تعبير الأمريكيين عن حقهم في الاستقلال و دفاعهم عن حريتهم أمام السلطات البريطانية، جاءت حادثة ما اصطلح على تسميته "حفلة شاي بوسطن"، التي قام فيها مجموعة من السكان الذين تأثروا بقيادة الزعيم الأمريكي (صامويل أدامز Samuel Adams) باعتلاء السفن التابعة لشركة الهند الشرقية التي احتكرت تجارة الشاي مع المستوطنات الأمريكية بموجب قانون من البرلمان البريطاني ورمي البضاعة في البحر، وأثار هذا الحادث غضب بريطانيا و لكنه في ذات الوقت أثار حماسة الأمريكيين و شعورهم بالحق في الدفاع عن حريتهم التي تتضمن حقهم في ممارسة تجارتهم الحرة كما يريدون بدون تدخل من الحكومة البريطانية، و رفض احتكار التجارة لشركة بريطانية واحدة و منع الأمريكيين من ممارسة ما يعتبرونه حقهم في التجارة التي تعد امتداداً للحرية الفردية، و اعتبر الأمريكيون أن بريطانيا تنتهك أهم حقوقهم السياسية و كان لا بد عليهم من المحافظة عليها بعد تمتعهم بنتائجها التي عادت عليهم بالحرية والثروة (دسوقي، 1998).

1.3.3 الدعوة إلى الاستقلال:

تنادى الأمريكيون للاجتماع لمناقشة الإجراءات البريطانية في المؤتمر القاري، وجاءت نتائج المؤتمر القاري الأول واضحة في رفض القيود على التجارة الحرة للأمريكيين من قبل الملك، و كانت قرارات المؤتمر تنص على وجوب قيام لجنة قارية تكون مهمتها تنظيم مقاطعة البضائع البريطانية ورفض التعامل مع التجارة البريطانية، ورفض المؤتمر حق البرلمان الانجليزي في فرض قوانين أو ضرائب على الأمريكيين، وبدأت الأفكار السياسية المنادية بالاستقلال السياسي

الأمريكي عن بريطانيا تظهر للعلن بقوة، وكان هناك تأكيد على مبدأ أعلنه المحامي (جيمس اوتيس James Otis) أن لا ضرائب بدون تمثيل"

(No Taxation Without Representation Is Tyranny). وعلى الرغم من أن البرلمان البريطاني اعتبر أن الأمريكيين ممثلون افتراضيا (Virtual Representation) مثلهم مثل باقي الرعايا الانجليز، إلا أن هذه الإجراءات حفزت الحركة الاستقلالية الأمريكية التي أخذت تتضح بالنتيجة على وقود المصالح التجارية والاقتصادية المعارضة مع بريطانيا، وإدراك الأمريكيين بأن حريتهم في ممارسة تجارتهم مع باقي دول العالم ستعود عليهم بالفائدة إذا ما رفعت عنهم القيود البريطانية (النيرب، 1997).

كان التجار من أشد المتحمسين إلى إعلان الاستقلال عن التاج البريطاني، وكان من أقوى المنظرين إلى الاستقلال تاجر اسمه (توماس باين Tomas.Paine)، الذي أصدر كتاباً في نفس عام الاستقلال 1776 بعنوان "الإدراك العام Common Sense" رفع فيه شعار "انجلترا لأوروبا و أمريكا لنفسها"، و سرعان ما تلقف الشعب الأمريكي الكتاب و نفذت نسخه المائة ألف سريعاً، و بسرعة أكبر بدأ الشعب الأمريكي يردد ما جاء في الكتاب من الدعوة إلى الاستقلال، وكان (باين) قد أوضح للأمريكيين في الكتاب الفوائد والمزايا التي تعود عليهم بإعلان استقلالهم عن بريطانيا، وأن الاستقلال سوف ينتج عنه ازدهار أمريكا ورواج حركتها التجارية، وحقها في التجارة مع كل بلدان العالم بدون حصر حركتها التجارية على السفن البريطانية و باتجاه بريطانيا فقط (دسوقي، 1998) وعلى الرغم من أن (جورج واشنطن) نفسه كان يقول: إن فكرة الاستقلال " مريعة" في بداية النزاع مع بريطانيا بخصوص الضرائب و الحرية التجارية للأمريكيين، إلا أن التجار قرروا الشروع في العمل، و كانوا يريدون الإسراع بالانفصال هرباً من القيود المفروضة على التجارة، و بدأت ترسخ في الفكر السياسي الأمريكي أهمية توفر مناخ سياسي يعطي الحرية الكاملة لحرية التجارة، ويوفر الأمن لنظام السوق (نعني، 1974).

2.3.3 وثيقة الاستقلال الأمريكي و ثروة الأمم:

أن تفسير الثورة الأمريكية و إعلان الاستقلال لا يمكن أن يفسر بدون الرجوع إلى الثقافة السياسية، التي احتضنت الفكر السياسي الأمريكي الذي شكل وعي الأمريكيين تجاه حقهم في الاستقلال، و إقامة دولتهم الخاصة بهم، والتحرر من تبعيتهم للتاج البريطاني، وقيم الحرية و الإيمان بالملكية الخاصة وحق الفرد في تقرير مصيره في ظل حكومة لا تتدخل في شؤونه الخاصة انعكست في السلوك السياسي الذي نتج عنه وثيقة الاستقلال (هيرسون، 1987).

و كان إعلان الاستقلال سنة 1776 يمثل تدشين مرحلة جديدة في التاريخ الإنساني ، وتجمعت في السنة وقائع تاريخية ما زالت تبعاتها تواصل تتابع موجاتها إلى بدايات القرن الواحد و العشرين و يقدر لها أن تستمر، من إعلان وثيقة الاستقلال الأمريكي واكتشاف المحرك البخاري و صدور كتاب ثروة الأمم (لأدم سميث)، وكان إعلان الاستقلال الأمريكي مقدمة لنشوء دولة جديدة تقوم على نظرية العقد ورضا المحكومين، ويقودها نخبة غنية ويحركها قوة اقتصادية وتبرر هجرتها بفضائل إيمانية، ويحركها دوافع اقتصادية نحو السعي إلى الثروة و السعادة، وكان اكتشاف المحرك البخاري يمثل قوة جديدة تعطي زخماً هائلاً لاندفاع الرأسمالية السياسية بقوة و عنفوان، وكان كتاب ثروة الأمم يعطي الشرعية للجميع للبحث وراء الثروة والغني (دراكر، 1993).

لم يكن مستغرباً أن تتضمن وثيقة الاستقلال وهي أهم وثيقة أمريكية ما تزال تمثل ملهماً للشعب الأمريكي، على أن من أسباب الثورة الأمريكية و المطالبة بالاستقلال عن بريطانيا هو حرمان الشعب الأمريكي من التجارة الدولية، وكما جاء بالنص " لأنه قطع (أي الملك) صلاتنا التجارية مع كل أنحاء العالم، " وفي خاتمة الوثيقة و عند ذكر الإعلان عن حق الولايات في الحرية و الاستقلال و السلطة في شن الحروب وإقرار السلم و عقد التحالفات يأتي الحق في إنشاء العلاقات التجارية مع كل بلدان العالم، وهذا يوضح كيف تحتل التجارة مكانة رفيعة في العقل الأمريكي، و يبين الأهمية العالية التي توليها السياسة الخارجية للتجارة، والتي أخذت تزداد تدريجياً بزيادة نمو الشركات الكبرى و المصالح الأمريكية عالمياً (مور و واثك، 1981).

ويوضح التأمل في السياق السياسي لإعلان الاستقلال و مواد الدستور تأثير الأفكار للفلاسفة الأوروبيين في الوثيقة وتلاحمها مع التجربة السياسية الأمريكية، و يرينا أن معضلة الحرية و المساواة و الديمقراطية نضجت في صياغة الفكر السياسي الذي جاء في الدستور بالشكل الذي يمنع " طغيان الأغلبية على الأقلية"، و تستطيع الأغلبية التمتع من خلال الحكومة بإقامة سلطة مجتمع يوفر الفرصة لتحقيق أعظم درجة من المساواة الاقتصادية، ولكن المساواة قد تعني الاعتداء على حقوق الملكية من أجل تزويد أعضاء المجتمع بالحقوق التي تجعلهم أقرب للمساواة مع باقي المجتمع، وجاء حل المعضلة في فرض الضرائب على الذين يستفيدون بدرجة كبيرة من مزايا النظام السياسي بطريقة متدرجة وفقاً لمقدار أرباحهم و يصبح هذا النهج أقرب في تحقيق المساواة (هيرسون، 1987).

3.3.3 . دور الآباء المؤسسين :

تأثر (توماس جيفرسون **Thomas Jefferson** *) و(جيمس آدم) بأفكار عصر التنوير الأوروبي ، وبمفكرين أمثال (أدم سميث) في فكرهم السياسي؛ وكانت أفكاره وقوداً لهم في معارضة السياسة التي مارستها بريطانيا ضد المستعمرات الأمريكية ، لأنها كما يقول (أدم سميث) تستغل المستعمرات و تضعف تجارتها، وأن ثروة الأمم تنتج من خلال نظام يتيح للأفراد الحرية للعمل، و استثمار أموالهم دون تدخل من الحكومة على أساس مبدأ دعه يعمل *Lassie Faire* ، وسوف ينتج عن ذلك سوق حرة تحقق منفعة للجميع (هيرسون، 1987، ص109) ، وكان رأي مونتسكيو أن "التجارة الحرة تحطم ، الغبن *Commerce Cures Destructive Prejudices*" وهي تؤدي إلى السلام و رأي أن روح التجارة توحد الأمة ، وكانت هذه الأفكار التي انتشرت في ذلك الزمن تأخذ مجراها في تكوين الفكر الأمريكي، الذي جاءت واضحة في النصوص الدستورية و إعلان الاستقلال وإيمان الأمريكيين بالتجارة الحرة كقضية ذات فضيلة تجلب الخير للعالم (Eckes, 1995) ، وفي نفس عام الاستقلال الأمريكي 1776 استند التجار الأمريكيين إلى الاعتراض على قوانين الملاحة البحرية البريطانية بتبريرات و أسانيد استمدوها من مبادئ الحرية الفردية و المبادئ التي جاءت في كتاب ثروة الأمم التي كتبها (أدم سميث) (روزنبرج و بيردزل، 1986).

وقد وضع الاستقلال الأمريكي الفكر السياسي موضع الاختبار ، و جاءت السياسية التي أنتهجها الآباء المؤسسون تعبر عن الموائمة بين الفكر السياسي الأمريكي و استحقاقات السياسة على أرض الواقع، وكانت السياسية التي انتهجها (جورج واشنطن *George Washington*) و (الكسندر هاملتون *Alexander Hamilton*) تعطي دوراً للحكومة في رسم السياسات العامة للدولة الجديدة ، وكان جورج واشنطن قد أوضح أن الهدف الأول للحكومة هو في وضع نظام اقتصادي يوفر الاكتفاء الذاتي للاتحاد الأمريكي من خلال الارتقاء بالصناعة والتجارة ، و بدأ النظام الذي تطبقه الحكومة يميل إلى الأخذ بسياسة المذهب التجاري الذي يعطي حقاً للحكومة في التدخل في الشؤون العامة و في زيادة ثروة الدولة ، وربما يكون انتهاج هذه السياسة ناتجاً عن الظروف الدولية السائدة وتأثر الولايات المتحدة من الفترة الاستعمارية، ولعبت الدولة دوراً مهماً في إقامة المشاريع العامة مثل: الطرق، وإقامة نظام بريد، وإنشاء بنك (هيرسون، 1987).

* كان توماس جيفرسون يؤمن بالتجارة الحرة و صرح أن العالم كله سيربح عندما تكون حرية التجارة بأفضل حال (Eckes ,1995 ,3)

وفرض الاستقلال السياسي في السياسة الخارجية على الآباء المؤسسين انتهاج سياسة أمريكية مستقلة تعمل على تحقيق المصلحة الأمريكية ، وانصب جهد (بنيامين فرانكلن) مع (جون ادامز) عادة إعلان الاستقلال على وضع سياسة خارجية تقوم على أساس التعاون التجاري مع الدول، وكانت أمريكا المستقلة حديثاً تحاول الحصول على الاعتراف السياسي بها، وفي 1776م تم إعداد مبادرة تجارية مع دول العالم لتغريها تهدف إلى المبادلات التجارية وفي نفس الوقت تستخدم حاجة الدول الأخرى إلى التجارة لتحصل على اعتراف سياسي، وتم تقديم المشروع إلى الكونغرس القاري الذي أقر المشروع مع بعض التعديلات الطفيفة، و في 1778 م جاءت اتفاقية تجارية مع فرنسا تخدم استقلال أمريكا في تحقيق الاعتراف بها كدولة مستقلة، كما تخدم فرنسا في فتح السوق الأمريكي أمام منتجاتها الذي كان مغلقاً أمامها بسبب السياسة التجارية التي طبقتها بريطانيا (Eckes ,1995).

4.3.3 مؤتمر فيلادلفيا :

كانت القيود التي فرضتها الولايات بعد قيام الاتحاد للولايات الأمريكية المستقلة في زيادة الجمارك والحد من حرية التجارة سبباً مهماً في علامات فشل المشروع الاتحادي "الكونفدرالي" بين الدول الأمريكية المستقلة حديثاً، وكانت احد أهم المشاكل هو لجوء بعض الولايات إلى إقامة حماية أمام تدفق التجارة من الولايات الأخرى، مثلما فعلت ولاية بنسلفانيا في فرض جمارك على تجارة ولاية (نيو إنجلند New England)، (10, 1995, Eckes).

كان الاتحاد ضعيفاً و كانت الولايات ترتبط فقط عن طريق الكونغرس لمناقشة مشاكلها و حل خلافاتها، وكان من أكثر المعارضين لبقاء هذه الصيغة من الاتحاد رجال الأعمال والتجار الذين تأثرت مصالحهم التجارية بالقيود المفروضة على حرية التجارة بين الولايات المختلفة، و شعرت الرأسمالية الأمريكية بضرورة تغيير هذا الواقع و عدم ترك حرية وضع قيود على حركة التجارة للولايات المستقلة حديثاً، وبدأت الرأسمالية الأمريكية بقيادة التجار تدعم قيام اتحاد أمريكي أقوى وأكثر ترابطاً بين الولايات و حكومة مركزية لإدارة شؤون البلاد .

وقد جاء انعقاد مؤتمر فيلادلفيا نتوياً لجهود المنادين بتطوير الاتحاد و ضرورة إصلاح المشاكل التي نتجت عن الحد من حرية التجارة و التضارب في صك النقود و السياسة الاقتصادية المختلفة للولايات وكان المؤتمر قد عقد أساساً لمناقشة خلاف على الملاحه بين خمس ولايات واستطاع

(هاملتون) توسيعه لمناقشة كل شؤون الاتحاد، و كان معظم الممثلين عن الولايات من فئة التجار و صانعي السفن و كبار المزارعين (نعني، 1974).
تمت الدعوة لوضع دستور جديد في 1787 ، وكان من أهم مواده نزع صلاحية أي ولاية في فرض قيود على التجارة الداخلية و حصر التجارة الخارجية بين الرئيس والكونغرس (Eckes, 1995) ، وكان من أهم السياسات التي ترتبت على المؤتمر هي فرض مقاطعة تجارية على التجارة مع بريطانيا، وتم تكليف لجأ لمتابعة مقاطعة البضائع البريطانية في كل المناطق، وجاءت سياسة مقاطعة الدول تجارياً كسياسة استمرت فيما بعد تستخدمها الولايات المتحدة بغية تحقيق أهداف سياسية واقتصادية (نوار ومحمود، 2001).

5.3 السياسة الخارجية و التجارة

بدأت الجمهورية البازغة بعد الاستقلال في تلمس طريقها على الصعيد الدولي الذي كان زاخراً بالصراعات الدولية، وكانت أوربا تعج بالحروب و الدول تتنافس على الغزو الاستعماري، وكان على الآباء المؤسسين انتهاج سياسة خارجية تخدم المصلحة الأمريكية التي كانت تريد توطيد الدولة الأمريكية و أن تتأى بنفسها عن الصراعات الدولية، وأن تحصر علاقاتها على الصعيد الخارجي بالتجارة ، وكان رأي الرئيس جيفرسون أن " تجارة أمريكا وراء البحار سوف تؤدي إلى جرننا إلى حروب " Our Commerce In The Ocean Must Paid For Frequent War " و كانت عبارة (جيفرسون) تتنبأ بمستقبل علاقات أمريكا الخارجية؛ لأن العلاقات الدولية تقوم على أساس مصالح متبادلة، وليس من السهل على دولة أن تنتفع من المزايا في النظام الدولي بدون أن يتأثر موقفها بالنزاعات (Eckes, 1995)، أما الرئيس (جورج واشنطن) في خطاب الوداع له في 1796 فقد تحدث عن أن إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية يجب أن توسيع الأسواق أمام التجارة الخارجية الأمريكية، وفتح روابط تجارية مع شعوب العالم، وكانت هذه القاعدة السياسية التي أرساها أول رئيس للولايات المتحدة تشكل قاعدة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، التي عملت على البحث عن فرص تجارية مع دول العالم و استخدمت وسائل شتى لتحقيق هذا الهدف (الخان، 2006; دي توكفيل، 1991).

6.3.3 السياسات الحكومية في عهد الاستقلال:

السياسات الحكومية التي كان يجب على الحكومة الأمريكية انتهاجها كان عليها التوفيق بين الثقافة السياسية التي قامت عليها الجمهورية و مواد الدستور الأمريكي و المصالح القومية للدولة، وجاء

برنامج الحكومة الذي ساهم فيه (هاملتون) بنصيب وافر في شكل برنامج متماسك يضع سياسة عامة للحكومة ، فقد تم وضع تعريف جمركية على الواردات بما أتاح للحكومة تقوية مواردها، وأسهمت التعريف في تشجيع الصناعة الوطنية الأمريكية، والضرائب التي تم فرضها على بعض السلع في الداخل وفرت للحكومة أداة ضبط اجتماعي في الحد من حرية المجتمع في استهلاك سلع معينة مثل الكحول، وكانت هذه السياسة تمثل تدخلاً واضحاً من الحكومة في حريات المواطنين، و لكن تم تبرير هذه السياسة بأنها للحفاظ على المصالح الوطنية (هيرسون، 1987).

و اتخذت الولايات المتحدة أول تعريف جمركي في العام 1789 ، تحت مبرر حاجة الحكومة إلى موارد للصرف على لتصريف أعمالها، وكان (هاملتون) يؤيد الإجراء بصفته وزيراً للمالية ، و اقترح أن يكون بنسبة 9% ، وبعد الحرب مع بريطانيا في 1812 زادت الجمارك على التجارة ، وفي العام 1819 جاء قرار الكونغرس بزيادة الجمارك على التجارة، وكان الهدف هو الحفاظ على الصناعة الأمريكية الوليدة، وجاءت التعريفات على الحديد بنسبة 30% و على القطن 15% (Eckes, 1995).

وقد عانت أمريكا من المشاكل المالية بعد الاستقلال، و كان على وزير المالية (هاملتون) أن يتدبر أمور الدولة الناشئة في ظروف صعبة، وكانت السندات التي أصدرتها الحكومة الأمريكية تتعرض للهبوط نتيجة مضاربات التجار، وبدأت الثقة في الحكومة تتراجع، وقرر (هاملتون) أن تلتزم الحكومة الأمريكية بالسندات، كما قرر إقامة بنك مركزي يشارك فيه رجال الأعمال و تضع فيه الحكومة كل أموالها، وكان عليه إيجاد موارد لتغطية النفقات المتزايدة بفرض ضريبة على التجارة المستوردة، مما أثار اعتراضات من الولايات الجنوبية التي رأت أن هذه التعريفات تضعف تجارة أمريكا مع العالم، بينما رأى أصحاب الصناعة أنها تقوي الاقتصاد الأمريكي وتؤدي إلى ازدهار الصناعة، ورأى بعضهم أن إجراءات (هاملتون) كانت لخدمة الأغنياء الذين ضمننت الحكومة الأمريكية لهم ثمن السندات التي اشتروها بأسعار منخفضة، وكانت الولايات المتحدة تسير في طريق تثبيت النظام السياسي الذي يعطي قيادة الدولة للأغنياء و الطبقات الأقوى في المجتمع (نوار و جمال الدين، 2001).

كانت هذه السياسات تنطلق من خلفيات فكرية سياسية يمثلها (هاملتون) الذي كان يؤيد دوراً أكبر للدولة في إدارة الشؤون العامة للدولة للحفاظ على مصالح الأغنياء وهو ما يعنى النظام المشابه للمدرسة التجارية (الميركننتيلية) ، وجاءت نتائج هذه السياسة لتنتفع بها الولايات الشمالية الصناعية والأغنياء، بينما لم تلق هذه السياسة ترحيباً من الولايات الجنوبية الزراعية، وكان جيفرسون

ومؤيدوه يؤثرون الحكومة الأقل تدخلاً في شؤون الناس، وما تزال هذه الأفكار تؤثر إلى اليوم في السياسة والممارسة الأمريكية (هيرسون، 1987).

4.3 ثالثاً: الحرب الأهلية الأمريكية إلى الحرب العالمية الأولى

جاء الازدهار في الحياة الأمريكية سريعاً في القرن التاسع عشر، وكانت التجارة تتوسع في الداخل وتجلب معها المنافع للمجتمع و تقوي الصناعات الجديدة وتوزع بضائعها في كل أنحاء البلاد الشاسعة، وكانت ملاحظة (دي توكفيل) في محلها عندما تنبأ بأن الحياة السياسية و القيم الأمريكية تدفع بالناس إلى العمل بالتجارة، وأن طبيعة الحياة الزراعية لم تعد تتال من اهتمام الأمريكيين؛ لأن الزراعة بطبيعتها فن جامد بينما الحياة الأمريكية مندفعة سريعة وهذه الملاحظة التي كتبها إبان زيارته قبيل الحرب الأمريكية الأهلية كانت مقدمة سليمة عن المنحى الذي اتخذته المجتمع الأمريكي في التحول إلى مجتمع صناعي تجاري (دي توكفيل، 1962).

وتسارعت حركة الصناعة في المجتمع الأمريكي بعد الاستقلال، وتطورت التحسينات في المجال الصناعي بصورة هائلة، وتفاعلت الثورة الصناعية التي حصلت سواء في أوروبا أو أمريكا في استغلال أمريكا لهذه التحسينات في تقنيات الصناعة، و كان السوق الأمريكي النامي والواسع من العوامل الحاسمة في سرعة ازدهار الصناعة الأمريكية، التي امتصت الإنتاج الصناعي وقوت رجال الصناعة في الولايات الشمالية، وتميزت بالتخصص في الصناعة على غير الولايات الجنوبية، وكان اقتصادها يرتكز على الزراعة المدعومة من نظام العبودية الذي يحتاج إلى أعداد كبيرة من العبيد للعمل في المزارع، وكان لهذه التغيرات عظيم الأثر في بداية الاختلاف بين الولايات الشمالية والجنوبية مما مهد للحرب الأهلية الأمريكية، وجاءت التعريفات الجمركية للحد من تدفق البضائع الأجنبية إلى داخل الولايات المتحدة؛ لتعمل لمصلحة رجال الصناعة، وأثارت احتجاج الجنوب الذي خشي من انعكاسات هذه السياسة ضد حرية التجارة باتخاذ الدول الأخرى إجراءات تعيق تصدير المنتجات من ولايات الجنوب الزراعية إلى هذه الدول (حاطوم، 1995).

وكان الموقف من حرية التجارة الدولية من الأسباب الشائكة في العلاقة بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية، وكان الانفتاح العالمي على أهمية التجارة الدولية و مزاياها التي يستطيع الجميع الاستفادة منها كما روج مناصرو التجارة الحرة، وكانت بريطانيا من أكبر الدول التي استفادت ومارست التجارة الدولية، و كانت تستفيد من بيع منتجاتها في كل أسواق العالم المتاحة، وتحصل في الوقت نفسه على المواد الخام التي تحتاجها مصانعها، وكذلك تحصل على الكثير من

هذه المنتجات من الولايات الجنوبية التي كانت مؤيدة لحرية التجارة الدولية، بخلاف الولايات الشمالية التي كانت تشعر أن فتح الأسواق أمام المنتجات المستوردة يهدد نمو الصناعة في الشمال الأمريكي (هوبسباوم، 1986).

وقد أثار الخلاف حول نشوب الحرب و العوامل التي أدت إليها الكثير من الجدل، ويرى بعض الكتاب أن التطور الصناعي في الشمال كان يبشر بنهاية عصر النخاسة؛ لأن الصناعة تحتاج إلى أفراد لديهم مهارات أكثر من النظام الزراعي المعتمد على القوة العضلية التي كان يتم الاعتماد على العبيد في توفيرها ، ويرى بعضهم الآخر أن انغلاق الولايات الجنوبية في نظام اقتصادي لا يتلاءم مع التطور الصناعي في الشمال الذي يحتاج إلى توسيع أسواقه كان عاملاً مهماً في اندلاع الحرب، ويرى الأستاذ (بارنجتون مور) أن الحرب الأهلية هي " ثورة رأسمالية قام بها الشمال؛ لوضع البلاد جميعها في نظام سوق واحدة تخضع للنظام الرأسمالي الأمريكي".

ويرى الكاتب و المؤرخ (تشارلز بيرد Charles Beard) أن الحرب استهدفت إنهاء "ارستقراطية الجنوب وإتاحة المجال لسيادة الرأسمالية على النظام السياسي الأمريكي" ، ويرى آخرون أن "نظام العبودية هو عار أخلاقي" كان يجب على النظام السياسي الأمريكي المؤمن بالحرية والديمقراطية إنهاءه، ولكن يبدو أن للتطور الصناعي و احتياج الصناعة الأمريكية إلى المؤهلين، وتراجع اعتماد اقتصاد الشمال على العبيد، وخشية الشمال من تزايد النقل الانتخابي للجنوب بتزايد اعتماده على العبيد دوراً رئيسياً في تعجيل إنهاء نظام العبودية.

فقد أثارت الحرب الأهلية و الدعوة إلى تحرير العبيد الموقف من الدستور وما إذا كان تحرير العبيد يمثل اعتداءً على الملكية الخاصة التي يحميها الدستور، وهل يستطيع الرئيس الأمريكي حسب الصلاحيات المخولة له من الدستور إعادة تنظيم حقوق الملكية التي تتمثل في ملكية الأفراد للعبيد بدون منحهم تعويضات مالية؟ وكان الرئيس (نكولن) يرى أن انشقاق ولايات الجنوب هو اعتداء على الدستور و تمرد يجب أن يقمع بالقوة، وكانت الولايات الشمالية الصناعية تؤيد هذا الموقف (هيرسون، 1987).

1.1.4.3 الازدهار التجاري و النمو الصناعي:

أنتج الفكر السياسي الأمريكي الذي أطلق حرية الأفراد في السعي وراء سعادتهم حركة صناعية و تجارية مزدهرة ، ومبدأ (دعه يعمل) و الفكر الليبرالي الذي اتفق مع الدارونية الاجتماعية التي أصبحت تياراً سياسياً منحت الأمريكيين الناجحين مستنداً شرعياً يعطيهم الحق في زيادة ثروتهم،

وجاءت أفكار (ويليام جراهام سمندر) الذي دافع عن المذهب الفردي وهاجم الدعوات لمنح الدعم للفقراء لتوفر أرضية ملائمة لاندلاع المنافسة في كل النشاطات في المجتمع، وتعطى الأفضلية للناجحين تحت مبدأ البقاء للأصلح، وكان التجار وأصحاب الأعمال أكثر المستفيدين من هذه الأفكار في سبيل زيادة ثروتهم بدون وجود التزامات عليهم تجاه المجتمع و طبقاته الفقيرة، وكان على الفقراء في المجتمع تلمس طريقهم في ظل نظام يمنح الأفضلية للأقوياء للفوز وتحقيق الثروة (هيرسون، 1987).

وفي منتصف القرن التاسع عشر و بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ازدهرت التجارة الدولية وتراجعت القيود والقوانين التي تحظر التجارة، ووصل حجم التجارة الدولية بمقدار الضعف بين سنوات (1720-1780)، و ارتفع ثلاثة أضعاف في سنوات (1780- 1840) ، و تراجع دور الدولة في تقرير حركة التجارة وأصبح الأفراد أكثر حرية في القيام بالتجارة و بدأ العالم ينظر إلى زيادة نصيبه من التجارة الدولية، وأصبح النزوع إلى العمل في التجارة الدولية سمة عالمية، وبدأت المعاهدات الدولية تزداد للتبادل التجاري، وكان لبروز النظام النقدي أثر إيجابي على زيادة حركة التجارة، وفي هذه الفترة كانت الاتفاقيات داخل أوربا بين دول مثل فرنسا و بلجيكا و إيطاليا وسويسرا توقع وترفع القيود لتدفق السلع.

والبضائع بينها، بينما كانت الولايات المتحدة تحافظ على نظام الحماية الجمركية في محاولة منها حماية صناعاتها النامية، وكان الشمال الصناعي الأمريكي الذي فاز في الحرب الأهلية يحاول أن يوطد نفوذه ويحصد ثمار انتصاره على الجنوب الذي كان مؤيداً لحرية التجارة؛ لاستفادته من تصدير منتجاته الزراعية خصوصاً إلى أوربا وبريطانيا على الأخص، وكان السوق الأمريكي يتوسع ذاتياً، ويحاول الاحتفاظ بمغانم سيادة الاتحاد الأمريكي والتنامي في التوسع الجغرافي و الزيادات في أعداد المهاجرين المحتاجين إلى المزيد من البضائع والمنتجات (هوبسباوم، 1986).

وفي ظل استقرار الوضع السياسي الأمريكي وسيطرة القوى الصناعية التي جاءت بعد انتهاء الحرب الأهلية، نما الاقتصاد الأمريكي مما انعكس على الفترة التي سادت أواخر القرن التاسع عشر، حيث نمت التجارة الأمريكية في ظل النمو الدولي في التجارة الدولية الذي وصل إلى نسبة 4.4 % في السنوات بين (1870-1913)، وبدأت أهمية التجارة الدولية تزداد للاقتصاد الأمريكي الذي تطلع إلى زيادة مساهمته في التجارة الدولية التي كانت تتحكم فيها الدول الاستعمارية، وكان لا بد من أن يبدأ صانع القرار الأمريكي في استشراف الواقع الدولي و يبحث عن محاولة توسيع

النفوذ الأمريكي في عصر اعتمد على القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف (هيرست وطومبسون، 2001).

2.1.4.3 أثر الحرية الفردية في بروز الشركات:

الإطار القانوني الذي منحه الدستور الأمريكي أعطى حقاً للأفراد في تكوين شركات خاصة بهم وشركات مساهمة عامة، و تتمتع الشركات بالحقوق الفردية على أساس أنها امتداد طبيعي للأفراد مما يعطيها مجالاً واسعاً للقدرة على التأثير في الحياة العامة (هاينبرغ، 2005). وقد تميزت المرحلة التي تلت انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية بزيادة كبيرة في تسجيل الشركات العامة التي بلغ تسجيلها الذروة، وجاءت الشركات كنتيجة سياسية للتطور في المجالات الاقتصادية في أمريكا، وانطلاقة الوضع الاقتصادي بعد الحرب الأهلية، والقبول السياسي لنشوء شركات عامة تضطلع بمسؤوليات القيام بمشاريع كبيرة من خلال المناقصات العامة أو الاحتكار الممنوح من الحكومة الأمريكية، وتم القبول بأن يكون لهذه المجموعة من الأفراد التي كونت الشركة شخصية اعتبارية جديدة متمثلة بالشركة دون الحاجة إلى قوانين تشريعية، وكان ظهور هذا النمط من الشركات يعنى التراكم الهائل لرأس المال المستمد من الأفراد وقدرة الإدارة على القيام بمشاريع كبيرة فيه مخاطرة عالية (روزنبرج و بيردزل، 1986).

كانت النتيجة الطبيعية لسرعة الثورة الصناعية أن يكون اكتشاف أهم السلع الإستراتيجية الاقتصادية والسياسة، و التي ما تزال تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد، وتفرض على السياسة أن تعمل على ضوء توافرها وتسعى وراء منابعها هو النفط، وكانت عمليات التكثير والاستخراج التي جرت على النفط في أمريكا وحولته من الاستخدام المحدود في الإضاءة إلى جعله روح العالم الصناعي الرأسمالي من أهم التأثيرات العلمية الاقتصادية التي حكمت فيما بعد السياسة الأمريكية الخارجية، و أثرت شركات النفط تأثيراً عميقاً في الحياة السياسية، ومن المنطقي أن يكون أثرى أغنياء أمريكا هم من يعملون في مجال الاستثمار في النفط، وكان على سبيل المثال (جون روكفيلر) مؤسس شركة (ستاندر اويل Standard Oil) كان من أكبر الأغنياء المؤثرين في الحياة الأمريكية (هوبسباوم، 1986)، وكانت الشركة أحد نماذج الأسطورة الرأسمالية الأمريكية التي أسسها روكفلر،* و قد بدأت من صناعة النفط التي تملك الجزء الأكبر من نفط أمريكا، والتي نشرت نشاطها في كل أنحاء العالم وتبعتها الجيوش والنفوذ الأمريكي أينما حلت، وكان احتكار روكفلر

* يقول روكفلر " إن الله أعطاني ثروتي و ليس من حق بشر أن يعترض على إرادة الله " (هيكل . 2003 . 54)

لنفط فنزويلا في البداية و باقي دول أمريكا اللاتينية في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ومن ثم انتقالها إلى نفط الشرق الأوسط الذي احتل مكانة عالية في أوليات اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية (هيكل، 2003).

3.1.4.3 الشركات الاحتكارية:

استفادت الشركات من النظام السياسي الأمريكي الذي عبر عنه الدستور، و عملت على الاندماج في تكتلات ضخمة في الولايات التي كانت تسمح بهذا النوع من الاندماج، واستطاعت هذه التكتلات التجارية أن تحصل على الحماية من الدستور الأمريكي الذي يمنح الحق لكل ولاية الثقة الكاملة في مجال الأعمال و تصبح الشركة المسجلة في أي ولاية أمريكية تتمتع بممارسة نشاطها في كل الولايات (هيرسون، 1987).

أدت الثورة الصناعية وزيادة الحركة التجارية داخل وخارج أمريكا إلى ظهور الشركات الأمريكية الضخمة التي تطورت فيما بعد إلى شركات متعددة الجنسيات، و كان ينبغي لظهور هذه الشركات التي يمتلكها الأفراد وليس الحكومات (كما في بريطانيا مثل شركة الهند الشرقية) أن تعمل على التأثير لاحقاً على السياسة الخارجية الأمريكية التي بدأت تعمل لصالح هذه الشركات، وسيطرت شركة مورغان (فولاذ الولايات المتحدة) على معظم الشركات المنافسة لها في إنتاج الفولاذ، و سيطر البنك المملوك للشركة (البنك القومي الأول) على 341 شركة مجموع رأسمالها أكثر من 22 مليار دولار، وأثارت هذه الشركات الجديدة الاحتكارية مخاوف من مجموعات واسعة في المجتمع وضعت المجتمع الأمريكي و القيم التي يؤمن بها من وجود حقوق متساوية للجميع للنجاح في موضع الشك (حاطوم نور الدين، 1995)، وسعت الشركات الكبرى مثل (روكفلر)، و (أندرو كارننغي)، إلى التوسع في السوق الأمريكي و إحكام سيطرتهم عليه من خلال سيطرتهم على إنتاج النفط و الصلب، و تحولت شركاتهم إلى شركات احتكارية داخل أمريكا، وكانت هذه الشركات تمهد للانتقال إلى التوسع الخارجي و تؤسس لعصر الهيمنة الأمريكية العالمية (بيريبوم، 2008).

وقد وفرت الحرية الواسعة التي أوجدها النظام السياسي الأمريكي المستندة إلى فكر سياسي يعطيه حرية و افرة للفرد في ممارسة نشاطاته الأرضية لانطلاقة الرأسمالية الأمريكية التي اندمجت في الحياة الأمريكية واستفادت من هذه الحرية في تضخيم ثرواتها، وكان من نتائج ذلك هو بروز مشاكل و فساد في المجتمع بدأ في ظهور أحياء الفقراء و تشغيل الأطفال وظروف عمل صعبة في واقع غياب ضمانات وتأمين يحمي العمال، وكان أصحاب الأعمال يدافعون عن حقوقهم بموجب

الفكر الأمريكي الذي يمنحهم الحق في حرية إدارة أعمالهم و تكديس الثروات بدون أن ينافسهم فيها أحد (هيرسون، 1987).

ونتيجة الحرية التي استفاد منها رجال الأعمال و الشركات الضخمة فقد تطورت العلاقة بين رجال السياسة ورجال الأعمال التي بدأت في الظهور، و كان تأثير رجال الأعمال على الإدارة الأمريكية واضحاً في اتخاذ الرئيس (غرانت) قراراً بوقف تحويل الخزينة الأمريكية للذهب، مما أدى إلى ارتفاع أسعاره، وكان المضاربون قد اشتروا كميات ضخمة من الذهب مما أدى إلى ارتفاع سعره و احتكارهم له، وأثار قرار الرئيس الشعب و تدمر من نفوذ الشركات، مما دفع بالرئيس إلى التراجع عن القرار، وانتشرت فضائح فساد رجال الأعمال والشركات و كان منها فضيحة (كريديت - موبيليه Credit Mobilier)، و هي شركة بناء سكك حديدية، التي أثرت على أعضاء الكونغرس بعدم وقف المعونات الحكومية لدعم بناء السكك الحديدية التي كانت تقدمها الحكومة في شكل منح أراضي وقروض، و في نفس الفترة جاءت فضيحة الكونغرس الأمريكي الذي قام بزيادة مرتبات أعضائه بنسبة 50% بأثر رجعي، وفي نفس الوقت زيادة راتب الرئيس مما أثار الرأي العام الأمريكي وأخذه موقفاً رافضاً لممارسات الشركات وتواطؤ رجال الكونغرس معها (الذيرب، 1997).

وقد لقد أسهمت ممارسات الفساد و نشوء الاحتكارات للشركات التجارية والصناعية و اندفاع الرأسمالية في تشغيل الأطفال و عدم الاهتمام بظروف تشغيل العمال إلى البحث عن مفهوم الصالح العام الذي لم يتم تحديده بصورة قاطعة، وتم الاكتفاء بتعريفه أنه: "المرادف لسياسة الحكومة"، وكانت سياسات الحكومة تنتج من خلال الأحزاب وتأثير جماعات المصالح التي تنطلق من فكرة سياسية تعطي الحق لكل مجموعة من الأشخاص في السعي والدفاع عن مصالحهم، وفي ظل النظام الرأسمالي الذي يحبز حرية السوق ويرفض تدخل الحكومة فيها ، تصبح لمجموعات المصالح التي تمثل الشركات الكبرى هيمنة كبيرة في التأثير على سياسات الحكومة، وعلى الطرف المقابل لهذه الجماعات تقف المجموعات التي تريد الدفاع عن حق المجتمع في تحقيق قدر أساسي من التكافل الذي يتطلب تدخلاً من الحكومة لحماية الفقراء، والحفاظ على حقوق العمال في بيئة عمل صحية وتقاضي أجر معقول، والحفاظ على البيئة، وتحقيق قدر من الرعاية الاجتماعية كما كان يطالب الاصلاحيون، وسادت الحياة السياسية فترات من التنافس بين هذه المجموعات، وأسهم هذا التنافس في تطوير النظام السياسي الأمريكي (هيرسون، 1987).

4.1.4.3 قانون منع الاحتكار :

أسهمت التطورات الجارية في أمريكا في نشوء حركات سياسية تدعو إلى الإصلاح، فالحركة الشعبية Populism والحركة التقدمية Progressivism جاءتا كرد فعل على الفساد والاحتكار و الواقع الصعب لظروف العمل وتشغيل الأطفال وزيادة التفاوت الاجتماعي بين الطبقات (هيرسون، 1987). وأثارت الاحتكارات حفيظة قطاع كبير من الأمريكيين وقاد الشعبيون (Populism) حملة ضد الاحتكارات و خصوصاً على شركة سكك الحديد، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأ الحزبان الديمقراطي و الجمهوري في دعم إجراءات تحد من الاحتكار، وجاءت الدعوات تحت مبدأ تنظيم عمل هذه الشركات الاحتكارية، وفي 1877 أصدر الكونغرس تشريعاً ينظم التجارة بين الولايات، وقام الرئيس بمشاوره مجلس الشيوخ وأخذ موافقته وموافقة الحزبين على تشكيل "هيئة تنظيمية" تتولى تنظيم التجارة في أمريكا، وكانت هذه أول هيئة حكومية تتشكل بدون انتخاب من الشعب وتتمتع بصلاحيات وتشكل مدخلاً جديداً في الحياة السياسية الأمريكية التي يقوم فيها الكونغرس بنفويض سلطات تشريعية واسعة لهيئة تنظيمية غير منتخبة، وهذا يعنى أن الكونغرس أصبح يرسم الخطوط العامة للسياسات ويفوض هيئات تنظيمية بمتابعة تنفيذ هذه السياسات (هيرسون، 1987).

و في 2 / 7 / 1890 أصدر الرئيس (ثيودور روزفلت) قانون شيرمان Sherman act يحرم كل عقد أو اتفاق يعمل على تقييد أو احتكار التجارة أو الصناعة بين الولايات ولكن القضاء الأمريكي لجأ إلى التساهل مع القانون و لم يبطل الاتفاقيات و إنما أبطل الاحتكارات التي منحت للاحتكار وبعد الحرب العالمية الأولى وجدت الحكومة الأمريكية أن "الترست" * يمكن أن يحقق للصناعة الأمريكية فتح أسواق جديدة في العالم خصوصاً في ظل الدمار الذي أصاب الصناعة الأوربية، وكانت النتيجة أن شجعت الحكومة هذه الشركات ودعمتها (محجوب، 1982، 645)، وعلى الرغم من أن الرئيس (ويلسون Woodrow Wilson) كان في دعايته الانتخابية يطالب بتقييد الشركات الكبرى؛ لخطرها على الديمقراطية ولأنها تقيد فرص الشباب في تحقيق أحلامهم، وأن الديمقراطية، السليمة لا يمكن أن تكون مع وجود الشركات الضخمة التي لها تأثير مفسد عليها، ودعا إلى كفاح جديد من أجل التحرير وأن أمريكا لن تستطع أن تكون حرة ما لم يستطيع الجميع أن يتمتعوا بممارسة الحرية التجارية بدون وجود احتكار الشركات الكبرى (أورفسكي، 1998).

*الترست هو اندماج عدة شركات لتكوين مشروع يعمل بغرض تحقيق وضع احتكاري لتقليل النفقات والسيطرة على السوق

5.1.4.3 الشركات العابرة للحدود :

إن طبيعة الحياة الرأسمالية الأمريكية و نمو الشركات الضخمة و زيادة إنتاجها الذي يستطيع إشباع السوق المحلي، يدفعها إلى البحث عن فرص تجارة خارجية تكون فيها الأرباح أكبر من الداخل و القيود المفروضة أقل، ولا توجد معارضة لأعمالها توفرها الآليات الديمقراطية كما جاء في قوانين الاحتكار (أمين، 1978)، وقد أدى الاتجاه إلى التجارة الخارجية إلى نمو الشركات العالمية العابرة للقارات التي تطورت سريعاً في أواخر القرن العشرين و ازدادت قوتها، وهي تسيطر على ثلث الإنتاج العالمي وثلثي التجارة العالمية مع أن هذه التجارة تقوم بين فروع هذه الشركات في الأساس ولا تعد تبادلاً بين الدول.

وفي العام 1993 كان مجموع إنتاج هذه الشركات يوازي الدخل القومي لأكبر اقتصاد عالمي هو اقتصاد الولايات المتحدة، وبلغ إنتاجها حوالي 5،5 تريليون دولار، والشركات المتعددة الجنسيات ليست ظاهرة جديدة ولكنها قديمة مثل شركة (الهند الشرقية)، و(خليج هدسون)، وهي نتاج للاستعمار ومراحل الغزو والاحتلال الاستعماري لدول العالم، وتطور دور هذه الشركات من حيث توزيع عملياتها وتقسيم الأعمال بطريقة تسمح لها بالوصول إلى البلدان ذات الأيدي العاملة الرخيصة والإفلات من البلدان ذات الضرائب العالية والتوجه إلى الدول التي تعطي مزايا للإعفاء الضريبي .

والشركات العالمية أو المتعددة الجنسيات ليس كما يوحي الاسم، ولكنها في معظمها تستند إلى قاعدة قومية وتمتلك أصولاً اقتصادية في الدول الكبرى خصوصاً، والشركات المتعددة الجنسيات تتفق الكثير من أموالها على الحكومات في الدول المختلفة؛ للتأثير على سياساتها الوطنية، وفي الوقت الذي تتكتم فيه الطبقة البرجوازية الوسيطة التي تشكل صماماً أمام المجتمعات نقل مناعة هذه الدول أمام قوة نفوذ هذه الشركات وتجد نفسها أمام ضغوط شديدة للاستجابة لطلباتها، وغالباً ما تكون هذه الطلبات مرتبطة بالمركز القومي لهذه الشركات الذي تقوده الولايات المتحدة (جراي، 2000).

2.4.3 نشوء الامبريالية الأمريكية:

عمل التراكم الرأسمالي الأمريكي الناتج من النمو الهائل في الاقتصاد إلى تطلعه للخارج والبحث عن فرص استثمارية جديدة، وفي بدايات القرن العشرين بدأت الاستثمارات الأمريكية تغزو العالم، وكانت تركز أكثر في كندا والمكسيك وفي أمريكا اللاتينية التي كانت تعد مزرعة للأوربيين،

وهيمنت شركة الفواكه الأمريكية (شركة الفاكهة المتحدة) على الإنتاج الزراعي، وبلغت الأموال المستثمرة أكثر من ثلاثة مليارات دولار بما يوازي نصف قيمة الأموال المستثمرة داخل الولايات المتحدة، وكانت نتيجة التدخل الخارجي الأمريكي بروز منافسة أمريكية مع الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا وأسبانيا على مناطق النفوذ (حاطوم، 1995).

ولعبت التجارة الخارجية الأمريكية دوراً كبيراً في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية منذ البدايات الأولى لتكوين الدولة الأمريكية، وكانت التأثيرات للتجارة الدولية تفرض ردود فعل في الحياة الأمريكية، وفي الفترة التي الأولى من بدايات القرن التاسع عشر من (1820 - 1870) كان متوسط نمو التجارة الدولية بلغ 5.5%، بينما تراجعت التجارة نتيجة الحرب الأمريكية الأهلية وعوامل أخرى مثل عدم توفر المواد الأولية للإنتاج الذي أدى إلى البحث عن مصادر خارجية عن طريق الاحتلال والاستعمار، وبلغ نمو التجارة الدولية في الفترة من 1870 إلى 1913 نحو 4.3% (طاقة، 2007).

3.4.3 علاقات أمريكا الدولية بعد الاستقلال:

تميزت سياسة أمريكا الخارجية بعد الاستقلال بتركيز السياسة الأمريكية على التبادل التجاري مع دول العالم، وكانت أمريكا منشغلة في تثبيت الجمهورية الجديدة و متفرغة للقضايا الداخلية، وكان التوسع في الأراضي الأمريكية والتركيز على التنمية من أهم ما ميز القرن التاسع عشر من التاريخ الأمريكي الذي جاءت نهايته ب بروز أمريكا كدولة غنية قوية تتطلع إلى لعب دور على الصعيد العالمي، وكانت أهم الأحداث التي لعبت فيها التجارة أهمية في سياسة أمريكا الخارجية بعد الاستقلال كانت مقدمة لتدخل أمريكي خارجي.

1.3.4.3 الخلاف التجاري مع بريطانيا:

من أوائل المشاكل التي واجهتها السياسة الخارجية الأمريكية بعد الاستقلال كان الخلاف التجاري مع بريطانيا، وكان الكونغرس قد أقر إتباع سياسة الحياد التي تعني أن سفن الدول المحايدة تستطيع نقل التجارة وتبادلها ونقل البضائع إلى كل الدول، و كانت أمريكا تحاول أن تتأى بنفسها عن مشاكل القارة الأوروبية و أن تستفيد من التجارة مع كل الأطراف المختلفة بدون أن يكون لها موقف سياسي مع أحد الأطراف المتحاربة، و لكن بريطانيا التي هيمنت على البحار رفضت هذه السياسة و صادرت أكثر من 150 سفينة تجارية أمريكية كانت تنقل البضائع بين فرنسا و الهند الغربية،

وكان تبرير أمريكا بأن الحظر يقتصر فقط على نقل الأسلحة و الذخائر، ولكن بريطانيا أصرت على ضرورة احترام السفن الأمريكية لمناطق الحظر التي فرضتها على فرنسا، وقد حتم الخلاف على الطرفين التفاوض فجاءت معاهدة (جي) 1794 لإزالة الخلافات بين بريطانيا و أمريكا في التجارة الدولية، والتوصل إلى اتفاقية تجارية تضمن حق أمريكا كدولة محايدة في التجارة مع دول العالم بالإضافة إلى أمور أخرى، و أن تحاول الطلب من بريطانيا تعويض أصحاب السفن المصادرة، وأوفد الرئيس واشنطن رئيس المحكمة العليا جون جي الذي وقع معاهدة تجارية مع بريطانيا (النيرب، 1997).

وانتهجت أمريكا المستقلة حديثاً سياسة الحياد في علاقاتها الدولية، وعملت على إقامة علاقات مع دول العالم تخدم مصالحها، وكانت إمارة المغرب المقابلة للضفة الأخرى للسواحل الأمريكية من أوائل الدول التي أقامت علاقات جيدة مع الولايات المتحدة منذ الاستقلال الأمريكي، فقد كانت أول دولة تعترف بالسيادة الأمريكية عام 1777 وتبرم اتفاقاً للسلام والصدقة مع الولايات المتحدة(منور، 2007)؛ وكانت التجارة أيضاً من الأسباب الأولى للصدام بين الدويلات العربية في الشمال الإفريقي وبين الدولة الأمريكية الناشئة، وكانت السفن التجارية الأمريكية تتاجر مع العرب في هذه البلاد و كان يُفرض عليها رسوم لاستعمالها الموانئ أيضاً، وعندما تمت زيادة العوائد على السفن التجارية في العام 1801م احتج الأمريكيون و رفضوا دفع هذه الضرائب و حدثت اشتباكات عديدة نتيجة لذلك واستمر التوتر مع العرب في الشمال الإفريقي حتى العام 1815م، وجرى التوصل إلى اتفاقية يتم من خلالها إعفاء السفن الأمريكية من الضرائب (النيرب، 1997).

ولم يكن النفط في البدايات معروفاً، ولذلك لم تهتم أمريكا بالعلاقة مع الدول التي أصبحت نفطية لاحقاً، ولكن أمريكا اهتمت بطرق التجارة الدولية والدول العربية الغنية التي تنافست الدول الاستعمارية على استعمارها لأهميتها في تلك الفترة، وامتدت أنظار الأمريكيين إلى البلاد الواقعة تحت الإمبراطورية العثمانية، وكانت مصر من أوائل الدول التي طمعت أمريكا في العلاقة معها لأهمية موقعها للتجارة الدولية، وتوفر نظام طموح شرع في إقامة تنمية حديثة، ومد جسور التعاون مع أوروبا خصوصاً في المجال التعليمي، وكانت الدول الأوروبية تتسابق في الاستفادة من عملية التنمية في مصر ومعها أمريكا كي تربط هذه الدولة بمصالحها، وفي العام 1835 افتتحت أمريكا قنصليتها الأولى في مصر في الإسكندرية في عهد (محمد علي)، وجاءت نتيجة طلب أمريكي إلى مصر لحماية النشاط التجاري بين البلدين، وبالإضافة إلى أن الهدف كان زيادة النفوذ الأمريكي في مصر التي كانت لها أهمية في النقل البحري وحركة التجارة الدولية بين الشرق والغرب (دسوقي، 1998).

2.3.4.3 السياسة الخارجية مع آسيا و دور التجارة فيها:

عملت الولايات المتحدة على إقامة علاقات تجارية مع اليابان و لكن تلك المحاولات لم تتجح ، وكانت اليابان منغلقة أمام التجارة الدولية، و كانت أمريكا تريد فتح أسواق اليابان أمام منتجاتها، مما أدى إلى أن يتوجه القبطان الأمريكي (بيري Perry) في مظاهرة بحرية على رأس أسطول أمريكي ويفرض على اليابان فتح أسواقها أمام التجارة الأمريكية، و يعقد معها معاهدة "كانجاو kanagawa " التي تسمح ل أمريكا باستخدام اثنين من موانئها وقيام تمثيل دبلوماسي بين اليابان و أمريكا (نعني، 1974). و جاءت العلاقة المفروضة مع اليابان لأن استمرار إغلاق اليابان لا يتفق مع ضرورات السوق المفتوحة التي تؤمن بها أمريكا ، والتي توفر سوقاً أمام منتجاتها، و عملت أمريكا على توثيق العلاقة مع اليابان و نشر الثقافة الأمريكية لتضمن استمرار العلاقة بين البلدين (جراي، 2000)

و بدأت العلاقة الأمريكية الصينية نتيجة التجارة بين البلدين، وجاءت حرب الأفيون 1839م البريطانية على الصين وإجبارها على توقيع اتفاقية تجارية تضمن فتح أبوابها أمام التجارة البريطانية، ومحاكمة المواطنين البريطانيين أمام محاكم بريطانية ضارة بالتجارة الأمريكية مع الصين، مما أدى إلى قيام أمريكا بتهديد الصين بضرورة تطبيق كل المزايا التي منحتها الصين لبريطانيا على الولايات المتحدة، وأنهى الأمر بتوقيع اتفاقية " وانجشا Treaty Of Wangshia " في العام 1844م التي تضمنت حقوق تجارية أمريكية مثل: الإبحار في المياه الصينية، و تخفيض الرسوم الجمركية أمام التجارة الأمريكية إلى الصين، وزاد التدخل البريطاني الفرنسي في الشؤون الصينية، وامتد بمطالب جديدة تنال من السيادة الصينية التي رفضت هذه المطالب، مما أدى إلى قيام الدول الثلاث بالحرب و الاتفاق مع الصين على اتفاقية جديدة سميت اتفاقية "تيانتسن Tientsin " 1858م تضمن حرية تجارة أكبر و فتح موانئ جديدة أمام الدول، واحترام حرية التجارة لرعايا الدول الغربية، وسرعان ما انضمت اليابان بالاتفاق مع الولايات المتحدة إلى هذه السياسة التي سميت بسياسة "الباب المفتوح" (دسوقي، 1998).

و كانت العلاقة مع الفلبين تدفعها المصالح التجارية التي رأت أمريكا أن تحتكر التجارة الفلبينية خصوصاً في مجالات تجارة الخشب و السكر و جوز الهند، وتدفقت الاستثمارات الأمريكية على الفلبين، وأسهمت التجارة مع الفلبين في ثراء التجار الأمريكيين الذين اشتروا مزارع ضخمة في الفلبين ، وأصبحت الفلبين من أهم الشركاء التجاريين مع أمريكا، واستمرت أمريكا في السيطرة

على المقدرات الفلبينية على الرغم من معارضة الفلبينيين لها، وفي 1932 وافق الكونغرس أمام ازدياد المعارضة الفلبينية و مقاطعة البضائع الأمريكية على منح الفلبين الاستقلال بعد فترة عشر سنوات، مع ضمان أن تقوم أمريكا بحماية الملكيات الخاصة واحتكار التجارة الخارجية للفلبين (دسوقي، 1998).

3.3.4.3 العلاقة مع أمريكا اللاتينية:

جاء مبدأ "مونرو Monroe" 1823 نتيجة المصالح للشركات الأمريكية العاملة في أمريكا ، التي رأت فرصة في الدخول إلى أمريكا اللاتينية بعد انتهاء الإمبراطورية الإسبانية نتيجة الحروب النابليونية في أوروبا، واندلعت الثورات في أمريكا اللاتينية للاستقلال، ولكن بريطانيا ودولاً أخرى كانت تطمح في الاستحواذ على الأسواق في أمريكا اللاتينية لتعوض ما فقدته بعد استقلال أمريكا ، و رفضت بريطانيا عرضاً فرنسياً روسياً بمساعدة اسبانيا لاستعادة مستعمراتها، واقترح وزير خارجية بريطانيا على أمريكا التعاون معاً ضد عودة اسبانيا وفرنسا وروسيا، ولكن الرئيس (مونرو) رفض العرض وأعلن أن على الأوربيين الكف عن محاولة العودة إلى الأمريكيتين، وأن على الأوربيين الابتعاد عن أمريكا اللاتينية، واعتبرت أمريكا أن أمريكا اللاتينية تمثل مجالاً طبيعياً للهيمنة الأمريكية، ولن تسمح أمريكا للدول الأوروبية الاستعمارية أو غيرها بالتدخل فيها (اورفسكي، 1998).

عملت السياسة الأمريكية على احتكار النفوذ في دول أمريكا اللاتينية للشركات الأمريكية وكان الرئيس (جون كوينسي آدم) قد حدد العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية بأنها تقوم على المساواة المتبادلة في التجارة بين الدول، وتعني أن يمارس المواطنون الأمريكيون التجارة مع هذه الدول كما المواطنون أنفسهم (Eckes, 1995, 11). لكن تاريخ أمريكا اللاتينية تميز بنضال شعوبها للتخلص من سيطرة الشركات الأمريكية على اقتصاد الدول، ومحاولة الاستقلال عن النفوذ السياسي للولايات المتحدة ولكن المصالح الأمريكية التي مثلتها التجارة الأمريكية من خلال الشركات الأمريكية ساهمت في زيادة اهتمام الولايات المتحدة بتقوية نفوذها على أمريكا اللاتينية (دروزيل، 1987).

في العام 1898 وعلى أثر قيام أسبانيا التي تحتل كوبا بإغراق السفينة الأمريكية (مين Maine) في خليج هافانا، شنت الصحافة الأمريكية بدعم من رجال الأعمال حملة دعائية ضد حكم أسبانيا لكوبا و المأساة التي يتعرض لها شعب كوبا، وكانت الدوافع الاقتصادية التي من ورائها التجار الأمريكيون ورجال الأعمال من أهم العوامل التي شجعت الحكومة الأمريكية على

إعلان الحرب، وبتأثير التجار وافق الكونغرس الأمريكي على إعلان الحرب، وتم طرد الأسبان من كوبا، وبعد الحرب دار جدل حول كيفية التعامل مع كوبا بين اتجاه يرى أنه يجب أن تقوم أمريكا بالتمسك بمبادئها التي ترفض الاحتلال تحت غطاء الاستعمار، وبين اتجاه يدعمه رجال الأعمال باحتلال كوبا و كان دافعهم الاستفادة من الثروات المتوفرة في كوبا مثل: القصب، و التبغ، و نجح رجال الأعمال في فرض رؤيتهم وسيطروا بعد ذلك على مقادير الاقتصاد الكوبي من مزارع القصب إلى التبغ مع شركات الهاتف و التلغراف (نوار و جمال الدين، 2001).

4.3.4.3 الحرب العالمية الأولى:

جاءت الحرب العالمية الأولى ليبرز الدور الأمريكي على الصعيد العالمي، ودور السياسة الخارجية الأمريكية في انتهاج سياسة تخدم المصالح الأمريكية التي كانت التجارة على رأسها، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً في الحرب في البداية، واتخذت سياسة محايدة ترمي من ورائها إلى النأي بنفسها عن الصراعات الاستعمارية بين الدول الأوروبية، وفي الوقت نفسه تحافظ على تجارتها مع كل الدول المتحاربة بدون أن تخسر أياً من الأطراف، وقد شهدت التجارة الدولية هبوطاً في مستوياتها نتيجة انشغال الدول الصناعية الأوروبية في المجهود الحربي، وكانت الشركات الأمريكية تعمل كلَّ جهدها للاستفادة من حالة الحرب في أوروبا وانشغال الشعوب الأوروبية في الحرب و تسخير الموارد الاقتصادية الأوروبية في الجهد العسكري، وكانت هذه فرصة سانحة للشركات الأمريكية في اغتنام الفرصة وزيادة تجارتها مع الدول الأوروبية وإمدادها بما تحتاجه من الموارد والبضائع المدنية (Irwin , mavroidis, sykes, 2008, 5).

و كانت الدول الأوروبية في حاجة إلى القروض لشراء احتياجاتها المدنية من أجل تمويل الإنفاق العسكري، وتوجهت إلى المصارف الأمريكية التي كانت تسعى لإعطاء هذه القروض مقابل أرباح عالية، ولكن المحاذير السياسية كان لها شروطها حيث خشيت الحكومة الأمريكية من أن هذه القروض سوف يتم تفسيرها بصورة مختلفة وتضع أمريكا في موقف الداعم أو المؤيد لهذه الدولة أو تلك، و كانت أمريكا ترفع شعار: " التجارة الحرة غير متأثرة بالظروف السياسية"، وكان الإنتاج الأمريكي يمتلك 30% من القوة الإنتاجية الصناعية العالمية، بينما تملك ألمانيا 15 % وبريطانيا 14%، إلا أن قوة نفوذ الشركات الأمريكية نجحت في تخفيف شروط الحكومة الأمريكية وإقناعها أن تجارتها وإقراضها لهذه الدول هو في النهاية يصب في المصلحة الوطنية الأمريكية (بيربيوم، 2008).

وكانت مذكرة وزير الخارجية الأمريكي "وليام بريان" William Bryan في 10 أغسطس 1914 إلى الرئيس (ويلسون) التي يشير فيها إلى أن الارتباطات مع أي دولة سوف يؤدي إلى أن تقوم الشركات والمصارف الأمريكية بتأييد الطرف الذي له مصالح معها، وتضغط على الحكومة الأمريكية بهذا الاتجاه، وهذا يخالف موقف الحياد الذي انتهجته السياسة الخارجية الأمريكية، وكان "بيت مورغان" يملك شركة من أكبر الشركات التي لها نفوذ مالي، وتريد منح قروض للدول المشاركة في الحرب، و في مذكرة وزير الخارجية الأمريكية نوه الوزير إلى خطورة التحالف القائم بين هذه الشركات وبين الصحافة التي تخضع لتأثير الشركات، وبالتالي سوف توجه الرأي العام الأمريكي إلى تأييد الدولة التي لها مصالح مع هذه الشركات.

واستمرت سياسة الحياد التي فرضتها الحكومة في البدايات، و لم تلبث الأوضاع أن بدأت تفرض متغيرات على الساحة الأمريكية؛ لأن الدول الأوروبية التي أقبلت على شراء المنتجات الأمريكية و استنفدت أموالها، و أصبح من الصعب على هذه الدول الاستمرار بشراء البضائع الأمريكية بدون الحصول على قروض أمريكية، وأنعكس ذلك على تراجع التصدير وتأثرت الشركات والمصانع المرتبطة بالتصدير بهذه النتيجة، و بدا أن هناك مؤسسات إنتاجية مهددة بالإفلاس نتيجة تراجع التصدير، فزادت البطالة داخل أمريكا وبدأت إنجازات الرئيس (ويلسون) في التلاشي، وكان يجب أن يتم تدارك ذلك سريعاً والسماح بإعطاء قروض للأوروبيين بما يخل من الالتزام الأمريكي الرسمي بالحياد، وبدأ تورط أمريكا في الحرب.

كانت التجارة الأمريكية رسمياً تجري بين كل الأطراف المتحاربة، مع أن دول التحالف كانت هي الأقدر من الناحية المالية على الإيفاء بالدفع المالي، وكانت الخطوط التجارية البحرية مسيطراً عليها من البحرية البريطانية بشكل أفضل من البحرية الألمانية، وكانت البحرية الألمانية تعتمد على الغواصات التي تقوم بمهاجمة السفن الأمريكية المتجهة إلى بريطانيا، وهذا أدى إلى إحجام الشركات الأمريكية عن نقل البضائع إلى دول الحلفاء، وتكدس البضائع في الموانئ الأمريكية، و بدأ الشعب الأمريكي يحمل الألمان وسياستهم في إغراق السفن الأمريكية مسؤولية التراجع التجاري والبطالة، ولم يكن الأمريكيون مستعدين لسماع وجهة النظر الألمانية (نوار و جمال الدين، 2001).

1.4.3.4.3 التورط في الحرب العالمية الأولى:

أصبح النمو الضخم في حجم التجارة الخارجية الأمريكية يضغط على الحكومة الأمريكية للمحافظة على استمرارية النمو الاقتصادي، واستمرار الصعود في التجارة الخارجية التي دّرت على البلاد مكاسب هائلة، وارتفع التبادل التجاري بين أمريكا و دول الحلفاء بين سنتي الحرب (1914-1916) بنحو أربعة أضعاف: وأصبحت بريطانيا وفرنسا من أكبر الشركاء التجاريين لأمريكا، وبدأت الشركات التجارية عبر مجموعات الضغط تضغط على الحكومة لتقديم التسهيلات المالية والقروض لدول مثل فرنسا وبريطانيا؛ حتى تستطيع هذه الدول الاستمرار في شراء المنتجات الأمريكية ، وسمحت الحكومة الأمريكية بطرح قرض انجليزي فرنسي يعطى بالاكتتاب العام الذي شارك فيه الشعب الأمريكي، وكانت الشركات الأمريكية ترمى من وراء هذه السياسة إلى المحافظة على مصالحها المرتبطة أكثر مع الحلفاء وكانت أبرز الأمثلة على تأثير الرأسمال الأمريكي على السياسة الخارجية هو "بيت مورغان "House Of Morgan"، الذي كانت له ارتباطات مالية ضخمة مع الحلفاء بلغ حجم عمليات التمويل التي قام بها أكثر من 85% من تمويل المشتريات الفرنسية البريطانية ، وكان لمصالحه أن تتعكس في اتجاه دعم الحلفاء للمحافظة على قروضه، وعمل على أن يؤثر على الرأي العام الأمريكي ويضغط على الحكومة في اتجاه تأييد الحلفاء والتخلي عن ما تدعيه من سياسة الحياد رسمياً (نعني، 1974).

وجاءت السياسة الألمانية أثناء الحرب و إعلانها في بداية العام 1917 أنها ستمنع بالقوة الحرية التجارية للسفن التي تتاجر مع بريطانيا أو فرنسا، و ضربت حصار حول هذه الدول في شرق المتوسط و عللت ذلك أن دول الحلفاء تفرض حصاراً على ألمانيا ، وكانت هذه السياسة تؤدي إلى منع حرية التجارة الأمريكية مع هذه الدول، وتم بالفعل أن قامت الغواصات الألمانية بإغراق سفن أمريكية* ، وكانت هذه السياسة من الأسباب التي حولت السياسة الأمريكية من الحياد الرسمي إلى التغيير و المشاركة في إعلان الحرب على ألمانيا ، لما للتجارة الأمريكية من أهمية لدى المجتمع الأمريكي، و أصبح من السهل على السياسيين الأمريكيين إقناع الشعب الأمريكي بالمشاركة في الحرب (نوار و جمال، 2001) .

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتشغل الدول الأوروبية وتعيق تجارتها مع دول أمريكا اللاتينية، التي تعتمد في الحصول على احتياجاتها من الدول الأوروبية التي كانت مستغرقة في حرب عالمية

* إغراق السفينة لوزيتانيا Lusitania في 7 أيار 1915 و السفينة فيجيلنتيا في 19 مارس 1917 .

استنزفت مواردها و تعطلت قدرتها على التجارة مع أمريكا اللاتينية، فتوفرت فرصة سانحة ل أمريكا كي تنمي تجارتها مع هذه الدول، واستغلت هذه الحرب في سبيل الاستفادة من التجارة مع هذه الدول و في وقت كانت الدول التجارية الأساسية في العالم مستنزفة في الحرب، وهكذا كانت السياسة الخارجية الأمريكية تستفيد من الصراعات الدولية لخدمة أهدافها حتى لو لم تكن تخطط لها إلا أنها سرعان ما تغتتم الفرصة! (سليم، 1998).

2.4.3.4.3 مبادئ ويلسون :

كان الرئيس (ويلسون) عازماً على استثمار أمريكا فرصة انتهاء الحرب و انتصار الحلفاء؛ ليضع مبادئ جديدة لنظام دولي جديد يقوم على المثالية الأمريكية التي كان يدعو إليها، وجاءت هذه المبادئ لتدعو إلى رفض العنف و الحروب، وأن تحل القضايا الدولية بالدبلوماسية، و أعلن عن ضرورة إنشاء نظام تجارة دولي ورفع كل الحواجز أمام التجارة الدولية، وفي محاولة لفتح الأسواق أمام التجارة الأمريكية اقترح وضع المستعمرات تحت نظام وصاية دولي تشارك فيه الولايات المتحدة، وبذلك تستطيع أمريكا أن تنفذ إلى هذه المستعمرات وتجد لها موطئ قدم أسوة بالدول الاستعمارية الأوربية (Schmid,et al,1985).

2.4.3.4.3 عصبية الأمم:

بذل الرئيس (ويلسون) جهوداً كبيرة في محاولة إقناع الكونغرس الأمريكي بالانضمام إلى عصبية الأمم، التي رأى أنها سوف تفتح أمام التجارة الأمريكية أسواقاً جديدة، وتساهم في زيادة الصادرات الأمريكية وتقوية الاقتصاد ، وشارك زعماء جمهوريون في إعطاء الوعود بأن التجارة الحرة سوف تجلب الرخاء، وأن فتح الأسواق الأمريكية ضروري لذلك، ودعوا إلى أن المشاكل التي سوف تترتب على ذلك سوف يتم حلها بصورة إيجابية بين العمال الذين قد يتضررون من بطالة محتملة و بين أرباب العمل، وساهم نفوذ الشركات المتزايد في الحياة السياسية الأمريكية في إقرار الكونغرس قانون ويب (Webb Act) الذي يسمح للشركات الأمريكية بتكوين تحالفات واتحادات فيما بينها؛ للتنسيق في تنشيط التجارة الأمريكية الخارجية و مواجهة المنافسة التجارية على المستوى الدولي (دسوقي، 1998).

5.3 رابعاً: مرحلة ما بين الحربين العالميتين و مرحلة الكساد الكبير (1920 _ 1945)

تميزت الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بوجود سياسة العزلة السياسية التي انتهجتها أمريكا ، و على الصعيد العالمي مارست الكثير من الدول الانكفاء، فقد شهدت هذه الفترة سياسة تجارية أطلق عليها "سياسة إفقار الجار،(Beggars-The-Neighbor)" وهي السياسة التجارية التي كانت الدول تحمل الدول الأخرى أعباء المشاكل التجارية التي تعاني منها وكانت الدول تعمل على زيادة الحماية التجارية لاقتصادها، وفي ذات الوقت تلوم الدول الأخرى على القيود التي تضعها أمام تجارتها معها، وارتكزت السياسة على قاعدة زيادة التصدير الذي يخلق وظائف جديدة، وبالتالي يقلل البطالة التي تثير مشاكل واضطرابات سياسية في ظل بروز الدعوات إلى الاشتراكية وحقوق الطبقة العاملة، وشكلت هذه السياسات الدولية التي اشتركت فيها أمريكا من خلال زيادة الحماية الجمركية على التجارة، إلى حدوث انخفاض في التبادل التجاري الدولي وزيادة البطالة وفي تهيئة الظروف للكساد الكبير (Weintraub, 2007) .

في ضوء سياسة العزلة و محاولة الابتعاد عن مشاكل العالم أصدر الرئيس (وارن هاردينج) في 12 أيلول 1922 مرسوم تعريفات جمركية "فورديني ماكيمبر "Fordney Mc Cumber" ،الذي كان يهدف إلى حماية الصناعة الأمريكية ويضع حماية على الاستيراد، وكان القانون لا بد أن يعقبه قوانين مماثلة من الدول التي تتشعر أن تجارتها مع أمريكا تتضرر، و هذا ما أدى إلى تراجع التجارة الأمريكية. وقد دافع الرئيس عن القانون ونسب إليه الفضل في ازدهار الصناعة الأمريكية ، و وصفه بأنه أفضل قانون في التاريخ الأمريكي، مع وجود معارضة للقانون من المزارعين الأمريكيين الذين تراجع تجارتهم حوالي الثلث؛ نتيجة ردود فعل الدول التي فرضت إجراءات حماية مماثلة على القانون.

وساهمت هذه السياسات في دخول أمريكا مرحلة الكساد، وكان الكونغرس يرى أن الاستجابة لضغوط الداخل أفضل من مكاسب التجارة، وكان يرى أن السوق الأمريكي الداخلي يستطيع أن يستوعب الأمريكي، وتزامنت إجراءات الحماية وتقييد حرية التجارة الدولية مع انتهاج سياسة العزلة (Eckes, 1995).

واشتعلت الأزمة الدولية نتيجة سياسة الحماية التي اتبعتها الدول و على رأسها أمريكا، ووجهت عصبة الأمم الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي؛ لمناقشة التجارة الدولية، في العام 1927 في جنيف ، وشاركت أمريكا في المؤتمر بصفتها عضواً مراقباً في عصبة الأمم ، وحملت أمريكا كل تبعات ومنشأ الأزمة ومنشأها لسياسة الدول الأوروبية التي رأت أنها انتهجت سياسة حماية أمام التجارة

الدولية ورفضت أمريكا الانتقادات الموجهة إلى قوانين الحماية التي أصدرتها وإلى السياسة التي تتبعها، ولم تستشعر الخطر القادم (Kaplan, 1996).

1.5.3 الكساد الكبير:

يوم الخميس 29 تشرين أول 1929 ذهلت أمريكا وهي تستمع إلى أخبار الأزمة المالية التي بدأت عند طرح حوالي 13 مليون سهم للبيع في هذا اليوم، وأنتشر الذعر المالي بين الناس، وتدافع الجمهور لسحب أموالهم من البنوك وبيع ما لديهم من أسهم مما عمق الأزمة وانهارت الأسعار!، ولكن جذور الأزمة كانت في السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية التي بدأت في الحماية التجارية وسياسة العزلة، واستمرار الإنتاج الذي لم يجد من يشتريه في ظل عجز تراكم الأموال في يد نخبة قليلة من المجتمع الأمريكي، تراكم الثروة ومصاريفها التي لم تستطع أن تستوعب الإنتاج، وكذلك التجارة الخارجية تراجعت كرد على السياسة التجارية التي انتهجتها أمريكا.

وجاء الرئيس (روزفلت) ببرنامج العهد الجديد الذي ارتكز على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في تراجع عن المبادئ الأمريكية التقليدية، وأشتمل البرنامج على تقديم ضمانات حكومية للودائع في البنوك، وإقامة مشروعات عامة مثل السكك الحديدية، وشق طرق، وإقامة سدود؛ لامتناس البطالة وخلق فرص عمل، ورفع الضرائب على الشركات الكبرى لتمويل الخطة و دفع معونات للعاطلين عن العمل، وعلى الرغم من معارضة المحكمة الدستورية لبعض هذه الإجراءات التي رأت أنها تخالف مبدأ الحكومة الأقل تدخلاً، إلا أن (روزفلت) الذي التف حوله الشعب نجح في تنفيذ برنامجه، وكانت سياسة (روزفلت) تعطي دليلاً على براجماتية السياسة الأمريكية في بحثها عن سياسات عملية تحقق المصلحة الأمريكية بعيداً عن جمود نصوص الفكر السياسي (نوار و جمال الدين، 2001).

2.5.3 عهد دولة الرفاهية الاجتماعية:

أصبحت الأفكار السياسية الأمريكية المنادية بحرية الفرد وترك الحرية للمجتمع في تدبير أموره و التمسك بتقييد تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية في محل اختبار في مرحلة الكساد الكبير، والحلول التي وضعت لإنقاذ البلاد من الأزمة جاءت عملية في عهد الرئيس (روزفلت)، وظهرت الاستثنائية الأمريكية التي تستطيع التماس طريقها وتصحيح مسارها في أحلك الظروف، ولم يقف الرئيس روزفلت كثيراً أمام النظريات، ولكنه فضل الحلول التي تتخذ الاقتصاد،

ولم يتم التوقف كثيراً عند الآراء التي تمنع تدخل الدولة في الاقتصاد أو دعم الطبقات العاملة و الفقيرة، كانت لآراء (جون كينز John Maynard Keynes) المفكر الاقتصادي في الاسترشاد بالحلول دور مهم في اتخاذ القرارات لإدارة الأزمة، حيث أعاد مراجعة دور الحكومة في الاقتصاد، والذي نتج عنه رعاية الحكومة لإعادة التدخل في حدود معقولة لتشجع على استمرار دوران عجلة الإنتاج من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الازدهار الاقتصادي، وأن رأى أهمية تشجيع التجارة يساعد على ازدهار الاقتصاد من خلال التعريفات التي توزعها الدولة على أفراد المجتمع من خلال الخدمات والمشاريع العامة، وتوقيع اتفاقيات تجارية مع الدول لغرض زيادة حرية التجارة، وكانت هذه بداية ما أطلق عليه دولة الرفاهية التي أعادت دور الدولة في تصحيح الاقتصاد ومساعدة الطبقات الاجتماعية الفقيرة، وكانت بداية تغيير في النمط التقليدي للفكر الأمريكي (Maneschi, 2007).

وأعطى البرنامج الجديد الرئيس صلاحيات واسعة، و مكنه من أن يتبع سياسة خارجية جديدة قائمة على سياسة التعاون الدولي وإنهاء مرحلة العزلة الأمريكية، وعمل الرئيس على تشجيع الدول بزيادة انفتاحها التجاري مع أمريكا، وقدم مقترحات تبادر أمريكا فيها إلى تخفيض الحماية الجمركية، وتسهيل التبادل التجاري مع الدول التي توافق على المعاملة بالمثل، ولكن في واقع الظروف الدولية في الثلاثينات لم يتم الاتفاق دولياً على نظام جديد، واتجهت أمريكا إلى عقد اتفاق مع فرنسا وبريطانيا لتحرير التجارة بينها، بما يعنى ظهور كتل تجاري عالمي جديد تحت قيادة الولايات المتحدة (الرفاعي، 1976).

قوبلت سياسة الرئيس روزفلت التي وسع فيها من تدخل الدولة بتأييد شعبي، وعلى ضوء استشعار الكونغرس الأمريكي بخطورة الأزمة الاقتصادية ولزوم انتهاج سياسة جديدة، جرى الكونغرس سياسات الرئيس (روزفلت) ، و وافق الكونغرس على قانون تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 50 %، على أن تكون متبادلة مع الدولة التي تتبادل معها أمريكا في التجارة لتشجيع الصادرات الأمريكية، وأيد نظام الدولة الأولى بالرعاية (Kaplan, 1996).

3.5.3 الحرب العالمية الثانية:

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية لم تكن أمريكا طرفاً مشاركاً رسمياً في الحرب، ولكنها كانت تتابع التطورات بتركيز شديد، وكان الموقف الرسمي الأمريكي يعلن وقوفه ضد الحرب، ولكن أمريكا كانت تراقب سير المعارك عن كثب، وكان التفكير الذي يشغل بال الإدارة الأمريكية هو كيف تستطيع أمريكا الاستفادة من الحرب، وجاءت تقديرات الرئيس روزفلت أن الفرصة مواتية

لوراثة الإمبراطوريات القديمة و أن تحتل أمريكا مكانها، وأمريكا هي القادرة على فرض السلام العالمي و تستحق قيادة العالم، وبعد أن استنزفت الأطراف المتحاربة قوتها في المعارك قررت أمريكا الدخول في الحرب بعد عامين؛ لتحصل على شرعية ترتيب الأوضاع العالمية، والحق الشرعي بوراثة الدول الاستعمارية، وكان الهدف الرئيس هو توسيع الأسواق العالمية أمام الصادرات الأمريكية، وراثه كل المستعمرات التي كانت تسيطر عليها الدول المتحاربة، و إقامة نظام دولي جديد تصممه أمريكا يعتمد على سياسات متكاملة تتضمن القوة العسكرية و المعونات و توسيع التجارة الدولية، وإنشاء منظمات دولية جديدة يكون لأمريكا الكلمة الأقوى فيها (هيكل، 2006).

4.5.3 الترتيبات والاتفاقيات السياسية في فترة الحرب العالمية الثانية:

اندلاع الحرب العالمية الثانية أوضح بجلاء خطورة الإجراءات الحمائية التي اتبعتها الدول في خنق اقتصاديات بعض الدول، وهيمنة مجموعة دولية على الاقتصاد العالمي و سيطرتها على السوق الدولي من خلال المستعمرات التي تسيطر عليها، بينما كانت دول المحور الصناعية مثل ألمانيا و اليابان تحاول التوسع لفتح أسواق جديدة لإنعاش صناعاتها ، كان على الولايات المتحدة أن تتحرك لتقود المبادرة في تهيئة الظروف الدولية من جديد وخلق نظام دولي تجاري، وفي 1941 وقعت أمريكا مع بريطانيا "ميثاق الأطلنطي" والذي يدعو الميثاق شعوب العالم إلى التمسك بالمبادئ الإنسانية التي تؤكد على المبادئ الإنسانية العامة مثل الحريات الأساسية، ويرفض الميثاق لجوء دول العالم إلى القوة لحل الخلافات فيما بينها أو إجراء تغييرات إقليمية بالقوة، ويؤكد الميثاق على مبدأ التجارة الحرة في العالم ويدعو إلى أن يحل التنافس الاقتصادي محل الصراع العسكري بين الشعوب، وجاء التأكيد على أهمية التجارة الحرة لضمان استمرار النظام التجاري العالمي الذي يخدم المصلحة الأمريكية أولاً، ويمنع دول المحور من تغيير هذا النظام لمصلحتها في ظل استفادة أمريكا من حجم الإنتاج الصناعي الهائل مقارنة بباقي الدول، وحرصت أمريكا على أن تستمر في السياسة التجارية التي تسمح لها بالاستمرار في الاتجار مع كل الدول، وفصل التجارة عن الصراعات التي تعصف بالقارة الأوروبية تحت شعار الحياد الذي كانت ترفعه أمريكا في بداية الحرب (الرفاعي، 1976).

وينظر إلى اتفاق الأطلنطي كبداية فعلية لمشروع إنشاء منظمة التجارة العالمية، وكان الرئيس (روزفلت) يخطط لفترة ما بعد الحرب، حيث رأى أن الحقبة القادمة ستشهد فرصة لتقود الولايات المتحدة العالم، وكان لا بد من إنهاء سياسات العزلة والاضطلاع بدور سياسي عالمي نشط يعتمد

على تحرير التجارة الدولية، وتكون أمريكا هي من يصمم النظام ويقوده، وجاء تحرير التجارة في الوثيقة ليضع المشروع الأمريكي على الطريق في إقامة نظام دولي جديد، ونجحت أمريكا في إقامة منظمة الأمم المتحدة في العام 1945 بالاتفاق مع الاتحاد السوفيتي، واتفاقيات "بريتون وودز" Bretton Woods التي تنظم النشاطات الاقتصادية في العالم وتمنح أمريكا دوراً مركزياً فيه، واتفاقية (بريتون وودز) نتج عنها إنشاء البنك الدولي، وبنك النقد الدولي وكان المفترض أن ينشأ منظمة تجارة دولية، (المصري، 1994). وفي مؤتمر (هافانا) تم اقتراح إقامة منظمة التجارة العالمية (International Trade Organization (ITO) ، التي لم يوافق عليها الكونغرس، وتم الشروع بمفاوضات "الجات" GAAT General Agreement on Tariffs and Trade"، التي تضم دولاً تتفاوض لتحرير التجارة بينها، واستطاعت أمريكا من خلال هذا التنظيم الدولي للمؤسسات أن تؤسس نظاماً عالمياً جديداً تلعب فيه دوراً رئيسياً وفعالاً (Rugman and Boyd, 2001).

5.5.3 بروز الولايات المتحدة على الصعيد الدولي:

بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة كأكبر قوة عالمية وأوسع سوق عالمي، و كانت الصناعات الأمريكية التي لم تتضرر في الحرب العالمية الثانية سليمة، واستفادت من الدمار الذي لحق بالصناعات في أهم الدول الصناعية المشاركة في الحرب، سواء المهزومة مثل ألمانيا أو اليابان و إيطاليا، أو دول الحلفاء التي تدمرت صناعاتها نتيجة الحرب والقصف مثل فرنسا التي وقعت تحت الاحتلال النازي وبريطانيا التي قصفت مدنها أو الاتحاد السوفيتي الذي كان أكبر الخاسرين في المصادر البشرية، واستفادت أمريكا من هجرة الأموال إلى أمريكا التي وجدتها ملاذاً آمناً بالإضافة إلى هجرة الخبرات العلمية والأكاديمية إلى أمريكا التي وجدوها تلبى كل احتياجاتهم وهذا نتج عنه أن أصبحت أمريكا الأقوى على الصعيد العالمي وتمكنت من السيطرة على التجارة العالمية في ضوء الحاجة الماسة للأعمار وانعدام الاحتياجات المدنية في السوق العالمي وأصبحت أمريكا سوقاً كبيرة تستوعب كل شيء وتزود العالم بما يحتاج ، وبدأت أمريكا في احتكار السوق العالمي، مما أدى لاحقاً إلى تحفيز أوروبا واليابان إلى محاولة الدفاع عن حصصهم في السوق العالمي (عتريسى، 2002).

إن ترتيب أوضاع العالم وخلق ظروف دولية جديدة تعبر عن توزيع القوة الجديد في العالم، الذي كان يتطلب اتفاق المنتصرين في الحرب للتفاهم على إدارة العالم، وكانت الولايات المتحدة مصممة على أن تكون لها القيادة بالتفاهم مع الاتحاد السوفيتي الذي يجب أن لا يتوسع، وانعقد مؤتمر (يالتا)

على شاطئ البحر الأسود وشاركت فيه الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي وبريطانيا، وتم الاتفاق فيه على تنظيم العالم و كيفية التعامل مع الدول المهزومة في الحرب، ومن (بالتا) توجه الرئيس (روزفلت) إلى قناة السويس؛ لتأكيد الوجود الأمريكي في المنطقة العربية التي برزت أهميتها بعد اكتشاف النفط و أهميته العالمية ، و جاء اللقاء مع الملك (عبد العزيز آل سعود) على اعتبار أن السعودية هي أكبر دولة في المنطقة تمتلك مخزوناً احتياطياً من النفط يجب أن تكون للشركات الأمريكية و خاضعة لقرار السياسة الأمريكي، والنفط سلعة إستراتيجية يمكن لأمريكا من خلالها التحكم باقتصاد العالم وإخضاع السياسات العالمية للقرار الأمريكي (هيكل، 2006).

وتحركات الولايات المتحدة أواخر الحرب العالمية الثانية مباشرة لتحصد نتيجة انتصارها في الحرب، وكان من أول ما دعت إليه ضرورة إنشاء مؤسسات دولية جديدة تجنب العالم خطر النكوص في حروب جديدة ، وترافقت الدعوة إلى إنشاء الأمم المتحدة مع تقديم مشروع أمريكي لتنظيم التجارة الدولية في العام 1945، ويدعو المشروع إلى إعادة تنظيم التجارة الدولية ومنحها المزيد من الحرية و وضع حد لأنظمة الحماية والتعريفات والحصص وإنشاء منظمة تتولي الإشراف ومتابعة تحرير التجارة الدولية، وكان هدف الولايات المتحدة في دعوتها إلى تحرير التجارة واضحاً في انتهازها الفرصة التي لاحت بعد الحرب من أن القوى الصناعية الرئيسة المنافسة لها في العالم قد دمرت قاعدتها الصناعية بينما ازدهرت الصناعة الأمريكية التي لم تمس أثناء الحرب، بما يعني أن العالم سيعتمد على الإنتاج الأمريكي في إعادة البناء، وكان لا بد من فتح كل الأسواق العالمية أمام التجارة الأمريكية (الرفاعي، 1976).

6.3 السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية

واجهت السياسة الأمريكية تحدي الحرب الباردة المتمثل في وجود منظومة الدول الاشتراكية التي يقودها الاتحاد السوفيتي، وكانت الأيديولوجية التي تقوم عليها هذه المنظومة تتعارض بصورة رئيسة مع مبادئ الفكر السياسي الأمريكي، حيث كانت الاشتراكية تؤمن بمبادئ متعارضة مع الفكر الأمريكي، من أهمها إيمان الاشتراكية بالدور المركزي الشمولي للدولة في إدارة شؤون المجتمع بما فيه المجال الاقتصادي، وأن تخضع السوق لما تقول أنه الصالح العام، بما يؤدي إلى منع الأفراد من ممارسة حرياتهم، وكان انتشار هذا الفكر على الصعيد العالمي من شأنه أن يهدد الدول التي تتبع الفلك الأمريكي، ويجعلها تتحول عن إتباع الفكر الأمريكي، وتصبح هذه الدول تتبع النظام الاشتراكي، بما يعني خروجها من نظام السوق المفتوح وقوفها في المعسكر الاشتراكي المعارض لأمريكا، بل إن هذه الأفكار قد تهدد بإثارة اضطرابات داخل الدولة الأمريكية ، وكان على السياسة

الأمريكية أن تضع استراتيجيه حاسمة لمواجهه هذه الأفكار والسياسات، وجاءت الإستراتيجية السياسية الأمريكية في التوجيه الرئاسي الأمريكي رقم "68" عام 1950 (NSC-68) الذي صاغه الخبير "بول نيتز Paul Nitze" وقدمه إلى وزير الخارجية (دين اتشسون)، وتم اعتماد هذا التوجيه من الرئيس الأمريكي ترومان، ويحدد التوجيه أن الهدف الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية هو في التفوق على الاتحاد السوفيتي وتحقيق الانتصار الكامل عليه (هيكل، 2006).

وعلى ضوء الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في مواجهه النظام الاشتراكي و حصره ومنع سقوط دول جديدة في معسكره، شرعت السياسة الخارجية الأمريكية في إعادة بناء دول أوروبا بعد الحرب تحت مفهوم إبقاء هذه الدول تابعة للسياسة الأمريكية، وذلك عبر بناء اقتصادها وربطها بالاقتصاد الأمريكي، وجعله يعتمد على السوق الأمريكية في نمائه، بما يجبر هذه الدول على البقاء في الفلك الأمريكي (ثارو، 1995)، وكان الهدف السياسي الأمريكي من إحياء الدور الاقتصادي لحلفائها الغربيين في أوروبا واليابان تقوية اقتصاديات هذه الدول وتحصين مناعتها أمام انتشار الشيوعية التي تعني تقليص السوق المفتوحة أمام التجارة الأمريكية، والخشية من أن الجماهير في الدول الصناعية قد تتساق وتغتر بالدعوات إلى الاشتراكية، وتتجر إلى دعوات تطالب بتأميم مصادر الإنتاج، و تدعو إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، بما يعني ازدياد العبء على الولايات المتحدة في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي (ناي، 1991).

وقد عبر الرئيس (ايزنهاور) عن مدى أهمية الدفاع عن المشروع الخاص كجزء أساسي من الحرية الفردية في مواجهه المد الاشتراكي ، و كانت السياسة الأمريكية تعمل على دعم الدول الحليفة من أجل أن تستمر هذه الدول في الحفاظ على المشاريع الخاصة و الملكيات الفردية كأسلوب ناجح في مواجهه الفكر الاشتراكي (هيرسون، 1987)، وفي فترة ما بين العام 1948-1951 قدمت الولايات المتحدة ما قيمته 12 بليون دولار لأوروبا، و كانت لهذا الدعم الأمريكي فوائد عظيمة في انتعاش الاقتصاد الأوربي الذي عزز من التجارة الدولية التي كانت الولايات المتحدة تدعمها بصفقتها مدافعاً عن حرية الأسواق الحرة، وساهمت هذه السياسة في الحفاظ على نظام تجاري دولي تعززت فيه الهيمنة الأمريكية على العالم الذي أقر بالفضل الأمريكي في إنشاء السوق والمحافظة عليه بقوة السلاح (بيريبوم، 2008).

إن الدعم و المعونات الأمريكية التي أعطتها أمريكا لأوروبا لم تكن هبات خيرية، والحماية العسكرية لدول أوروبا لم تكن بدون مقابل، وكان الموقف الأمريكي حاسماً عندما تم تذكير الأوربيين بأن الوجود التواجد الأمريكي العسكري في أوروبا خصوصاً في ألمانيا هو من أعطى الفرصة

لاقتصادياتها بالنمو، وأن استمرار المظلة الأمريكية الدفاعية فوق أوربا مرهون بتعاون الأوربيين في مساعدة الولايات المتحدة في تخفيف العجز التجاري، وتعرضت ألمانيا إلى ضغوط لزيادة مشترياتها من السوق الأمريكية (ناي، 1991).

وقد جرى تطبيق هذه السياسة في جنوب شرق آسيا لحصر الاتحاد السوفيتي ومنعه من إلحاق دول جديدة بنظامه الاشتراكي، وتم التعبير عن هدف السياسة الخارجية الأمريكية كما لخصه وزير الخارجية الأمريكي (جون فوستر دالاس) في اجتماع للسفراء الأمريكيين في جنوب شرق آسيا على أنه العمل على توسيع الأسواق وفتحها، وذلك عن طريق إتاحة المجال لتوسيع سوق اليابان وجعلها مركزاً رئيساً للتجارة، وترويج التجارة بينها وبين الدول الآسيوية، ومنع الشيوعيين من النجاح في جهودهم لإقامة تعاون تجاري في المنطقة، وكانت الولايات المتحدة قلقة من إمكانية قيام تعاون تجاري بين اليابان والصين، وكان يجب أن يكون التعاون والعلاقات في هذه المنطقة ضمن النسق الأمريكي وليس علاقة ثنائية منفصلة عن السياسة الأمريكية، ولم تكن حرب فيتنام سوى نتيجة للقلق من تساقط هذه الدول حسب " نظرية الدومينو " في المنظومة الاشتراكية بما يعنى خسران أسواق كانت متوفرة، وكان إعادة بناء اليابان هو التأكد من بقاء تبعيتها للسياسة الأمريكية وإتاحة المجال لها لتحقيق رخاء مشترك مع أمريكا من خلال إنتاج صادرات استهلاكية ثانوية و عدم السماح لها بالبناء الذاتي أو اللجوء إلى تعاون ياباني صيني أو مع دول آسيوية أو مع الاتحاد السوفيتي (شومسكي، 1998).

1.6.3. خامساً: السياسة الخارجية من خلال المعونة والتجارة (1945-1995):

لاستكمال الإستراتيجية السياسية الشاملة لمواجهه خطر انتشار الاشتراكية ، كان على أمريكا أن تنتشل الدول الضعيفة من خطر السقوط في النظام الاشتراكي و تحصين الدول الأخرى ، و في 1949/1/20 اقترح الرئيس (ترومان) في رسالة وجهها إلى الكونغرس توجيه معونات ضخمة للدول الفقيرة ، وعلى أرض الواقع توجهت نصف هذه المعونات إلى البلدان الأوربية المنخرطة في الحلف الأطلسي ، و تم إضافة المعونات العسكرية واعتبرت ضمن هذه المعونات لإحداث التنمية، و توجهت هذه المعونات إلى دول تابعة للولايات المتحدة مثل الصين الوطنية (تايوان) و كوريا الجنوبية و تايلاند والفلبين وباكستان، وكان واضحا أن هذه المعونات تهدف إلى مساعدة هذه الدول على تثبيت استقرارها السياسي في ظل الانتشار السريع للاشتراكية، وتعمل في ذات الوقت على خدمة المصلحة الأمريكية من خلال خدمتها للاقتصاد الأمريكي الذي يستطيع التوسع في أسواق هذه الدول (دروزيل، 1987).

2.6.3. أمريكا وقيادة العالم الغربي:

انتهج الرئيس (جون كيندي) سياسة واضحة في الربط بين التجارة الدولية وتحقيق هيمنة أمريكا على العالم، التي كان يرى أنها يجب أن تستند إلى التعاون والتحالف الوثيق بين جانبي الأطلسي، وإلى التجارة والعلاقات الاقتصادية والروابط الاجتماعية و الخلفية الثقافية وكان رأي "ماك مانارا" أن القوة العسكرية لهذا الحلف يجب أن تكون لها قيادة واحدة هي للولايات المتحدة التي يجب أن تتولى مسؤولية الدفاع عن هذه المنظومة، وكان لابد أن تكون الإستراتيجية الأمريكية شاملة، وأن لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل يجب أن تتضمن مجالات أخرى مثل التجارة؛ حتى تستطيع أمريكا الاستفادة من حمايتها لأوروبا الغربية التي بدأت تستعيد عافيتها و تستفيد من الحماية الأمريكية في ترويج تجارتها، وجاء قانون " التجارة" في تشرين أول 1962 ليقتراح بدء مفاوضات أمريكية أوروبية لتخفيض الرسوم الجمركية بينهم إلى أقل من 50%؛ لتشجيع التجارة و تقوية العلاقات السياسية التي يجب أن تكون مستندة إلى أرضية تجارية صلبة تحقق ارتباطاً أوثق بين الحلفاء (دروزيل، 1987).

إدارة الرئيس (كيندي) بتنفيذ الاتفاقية التي رسخت الزعامة الأمريكية للعالم الغربي الرأسمالي كما كان يطلق عليها الرئيس الأمريكي (كيندي)، الذي صرح بأن على الولايات المتحدة أن تقود المعسكر الغربي، وأن تكون له الملهم بالفكر و الممارسة، وأن الأنظمة الديمقراطية يجب أن تقدم انجازات ملموسة ل جماهير الناخبين والمجتمع يشعر معها بالتغير الحقيقي الذي ينعكس على مستويات رفاهيته، وكانت أوروبا قد شرعت في تنظيم شؤونها وبدأت مرحلة جديدة من التعاون من خلال توسيع التجارة بينها، وعملت أمريكا على تسهيل دخول بريطانيا إلى السوق الأوربي في وجود دعوة فرنسية إلى وجود سياسة أوروبية مستقلة عن السياسة الأمريكية، ولكن القوة الأمريكية استطاعت إقناع الأوروبيين بسياستها وتضاءلت المعارضة الفرنسية للجنرال ديغول أمام الهيمنة الأمريكية التي دعمت انضمام بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة(دروزيل، 1987).

3.6.3 التجارة كسلاح في الحرب الباردة:

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التجارة مع الاتحاد السوفيتي والصين في حقبة الحرب الباردة، للتأثير على سلوك هذه الدول في الصراع، وكان للقيود التي تفرضها السياسة الخارجية مع هذه الدول والضغوط التي تمارسها مع الدول المنضوية بعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة دور

رئيسي في إدارة الصراع مع الاتحاد السوفيتي والصين، ولم تجد الولايات المتحدة حرجاً بين مناداتها بحرية التجارة الدولية مع كل الدول وبين استخدامها التجارة الدولية كأداة للصراع في المنازعات الدولية، ولكن بعد حدوث الوفاق الأمريكي الروسي في بداية السبعينات ، كان من نتيجة التحول في الموقف السياسي الأمريكي هو توقيع اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفيتي في العام 1972 (دسلر، 1984).

و استخدمت الولايات المتحدة في العام 1956 إبان حرب السويس قوتها الاقتصادية ضد بريطانيا و عارضت إعطائها قروضاً من البنك الدولي، وأوقفت إمدادات النفط مما كان له عظيم الأثر في إنهاء الحرب وانسحاب القوات من مصر، وجاء الدور الأمريكي في إحياء الاقتصاد الأوروبي والياباني؛ لخدمة المصلحة الأمريكية، حيث وفرت الولايات المتحدة الفرصة لحلفائها في أوروبا واليابان لبناء اقتصادياتها بدون دفع تكاليف باهظة على الأنفاق الدفاعي الذي ضمنته أمريكا، ولكن أوروبا و اليابان اعتمدت على احتياجاتها من السوق الأمريكي، وساهمت في تعزيز التفوق الأمريكي على العالم (ناي، 1991).

وفي إطار السياسة الأمريكية التي تستعمل الاقتصاد في تدعيم مراكز حلفائها، وبعد أن رفضت منح قروض لمصر لبناء السد العالي ،قامت هيئة التنمية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية بمنح إسرائيل نحو 531 مليون دولار في العام 1961؛ من أجل دعم مشاريع التنمية، وتبعها بنك الاستيراد والتصدير بمنح قروض لإسرائيل بلغت نحو 236 مليون دولار بالإضافة إلى المساعدات التقنية ، وأسهم هذا الدعم في ارتفاع التجارة الخارجية الإسرائيلية التي كانت نحو 27 مليون عام 1948 ،إلى أكثر من عشرة أضعاف حتى العام 1964 (دسوقي، 1998).

4.6.3 تكلفة السياسة الأمريكية في الحرب الباردة:

إن السياسة الأمريكية التي تحملت أعباء الحرب الباردة و نشرت قواتها العسكرية في أوروبا واليابان و دخولها في حروب قد نتج عنها تكلفة على الاقتصاد الأمريكي، وبدأت الدول التي دُمرت صناعاتها أثناء الحرب العالمية الثانية في استعادة عافيتها بفضل الدعم والحماية الأمريكية، وبدأت هذه الدول في التنافس على السوق الدولي، وكان على السياسة الأمريكية أن تتحرك لحماية المصالح الأمريكية، وجاء تحرك الكونغرس في إصدار قانون للتجارة في العام 1962 (Trade Expansion Act)، و طلب الكونغرس من الرئيس الأمريكي العمل على تخفيض الحواجز الجمركية للتبادل بين أمريكا وأوروبا لتستطيع التجارة الأمريكية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، ومنح

القانون الرئيس صلاحيات التفاوض لتخفيض الجمارك بما نسبته 50%، و في استخدام سياسي للتجارة مع الأوروبيين ضغط الأمريكيون على أوروبا في وجه المعارضة الفرنسية لإدخال بريطانيا في النظام الأوروبي التي كانت تخشى من أن تعمل بريطانيا لصالح ارتباطاتها مع أمريكا في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تعمل على خلق سوق أوربية مشتركة تتطور إلى كيان سياسي (Nathan, and Oliver, 1989).

وكان العجز التجاري الأمريكي وضعف الدولار الذي يعزى إلى النفقات العسكرية في الحرب في فيتنام، التي كانت تكلف سنوياً حوالي 27 مليار دولار من الموازنة العسكرية البالغة 75 مليار دولار، من الأسباب التي أدت إلى زيادة المعارضة الأمريكية الشعبية للحرب في فيتنام منذ العام 1968، وتغيير وزير الدفاع الأمريكي (ماك نامارا) الذي أصبح فيما بعد رئيس البنك الدولي و جاء وزير دفاع جديد هو (كلارك كليفورد) الذي شجع على انتهاء سياسة جديدة (دروزيل، 1987). لكن مكانة الولايات المتحدة على صعيد الاقتصاد الدولي شهدت تراجعاً واضحاً منذ السبعينات ، وتردت أوضاعها الاقتصادية الكلية وخاصة مؤشرات الناتج الصناعي الذي أنهار من 52% بعد الحرب العالمية الثانية إلى حوالي 30% (حازم، 2007).

وكان استنزاف القوة العسكرية الأمريكية في الحرب على فيتنام له عظيم الأثر على التدهور الاقتصادي الذي بدأ يظهر على التنافسية الأمريكية وبداية العجز التجاري الأمريكي مع دول العالم، وبينما كانت الجهود الأمريكية منصبة على الدفاع عن مقاومة الانتشار الشيوعي المزعوم و تقوية مناعة الدول من التحول إلى النموذج الاشتراكي الذي يعنى تقليص السوق العالمي أمام التجارة الحرة، وكانت الدول الحليفة لأمريكا من اليابان إلى أوروبا تنتهز الفرصة وتتعم بنمو اقتصادي و تزيد من نسبة مساهمتها في التجارة الدولية في ظل تراجع نسبة المشاركة الأمريكية فيها، وكان رأي المحلل الاقتصادي في نيويورك تايمز (ادوار دال) أن من أسباب الانسحاب من فيتنام و بدء التفاوض كان نتيجة المشاكل الاقتصادية التي بدا المجتمع الأمريكي يشعر بها ، وكانت نتيجة ذلك تزايد الضغوط الشعبية لوقف حرب فيتنام (آرثر، 1977).

وبدا التراجع الأمريكي على الصعيد الدولي واضحاً في نسبة الشركات الأمريكية الكبرى على المستوى العالمي الذي يشهد تراجعاً مستمراً أمام الصعود الواضح لشركات تتبع دولاً أخرى منافسة مثل اليابان وألمانيا، ففي عام 1970 كانت الولايات المتحدة تمتلك 64 شركة عالمية كبرى من أكبر شركات العالم بينما تمتلك اليابان 8 شركات، وأوروبا لها 26 شركة، ولكن التراجع أصبح واضحاً في الثمانينات حيث أصبحت الولايات المتحدة تمتلك 42 شركة من الشركات الأولى على المستوى

العالمي و زادت اليابان شركاتها من المائة الأولى إلى ثمانية شركات وأوروبا أصبحت تمتلك 33 شركة عالمية ، أما على صعيد المؤسسات المالية العالمية فإن أمريكا كانت تمتلك 19 بنكاً من أكبر 50 مصرفاً عالمياً، وبحلول العام 1988 تراجعت هذه الأهمية لتصبح أمريكا تمتلك 5 بنوك عالمية ، بينما أصبحت اليابان تمتلك 17 من قائمة أكبر 50 بنكاً عالمياً وأوروبا 16 بنك، وفي العام 1990 لم يكن أي مصرف أمريكي من بين قائمة 20 بنكاً عالمياً على المستوى الدولي (ثارو، 1995).

5.6.3 السياسة الخارجية و ربط التجارة بحقوق الإنسان :

أعلن الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) الذي تولى السلطة في 1977 عن سياسة خارجية أمريكية جديدة تقوم على المبادئ الأمريكية التي يجب أن تحمل معها للعالم القيم والمثل الأمريكية، وتقوم هذه السياسة على احترام حقوق الإنسان، وعلى أن التجارة الحرة و العادلة هي أفضل مجال للشعوب تتعاون فيه للارتقاء بأوضاعها في محاربة الفقر والجوع، ولكن التجارة الحرة تستلزم أن تحترم هذه الدول حقوق الإنسان كمدخل لمشاركة أمريكا في التجارة التي يجب أن تتوسع و تشكل إطاراً دولياً للتعاون بديلاً للحروب و الصراعات ، وهذا المبدأ جرى استغلاله فيما بعد لربط تجارة الدول و الحد من دخول منتجاتها إلى السوق الأمريكية تحت ذرائع حقوق الإنسان التي على الرغم من أنها تشكل منهجاً أمريكياً متقدماً، إلا أن الانتقائية في تطبيق المبدأ أخلت بمصداقيته (اورفسكي، 1998).

6.6.3 . الليبراليون و المحافظون :

استمرت التطورات في الحياة السياسية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في التفاعل في تحديد الكيفية التي يتوجب فيها انتهاج سياسة أمريكية تستلهم مبادئ الفكر الأمريكي، وكانت النقاشات بين المحافظين والليبراليين تلخص جوهر هذه النقاشات ،التي تركزت حول دور الدولة في التدخل في شؤون المواطنين، وبين التركيز على الحرية الفردية و إطلاق العنان للأفراد لتحقيق مصالحهم بدون تدخل من الدولة، والآثار الناتجة عن السياسات التي تتمثل في زيادة الهوة بين الأغنياء والطبقات الضعيفة في المجتمع وما هو واجب الدولة تجاهها، واحتدمت هذه المجادلات منذ عهد الرئيس (روزفلت) وسياسته في البرنامج الجديد الذي أرسى مفهوم دولة الرفاهية التي تعنى توسيع دور الحكومة في تحمل مسؤوليات أكبر تجاه المجتمع والتدخل لضمان استمرار التوازن بين طبقات المجتمع و الاستمرار في هذه السياسة في عهد الرئيس (كينيدي) الذي دعا إلى " تدخل الحكومة بكل

ثقلها " في شؤون الحياة العامة للمجتمع للوصول إلى مجتمع يحقق "مساواة أفضل في الدخل "Equality Of Income" ، بما يترتب عليه التدخل في تنظيم النشاط الاقتصادي في التجارة والسوق، وما دعا إليه الرئيس (جونسون Johnson) "ببناء المجتمع العظيم " الذي يكافح الفقر.

كان الليبراليون يدعمون السياسات التي تعطي مجالاً أكبر للفرد في المساهمة في العملية السياسية، وجاء تركيزهم على البرامج السياسية التي ميزت حملاتهم الانتخابية في برامج تستهدف تحسين أحوال الفقراء كمدخل لإثراء الديمقراطية و تحقيق المساواة، والإيمان بأن الفرد ينقذ بالاعتبارات الأخلاقية على عكس الشركات التي تعمل من أجل الأرباح، بينما كان المحافظون يؤيدون إعطاء الفرصة و الحرية للشركات الكبيرة و يؤكدون على أن واجب الحكومة هو فتح السوق للشركات و ليس تنظيم حياة الأفراد وتقديم المعونة لهم.

ويرى الليبراليون أن السوق الحرة يجب أن تعمل للمصالح العام، وأن للمواطنين حقوقاً على الدولة، بينما يرى المحافظون أن المزايا التي تقدمها الحكومة للمواطنين تثقل أعباء الدولة، وتستنزف حيوية النظام الأمريكي، وتشجع على الخمول والركون إلى المساعدات الحكومية التي سوف تدفع الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب لتمويل نظام الرفاهة الاجتماعي، مما يهدد استقرار النظام السياسي، ويتعارض مع روح الفكر السياسي الذي قامت عليه الجمهورية الأمريكية، وكان الليبراليون يرون أن دولة الرعاية شرط لازم للحفاظ على الحيوية للنظام السياسي، ومن خلال نظام الرعاية تستطيع الدولة معالجة الآثار السلبية الناتجة عن حرية السوق، ورأى الليبراليون أن العمليات التجارية ونتائج الصناعة التي تؤذي البيئة يجب أن تتحمل الشركات تبعاتها وأن لا يتحمل المواطن النتائج السلبية الناتجة عنها، وأن المستهلكين لا يمكنهم تحمل كل الآثار السلبية الناتجة عن أعمال الشركات بدون أن يكون لهم حقوق يجب على الحكومة صيانتها(هيرسون، 1987).

• عهد المحافظين الجدد:

في الثمانينات وبوصول الرئيس (ريغان) إلى السلطة و ظهور المحافظين في المشهد السياسي الأمريكي، زاد النقد الموجه إلى دور الدولة في التدخل في المجتمع، وعزا المحافظون المشاكل التي تعاني منها أمريكا إلى السياسات الحكومية التدخلية التي يرون أنها تزيد من أعباء الدولة و تشجع الأفراد على الكسل والخمول، وكان اختيار الرئيس (ريغان) لمستشاره الاقتصادي (ميلتون فريدمان Milton Friedman) يعنى موافقة المحافظين على الآراء التي يتبناها (فريدمان)، الذي كان يرى أن الفكر السياسي الأمريكي يقوم على معارضة تدخل الدولة في الاقتصاد، وأن نظام حرية السوق كفيل بتحقيق الخير للمجتمع، ومبدأ الحرية الفردية يمنح الحق للفرد في حرية الاختيار التي يجب أن

لا تكبلها الحكومة، و كان من أكبر المفكرين في تيار المحافظين هو (إيرفينج كريستول Irving Kristol) ،الذي يرى أن الفكر الأمريكي يقوم على منح الفرد حريته وحرية اختيار الطريق التي يرى أنها توصله إلى سعادته، وأن الحكومة لا تستطيع الادعاء أن لديها المعرفة المطلقة بمصلحة الأفراد، وعليه يجب ترك الحرية للأفراد في ممارسة ما يرونه يحقق مصالحهم، وامتزج التيار المحافظ مع قيادات دينية منها القس (جيري فالويل) الذي بالإضافة إلى رفعه لواء معارضة الانحلال الأخلاقي، كان يؤكد على أن "المشروع الفردي" له أساس ديني وأن المسيح -عليه- السلام كان يؤكد على أهمية العمل على خلاص الإنسان، وبهذا التحالف أصبح تيار المحافظين يصنع مرحلة جديدة في التاريخ الأمريكي ويوفر المناخ المناسب لانطلاقة جديدة في الحياة الأمريكية (هيرسون، 1987).

إن الآثار العملية لسياسات المحافظين في الثمانينات نتج عنها زيادة حرية المجتمع في الانطلاق لتحديد أهدافه، وكان من الطبيعي أن ينتج عن تراجع دور الدولة في الاقتصاد تحرير الأسواق من سيطرة الحكومة التي اعتبر المحافظون أن عليها عدم التدخل في وضع معايير وقيود على حرية الأسواق، وساهمت التطورات التقنية في ربط العالم بشكل وثيق مما زاد من الترابط بين دول العالم، وأصبحت التجارة غير مقتصرة على السلع المادية المحسوسة، ولكن نشأت تجارة جديدة في الأسواق المالية من خلال الشبكات الدولية و ربط البورصات العالمية، وكانت نيويورك هي مركز هذه التجارة التي انطلقت بسرعة كبيرة في ظل الحرية التي وفرها لها النظام السياسي الأمريكي .

والحرية في عهد المحافظين في الثمانينات كان من أعظم نتائجها الانفتاح الهائل للأسواق المالية وانتشار هذه الأسواق إلى العالم منطلقاً من أمريكا، في العام 1983م قدر حجم الأموال في الأسواق المالية بحوالي 880 مليار دولار، واستمر التصاعد للوصول إلى 1.3 تريليون دولار في العام 1995م، وهذه النسبة السريعة في نمو الأسواق المالية كانت أسرع بكثير من نمو التجارة العالمية، وفي ظل سيطرة أمريكا على النظام المالي العالمي كانت هي من يستطيع أن يكون أكبر قدرة على توجيه النظام لمصالحها، وبدأت السياسة الأمريكية في استغلال تفوقها المالي والاقتصادي لفتح أسواق العالم أمام حرية الأمريكيين في الدخول والتجارة، وتم تطبيق ذلك من خلال فرض سياسات التحرير عبر البنك الدولي والمؤسسات المالية، وكان الاهتداء بالفكر الأمريكي وتعلم فضائل الرفاهية الأمريكية يعني الالتزام "بتوافق واشنطن Washington Consensus" الذي يؤكد على "حرية الأفراد في إنشاء مشاريعهم الخاصة"، وأن على "المشاريع العامة يجب أن تحول إلى ملكية الأفراد من خلال الخصخصة"، وعلى الحكومة التراجع عن "دعم الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة وإلغاء الدعم الحكومي وتحرير الأسعار"، وتحويل مسؤولية مجالات كانت تعد من مسؤولية الدولة مثل الصحة والتعليم و الخدمات المختلفة إلى القطاع الخاص، وهذا هو الشرط للدخول في

النظام العالمي والسوق الدولي، وكانت هذه الأفكار والسياسات مقدمة للوصول إلى خلق نظام للتجارة يضمن المصالح الأمريكية في تحرير البضائع و الخدمات ويفتح كل الأسواق أمام أمريكا (البيلاوي، 2003; قرني، 2002).

وتجلت الحرية الفردية وتقييد الحكومة التي جاء بها المحافظون في سياسات دافعت عن حرية الشركات، وترك السوق يعمل بحريته، وإدراج الحفاظ على الملكية الفكرية في المعاملات التجارية كجزء من الحق الفردي في الملكية، والتطور في تجارة الخدمات وفر للاقتصاد الأمريكي فرصة لغزو الأسواق العالمية و تحقيق فوائد تجارية و نشر القيم الأمريكية من خلال تسويق الطعام والثقافة و الملابس للعالم، وكانت الحرية التي منحتها الحكومة في مجال الخدمات وفي قطاع تحرير الأسواق المالية تعطي أرباحاً أكبر في هذا المجال و تبعد المستثمرين عن الاقتصاد الحقيقي المنتج مما نتج عنه ارتفاع عجز التجارة الأمريكية باستمرار في الثمانينات، وكان الوضع كما وصفه وزير التجارة الأمريكية في العام 1985 "نحن في حرب"، وكان يقصد العجز التجاري و وضع أمريكا التجاري مع باقي دول العالم.

و كان على السياسة الأمريكية التي انتهجت هذه السياسات أن تبحث عن فرص جديدة لاستمرار أمريكا في المحافظة على تفوقها في كافة المجالات، وجاء تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ليوفر فرصة للولايات المتحدة لتنظيم العالم وفق مصالحها في واقع جديد يعطى أمريكا قيادة منفردة على العالم، ويوفر فرصة لتحقيق مصالحها التجارية وبناء نظام تجاري دولي يخدم الإستراتيجية الأمريكية في استمرار الهيمنة على العالم (Eckes, 1995).

7.6.3 السياسة الأمريكية و الاستعداد للألفية الثالثة:

لم يكن انتهاء الحرب الباردة يعنى أن شبح الحرب النووية انتهى فقط، وأن عهداً جديداً من العلاقات المبنية على التعاون سوف تسود بين القوتين الأكبر في العالم، ولكنه كان يعنى أن النموذج الأمريكي الذي يقوم على مكونات فكر سياسي أمريكي قد انتصر في الحرب الباردة، وعلى السياسة الأمريكية أن تستغل هذا الانتصار في التأكيد على أحقيتها في فرض نموذجها السياسي على العالم. و جاءت التطورات الدولية والتغيير في النسق الدولي لطبيعة العلاقات الدولية سريعاً بعد انهيار جدار برلين و انفرط الكتلة الاشتراكية في شرق أوروبا، ووفرت حرب أمريكا على العراق في العام 1991 الفرصة للولايات المتحدة كي تقود تحالفاً دولياً يبشر بعهد جديد في العلاقات الدولية، و يعطى الولايات المتحدة السيطرة على أهم سلعة إستراتيجية عالمية هي النفط الذي تحتاجه كل دول العالم، وتعتمد عليه الدول الصناعية في تأمين الرفاهية والتقدم لمجتمعاتها (موردانت، 2001)،

وبوجود القوات الأمريكية في الخليج تحقق الهدف الذي أعلنه الرئيس (فرانكلين روزفلت)، الذي اعتبر أن منطقة الخليج العربي أصبحت ضمن مناطق الأمن القومي الأمريكي، و على رأس هذه الدول أهمية في العلاقة هي السعودية التي تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم (النيرب، 1994). وكان واضحاً أن السياسة الأمريكية التي وضعت في بداية الحرب الباردة، وتستهدف إنهاء النموذج الاشتراكي الذي كان يقوده الاتحاد السوفيتي قد نجحت، وأن أمريكا استطاعت تحقيق التوجيه الرئاسي الأمريكي رقم " 68 " عام 1950 الذي صاغه الخبير (بول نيتزي Paul Nitzi) و قدمه إلى وزير الخارجية (دين اتشسون Dean Acheson)، وكان على الرئيس (جورج بوش) وعلى ضوء الواقع الدولي الجديد أن يضع إستراتيجية جديدة تأخذ في الاعتبار التحولات الجارية في العالم، وتعمل على أن يكون القرن القادم قرناً أمريكياً، وكان ذلك يستلزم قوة اقتصادية تستطيع توفير الموارد اللازمة للقوة العسكرية التي تستطيع تحقيق استمرار التفوق الأمريكي، وتم التوافق على صياغة توجيه سياسي جديد و صاغه (ريتشارد بيرل) رئيس مجلس الأمن القومي، والتوجيه الجديد ينص على أن الولايات المتحدة التي انتصرت في الحرب الباردة و تتمتع بأكبر قوة عسكرية في العالم و أكبر إنتاج اقتصادي، يجب أن تعمل على وضع السياسات التي تضمن استمرار القوة الأمريكية وتمنع ظهور قوة منافسة لهيمنتها على العالم (هيكل، 2006).

وكانت الفرصة العالمية مناسبة من أجل أن تستغلها السياسة الأمريكية في تصميم نظام دولي جديد يضمن استمرار التفوق الأمريكي في المستقبل لأطول فترة، وكانت أمريكا ترى أنها في وضع ممتاز على المستوى العالمي، فهي القوة العسكرية الأولى، والاقتصاد العالمي الأوسع و الناتج القومي الأمريكي هو الأكبر عالمياً، وهو ثلاثة أضعاف اليابان، وأكثر من خمسة أضعاف بريطانيا، وتسعة أضعاف الهند، والدولار ما زال العملة الأولى للتداول بين الدول، وأمريكا هي الأولى في العالم في مجال الابتكارات وتسجيل براءات الاختراع، وأمريكا تتمتع بموقع متميز يعطيها القدرة على تمرير السياسات و إبداء المعارضة في المؤسسات الدولية من الأمم المتحدة إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، ولكن النظام التجاري الدولي ما يزال يقوم على النظام الثنائي والتكتلات المختلفة، وكان يجب على السياسة الأمريكية أن تفكر في استكمال تنظيم الشؤون الدولية بإضافة منظمة تعمل على تنظيم التجارة الدولية يكون للفكر والسياسة الأمريكية الدور الرئيسي فيها؛ لأن البداية الناجحة والتصميم الصحيح يؤدي إلى نتائج سليمة تخدم المصلحة الأمريكية، ويصمم النظام الدولي وفق رؤية أمريكية تضم التجارة إلى القوة لتحقيق هيمنة أمريكية عالمية (قرني، يوليو 2005).

الخلاصة

يتلخص هذا الفصل في عدد من النقاط الهامة التي توضح الدور الذي لعبته التجارة في النشأة والتاريخ الأمريكي التي جرى سردها في الفصل، وتبيان الدور الذي لعبه الفكر الأمريكي في إقامة نظام سياسي زود الأفراد بالبيئة المناسبة للتمتع بحريتهم ، ضمن لهم ملكيتهم الخاصة، وأقام أوسع سوق حرة في العالم، مما نتج عنه تنامي التجارة في الداخل الأمريكي، ومن ثم تطلعها إلى التوسع الخارجي وسعي السياسة الأمريكية إلى فرض فكرها السياسي من خلال تطبيق نظام تجاري عالمي يخدم مصالحها، وتتخلص أهم الأفكار الواردة في الفصل على النحو الآتي:

- الولايات المتحدة الأمريكية جاء اكتشافها نتيجة تنافس تجاري بين الدول الأوروبية، وكانت الشركات هي من أقام اللبنة الأولى في المستعمرات الأمريكية، ونظام إدارة المستعمرات الذي جاء نتيجة عقد حر بين المهاجرين منح المستعمرات نظام حكم قائم على إطلاق الحرية الفردية و الملكية الخاصة، وتكريس الفردية والملكية الخاصة جاء بعد فشل التجربة الاشتراكية في إدارة المستعمرات.
- لعبت التجارة دوراً مهماً في تشكيل الوعي السياسي الأمريكي، و كانت القيود التي فرضتها بريطانيا على التجارة الأمريكية سبباً في انطلاق الثورة الأمريكية وإعلان الاستقلال، وجاء الدستور الأمريكي كذلك يؤكد على حرية التجارة.
- ساهمت العلاقات التجارية في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية ، والخلاف حول حرية التجارة و فرض تعريفات عليها كان من أسباب الحرب الأهلية التي أثارته الجدل حول حق الحكومة في تحرير العبيد واعتباره تعدياً على ملكية أصحاب العبيد، مما يشكل انتهاكاً لمبدأ الملكية الخاصة .
- شكلت الحرية الفردية والملكية الخاصة و حرية السوق المدخل الواسع لانطلاق الرأسمالية السياسية ، التي أتاحت الفرصة لنشوء المنظمين الذين كونوا شركات استثمارية و تجارية ضخمة وصلت إلى احتكار السوق الأمريكي، وبعد صدور قوانين مكافحة الاحتكار تحولت هذه الشركات إلى شركات عالمية وبدأت في البحث عن التوسع الخارجي؛ لتصريف منتجاتها؛ والحصول على مواد أولية رخيصة، مما كان له أثر واضح في التوسع الأمريكي في آسيا و أمريكا اللاتينية.
- وجد الفكر السياسي الأمريكي نفسه في حالة اختبار بين مكونات الثقافة التي ينادي بها، وبين واقع الحياة والمشاكل التي تواجه النظام السياسي الأمريكي، وكانت الحرب الأهلية لتحرير العبيد ومكافحة الاحتكار وتدخل الدولة في عهد (روزفلت) في الحياة الاقتصادية،

دليلاً على البراجماتية الأمريكية التي مارستها السياسة الأمريكية لتطوير النظام السياسي والحفاظ عليه.

- المصالح التجارية ورأس المال أسهم في دخول أمريكا إلى الحرب العالمية الأولى والثانية، وكانت الحرب الباردة عبارة عن صراع سياسي يدور بين نظرة سياسة رأسمالية تتبناها أمريكا، تقيد دور الدولة في التجارة، وتدافع عن حق الفرد في حريته الخاصة وملكته الخاصة، وبين نظام سياسي يعتقد الاشتراكية التي ترى أن دور الحكومة يجب أن يكون شمولياً يعتمد على التخطيط المركزي للإنتاج و يرفض حرية التجارة، وعلى الصعيد العالمي كانت الحرب الباردة تدور بين فكرة حرية التجارة وتوسيع السوق العالمي الحر الذي تدعو إليه أمريكا، وبين السياسة الاشتراكية التي كانت ضد حرية السوق وصنع نظام سياسي تجاري مغلق.

- منح انتهاء الحرب الباردة المجال للسياسة الأمريكية الفرصة لتصميم نظام تجاري دولي يقوم على مبادئ الفكر الأمريكي، ويجسد انتصار أمريكا في الحرب الباردة ، ويوفر لأمريكا الفرصة لفرض مصالحها المتمثلة في فتح الأسواق الدولية أمامها، وفرض تجارة الخدمات، والحفاظ على الحقوق الفردية في هذا النظام الجديد.

الفصل الرابع

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تجاه التجارة الدولية

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل مفهوم السياسة الخارجية، والتعريفات التي تناولتها، وعملية صنع القرار السياسي تجاه السياسة الخارجية الأمريكية بخصوص التجارة، ويتناول الفصل كذلك وضع التجارة في صلب النظام السياسي الأمريكي وموقف الدستور منها، ودور المؤسسات السياسية التي تشارك في صنع القرار السياسي بدءاً بالسلطة التنفيذية الممثلة بالرئيس، ودور الكونغرس الأمريكي في المشاركة في صناعة السياسة الخارجية والقرارات التي اتخذها في سبيل ذلك، سنتطرق إلى دور مجموعات المصالح التي تحاول الدفاع عن مصالح المجموعات التي تخدم أهدافها في موقفها من هذه السياسة، كما يدرس استراتيجيه السياسة الخارجية والتصورات المختلفة لتحقيق استمرار التفوق الأمريكي في ظل العلاقات الدولية.

1.1.4. السياسة الخارجية الأمريكية:

تعد السياسة الخارجية الأمريكية الأداة التي تستخدمها الولايات المتحدة في تحقيق غاياتها الإستراتيجية، وتستمد السياسة الخارجية شرعيتها من خلال المؤسسات التي صنعها النظام السياسي الأمريكي و تختص بتخطيط السياسة الخارجية وتنفيذها، والسياسة الخارجية الأمريكية تحمل جوهر الفكر الأمريكي الذي يعبر عن الفلسفة السياسية التي تنتهجها الدولة في استخدام الوسائل المختلفة لتحقيق أهدافها، وتعد عملية صنع السياسة الخارجية عملية واسعة خصوصاً في ظل النظام السياسي الأمريكي، الذي يتميز بأنه نظام مفتوح يتيح الفرصة لجميع القوى في المجتمع، للمشاركة في الدفاع عن مصالحها من خلال مؤسسات النظام الذي يحول هذه الاحتياجات إلى سياسة خارجية، وسوف يبدأ بتعريف مفهوم السياسة الخارجية.

3.1.4. مفهوم السياسة الخارجية:

تعرض كثير من المفكرين و الباحثين لدراسة السياسة الخارجية، واجتهدوا في دراسة السياسة الخارجية، والعوامل والدوافع التي تحركها و العوامل التي تؤثر عليها، والتفاعلات التي تحدث في عملية اتخاذ القرار السياسي في السياسة الخارجية، وانطلق المفكرون من منهجيات مختلفة لدراسة السياسة الخارجية وجاءت التعريفات لتعكس الخلفيات التي نظر هؤلاء بها إلى السياسة الخارجية حيث تم التركيز على أكثر من جانب في كل تعريف، وفي النهاية تجتمع معظم التعريفات على عناصر أساسية في تعريف السياسة الخارجية.

ينظر (جورج مودلسكي* George Modelsky) إلى السياسة الخارجية في إطار نظرية تحليل النظم التي يرى أن السياسة الخارجية عبارة عن نظام و ممارسة السياسة وممارستها وهي العملية التي يجري فيها تحويل المدخلات إلى أنشطة بهدف تحقيق غايات معينة، وفي ظل النظام السياسي المفتوح الذي يقوم على مبدأ الكبح و التوازن وحق المجموعات المختلفة في إبداء رأيها في السياسة العامة للدولة، نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية تخضع للعديد من التأثيرات وفق نظرية النظم، حيث تعد جميع التأثيرات والضغوط التي تدخل إلى مؤسسة صنع قرار السياسة الخارجية هي مدخلات تقوم المؤسسة المختصة بصنع السياسة إلى تحويلها إلى منهج شامل يتحول إلى مخرجات تتمثل في السياسة الخارجية الأمريكية.

جورج مودلسكي* أستاذ العلوم السياسية جامعة واشنطن ، له كتاب بعنوان: a theory of foreign policy (new york: praeger ,1962.

أما (تشارلز هيرمان* Charles Hermann) فإنه طور الأنشطة وفسرها على أنها السلوكيات والتصرفات التي تنطلق من الشخصيات الرسمية في الدولة حيث يقول : " تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصد بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية "، ونجد مفهوماً قريباً لهذا التعريف عند (جوناثان ويلكنفيلد Jonathan Wilkenfeld[†]) وزملائه الذين يعرفون السياسة الخارجية بأنها " تلك الأفعال (ردود الأفعال) الرسمية التي تبادر بها (أو تتلقاها وترد عليها لاحقاً) الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف (أو مشكلة) جديدة في خارج حدودها السيادية " (سليم، 1998).

وهذا المفهوم للسياسة الخارجية التي يحصرها في الممثلين الرسميين للدولة الذين يحتلون مواقع رسمية لا تتسجم في القرن الواحد والعشرين مع التطورات الجديدة في النسق الدولي، حيث اشتراط الدولة لممارسة السياسة الخارجية لم يعد قائماً في ظل الشركات المتعددة الجنسيات ودور المنظمات الأهلية غير الربحية والمنظمات السياسية في العالم التي لا تتمتع بصفة دولة (مثل منظمة التحرير الفلسطينية)؛ لأن هذه المؤسسات تلعب دوراً في العلاقات الدولية مع أنها لا تتمتع بكونها دولة ذات سيادة، والسياسة الخارجية لم تعد مجرد ردود فعل على الأحداث العالمية، ولكن تعتمد على نشاط و تخطيط ومبادرة وأنشطة شاملة .

كما ونجد أن مسألة التخطيط في ممارسة السياسة الخارجية تناولها فاضل ذكي[‡] الذي يشترط أن السياسة الخارجية هي : " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"، و هنا يعد أن وجود خطة هو شرط لاعتبار نشاطات الدولة الخارجية سياسة خارجية، بينما نجد أن السياسة الخارجية هي مفهوم أوسع من الخطة التي لا تنتقص من وجود نشاطات أخرى تصب في صالح تحقيق أهداف الدولة الخارجية، أما (جيمس روزناو James Rosenau)[§] -عالم السياسة- فإنه يقدم فهماً أكثر شمولاً للسياسة الخارجية يدمج فيه أكثر من عنصر من العناصر السابقة و يعرف السياسة الخارجية " التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات؛ للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة " (سليم، 1998)، وهنا

* تشارلز هيرمان استاذ علم السياسة في جامعة أوهايو و هو رئيس فريق البحث الذي ور حركة تحليل الأحداث عبر دراسة سلوكيات السياسة الخارجية

† جوناثان ويلكنفيلد و له كتاب في دراسة سلوك السياسة الخارجية Foreign Policy Behavior . Beverly hills ,sage,1985 .

‡ أستاذ العلوم السياسية جامعة بغداد وله كتاب : السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية. مطبعة شفيق ، بغداد . 1975

§ Rosenau James comparing foreign policies ,why, what, how. In James Rosenau comparing policies, new York hasled press 1974

تصبح السياسة الخارجية عملية تفاعلية تهدف إلى إحداث تغيير في النسق الدولي لصالح الدولة أو تقليل الأخطار المحتملة.

وتتطلب بعض التعريفات من العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، ويرى البعض منهم أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، ويجرى تعريف السياسة الخارجية " بأنها السياسة التي تقوم بتأطير وإدارة العلاقات الدولية والثنائية منها والمتعددة الأطراف، ولا بد أن تقوم هذه السياسة على قبول شعبي؛ لما يترتب على هذه السياسة من التزامات على الدولة يجب أن تخضع لها، والسياسة الخارجية هي الأداة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية العليا للدولة " ، وهذا المفهوم ينطلق من افتراض وجود ديمقراطية في الدولة تسمح للشعب بالموافقة على السياسة الخارجية (ربيع، 1990). ويرى حامد ربيع - أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة- أن السياسة الخارجية هي " جميع صور النشاط الخارجي حتى لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، وأن نشاط الجماعات كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتطوي و تتدرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية"، وهذا التعريف يضع كل النشاطات التي تصدر من الدولة بما فيها المؤسسات والشخصيات الرسمية والشركات والمؤسسات الأهلية والأفراد والثقافة والفكر والإعلام والأدب كنوع من السياسة الخارجية التي تخدم الأهداف الإستراتيجية للدولة، وهذا أقرب للواقع الحالي للسياسة الخارجية الأمريكية التي تستفيد من جميع النشاطات التي تصدر من المجتمع الأمريكي في خدمة أهدافها.

أن السياسة الخارجية الأمريكية تخضع لمجموعة واسعة من المعايير والمحددات، وتتطلب على أرضية الفكر السياسي الأمريكي الذي يصيغ خطط السياسة ويضع تصوراتها لكيفية تحقيق المصالح الأمريكية، وفي هذا السياق تلعب السياسة الخارجية الأمريكية دوراً مهماً في تحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة، والتراث السياسي الأمريكي الذي تأثر بالسياسة البريطانية لا يبتعد في فهمه لأهمية دور السياسة الخارجية عن مقولة رئيس وزراء بريطانيا (بالمرستون Palmerston)، التي حدد فيها مهمة السياسة الخارجية البريطانية في ذروة الإمبراطورية البريطانية " أن تفتح وتضمن الطريق للتجار "، وفي الوقت الحالي وبانتقال الإمبراطورية إلى الولايات المتحدة لم تختلف السياسة الأمريكية عن هذا الهدف، وكان دور السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدايات الجمهورية هو ضمان فتح الأسواق للتجارة الأمريكية ، وكانت سياسة الباب المفتوح التي نادى بها السياسة الأمريكية مع الصين أحد الأمثلة على ذلك، والتي كانت تهدف إلى دخول أمريكا إلى السوق الصينية بالمساواة مع الدول الأوروبية خصوصاً بريطانيا وفرنسا، وكانت الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية صراعاً لمنع الاتحاد السوفيتي من الاستحواذ على دول

يلحقها بالفلك السوفيتي ويطبق فيها نظامه الاشتراكي، وهذا يعني أن تفقد التجارة الأمريكية بلداً كانت تتاجر معه أو بمفهوم آخر سوقاً كانت تباع فيه بضاعتها، بالإضافة إلى أن هذا الهدف يسبقه بالطبع الهدف المتعلق بالحفاظ على الدولة وأمنها القومي وتقليل التهديدات المحتملة، ولكن هذه التهديدات العسكرية تبدو ضئيلة أمام القوة الأمريكية الهائلة (سليم، 1998).

إن الازدياد في العلاقة بين الدول القائمة على نظام الاعتماد المتبادل الذي تحتل فيه التجارة الدولية أهمية عالية بين الدول، أحدث تغييراً في مفهوم السياسة الخارجية، حيث تقلصت إلى درجة كبيرة احتمالات نشوب صدام عسكري بين الدول العظمى إلى درجة كبيرة مع وجود الردع النووي ، ويقول الكاتب الياباني (إيشيهارا Ishihara) في كتابه: (اليابان تستطيع قول لا (The Japan That Can Say No) ، " إن الحروب العسكرية ستختفي تقريباً بين الدول العظمى وسوف تحل مكانها صراعات اقتصادية " وتتنافس على التجارة الدولية و كل دولة سوف تسعى للحصول على أكبر قدر من حصتها في السوق الدولي لضمان استمرار تفوقها، ولكن عالم الاعتماد المتبادل لن يحول دون اندلاع حروب بصورة تامة (إيشيهارا، 1991، كما ورد في ثارو، 1995).

وعملية صنع السياسة الخارجية يجب أن تأخذ في اعتباراتها جميع التحولات التي تجري داخل أمريكا، وتدرس الواقع الدولي من أجل أن تضع الخطط لتحقيق الأهداف الأمريكية التي تخدم المجتمع الأمريكي، وفي النظام السياسي الأمريكي الذي أتاح للفرد الحرية في تحديد اختياراته، حدثت تطورات هائلة داخل المجتمع الأمريكي، حيث تزايد ارتباط المجتمع الأمريكي مع العالم الخارجي و لم تعد فكرة العزلة مقبولة، وتطورت الحياة الأمريكية في الاقتصاد بفضل منح الدولة الحرية للأفراد والشركات مما نتج عنه ازدياد قطاع الخدمات الناتج عن تراجع الدولة في الاقتصاد، وتوسعت الملكية الخاصة للفرد في مجال الملكية الفكرية التي تمثل امتداداً لمملكته الخاصة، وبدأت الأهمية العالية لقضايا التجارة الدولية تأخذ أهمية متزايدة في السياسة الخارجية للدول، وبرزت سلع كانت تعد جزءاً من السلع العادية في التجارة مثل النفط، ولكنه يتمتع بدرجة عالية من الأهمية للعالم الصناعي خصوصاً وباقي العالم عموماً، وأخذت قضايا الملكية الفكرية تحتل مكاناً متزايداً في النزاعات التجارية حيث تنظر إليها الولايات المتحدة على أنها امتداد لحقوق الملكية الفردية التي يجب أن تصان في كل العالم، ومعالجة هذه المسائل تحتاج إلى زيادة الاهتمام بالقضايا التجارية، وتهيئة العالم للقبول بالأفكار السياسية الأمريكية التي تمهد لفتح الأسواق أمام التجارة الأمريكية وتحافظ على حقوق الأمريكيين وملكياتهم الفكرية (سليم، 1998).

2.4 . مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية في النظام السياسي الأمريكي

تخضع عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية للمعايير التي أوجدها النظام السياسي الأمريكي المتمثل بالدستور الأمريكي، الذي يحدد دور المؤسسات السياسية المخولة بمسؤولية السياسة الخارجية، وإلى جانب القضايا الأساسية التي تدرج في صلب الفكر السياسي الأمريكي مثل الحرية والديمقراطية والحرية الفردية وحق الملكية تحتل قضية التجارة على الصعيد الدولي حيزاً في ما نص عليه النظام الأمريكي كما جاء في الدستور، وتأتي عملية صنع السياسة الخارجية وفق منطلقات فكرية سياسية تعمل مؤسسات سياسية أمريكية على صياغة أهدافها ووسائل تحقيقها على ضوء هذه المعايير والمنطلقات، وفي النظام السياسي الأمريكي المفتوح الذي يتيح الحق للمواطن الأمريكي ومجموعات المجتمع المختلفة في المشاركة السياسية، حيث تتوسع قاعدة المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية، وتصل إلى التوفيق بين المصالح المختلفة، والوصول إلى توافق سياسي على الأهداف الأمريكية التي تحقق أكبر قدر من المصلحة للدولة الأمريكية.

1.2.4 الدستور الأمريكي

يعد الدستور الأمريكي هو صانع السلطات الثلاثة الأمريكية: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والدستور الأمريكي هو أقدم دستور مكتوب ما زال صالحاً للعمل، وتسير وفق هده أقوى دولة في العالم، وقد صمم الدستور النظام السياسي الأمريكي وفق مبدأ فصل السلطات الثلاث و وضع آلية الكبح والتوازن، وهذا يوفر آلية رقابية للجهات التشريعية على السلطة التنفيذية، ويضمن حق الجهة القضائية من مراجعة القوانين والالتزام بالدستور الأمريكي، والسلطة التنفيذية حصلت على صلاحيات واسعة للتصرف بما يخدم المصلحة الأمريكية، مع وجود ضوابط أساسية في حرية الأفراد والحريات العامة لا تتجاوزها السلطة التنفيذية بحكم الدستور، وجاء الدستور في صورة متوازنة بين الحرية التي يجب أن يتمتع بها الجميع ومبدأ المساواة أمام القانون، وكان إبداع الدستور ومقصده إنشاء نظام سياسي جمهوري يحافظ على حقوق المواطن الأساسية، ويكبح نزعات انتهاك حقوق الملكية، ويعبر عن الفلسفة الأمريكية الرأسمالية (هيرسون، 1982).

كان الآباء المؤسسون الذين صاغوا الدستور قد عبروا عن أفكارهم للنظام السياسي المزمع إقامته من خلال الأوراق الفيدرالية، وكان (الكسندر هاملتون) أحد الذين شاركوا في وضع تصورات سياسية للقضايا المهمة التي رأى أنها تمثل أهمية عالية في مستقبل أمريكا، وكان منها موضوع التجارة الدولية التي رأى أنها تقع في صلب العمل السيادي للدولة الأمريكية، ويؤكد هاملتون أن المصالح التجارية المشتركة للولايات الأمريكية سوف تتحقق من خلال وحدة الحكم ومركزيته الذي

يستطيع تحقيق المصلحة السياسية للولايات المتحدة، وأن المشاركة الأمريكية في التجارة الدولية ضرورية في المساهمة في ازدهار أمريكا ، وقد جاء في الورقة رقم (11) أن الطبيعة التجارية الأمريكية سوف تدفع بالدول الأوربية إلى الخشية من هذه المنافسة، ولذلك تحتاج أمريكا إلى إنشاء قوة عسكرية بحرية قوية تستطيع أن تحمي تجارتها الخارجية، والسوق الأمريكي يجب أن يتم استغلاله في كسب حاجة الدول المختلفة إلى النفاذ إليه، وفرض الاعتراف بالاستقلال الأمريكي لمن يريد التجارة مع أمريكا (هاملتون و آخرون، 1996) .

وفي المادة الأولى في الدستور الأمريكي يظهر بوضوح أهمية الشؤون التجارية و المالية التي تعكس طبيعة الفكر السياسي الأمريكي، الذي يريد أن يؤكد على حرية التجارة كجزء من الحرية الفردية، وعلى أن الضرائب يجب أن لا تنتقص الملكية الخاصة، وجاءت الفقرة الثامنة لتعطي الكونغرس حق تنظيم التجارة الخارجية وتناولت الفقرة قضايا الدفاع المشترك و سلطات فرض الرسوم والضرائب والاقتراض وإعلان الحرب والكثير من القضايا العامة، ومن الواضح أن إدراج التجارة الخارجية مع إعلان الحرب والقضايا الضريبية يعنى منح واضعي الدستور أهمية خاصة لقضية التجارة، وجاءت الفقرة التاسعة لتؤكد على منع الولايات من فرض ضرائب على التجارة بين الولايات، وجاء هذا التشديد بنص دستوري لما أنطلق منه الآباء المؤسسون بعدم ترك قضية التجارة سواء الداخلية أو الخارجية، منها لاجتهادات تشريعية أو أهواء للسلطات التنفيذية، مما يدل على أن حرية التجارة تكمن بقوة في صلب العقل السياسي الأمريكي(الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، 2005).

فقد جاء الدستور الأمريكي ليؤكد على منع الولايات من انتهاج سياسة خارجية مستقلة و جاء ذلك نتيجة مما حذر منه (الكسندر هاملتون) من خطورة انتهاج الولايات سياسة تجارية منفصلة عن سياسة الدولة الأمريكية، ورأى أن انتهاج مثل هذه السياسة سوف يتسبب في تقييض الولايات المتحدة، و كان من نتيجة هذه الأفكار أن تم التأكيد على منع الولايات الأمريكية من انتهاج سياسة تجارية مع دول العالم الخارجي، ومنعها من إقامة ما يعيق حرية التجارة داخل الولايات كما جاء في الدستور (هاملتون، وآخرون، 1996).

وتعرض تفسير الدستور الأمريكي لاجتهادات سياسية على مر التاريخ الأمريكي، وكانت القوى السياسية المتنافسة تريد تفسير الدستور لصالح مجموعاتها، بينما كانت الطبقات الغنية تريد من الدستور المحافظة على أملاكها وحربيتها في إدارة أعمالها حتى لو وصلت إلى قيام احتكارات ضخمة تعدها جزءاً من حق ملكيتها، بينما دافعت مجموعات العمال والمستهلكين عن حقوقها في كبح شركات الاحتكار الضخمة، وكانت الولايات جزءاً من الصراع حيث كانت بعض الولايات

توسع تفسيرها لمبدأ الحرية، مما أدى إلى أن تتخذ الشركات من هذه الولايات مقراً لها و تتطلق منها إلى باقي الولايات و تصل إلى وضع احتكاري على مستوى كل الولايات مستندة إلى حقها في ممارسة حريتها و التجارة في كل الجمهورية و معتمدة على صيانة الدستور لحقوق ملكيتها الخاصة (هيرسون، 1987) ، لكن في ظل تنامي الاحتكارات الكبيرة و ظهور معارضة لهذه " الكارتيلات * " الاحتكارية من قبل مجموعات ضغط متمثلة في العمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة تدخلت المحكمة الدستورية العليا للحد من ذلك مستندة في قراراتها إلى الدستور الأمريكي في تقييد حرية الولايات بما يخص قضايا التجارة، حيث شهدت الولايات المتحدة ظهور العديد من القوانين في مراحلها المبكرة التي عملت على تنظيم التجارة ، وكان قانون التجارة بين الولايات (1887) قد جاء ليؤكد على حرية تدفق التجارة بين الولايات كما جاء في الدستور، وأمام تنامي الشركات الكبيرة في ظل النمو الصناعي و التجاري في القرن التاسع عشر جاء قانون (شيرمان Sherman Act) ، 1890 الذي كان يهدف إلى منع الاحتكارات التجارية للشركات الضخمة ويعاقب كل إجراء أو عقد يعمل على إعاقة التجارة الخارجية، وأكد القانون على أنه لا يجوز للشركات الأمريكية أن تتعاون مع دول أجنبية في احتكار السوق الأمريكي أو العمل ضد الشركات الأخرى داخل أمريكا، وجاء قانون (كلايتون Clayton Act) أكثر تفصيلاً في التأكيد على منع الاحتكار، وكان على هذه الشركات التي حد القانون من توسعها وسيطرتها على السوق الأمريكي الداخلي أن تبحث عن الخروج إلى الأسواق في العالم (جالبرت، 2000).

وقد جاء في المادة الأولى للدستور في الفقرة الثامنة فقرة تحدد مسؤولية الكونغرس في تنظيم التجارة، وهذه الفقرة من أهم العوامل في قوة الكونغرس الأمريكي، بل أن المحكمة الدستورية العليا فسرت الفقرة على أنها تشمل كل النشاطات التجارية سواء في داخل الولايات أو فيما بينها أو خارج حدود الولايات المتحدة، بما يعنى أن الكونغرس يستطيع أن يمنع أي عرقلة أو إجراءات تحد من حرية التجارة التي تتخذها الولايات أو السلطات، وتوفر للكونغرس سلطة تشريع كل القوانين التي تحمي التجارة وتنظم عمليات النقل البحري والبري والجوي والاتصالات والأسهم و السندات (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، 2005).

* يعرف الكارتل (Cartel)، أنه اتفاق غالباً ما يكون مكتوباً بين عدد من المشاريع تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج لأجل تقسيم الأسواق أو تنظيم المنافسة مع الإبقاء على شخصية كل مشروع من الناحيتين القانونية والاقتصادية، بحيث لا تندمج مع بعضها كما هو الحال بالنسبة لاتفاقيات الترس (Trust)، التي تتنازل فيها المشاريع عن استقلالها (Rugman & hodgetts,2000)

وتدور تساؤلات عديدة حول مقاصد الآباء المؤسسين من الغاية وراء صياغة المواد الدستورية بهذه الطريقة، وانطلقت الكثير من الدراسات كان منها دراسة شهيرة للكاتب (تشارلز بيرد Charles A. Beard) في العام 1913 عنوانها: " تفسير اقتصادي لدستور الولايات المتحدة " وصل فيها إلى خلاصة مفادها أن واضعي الدستور كانت غايتهم ضمان الأمان للطبقة الغنية المسيطرة في الولايات المتحدة، وأن تبقي متحكمة في مقادير الدولة الأمريكية، وهذا يعني أن النظام السياسي الأمريكي سوف يتجه إلى الاهتمام بقضايا التجارة الدولية نتيجة سيطرة الأغنياء والتجار على القيادة السياسية (بيرد (1915) كما ورد في مور و وانك (1981)).

لقد جاء الدستور نتيجة المنافسة بين القوى الرأسمالية و المزارعين وصمم لخدمة المصالح الاقتصادية للرأسمالية الأمريكية والحقوق السياسية التي جاءت مع الدستور هي لضمان الحفاظ على مصالح الطبقة الرأسمالية ، وفي ظل هذه الرؤية السياسية للدستور كان من الطبيعي أن يلعب رجال الأعمال والشركات دوراً مؤثراً في الحياة السياسية الأمريكية ويكون لهم تأثير على السياسة الخارجية الأمريكية (Beard, 1915).

2.2.4 الكونغرس :

الكونغرس هو السلطة التشريعية في الولايات المتحدة، ويتمتع بصلاحيات كاملة في مجال التشريعات و القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية، ويتمتع الكونغرس كذلك من خلال مجلس الشيوخ بالمشاركة في السياسة الخارجية، ويصادق على التعيينات لموظفي الدولة في المناصب العليا في وظائف السياسة الخارجية، وتنص المادة الأولى القسم الثامن على أن مسؤولية تنظيم التجارة الخارجية هي من سلطة الكونغرس الأمريكي، وفي سياق التشديد على أهمية التجارة في النظام السياسي الأمريكي جاء التشديد في المادة الأولى القسم التاسع على عدم جواز منح أفضليات في مجال التجارة لولايات أو موانئ في الولايات المتحدة ، وعلى حرية السفن الكاملة في التوجه إلى أي ميناء أمريكي ولا يجوز إجبار السفن التجارية على استعمال ميناء محدد، بينما يمنع القسم العاشر من المادة الأولى عدم جواز قيام أي ولاية أو سلطة في الولايات المتحدة بالتدخل في التجارة أو فرض رسوم على الاستيراد والتصدير، وهذه تكون من صلاحيات الكونغرس الأمريكي فقط (الولايات المتحدة، وزارة الخارجية الأمريكية، 2005).

كان للصلاحيات الموزعة بين الرئيس و الكونغرس في توجيه السياسة الخارجية تأثير في قدرة السياسة الخارجية على التصرف بحرية في معالجتها لقضية التجارة الخارجية، وازدادت أهمية التجارة في العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، وترافق ذلك مع بروز الدور

الأمريكي العالمي الذي يلزمه استخدام الإغراءات و العقوبات التجارية في سياق ممارسته للسياسة الخارجية ، وكان من الضروري للإدارة اللجوء إلى الكونغرس؛ للحصول على التفويض اللازم في منحها الصلاحية في إدارة ملف التجارة الخارجية ، وكان للكونغرس الذي يتأثر بمجموعات الضغط والنقابات رأيه ومطالبه في هذا السياق .

ولم تسر السياسة الخارجية بصورة واضحة في رسم خط سياسي تجاه قضية التجارة كما هو الحال في باقي قضايا السياسة الخارجية التي تخضع لاعتبارات سياسية مختلفة، و التقيد بنصوص الفكر السياسي الأمريكي الذي كان يشدد على تقييد تدخل الدولة في المجتمع و خضع للمصالح العملية التي كانت تراها الإدارة الأمريكية، ومنذ الاستقلال تراوحت السياسة الخارجية بين العزلة النسبية التي كان يترتب عليها تراجع نسبي في الدور الأمريكي على صعيد لعب دور فعال في العلاقات الدولية، مما كان ينتج عنه خطوات حماية على الاستيراد و الحد من حرية التجارة مع باقي الدول، وسياسة الانفتاح ولعب دور سياسي نشيط على الساحة الدولية وما ينتج عنه من تشجيع التجارة الدولية، وكانت السياسة الخارجية في أعقاب الحرب العالمية الأولى انتهجت سياسات حماية واضحة أمام التجارة الدولية ، وكانت هذه السياسات مقدمة لأزمة الكساد الكبير في 1929، حيث تم إقرار قانون التجارة الأمريكي في قانون (كورديل هيل Cordell Hull) ، الذي قال أن التجارة الحرة لا تتفق مع الحماية التي تضعها الدول ولكن لمصلحة أمريكا ولإدامة السلام و الرفاهية فإن علينا حماية الصناعة الأمريكية لخدمة المصلحة الأمريكية، وكان هذا القانون يمهد (لقانون سموث هاولي Hawley-Smoot) الذي عزز الحماية ولكنه أضر بالاقتصاد الأمريكي، وقد استخدم الرئيس روزفلت صلاحياته الرئاسية ونفذه السياسي لتنفيذ برنامجه الجديد الذي وسع من تدخل الدولة في الاقتصاد ولم يتقيد بمبدأ أن تترك الحكومة الحرية الكاملة للسوق بتصحيح نفسه، ورأى أن على الحكومة أن تلعب دوراً بناءً في معالجة الكساد الكبير، وكان من أهم إنجازات الرئيس (روزفلت) هو قانون العام 1934 لتحرير التجارة الخارجية الذي منح الرئيس سلطات واسعة في مجال موضوع التجارة الخارجية، وساهم في تحسين الاقتصاد الأمريكي (Irwin, 2008).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استمر توسيع صلاحيات الحكومة في التدخل في الشؤون العامة ، واتبعت السياسة الخارجية نهجاً سياسياً لتحرير التجارة الدولية يصب في خدمة إستراتيجية التفوق والهيمنة الأمريكية العالمية، و جاء قانون توسيع التجارة لعام 1962 في عهد الرئيس كينيدي الذي يعطي للرئيس صلاحيات أوسع لتحرير التجارة الدولية (دستلر، 1984)، وجاء القانون ليعزز دور الولايات المتحدة في السياسة الخارجية في إطار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي، الذي يجب أن

تكون مواجهته من خلال تعزيز الروابط التجارية مع أوروبا و اليابان و دعم الدول المحتمل سقوطها في الفلك الاشتراكي (دروزيل، 1987).

وفي فترة الستينات مارس الكونغرس دوراً في محاولة تقييد توسع الحكومة في ممارسة السياسة الخارجية، وكانت الحكومة تريد استخدام التجارة كأداة سياسية في علاقاتها الخارجية، ولكن مجموعات الضغط استطاعت التأثير على الكونغرس الذي مارس دوره في تكبيل الحكومة، وكان الكونغرس يشارك في اتخاذ قرار التجارة الخارجية وحتى في تشكيل هيكلية وصلاحيات مفوضيها، وكان الكونغرس يهدف من تدخله التأكيد على موازنة التجارة الخارجية مع المصلحة الداخلية، كما تدخل الكونغرس في تحديد موضوع الممثل التجاري للرئيس الذي تم إقراره في القانون، 1962 و في عهد الرئيس (كينيدي) منح الكونغرس الرئيس تفويض ممثل تجاري تكون مهمته تمثيل الولايات المتحدة في مفاوضات التجارة الدولية، وجاء قانون العام 1974 ليعطى الممثل التجاري الخاص للرئيس وضعاً داخل البيت الأبيض، وفي عهد الرئيس كارتر أطلق عليه الممثل التجاري الأمريكي (United State Trade Representative USTR)، وأصبحت من مسؤولياته متابعة القضايا التجارية و السياسات المتعلقة بها، والتنسيق مع المؤسسات والوزارات المختلفة فيما يتعلق بقضايا التجارة الدولية (Destler, 2005).

وفي فترة السبعينات وفي مناخ الوفاق مع الاتحاد السوفيتي، وتراجع مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية على الصعيد العالمي الذي احتلته بعد الحرب العالمية الثانية، و انهيار نظام (بريتون وودز) الذي تبنته أمريكا كنظام مالي عالمي في عام 1971 وكانت تغطي فيه الدولار بقاعدة من الذهب ومن أجل توقفها عن ذلك وزيادة العجز التجاري أصبح من الضروري أن تولي السياسة الخارجية مسألة تحرير التجارة الدولية مقداراً أكبر من الاهتمام، مستفيدة من اعتماد العالم على الدولار الأمريكي كعملة عالمية للتجارة، وعلى قوة الولايات المتحدة في تثبيت الأمن العالمي اللازم لتأمين خطوط التجارة (صبحي، 2007). وتقدمت الإدارة الأمريكية إلى الكونغرس بمقترح مشروع لتنظيم التجارة تطلب الإدارة صلاحيات واسعة للتفاوض في التجارة مع الدول الأخرى، وقاومت النقابات العمالية القانون الذي عدت أنه سيحط من مكانة الاقتصاد الأمريكي، ولكن الكونغرس استغل طلب الإدارة ورفع شعار حقوق الإنسان واعتبره مبدأ يجب أن يربط بين حرية التجارة وحرية الإنسان، وطلب من الرئيس الأمريكي أن يربط التجارة مع الاتحاد السوفيتي بموضوع بهجرة من الاتحاد السوفيتي التي كان يقصد منها السماح لهجرة اليهود إلى إسرائيل، كما جاء في اقتراح عضوي الكونغرس (جاكسون - فانك Jackson-Vanik)، وتمت الموافقة على القانون من الكونغرس في 1974، وتم وصف القانون بأنه عمل تشريعي سوف يكون لصالح الولايات المتحدة

والعالم، وأقر الرئيس القانون في 1975، وفي فترة الثمانينات ازداد الاهتمام بتحرير التجارة الدولية في ظل حكومة الرئيس (ريغان)، الذي كان من أشد الداعمين لتراجع دور الدولة، ومنح الحرية الواسعة للأفراد في ممارسة أعمالهم، مما نتج عنه تحرير أوسع في مجال تجارة الخدمات و تحرير العملات و الأسواق المالية، وجاء انتهاء الحرب الباردة كان يجب على أمريكا انتهاز الفرصة لخلق تنظيم دولي لتحرير التجارة بما يخدم مصالحها (دستلر، 1984).

و كان يجب على الخارجية الأمريكية التي توسعت دائرة مسؤولياتها في ظل قيادة أمريكا للعالم في بداية التسعينات أن تأخذ في الاعتبار القضايا الجديدة في الألفية الثالثة، التي أخذت تبرز على صعيد العلاقات الدولية مثل: قضايا البيئة، وتهريب المخدرات، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تحرير التجارة الدولية بعد أن كانت تعطي أولوية عالية لقضايا التهديدات العسكرية و الشؤون الدبلوماسية، وكانت الحاجة لتوسيع طاقتها المؤسسية والبشرية لحماية المصالح التجارية وللشركات والأفراد الأمريكيين في العالم، و كان على الإدارة الحصول على موافقة الكونغرس على السياسة التي تريد انتهاجها في جميع القضايا وعلى زيادة ميزانيتها، وتطوير الهيكلية التنظيمية داخل الوزارة و آلية اتخاذ القرارات بالمستوى المناسب، لتطور العلاقات الدولية والتحديات الخارجية، و تتجاوب مع المسؤوليات العالمية التي تفرضها قيادة أمريكا للعالم (Nash, 1978).

وافق الكونغرس على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في العام 1994 وقام الكونغرس في قرار الموافقة بوضع نص يتيح للكونغرس متابعة الاتفاقية بحيث يكون له الحق مراجعة الاتفاقية ومراقبة نتائجها كل خمس سنوات (Griswold, 2010). العلاقة مع الكونغرس لم تسر بالسلاسة المطلوبة و كما تريد إدارة كلينتون، وعلى الرغم من موافقة الكونغرس على اتفاقية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ولكنه لم يجدد التفويض الممنوح للرئيس (بيل كلينتون) للاستمرار في التفاوض تحت قانون (المسار السريع Fast Tract)، الذي كان يوجب على الكونغرس القبول بالمشروع المقدم من الرئيس كرزماة واحدة أو يرفضه بدون إجراء تعديلات، وكان الغرض من هذه الآلية هو إعطاء ثقة للدول للتفاوض مع أمريكا بدون خشيتها من قيام الكونغرس بإجراء تعديلات على الاتفاقية، و في عهد الرئيس (كلينتون) لعب الكونغرس دوراً حاسماً في تأخير تجديد التفويض الممنوح للرئيس في مجال التجارة الدولية، ورفض المشروع في العام 1997م في ظل سيطرة للحزب الجمهوري، ولم يتم الموافقة على التجديد سوى في عهد الرئيس (بوش) الابن الذي ساعدته أحداث 11 سبتمبر التي رفعت من التضامن الشعبي مع إدارة بوش الابن، وتم الموافقة على منح تفويض للرئيس الذي وقع القانون في 2002م (Hastedt, 2004).

و في عهد الرئيس (جورج بوش) الابن طلب الرئيس من الكونغرس صلاحية في التفاوض على التجارة مع الدول المختلفة، وحصل على هذا التفويض في العام 2002م في ظل الأجواء السياسية التي سادت بعد الهجوم على مبنى التجارة العالمي في أيلول 2001م، الذي يمنح الرئيس صلاحية واسعة في التفاوض، ولكن يلزمه الرجوع إلى الكونغرس عند توقيع الاتفاقيات ، وهذا يبين تطبيق مبدأ المشاركة بين الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية (Hastedt, 2004) .

• مبدأ المراقبة والتوازن Check and Balance

يطبق مبدأ الكبح والتوازن في النظام السياسي الأمريكي الذي يعني أن كل سلطة من السلطات يكون لها سلطة مقابلة تستطيع موازنة أعمالها في سبيل المصلحة العامة الأمريكية ، و جاء هذا المبدأ حتى لا تطغى سلطة على أخرى ولا تحتكر القوة والنفوذ سلطة معينة، والكونغرس في تركيبه من مجلسين شيوخ ونواب، تنطبق عليه القاعدة في أن القوانين تبدأ في مجلس النواب ومن ثم تنتقل إلى مجلس الشيوخ الذي يراجعها ويوافق عليها أو يقترح تعديلات ويتشاور مع مجلس النواب للوصول إلى القانون المقترح، وهذا المبدأ يضمن عدم تمرير قوانين سريعة تخدم فئة معينة أو طبقة محددة تؤثر على استقرار النظام السياسي (وزارة الخارجية الأمريكية، 2008).

3.2.4. السلطة التنفيذية (الرئيس):

يتولى الرئيس مسؤولية السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية حسب ما نص عليه الدستور الأمريكي، الذي تحدد المادة الثانية فيه أن الرئيس هو المسئول الأول عن السلطة التنفيذية وتتاط به جميع المسؤوليات التي تقع على كاهل السلطة التنفيذية، وهذا يعني أن الرئيس يتمتع بسلطات واسعة في الإدارة التنفيذية ولكنها محكومة بمبدأ الضبط والتوازن الذي قام عليه النظام السياسي الأمريكي، وترجع قوة الرئيس من الانتخاب المباشر عبر هيئة تسمى المجمع الانتخابي، والسياسة الخارجية الأمريكية من مسؤولية الرئيس المباشرة ولكن تشترك في رسمها جهات متعددة و قوي سياسية و مجتمعية كثيرة (سعودي، 2002).

ويكون الرئيس كذلك قائداً أعلى لجيش الولايات المتحدة و رئيس كل الخدمات المدنية؛ والسلطة الممنوحة له في السياسة الخارجية تتطلب أن يشاركه فيها مجلس الشيوخ عبر التشاور معه عند توقيع الاتفاقيات الدولية أو إرسال سفراء، وهذا البند الوارد في الدستور يوضح بجلاء الدور المهم الذي يلعبه مجلس الشيوخ في السياسة الخارجية الأمريكية الذي يستطيع أن يؤثر على حرية الرئيس في انتهاج سياسة خارجية بصلاحية مطلقة (الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية، 2005).

وقد منح الكونغرس الرئيس الأمريكي قوة تنفيذية واسعة في تنفيذ العقوبات ضد الدول في الدفاع عن مصالح أمريكا التجارية، وخول القسم 301 من القانون التجاري الأمريكي صلاحيات واسعة للرئيس الأمريكي في اتخاذ الردود التي يريتها ضد الدول التي تمارس إجراءات من شأنها عرقلة التجارة الأمريكية، وقد أنتقد الكونغرس في الثمانينات الإدارة الأمريكية في عدم استخدامها الصلاحية المخولة لها في الرد على انتهاك الدول للمصالح التجارية الأمريكية وانتقد سياستها الخارجية التي ارتكزت على إعطاء القضايا السياسية أولوية عالية في مرحلة الحرب الباردة، ورأى أن هذه السياسة يجب أن تتغير بعد انتهاء الحرب الباردة ، و طالب أن يكون هناك إجراء محدد و منهجية واضحة في التعاطي مع كل شكوى تقدمها الشركات الأمريكية، وأكد الكونغرس في قانون 1998م على الصرامة في تنفيذ متابعة شكاوي الشركات وضرورة إسراع الإدارة الأمريكية بمتابعة الشكاوي (Destler, 2005). وفي عهد الرئيس كلينتون الذي استخدم صلاحياته الرئاسية و مارس سياسة تعتمد على فتح الأسواق الخارجية، نجح الرئيس في إقناع الكونغرس للموافقة على الانضمام لاتفاقية التجارة العالمية، وإلى منطقة التجارة الحرة مع كندا والمكسيك التي تسمى (النافتا NAFTA)، بينما نجح الرئيس (جورج بوش) في الحصول على تجديد الكونغرس لمنحه صلاحيات التفاوض في تحرير التجارة الخارجية (Hastedt, 2004).

4.2.4 وزارة الخارجية الأمريكية:

أن وزارة الخارجية الأمريكية هي المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ سياسة الرئيس الأمريكي في السياسة الخارجية و تضطلع بتخطيط السياسات الخارجية وتنفيذها، و يعد الوزير مساعداً للرئيس الأمريكي الذي يعد بحكم الدستور المسئول الأول عن السياسة الخارجية الأمريكية بالتنسيق مع الكونغرس، و يحتل وزير الخارجية مكانة رفيعة في تقرير السياسة الخارجية و تنفيذها و يساعدهم طاقم كبير و جهاز تنفيذي من أعضاء وزارة الخارجية يتكون من المساعدين والمستشارين والسفراء والدبلوماسيين والموظفين .

و في عهد الرئيس (كلينتون) بدأت وزارة الخارجية في التركيز على سياسة خارجية تعطي أهمية كبيرة للقضايا الاقتصادية ، ويقول (مارتن بيريبوم Marten L. Pereboom) على موقع وزارة الخارجية الأمريكية الإلكتروني الرسمي؛ " كان البحث عن الفرص الاقتصادية دون شك هو الأهم بين جميع القوى التي طورت و حددت العلاقات الخارجية الأمريكية منذ الاستقلال، ويميل التاريخ إلى التركيز على الأحداث العسكرية المثيرة والسياسية و الدبلوماسية المحيطة بها، ولكن العلم تبع التجارة "Flag Followed Trade" منذ الأيام الأولى لتأسيس الجمهورية ، حيث سعى الأمريكيون للوصول إلى الأسواق العالمية" (بيريبوم، 2008).

ودعت الخارجية الأمريكية إلى تنمية التجارة الدولية وتحريرها إيماناً منها بأن التجارة الحرة تساهم في التعاون بين الشعوب وتحقق المصالح للولايات المتحدة الأمريكية، وكان الدور الرئيس للولايات المتحدة في تشجيع التجارة الحرة وإعادة بناء الأنظمة السياسية وتثبيتها بعد الحرب العالمية الثانية دوراً حاسماً في توسيع السوق العالمي وحرية التجارة، وساهمت هذه الجهود في استتباب الأمن والسلام في العالم، وساهمت في انتشار الملايين من الفقر والعوز ونقلتهم إلى الرخاء وحقت الرفاهية للشعب الأمريكي ولشعوب العالم، وعملت السياسة الخارجية على تخفيف الحواجز الجمركية والعراقيل الموضوعية أمام حرية التجارة، ودافعت أمريكا عن الملكية الفكرية وحقوق الاختراع التي كانت أهم دوافع التطور في التقنيات المتقدمة في مجال الكمبيوتر و اكتشاف العقاقير (وزارة الخارجية الأمريكية، الإعلام الخارجي، 2007).

كان هناك اعتقاد لدى صانعي السياسة الخارجية أن المشاكل التي سادت قبيل الحرب العالمية الثانية والحواجز الجمركية شكلت عاملاً رئيساً لنشوب الحرب العالمية الثانية ، وأن الأنظمة الاشتراكية التي قامت خلال الحرب الباردة كانت تمارس قمعاً لحرية البشر وحقوقهم في ممارسة تجارتهم الحرة، ويرى المختصون في السياسة الخارجية الأمريكية بأن النظم السياسية التي تؤمن بالحرية و حقوق الملكية والديمقراطية، سوف تسهم في خلق نظام دولي يدعم حرية التجارة ويجعل العلاقات الدولية تقوم على أساس التعاون والتبادل التجاري كبديل عن الحروب والتسابق على التسلح (دسلر، 1984).

وتتدرج السياسة التجارية للدولة ضمن مسؤولية السياسة الخارجية و مهامها، و تحتل القضايا التجارية أهمية عالية في السياسة الخارجية، و كما يرى (توماس سكيلينج Thomas Schilling)* أن التجارة هي أهم علاقة في السياق الدولي تقوم بين الدول في حال اختفت الحروب و الصراعات و سباق التسلح، و شغلت القضايا التجارية أهمية رئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية (دستلر، 1984) و السياسة الخارجية كانت تقليدياً تركز على قضايا الأمن القومي و الدبلوماسية، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وتغير النسق الدولي السياسي وتحولت الدول الاشتراكية إلى انتهاج سياسات جديدة تحتل فيها التنمية الوطنية والتجارة أولوية بين الدول، شرعت السياسة الأمريكية في زيادة الاهتمام بالتجارة الدولية، لاسيما أن السياسة الأمريكية كانت دائماً تتادي بحرية التجارة (Hastedt, 2004).

* Thomas Crombie Schelling (1921) أستاذ العلاقات الخارجية ومتخصص في الاقتصاد و قضايا الأمن القومي .

5.2.4. الحزبان (الجمهوري و الديمقراطي) و الموقف من التجارة الدولية:

الحزب الجمهوري الأمريكي يدعو بقوة إلى سيطرة الرأسمالية على الدولة الأمريكية، و كان يمثل رجال الأعمال و الرأسمالية الصناعية التجارية الأمريكية و المالية، و يؤيد السياسة الليبرالية في الاقتصاد و يطرح أن الازدهار يأتي من خلال إتاحة الفرصة لرجال الأعمال التي تمثل صمام الأمان للعقد السياسي الأمريكي، وأن الازدهار الذي يحصل نتيجة سياسة الجمهوريين سوف يستفيد منها كل الشعب الأمريكي عندما يشعر بالرخاء، بينما كان الحزب الديمقراطي أقرب إلى حرية التجارة (حاطوم، 1995).

أما الحزب الديمقراطي الذي كان مسانداً أكبر لحرية التجارة مدعوماً بالناخبين من المزارعين فقد تغيرت سياسته تبعاً لتغير القاعدة الانتخابية في دوائره الانتخابية، وانتقال القاعدة إلى ضواحي المدن ودخول شرائح جديدة إلى الحزب أسهمت في اتجاه الحزب إلى تأييد السياسة التجارية القائمة على التبادل التجاري المتساوي في فتح الأسواق بالتوازي بين الدول، بعدما كان يؤيد فتح السوق الأمريكي من جانب واحد بدون الرجوع إلى إجراءات الدول الأخرى، وهذا ما يفسر التقارب في موقف الحزب الديمقراطي من الحزب الجمهوري تجاه تحرير التجارة، إلا أنه لا يمكن القطع بوجود سياسة حزبية صارمة تفصل بين الحزبين وموقفهما من تحرير التجارة الدولية، ولكن اعتمد ذلك بشكل عام على طبيعة الولايات التي يمثلها أعضاء الكونغرس بالدرجة الأولى (Dur, 2007).

جدول 1.4: تصويت أعضاء من الحزبيين تجاه قضايا التجارة الدولية

Public Choice (2009) 141: 87–101

93

Table 1 States with a split U.S. Senate delegation

Legislation	States with two voting senators from different parties
1832 Tariff	Indiana, New Jersey, New Hampshire
1842 Tariff	Maine, New York, Connecticut, South Carolina
1846 Tariff	Virginia, Michigan, Maine, Connecticut, Ohio, Georgia, New Hampshire, Tennessee
1861 Morrill Tariff	Indiana, Maryland, Minnesota
1888 Mills Bill	Ohio
1890 McKinley Tariff	Delaware
1894 Gorman Tariff	Delaware, Illinois, Nebraska, North Dakota, California
1897 Dingley Tariff	Indiana, Wisconsin, Kansas, Kentucky, West Virginia, Utah, California,
1913 Underwood Tariff	New Hampshire, New York, Illinois, Kansas, Nebraska, Kentucky, Maryland, Washington
1930 Smoot Hawley Tariff	Massachusetts, Iowa, Missouri, Kentucky, Maryland, Oklahoma, Nevada, Wyoming, Washington
1934 RTAA	Connecticut, New Hampshire, Ohio, Wisconsin, Iowa, Kansas, Minnesota, Missouri, Nebraska, South Dakota, Maryland, Idaho, New Mexico, Wyoming
1937 RTA extension	Massachusetts, New Hampshire, Pennsylvania, Michigan, Kansas, Nebraska,
1945 RTAA extension	Massachusetts, Wisconsin, Missouri, Oklahoma, West Virginia, Colorado, Wyoming
1955 RTAA Extension	New York, Illinois, Michigan, Minnesota, Arizona, Nevada, Wyoming, Oregon
1974 Tariff	Delaware, New Jersey, Illinois, Michigan, Ohio, Virginia, Florida, North Carolina, South Carolina, Colorado, Idaho, Utah, Wyoming, Alaska, Hawaii
1994 NAFTA	Maine, Rhode Island, Vermont, Delaware, New York, Pennsylvania, Iowa, Minnesota, South Dakota, Virginia, Florida, Georgia, South Carolina, Kentucky, Oklahoma, Arizona, Colorado, Montana, New Mexico, Washington
1994 GATT	Maine, Rhode Island, Vermont, Delaware, New York, Pennsylvania, Iowa, Minnesota, South Dakota, Virginia, Florida, Georgia, South Carolina, Kentucky, Arizona, Colorado, Montana, New Mexico, Washington

(Weller, 2009)

تأثير الحزبان على التصويت تجاه قضية تحرير التجارة الدولية كان أكثر وضوحاً في العقود الماضية من التأثير الحزبي الواضح يظهر في مجلس الشيوخ، ولكن خلال العقود الأخيرة من الألفية الثانية بدا أن هذه الالتزام الحزبي يتراجع و تظهر تأثيرات الدوائر الانتخابية و ضغوطها على الشيوخ والنواب الممثلين لها في الكونغرس، ويظهر جدول (1.4) التصويت الحزبي على الاتفاقيات التجارية المختلفة في أوقات مختلفة ونرى وجود توافق حزبي على اتفاقية منظمة التجارة العالمية في 1994 (Weller, 2009).

6.2.4 جماعات المصالح:

يتميز النظام الأمريكي بأنه نظام مفتوح يتيح للمجموعات في الشعب أن تدافع عن مصالحها عبر القنوات والأنشطة الديمقراطية التي يتيحها لهم النظام السياسي الديمقراطي في أمريكا ، وتطورت مجموعات الضغط نتيجة التطور في الحياة الأمريكية السياسية التي تفترض وجود مصالح للجماعات تشارك في صناعة السياسة العامة، ونتيجة التطور في الصناعة والتجارة برزت مصالح جديدة لمجموعات جديدة تعمل على تحقيق مصالحها، ونشأ بالمقابل نقابات عامة للعمال والمزارعين وأصحاب الأعمال الحرة، ويرى الأستاذ (تيودور لوري) أن العملية السياسية الأمريكية تدور حول " محور الجماعات من أصحاب المصالح"، وهذا يجعل مفهوم الصالح العام في السياسة الأمريكية مفهوماً غير دقيق؛ لأن السياسة لا تقوم على خدمة الصالح العام بقدر ما تنتج كاستجابة لتأثير مجموعات المصالح التي تسعى كل مجموعة لتحقيق مصالحها (هيرسون، 1987)، ومجموعات المصالح (Interest Group) التي كانت تسمى أحياناً مجموعات الضغط هي نوعان : الأولى تقوم على اشتراك أعضاء المجموعة في صفات مشتركة مثل: العرق أو الأصل، والدين و غيرها من الخصائص المشتركة، والمجموعة الثانية هي التي تقوم على وجود مصالح مشتركة لأفراد المجموعة مثل: النقابات أو التجار، و أصحاب الشركات أو الصناعيين، والمزارعين، وهي الأقوى تأثيراً و فعالية في المشاركة في الحياة السياسية الأمريكية.

أما المصدرون الأمريكيون فقد عملوا من خلال مجموعات المصالح التابعة لهم على التحرك عندما تأكدوا أن التعريفات التي تفرضها الدول في نظام التجارة التبادلية التي تكون فيها التعريفات بين الدول متساوية تحد من قدرتهم على النفاذ إلى الأسواق الدولية ، والدعم الحكومي في دول العالم يضع منافسيهم في موقف تنافسي أقوى، وجاء تحرك مجموعات المصالح المعنية من التصدير بالضغط على الإدارة والكونغرس باتجاه زيادة تحرير التجارة، بما يعني خفض التعريفات الأمريكية كي تخفض الدول الأخرى تعريفاتها بالمقابل، وضغطوا باتجاه أن تقوم الإدارة الأمريكية بالعمل على الحد من تدخل الحكومات في تقديم الدعم للصادرات في الدول المختلفة؛ حتى تستطيع الصادرات الأمريكية من المنافسة (Dur, 2007).

و تستخدم مجموعات المصالح وسائل متعددة للتأثير على عملية صنع السياسة وإصدار التشريعات التي توافق مصالحها، وتتراوح هذه الوسائل بين تقديم المعلومات لأعضاء الكونغرس حول قضية خاصة بالمجموعة للتأثير عليهم وبيان تطابق مصلحتهم مع المصلحة العامة، أو التقدم أكثر و تقديم مشاريع قوانين جاهزة للكونغرس، والكونغرس بدوره يحتاج إلى هذه المجموعات؛ ليتمكن أعضاؤه من إعادة انتخابهم، وأعضاء الكونغرس يرون أنهم ملزمون بالدفاع عن مصالح ولاياتهم والناخبين

الذين أولوهم الثقة للوصول إلى الكونغرس، ويعتمد نجاح مجموعات الضغط على قوة تنظيمها ومدى ثرائها، فمجموعات رجال الأعمال من أصحاب الشركات الكبرى و المصانع وأصحاب البنوك لديهم تأثير أكبر في الضغط على السلطة التشريعية و التنفيذية في سبيل توجيه السياسات لمصلحتهم، أما المجموعات الشعبية فأنها تعتمد على مهاراتها في حشد أكبر عدد من الداعمين لقضيتهم (مور وأنك، 1981). ومارست نقابات العمال و مجموعات المدافعون عن البيئة ضغوطاً مهمة في فترة الرئيس (كلينتون)، حيث كان العمال يخشون من تأثير الاتفاقيات على وظائفهم ، وكان المدافعين عن البيئة يطالبون الرئيس كلينتون بوضع المعايير البيئية في صلب الاتفاقيات الدولية الخاصة بتحرير التجارة (Hastedt, 2004).

وقد مارست مجموعات المصالح التأثير على السياسة الأمريكية التي ضغطت على الكونغرس الأمريكي، وحثته على حماية الصناعة الأمريكية، ودفعته إلى اتخاذ قرارات تجاه منظمة التجارة العالمية ، و جاءت هذه القوانين لتضع المزيد من الحماية أمام حرية التجارة و زيادة العقوبات أمام تدفق التجارة إلى السوق الأمريكية ، واستخدمت الفكر الأمريكي الذي رأت أن بعض الدول لا تتقيد به مثل: الديمقراطية، واحترام حرية الأفراد، و حرية الصحافة، كمعايير يجب أن تحترمها الدول؛ من أجل التمتع بحرية التجارة مع أمريكا في إنجاح حملاتها، وكان هدف الشركات الأمريكية إقامة عراقيل أمام الشركات الأجنبية المنافسة أمام دخولها إلى السوق الأمريكي Rugman and (Hodgetts, 2000).

3.4. استراتيجيات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

تشتمل الأهداف السياسية للدولة مجموعة من الأهداف تعكس فكر الدولة و المصالح الرئيسة للمجتمع، وتعمل السياسة الخارجية على تحقيق هذه الأهداف، و دأبت السياسة الأمريكية على اعتبار نشر الفكر الأمريكي كأحد أهداف السياسة الأمريكية؛ لأن نشر الفكر الأمريكي الذي يركز على حرية الفرد و حقوق الملكية الخاصة يخدم المصلحة الأمريكية، ويجعل العالم أكثر قبولاً للقيادة الأمريكية للعالم، ويقول المحرر السياسي في صحيفة نيويورك تايمز New York times (ديفيد سالنجر): إن "الولايات المتحدة تصدر قيمها وأفكارها من خلال منظمة التجارة العالمية"، وأن أمريكا تعتبرها من أكثر الوسائل فعالية في تصدير الفكر الأمريكي، وسوف يخلق ذلك مجتمعات تصبح أسهل للتطويع في الاستجابة للمصالح الأمريكية (تشومسكي، 2003).

وتتركز أهداف السياسة الخارجية على مضامين محددة تقع في المرتبة الأولى منها حماية الأمن القومي للدولة الأمريكية، و من ثم تعد الأهداف الاقتصادية في المرتبة التالية للأهداف التي تتمثل في تحرير التجارة الدولية بما يخدم المصلحة الأمريكية (سليم، 1998).

والتجارة الحرة في مفهوم السياسة الأمريكية ليست موضوعاً اقتصادياً فقط ، ولكنه يقع في صلب الأمن القومي الأمريكي ؛ لأن "التجارة الحرة و السوق الحرة Free Trade And Free Market" ، تعدها السياسة الأمريكية مما يصنع مجتمعات مستقرة تصبح أكثر قبولاً للتعاون مع الولايات المتحدة، وأقرب إلى الالتقاء مع الرؤية السياسية الأمريكية و تعزز التعاون الدولي و تقلص فرص اندلاع الحروب، وتحقق رخاءً اقتصادياً أمريكياً الذي هو شرط أساسي للدولة من أجل أن تستطيع الاستمرار في القيام بقيادة العالم(The White House, 2002).

1.3.4 المتغيرات المؤثرة على السياسة الخارجية:

تعتمد طبيعة السياسة الخارجية على محددات تؤثر في شكل السياسة الخارجية ونمط السياسة التي تنتهجها، وتوجد أنواع من المتغيرات التي تحدد شكل السياسة الخارجية، والمتغيرات الموضوعية تشمل المتغيرات الداخلية المرتبطة بطبيعة شكل الدولة وأوضاعها الداخلية، وفي الولايات المتحدة يلعب الاقتصاد دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية، وطبيعة الشخصية القيادية للنخبة الحاكمة تلعب دوراً مهماً في التركيز على مضامين السياسة الخارجية، ونجد أن إدارة الرئيس (كلينتون) اعتمدت على القوة الناعمة في تحقيق أهدافها، و قامت بتوقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة بما فيها اتفاقية منظمة التجارة العالمية، بينما نجد أن إدارة الرئيس بوش اتجهت إلى استخدام القوة العسكرية في سياستها الخارجية و شنت حرباً على العراق و أفغانستان، وتلعب المحددات الخارجية التي تتمثل في طبيعة النسق الدولي دوراً في صياغة السياسة الخارجية التي يجب أن تستجيب للمتغيرات على الصعيد الدولي بما يخدم المصلحة الأمريكية (سليم، 1998).

2.3.4. السياسة الخارجية و النظام السياسي الدولي:

تتفاعل السياسة الخارجية الأمريكية مع النظام الدولي العالمي باعتبارها أقوى دولة في العالم ، والنظام الدولي يتكون من مجموعة من الوحدات السياسية الدولية التي تتفاعل مع بعضها بطرق مختلفة ، وتتميز كل وحدة بخصائص سياسية معينة، وتوجد داخل النظام الدولي مجموعة من المؤسسات الدولية تقوم بوضع قواعد سلوك للدول تجاه قضايا محددة ، مثل منظمة الأمم المتحدة ، و منظمة التجارة العالمية ، وتهتم الدول بالحصول على عضوية هذه المنظمات ونفوذ يتيح لها التحكم في قرارات هذه المنظمات لحماية مصالحها ، والولايات المتحدة تشارك في العديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي تتمتع فيها بنفوذ كبير.

واختلفت طبيعة العلاقات الدولية بصورة سريعة خلال القرن الماضي، عندما كانت الصراعات العسكرية تحتل مكانة رئيسية في طبيعة النسق الدولي، وكانت القوة العسكرية هي أهم وسيلة في

تحقيق الأهداف السياسية الخارجية، لكن زيادة الترابط في النظام الدولي أدى إلى ظهور درجة عالية من الاعتمادية التبادلية بين الوحدات الدولية المختلفة، وهذا الاعتماد المتبادل " Interdependence" جاء نتيجة التطور في التجارة الدولية التي تداخلت فيها الشركات و المصالح الدولية، و لم يعد للدول خيار بالاستغناء عن بعضها الآخر، وكان العالمان السياسيان (جوزيف ناي)، و (كيوهان)، قد ذكرا في كتابهما: " القوة و الاعتماد المتبادل" هذه التغيرات الدولية التي حدثت في النظام الدولي ، بحيث تزايدت الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية، وتراجعت أهمية السباق على التسلح وخطر الصدام النووي (سليم، 1998).

3.3.4 دور التجارة الدولية فيوضع إستراتيجية السياسة الأمريكية وصياغتها:

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على صياغة إستراتيجية واضحة في التمسك بمكونات الفكر السياسي الأمريكي في تعزيز هيمنتها الكونية على العالم، وتؤكد الإستراتيجية القومية للولايات المتحدة على أن نشر القيم الأمريكية ضروري لازم؛ من أجل عالم يتمتع بالأمن والاستقرار يخدم المصالح الأمريكية، وتشدد الرؤية الأمريكية على أن القيم الأمريكية المتمثلة في الحرية ضد الشمولية، والحرية الفردية، والملكية الخاصة، وتقييد تدخل الدولة في حرية الأفراد، وقيام السوق الحرة، هي قضايا تساعد السياسة الأمريكية على ممارسة نفوذها لإنشاء نظام عالمي جديد يحقق استمرار التفوق الأمريكي، وتزعم السياسة الأمريكية أن هذا النظام الجديد سوف تتوفر فيه الظروف للتعاون بين الشعوب ويحقق الازدهار و التقدم للإنسانية، وهذا يتوجب أن تمضى أمريكا في نشر أفكارها لتنفيذ هذه الإستراتيجية (White house, 2002) .

وقد دار نقاش في الدوائر الأمريكية حول أفضل السبل لتنفيذ هذه الإستراتيجية ، وتراوحت الأفكار بين استخدام القوة الناعمة المتمثلة في الانفتاح على العالم و نشر الثقافة الأمريكية و تشجيع التعاون القائم على حرية التجارة، وبين استخدام القوة العسكرية، وهذا التوجه الداعي إلى التركيز على القوة العسكرية هو ما حذر منه المفكر (جوزيف ناي) الذي وصفه بالخطير في ظل ازدياد الاعتماد المتبادل في عالم اليوم، وعدّ أن السؤال الصحيح الذي يجب أن يطرح هو ما الذي يشكل مكونات القوة و يؤهلها لزعامة العالم ؛ لأن النظريات التي تقارن ما حدث للإمبراطوريات السابقة و تقرن التوسع ببداية انهيار الإمبراطوريات لن يوصلنا إلى انتهاج سياسة خارجية سليمة تقدر بطريقة صحيحة واعية مكان القوة الأمريكية التي تستطيع قيادة العالم، وهي مهمة لا توجد قوة غير الولايات المتحدة مؤهلة لها (ناي، 1991).

وتكمن معضلة السياسة الخارجية في وضع قائمة الأولويات الرئيسية التي يجب أن تعمل السياسة الخارجية على تحقيقها، وغالباً ما تميل السياسة الخارجية إلى التركيز على القضايا السياسية الدولية والنشاط الدبلوماسي والتهديدات العسكرية، وكما يقول (جورج كينان George Kennan) فإن أولويات السياسة الخارجية تكون في شكل "مائع من حيث تحدي أولوياتها"، وكان ذلك ينطبق على التجارة التي على الرغم من أهميتها كانت تتوارى أحياناً وراء الاهتمامات التي فرضتها الحرب الباردة و التهديدات العسكرية والأمنية في المجال الدولي، والسياسة الخارجية عليها إدراك الحاجات الداخلية؛ لأنها تمثل امتداداً للسياسة الخارجية المحلية، لذلك فإن الحاجة إلى تحقيق الأهداف الداخلية تعد ملحة وضرورية ولكن المشكلة هي في كيفية الاستجابة التوازن بين الاهتمامات و التحديات الدولية والاحتياجات المحلية في ضوء تزايد المنافسة التجارية التي تواجهها الصناعة الأمريكية في الداخل الأمريكي وحاجة السياسة الخارجية إلى انتهاج سياسة خارجية تتعامل مع التحديات في الساحة العالمية (دسلر، 1984).

أما مهمة السياسة الخارجية فأنها تتمثل في أن تعمل على تحليل الأوضاع المستقبلية وتستشرف مكامن القوة في العلاقات الدولية ، والعالم اليوم يقوم على انفتاح ساهمت الولايات المتحدة بدور رئيس في تصميمه، وجاء نتيجة انتهاء الحرب الباردة، وفي هذا النظام الجديد الذي تهيمن عليه أمريكا باعتبارها أكبر قوة عالمية، تبرز قضايا التجارة الدولية بقوة على صعيد التعاون الدولي، وتبرز دول جديدة تزيد حصتها في التجارة الدولية مما يؤدي إلى زيادة اهتمامها في الشؤون الدولية (سماره، 2008).

وبعد أن كانت الولايات المتحدة تصدر دول العالم في حجم اقتصادها ونسبة مساهمتها في التجارة الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تبدو القدرة التنافسية الأمريكية على الصعيد الدولي في تراجع، والدول المنافسة تتقدم على الساحة الدولية و تزيد حصتها في الاقتصاد الدولي من خلال التجارة، وهذا ينذر بتراجع الهيمنة الأمريكية (ثرو، 1995) ، وترى بعض الآراء أن حتمية الانحدار الأمريكي غير قابلة للتوقف كما يقول (ايمانويل واليرشتاين Wallerstin)-عالم الاجتماع الأمريكي- الذي يرى أن الفترة التي جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية و كانت أمريكا تستطيع فيها ممارسة النفوذ السياسي على معظم بلاد العالم أخذه في التلاشي، في مقابل نمو الدول التي حصلت على استقلالها من الاستعمار، ومنها الصين والهند والبرازيل التي تشكل سوقاً استهلاكياً وقوة إنتاجية ضخمة سوف تنعكس على مساهمتها على الصعيد العالمي . (Wallerstin, 2007)

ويرى المفكر (بول كيندي Paul Kennedy) أن المنافسة الاقتصادية الدولية تضع أسئلة كثيرة على قدرة الولايات المتحدة من الاستمرار كقائدة للعالم، في ظل تنامي العجز التجاري الأمريكي، والنمو السريع للدول الصناعية، وبروز تكتلات دولية اقتصادية، مثل: الاتحاد الأوروبي، واليابان، التي استفادت من انشغال أمريكا فترة الحرب الباردة لبناء اقتصادها، والصين والهند و عودة روسيا بعد استعادة عافيتها، بالإضافة إلى العدد الكبير من الدول النامية التي انتهجت اقتصاد السوق، و زادت مساهمتها في التجارة الدولية، وتراجعت الأخطار والتهديدات العسكرية والنووية لتصبح الأولوية للمنافسة، وقدرة أمريكا على استعادة قدرتها التنافسية في السوق الدولي، وهذه التطورات تطرح تحديات على السياسة الخارجية للتعامل معها (كيندي، 1993).

وتجد السياسة الخارجية الأمريكية أمامها تحديات جديدة ، وفي عصر حرية التجارة لن تستطيع الولايات المتحدة الرجوع إلى سياسة العزلة ، و ترك النظام الدولي يتشكل بعيداً عنها ؛ لأن ذلك سوف يجعلها معزولة عن العالم (Schmid, et al, 1985). وفعالية السياسة الخارجية تعتمد على فهم العوامل التي تسهم في تغير موازين القوى العالمية، وفي نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة ، تلعب القوى الاقتصادية و التوسع في حجم التجارة الدولي دوراً مهماً في ذلك، وتعتمد الدول على قدرتها التنافسية في تعزيز دورها الدولي، وتتشكل في العالم تكتلات دولية جديدة تتعاون في مجال التجارة، وهذه مقدمة للتحويل إلى التعاون السياسي بزيادة درجة ارتباط مصالحها (ثارو، 1995). وقد أدت زيادة الترابط في النظام الدولي إلى ظهور درجة عالية من الاعتمادية التبادلية بين الوحدات الدولية المختلفة هذا الاعتماد المتبادل " Interdependence " جاء نتيجة التطور في التجارة الدولية التي تداخلت فيها الشركات والمصالح الدولية، ولم يعد للدول خياراً بالاستغناء عن بعضها الآخر (سليم، 1998).

وظهور التكتلات التجارية ونشوء أسواق عالمية جديدة سوف تسهم في نشوء قوى سياسية جديدة على الساحة العالمية، و الاتحاد الأوروبي الذي بدأ كسوق مشتركة تحول تدريجياً إلى اتحاد سياسي يضاهي إنتاجه الإنتاج الأمريكي، وتكثرت دول جنوب شرق آسيا يضم أكبر كثافة سكانية في العالم، و يضم دولاً تتميز بقدرات هائلة و أكبر كثافة سكانية في العالم، و يتمتع بنمو اقتصادي سريع يشق طريقه في التطور في التصنيع وامتلاك المعرفة عالية المستوى، ومجموعة شنغهاي التي تضم الصين وروسيا مع مجموعة من الدول في وسط آسيا تشكل قوة جديدة سوف تربط بين الصين و روسيا و الهند، وهذه التكتلات إذا استمرت في النمو سوف تستأثر بحجم ضخم من التجارة الدولية، و ينعكس تطورها على زيادة تدخلها في الشأن العالمي، بما يؤدي إلى نشوء تحديات جديدة للسياسة الأمريكية خصوصاً في مجال الطاقة (حسين، 2008) ؛ والبروز الصيني على الصعيد الدولي

سوف يزداد بمقدار توسع تجارتها الخارجية ، وهذا سوف يضعها على طريق المنافسة مع الولايات المتحدة في حال استمر الاقتصاد الصيني في النمو، الأمر الذي من شأنه أن يدفع بالصين إلى التوسع في الساحة الدولية التي تخضع لهيمنة أمريكية، وتقوم بقيادة تكتل في آسيا من شأنه منافسة النفوذ الأمريكي (دانج ، 1996). ونشوء تكتل ضخم في آسيا التي تعد من أهم المناطق في العالم؛ و وجود روسيا والصين اللتين تتمتعان بعضوية مجلس الأمن بالإضافة إلى الهند و اليابان، سوف يطرح تحدياً حقيقياً لقيادة أمريكا للعالم، وهذا ما سبق وأن حذر منه وزير الخارجية السابق (جيمس بيكر) الذي حذر من قيام تكتل تجاري في آسيا يجري استبعاد الولايات المتحدة منه، وهذا الأمر سوف يضع تحديات أمام النفوذ الأمريكي العالمي (بيكر، 1999).

و لم يعد النسق الدولي فقط يعتمد على الدولة ذات السيادة في التأثير على العلاقات الدولية، وتشكل الشركات العابرة للحدود و يطلق عليها " متعددة جنسيات " قوة مهمة في النظام الدولي ، وأصبحت تشكل قوة مؤثرة على الصعيد الدولي، وتساهم بدور رئيس في التحولات الجارية على شكل العلاقات الدولية وطبيعتها، بالإضافة إلى تأثيرها على الأوضاع الداخلية للدول و المجتمعات، ونتيجة نفوذها العالمي يطلق البعض منهم عليها الحكومة الكونية Global Government . (الهيئي، كانون أول، 2007). وعلى الرغم من أن عمل هذه الشركات على الصعيد الدولي ، إلا أن معظم هذه الشركات تعتمد على قدرة البلد الأم لهذه الشركات، وأقوي الشركات العالمية هي الشركات الأمريكية التي ساهمت في 80 % من تجارة الولايات المتحدة، وتستطيع أن تعتمد على القوة الأمريكية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، و تساعد هذه الشركات السياسة الخارجية الأمريكية في تنفيذ سياستها الخارجية (هيرست و طومبسون، 2001) وعلى سبيل المثال: فإن الولايات المتحدة " انفردت في التأثير والسيطرة على ربع الاحتياطي من النفط العالمي من خلال شركاتها النفطية قبل نهاية منتصف القرن الماضي، وساهمت في تكريس النفوذ السياسي للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي، الذي أعدها الرئيس (روزفلت) منطقة أمن قومي أمريكي(النيرب، 1994). وتقوية نفوذ الشركات الأمريكية في مواجهه الشركات العالمية الأخرى يقتضى من السياسة الأمريكية العمل على فتح الأسواق الدولية لها؛ حتى تساهم في زيادة القوة السياسية الأمريكية.

وقد استخدمت الولايات المتحدة التجارة والمساعدات الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية كوسيلة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وكانت المساعدات المقدمة تمنح للدول التي تريد الأخذ بالنموذج السياسي الأمريكي و بالقيم الأمريكية، وكانت تهيئة الوضع السياسي للمجتمعات شرطاً ضرورياً للاستفادة من القروض لشراء منتجات أمريكية، ولتعزيز النفوذ الأمريكي وفتح الأسواق

أمام التجارة الأمريكية و خدمت هذه السياسة المصلحة الأمريكية في تثبيت الأنظمة الموالية للسياسات الأمريكية (Nathan and Oliver, 1989)، وحسب وثيقة صادرة من المخابرات الأمريكية عام 2000 ، فإنها تعد أن من أكبر الأخطار التي تتهدد الأمن القومي الأمريكي هو عجز الأنظمة الموالية للولايات المتحدة من تحسين مستوى اقتصادها، وهذا يشكل خطراً على هذه الأنظمة التي أن حصل لها سقوط فسوف تضر بالمصالح الأمريكية والحضور الأمريكي العالمي، ولأن هذه الدول لها علاقات تجارية مهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستوردت هذه الدول في العام 1990 ما قيمته 35% من التجارة الخارجية الأمريكية، وخلال عقد التسعينات وصل استيرادها إلى حوالي 40% من حجم التجارة الخارجية الأمريكية ، وأي انهيار في هذه الدول أو تعرضها لنوع من عدم الاستقرار سوف يؤثر مباشرة على الأمن القومي الأمريكي(هيكل، 2003).

4.3.4 أهمية التجارة في تحقيق إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية:

تحتل القضايا التجارية أهمية عالية في السياسة الخارجية، والتجارة هي أهم علاقة في السياق الدولي تقوم بين الدول في حال اختفت الحروب و الصراعات العسكرية ، و شغلت القضايا التجارية أهمية رئيسة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وتشهد ازدياداً في أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة (دستلر، 1984). وتتميز العلاقات الدولية الحالية بتنامي الأهمية للاقتصاد في العلاقات الدولية، ويحتل دوراً في الصراعات العالمية التي يندر أن لا نجد لها ارتباطاً اقتصادياً، وتلجأ الدول الآن إلى استخدام الوسائل الاقتصادية كسلاح في استخدامها للسياسة الخارجية، سواء لتحقيق مزايا تجارية أو لتحقيق غايات سياسية تخدم المصالح القومية للدولة (رسلان، 1986).

و يشهد العالم تنامياً في بروز دول تتمتع بقوة اقتصادية متزايدة، مثل: الصين، و الهند، و البرازيل، في الوقت الذي تشهد فيه أمريكا تراجعاً في نسبة قوتها الاقتصادية التي تمتعت بها بعد الحرب العالمية الثانية ومنحتها القوة في قيادة العالم، واستمرار التراجع في حصة أمريكا في التجارة العالمية سوف يهدد بتراخي نفوذها السياسي العالمي، وهذا ما يجب على الولايات المتحدة العمل على تفاديه في حال أرادت استمرار تفوقها العالمي (سماره، 2008).

وتساهم التجارة الخارجية بدور مهم في تنمية اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، وساهمت الشركات الأمريكية التي لها نشاط تصدير خارجي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي زاد أكثر من الضعف من 13% عام 1970 إلى 30% عام 1995م، والشركات الأمريكية التي توجه إنتاجها للتصدير الخارجي تتمتع بربحية تزيد عن متوسط الربحية، بالمقارنة مع الشركات المحلية بمعدل

20% تدفع رواتب لموظفيها تزيد عن المتوسط بحوالي 15% بشكل عام، وتنخفض نسبة توقفها عن العمل بمعدل 9% و معدل العمالة في شركات التصدير يزيد عن الشركات التي تبيع إنتاجها محلياً بمعدل 20%، وفي الفترة ما بين (1993-1996) زاد عدد الشركات التي يحقق لها التصدير نسبة 10% من دخولها من شركة واحدة من كل 10 شركات أمريكية إلى شركة لكل خمس شركات، وهذا يدل على الأهمية العالية لدور الشركات في انتشار الاقتصاد الأمريكي من الركود، ويعطى للسياسة الخارجية ميزة للتأثير على السياسة العالمية، ويضيف قوة لقدرة أمريكا على كسب علاقات وثيقة مع دول العالم وممارسة دور قيادي للعالم (هاورد، 2004).

إن أهمية التجارة الدولية و ضرورة الاهتمام بها هي إستراتيجية قديمة للولايات المتحدة، عبر عنها القبطان في البحرية الأمريكية (أ.ت.ماهان)، الذي دعا إلى إنشاء أسطول قوي من أجل أن تستطيع الولايات المتحدة توسيع نفوذها في العالم؛ لأن "الأسواق الأمريكية لم تعد تكفي لاستيعاب الطاقة الإنتاجية" للولايات المتحدة، ويجب أن تعمل السياسة الأمريكية على فتح الأسواق الخارجية، وتقيم نظاماً دولياً يحقق مصالح الولايات المتحدة (موردانت، 2001) ويؤكد (جوزيف ناي) على أهمية التجارة الدولية في الإستراتيجية الناعمة للسياسة الأمريكية التي يجب عليها ضمان ارتباط الدول في العالم من خلال نظام تجاري دولي تقوده الولايات المتحدة، وبحيث تترك هذه الدول أن استمرار انتفاعها من الاستفادة من النظام الحر للتجارة والخدمات مربوط باستمرار القيادة الأمريكية الحتمية للعالم، وتحدي القيادة الأمريكية سيجلب تدمير النظام التجاري الذي يحتاج إلى قوة تؤمن خطوط مواصلاته، وغياب الأمن في خطوط المواصلات العالمية التجارية يؤدي إلى خسارة كل الدول التي لن تستطيع أن تحمي مصالحها التجارية في غياب القيادة الأمريكية للنظام العالمي، ولكن هذا الإدراك يجب أن يكون واضحاً في رسالة السياسة الخارجية الأمريكية بطريقة لا تسمح لدول بالتفكير في تحدي هذا النظام (Nye and Armitage, 2008) .

والإستراتيجية السياسية الأمريكية للسياسة الخارجية عبرت عنها ووزيرة الخارجية الأمريكية ومستشارة الأمن القومي (كونداليزا رايس) في عهد الرئيس (جورج بوش) الابن ، حيث اعتبرت أن على أمريكا انتهاج سياسة خارجية تعبر عن "النموذج السياسي الفريد" لأمريكا (Unique American)، وهو في المزوجة بين المثالية الأمريكية والواقعية للوصول إلى تحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية، من خلال الاستمرار في بناء القوة الأمريكية كضامن لدوام التفوق الأمريكي، وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال حرية التجارة ونشرها في العالم معتمدة على قوتها العسكرية والسياسية في تأمين طرق التجارة و ضمان الاستقرار العالمي و الحفاظ على مصادر الطاقة الآمنة بسعر مقبول، وتوثيق التحالف مع الدول الصديقة و المهمة للمصلحة الأمريكية (Rice, 2008) .

يطرح المستشار الرئاسي في عهد الرئيس (كارتر) للأمن القومي (زيبغينو بريجينسكي Brzezinski) خطة إستراتيجية متكاملة لاستمرار التفوق الأمريكي، و يرى أن الخطة يجب أن تشمل على كل عناصر القوة الأمريكية، فهو يرى أن التفوق الأمريكي أنتج نظاماً دولياً جديداً لا يعتمد على القوة العسكرية فقط وإن كانت ما تزال مطلوبة ، ولكنه يعتمد أيضاً على نظام عالمي متكامل، وأمريكا بنت أركان هذا النظام الذي بدأ من الأمم المتحدة و حلف الناتو إلى ضمان أمن اليابان، وبناء منظمات تجارية إقليمية مثل أمريكا الشمالية للتجارة النافتا (NAFTA)، و البنك الدولي World Bank و مؤسسة (النقد الدولي IMF) ومنظمة التجارة العالمية و إقامة نظام دولي لمحاكمة مجرمي الحروب، وتعزيز الديمقراطية في العالم، ويجب الاستمرار في القيام بدور أمريكي فعال يركز على توثيق العلاقات الأمريكية مع الحلفاء تستطيع التجارة لعب دور مهم فيه، مع المحافظة على دور أمريكي فاعل في إقامة نظام دولي لا يسمح بنشوء كتلتا تجارية تكون أمريكا معزولة عنها، خصوصاً في منطقة (أورواسيا Eurasia) و حوض الباسيفيكي؛ لأن ذلك سوف يسمح بتحالف بين روسيا والصين والهند ومعهم الدول المجاورة، وذلك من شأنه خلق أكبر سوق عالمي يضم دولاً تتمتع بقدرة عسكرية هائلة، وسوف ينعكس ذلك على تحدي حقيقي لقيادة أمريكا للعالم (Brzezinski, 1997).

5.5. الخلاصة

تشمل السياسة الخارجية جميع الأنشطة الصادرة عن الدولة، وتقوم مؤسسات رسمية مختصة بوضع أهداف السياسة الخارجية وتعمل على تنفيذها، ويقف على رأس هذه الأهداف تحقيق الأمن القومي للدولة ومن ثم المصالح الاقتصادية، وفي الولايات المتحدة تخضع عملية صنع السياسة الخارجية لضوابط دستورية، تتوزع فيه مسؤولية السياسة الخارجية بين الرئيس والكونغرس، خصوصاً في القضايا التجارية، مما يؤثر على قدرة الرئيس في انتهاج سياسة خارجية .

مارس الكونغرس قيوداً على حرية الرئيس في اتخاذ سياسة حرة في تحرير التجارة الدولية، وزادت القيود من الكونغرس في عهد الرئيس (كلاينتون)، خصوصاً في فترته الثانية التي سيطر الجمهوريون فيها على الكونغرس، ومارست جماعات الضغط دورها في فرض ضغوط على الرئيس في تحرير التجارة، وكذلك فعلت المجموعات المدافعة عن البيئة، وفي فترة الرئيس بوش الابن الذي استغل الحرب على الإرهاب استطاع الحصول على تجديد تفويض التفاوض لتحرير التجارة من الكونغرس.

تواجه السياسة الخارجية الأمريكية تحديات جدية على الصعيد العالمي في ضوء التغير في طبيعة العلاقات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وبروز قوي اقتصادية جديدة من المتوقع أن تزيد دورها السياسي في المستقبل، وزيادة أهمية الاقتصاد في العلاقات الدولية في مقابل تراجع الصدام النووي وانتهاء الحرب الباردة، وعملت الدوائر السياسية و المفكرون الأمريكيون على وضع تصورات مستقبلية للسياسة الخارجية، تتضمن الاهتمام بقضية التجارة والاقتصاد في السياسة الخارجية الأمريكية.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الأمريكية و دورها في إنشاء

منظمة التجارة العالمية (WTO) Word Trade Organization

1.5. مقدمة:

يتناول هذا الفصل أثر الفكر السياسي الأمريكي في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، التي ساهمت في صياغة النظام التجاري الدولي، وشكلت أسس قيام منظمة التجارة العالمية التي استندت إلى أسس سياسية أمريكية في التأكيد على الحرية الفردية والملكية الخاصة و حرية السوق وتراجع دور الدولة في إدارة شؤون المجتمع و كيف أسهمت هذه الأفكار في الحياة الأمريكية في ظهور حق الملكية الفكرية ونمو قطاع الخدمات وإدراجها في نظام منظمة التجارة العالمية، ويلقى الفصل الضوء على السياسة الأمريكية، والطريقة التي أدرجت فيها تحرير التجارة ضمن إستراتيجيتها العالمية.

2.5 الفكر والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية :

يسود الاعتقاد في الولايات المتحدة الأمريكية أن الفكر والتجربة الأمريكية صالحان للتطبيق في كل العالم: وأن نجاح أمريكا ووصولها إلى أقوى دول العالم في الاستقرار السياسي والازدهار و التقدم التقني ومستوى المعيشة المرتفع، والحرية التي يتمتع بها المواطن الأمريكي ترجع إلى أصول الفكر الأمريكي الذي استطاع إنشاء جمهورية " مشمولة برعاية إلهية" يجب أن تعمل السياسة الأمريكية على تطبيقها في كل العالم ، وكانت فكرة وجود رسالة أمريكية تتلخص في تحويل العالم وصياغته وفق الرؤية الأمريكية بدأت منذ بزوغ الجمهورية الأمريكية، وكان (بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin) قد رأى " أن الولايات المتحدة سوف تلد مجتمعاً شاملاً يعمّ الكون " والشاعر الأمريكي (والت وايتمان Whitman Walt) قد قال عن أمريكا " أنت تحتوين العالم في لغة واحدة، ودائرة واحدة أنك القدر الوحيد ولا انقسام فيه لهذا العالم "، والرئيس (ريتشارد نيكسون Richard Nixon) عبر عن فكرة الرسالة الأمريكية وربطها مع فكرة دينية تعطيها الحق قي قيادة العالم و قال " أن الله مع أمريكا ، أن الله يريد أن تقود أمريكا العالم" ، وكانت هذه الرؤى التي تحمل رسالة سياسية أمريكية تجاه العالم يجب أن تتحول إلى سياسات تنفذ هذه الرؤية وفق المصلحة الأمريكية (موردانت، 2001).

تتبع الأفكار التي تحملها الرسالة الأمريكية للعالم من الفكر السياسي الأمريكي الذي ترسخ في الحياة الأمريكية، ومهمة السياسة الأمريكية التي تحمل هذه الأفكار أن تعمل على تحقيق المصلحة الأمريكية من خلال نشر هذه الأفكار في العالم وجعله أكثر قبولاً للسير في الفلك الأمريكي، ومكونات الفكر الأمريكي تتمثل في الحرية و الديمقراطية وتمتع الفرد في الحرية في تحقيق مصالحه و صيانة الملكية الخاصة و الديمقراطية وحرية السوق (هيرسون، 1986)، ومن خلال هذه الأفكار التي تحولت إلى سياسات تمارسها أمريكا مستفيدة من تفوقها العسكري والاقتصادي، استطاعت السياسة الأمريكية تحقيق الهيمنة الأمريكية على العالم، وخلقت مؤسسات دولية تعمل وفق فكر أمريكي بصورة تحافظ على استمرار النفوق الأمريكي على العالم ، ولعبت الثقافة والفكر الأمريكي دوراً مركزياً في هذا الإطار، حيث تتمتع الولايات المتحدة بسيطرة هائلة في الإنتاج الثقافي و سيطرة كبيرة في مجال الإعلام وتدفق المعلومات، وتجد الثقافة و أسلوب الحياة الأمريكي قبولاً لذي قطاعات مهمة على المستوى العالمي (Brzezinski, 1997). وجاء انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي مبشراً بانتصار الفكر السياسي الأمريكي، الذي يقوم على الرأسمالية الليبرالية، مقابل انتهاء النموذج الاشتراكي السياسي الذي مثله الاتحاد السوفيتي، ويتضمن فكراً سياسياً لا يوفر حرية الفرد في خياراته الاقتصادية و تضطلع الحكومة بدور مركزي في الحياة ولا يوجد حقوق ملكية خاصة ولا حرية للسوق، وتوفرت فرصة سانحة

عملت السياسة الأمريكية على استغلالها للترويج للنموذج الأمريكي الذي يقوم على الرأسمالية الليبرالية، وضرورة أن تقوم دول العالم بالتخلي عن نظرياتها السياسية، والتحول إلى السير على خطى الطريق الأمريكي، في بناء مجتمعاتها وفق الفكر الأمريكي، الذي أثبتت التجربة الأمريكية أنه استطاع الوصول إلى نتائج أفضل في تحقيق الازدهار للمجتمع الأمريكي.

وكانت مهمة السياسة الأمريكية تاريخياً العمل على تحقيق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة تحت شعارات تنويرية تعتمد على المناداة بالحرية والديمقراطية كشرط لتقدم الدول على طريق الازدهار، وأن السلم العالمي يتحقق من خلال وجود " دول حرة تقيم علاقات تجارية حرة " مع الولايات المتحدة و دول العالم، بما يسهم في تثبيت السلام العالمي و تحسين حياة الإنسانية، وكانت الطريق للوصول إلى الحرية هي الالتزام بالفكر الأمريكي الذي يقوم على المبادئ الأمريكية الليبرالية، وحرية التجارة تتطلب إجراء تغييرات سياسية داخل النظام السياسي، تعتمد هذه التغييرات على الفكر الأمريكي الذي أثبت نجاحه في تقديم نموذج للتنمية والازدهار. (وزارة الخارجية الأمريكية، تحقيق النمو عبر أسواق مفتوحة، 2008). وجاءت الوصفات الأمريكية تعكس مكونات الفكر الأمريكي، والحرية الفردية تتمثل في ضرورة منح الأفراد الحرية لاختيار طريقة حياتهم و وسائل تحقيق سعادتهم كمقدمة للديمقراطية، والتأكيد على حق الملكية الخاصة، والحكومة الأصلح تعنى رفع يد الدولة عن التدخل في المجتمع خصوصاً في المجال الاقتصادي، وأن يتم تحويل الملكيات العامة ووسائل الإنتاج، إلى ملكية الأفراد؛ لأنهم أقدر من الدولة على إدارة وسائل الإنتاج، وهم الأفضل في تلبية حاجات المجتمع، وتحرير الأسواق للسلع و الخدمات بما يعنى رفع يد الدولة في التدخل في فرض قيود على حركة الأموال والبضائع، وأن تتخلى الدولة عن مسؤوليتها في تقديم الدعم في الاقتصاد، وترك الحرية للسوق التي يكون فيها الناس أحراراً في تحقيق مصالحهم (زيغلر، 2003).

وكانت هذه المطالب الأمريكية تعبر عن أهداف السياسة الأمريكية، كما عبرت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) عندما قالت " أن أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الأمريكية هو ضمان أن تتمكن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة من التوسع على مستوى الكرة الأرضية كلها " ، وكان السبيل إلى تحقيق هذا التوسع في فتح الأسواق هو تصدير الفكر الأمريكي الذي يتيح فرصة لإعادة صياغة الأنظمة السياسية في العالم بطريقة تتسجم مع المصالح الأمريكية في فتح أبوابها أمام المنتجات الأمريكية، وتحويل دور الحكومة من راعية للرفاهية إلى حارسة للأمن، وإتاحة المجال أمام قوى سياسية مرتبطة مع المصالح الأمريكية للسيطرة على القيادة السياسية في دول العالم (النجار، 2001).

وأدركت السياسة الأمريكية أن قيادة العالم تتطلب قوة عسكرية هائلة تستطيع المحافظة على الأمن و المصالح الأمريكية ، تكون هذه القوة " كافية لردع أية أمة أو مجموعة أمم تجرؤ على أن تتحدى سيادة الولايات المتحدة "، وتكون هذه القوة قادرة على حماية الأمن القومي الأمريكي وفرض السلام والأمن العالمي، الذي تزدهر فيه التجارة والتعاون بين الشعوب في ظل قيادة أمريكا للعالم (موردانت، 2001). ولكن القوة العسكرية لا تستطيع وحدها إدامة الهيمنة على العالم، والعلاقات الدولية أصبحت تعتمد على قوة الاقتصاد للتأثير في طبيعة العلاقات الدولية ، وكان التدهور الاقتصادي للاتحاد السوفيتي من أهم العوامل التي أدت إلى تفكيكه وإنهائه مترافقة بالطبع مع أسباب داخلية وخارجية متعددة، (Herrmann and Lebow , 2004)، وكان انحدار الإمبراطورية الرومانية ناتجاً عن تراجع قدرة الإمبراطورية الرومانية عن الحفاظ على الحرية التجارية و حماية خطوط الحركة التجارية ، مما أدى إلى انتهاء عصر السلام الروماني Pax Romania الذي لم ينتج عن هزيمة عسكرية، وكان على الولايات المتحدة في حال أرادت استمرار السلام الأمريكي Pax Americana أن تزواج بين قدرتها العسكرية مع الحفاظ على قوة اقتصادية وصياغة نظام عالمي يعتمد على الأفكار والرؤية الأمريكية لتشكيل العالم (Czinkota , et al, 1989).

وفي العام 1991 أعلن الرئيس جورج بوش عن إقامة نظام دولي جديد ترافق مع ظهور ظاهرة العولمة Globalization، التي تعني انفتاحاً عالمياً في نظام تصممه الولايات المتحدة يسمح بحرية تدفق الأفكار والبضائع والأموال بحرية في العالم، والترويج لسيادة نموذج أمريكي سياسي ليبرالي يجب على دول العالم أن تلتزم به للنهوض بأوضاعها الاقتصادية والوصول إلى تحقيق أمان شعوبها، ويقوم هذا النموذج على تطبيق الأفكار الأمريكية في دول العالم بغض النظر عن ثقافتها أو مرحلة تطورها الحضاري والتاريخي، (زيغلر، 2003)، وتزامنت العولمة بظهور نظرية صراع الحضارات الذي طرحها (صاموئيل هنتجتون Huntington Samuel)، الذي يدافع عن الحضارة الغربية التي تفوقها الولايات المتحدة و يعدها الأفضل في العالم، وذلك سوف يضعها في مواجهة باقي الحضارات في العالم مما يستوجب على أمريكا أن تعطي أهمية للتأكيد على مكونات الفكر الأمريكي في مواجهه الحضارات المنافسة، وجاءت فكرة انتهاء التاريخ في نظرية (فوكوياما) للترويج لفكرة الديمقراطية الليبرالية التي تعتنقها الولايات المتحدة، والتي أثبتت نجاحها في تقديم أفضل نموذج سياسي للارتقاء بالإنسانية ويجب على كل العالم أن يتبعها (السحمراني، 1999).

وقد أصبحت العولمة بمثابة أمركة للعالم وليس فضاءً مفتوحاً تتفاعل فيه كل الأمم والأفكار بحرية، و الولايات المتحدة تريد فرض أفكارها على العالم من خلال العولمة والنموذج الرأسمالي الليبرالي

الأمريكي، وحتى تتجح في ذلك يرى (توماس فريدمان Thomas - Friedman المراسل الدبلوماسي في البيت الأبيض لصحيفة - نيويورك تايمز -) أن على أمريكا التصرف كقوة عظمى ومزاوجة كل عوامل قوتها الفكرية و الثقافية و السياسية و العسكرية والاقتصادية ؛ لأن المصلحة الأمريكية مترابطة، وكما تمهد الأفكار البيئة الملائمة في العالم لتقبل أسلوب الحياة الأمريكية والثقافة الأمريكية، فإن المطاعم الأمريكية و صناعة الكمبيوتر الأمريكية وأفكار المخترعين الأمريكيين لن تستطيع عبور الأسواق العالمية بدون القوة العسكرية الأمريكية؛ لأن - مكدونالد سلسلة مطاعم أمريكية- لا يمكن أن تنتشر بدون - دوغلاس Douglas - شركة تصنيع عسكرية تصنع طائرات "F16" (زيغلر، 2003). و كان على السياسة الأمريكية أن تعمل على الاستفادة من القوة الأمريكية في فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الأمريكية، وأن تصبح العولمة تعنى الأمركة وجعل العالم خاضعاً للهيمنة الأمريكية .

تطور الأفكار التي مهدت للسياسة الأمريكية التي ساهمت في تشكيل منظمة التجارة العالمية:

تطور الفكر السياسي الأمريكي خلال الحياة السياسية الأمريكية من خلال ظاهرتي "الاستمرارية، والتغيير" ، وكان من أهم القوى السياسية التي تفاعلت في مناقشة تفسير الفكر الأمريكي وطريقة تطبيقه في الحياة السياسية مذهب الليبراليين ومذهب المحافظين، وتركزت أهم القضايا على دور الحكومة في القضايا التي يواجهها المجتمع و ما هي مسؤولياتها، وكان للجدل الذي رافق هذه النقاش دور مهم في تهيئة المناخ الذي تعاطم فيه تأثير الآراء التي تدعو إلى مراجعة السياسات التي رافقت برنامج روزفلت في الثلاثينات ونصائح المفكر الاقتصادي "كينز" ، وكان هذه السياسات تدعو إلى إعطاء دور للحكومة في الاقتصاد و التجارة، بينما كان المحافظون الجدد الذين ارتفع صوتهم مع مجيء الرئيس ريغان في الثمانينات من القرن الماضي دور مهم في المطالبة بحرية السوق في الداخل وزيادة حرية التجارة الدولية بما يخدم المصلحة الأمريكية.

وقد دعم الليبراليون السياسات التي تعطى المواطنين قدراً أكبر في العملية السياسية يتمكنون من خلالها الدفاع عن حقوقهم من خلال برامج سياسية توفر حياة كريمة للمواطن ، بينما أيد المحافظون إعطاء دور أكبر للقيادة السياسية للحفاظ على حقوق الملكية وضمان حرية الأفراد في زيادة ثروتهم.

اختلف الليبراليون مع المحافظين حول " المجتمع الصالح" ، الذي يكون فيه على المواطن التزامات ولديهم حقوق على الحكومة التقيد بها، وكان الليبراليون يرون أن السوق الحرة يجب أن تعطى حقوقاً للمواطنين الذين يتحملون الأعباء الناتجة من مخلفات الشركات التي تؤثر على البيئة، ومن

حقهم كمستهلكين الاستفادة من الأرباح التي تحصل عليها الشركات الضخمة، بينما رأى المحافظون أن قائمة الحقوق سوف تضعف المبادرة الفردية وتثبط جهود الأفراد والشركات على السعي وراء مصالحهم، وأيد الليبراليون الحقوق التي وفرها القانون الأمريكي، الذي يعطى الحق للأفراد في التوظيف، والحصول على إعانة في حالة البطالة، وتوفير نظام رعاية للمحتاجين ومن هم فوق سن التقاعد، بينما ركز المحافظون على حقوق الأفراد في الاحتفاظ بثروتهم و تكديس أرباحهم؛ لأنها جزء من حق الملكية الخاصة و رفضوا وضع قيود من الدولة على حرية السوق.

وفي الثمانينات من القرن العشرين و وصول الرئيس ريغان إلى السلطة تم تبني الرؤية السياسية للمحافظين ،الذين كانت أفكارهم متشددة تجاه تدخل الحكومة في حرية السوق وخشيتهم من ازدياد الأعباء الحكومية جراء توسع تدخلها في السوق، بحيث يضعف هذا التدخل حرية الأفراد، ورغبتهم في العمل و السعي لتحقيق أرباح سوف تقاسمهم الحكومة جزءاً منها، وكان الرئيس (ريغان) واضحاً في تأكيده على أن الحرية الفردية تعنى حرية الفرد في إدارة شؤونه بنفسه من خلال شركاته و أملاكه بطريقة لا تتدخل فيها الحكومة، وكان (ميلتون فريدمان) مستشار الرئيس ريغان يرى أن "السوق هي أهم و أرقى من جميع "المعاملات الاجتماعية" ، وعلى الدولة ترك السوق يتيح للأفراد ممارسة حريتهم كاملة من خلال ما يزودهم فيه من خيارات، وهذه هي الممارسة الديمقراطية الحقيقية التي تتيح للمواطنين اختيار خياراتهم، وطالما قرر الأفراد الانخراط في صفقات وأعمال بكامل حريتهم في نظام السوق فإن على الدولة أن لا تتدخل في الحد من حريتهم" ؛لأن ذلك اعتداء على حريتهم الفردية، وفي نفس السياق أكد (ايرفنج كريستول) صاحب المذهب المحافظ الدعوة إلى أن مفهوم حق سعي الفرد وراء سعادته يعنى ترك الفرد ليقرر ذلك بنفسه دون تدخل من الحكومة أو جهات أخرى؛ لأنه لا أحد يستطيع الادعاء بمعرفة صالح المجتمع بالكامل وطالما ارتضى الأفراد الدخول في تعاقدات تجارية بكامل حريتهم، فلا يمكن للدولة تحدي هذه الحرية تحت مسميات تنظيم السوق أو الحفاظ على حقوق الطبقات الفقيرة (هيرسون، 1986).

3.5. أثر الفكر والسياسة الأمريكية على صياغة أركان منظمة التجارة العالمية:

كانت للأفكار السياسية التي ركزت على مبدأ الحرية و الملكية الخاصة و حرية السوق و تقييد دور الدولة في التدخل في المجتمع أثر في تكوين الأفكار السياسية ،التي تحولت إلى سياسات أمريكية ساهمت في تشكيل أركان النظام التجاري الدولي و منظمة التجارة العالمية، و أسهمت هذه الأفكار في تشكيل المجتمع الأمريكي، وتطورت نتيجة التقدم في الحياة الأمريكية خصوصاً في المجال التقني، وثورة المعلومات، والتوسع في اقتصاد الخدمات، الذي تطور في أمريكا كنتيجة طبيعية لانسحاب الدولة من تحمل مسؤولية تقديم خدمات عامة للمجتمع، وترك ذلك لحرية الأفراد الذين

يقدرّون احتياجات المجتمع، ويبادرون إلى تلبيةها لزيادة أرباحهم و وهم أقدر على فعل ذلك من النظام الحكومي، وهذه الآلية هي الأفضل في مجتمع حر ديمقراطي؛ لأنها تتماثل مع الحالة الطبيعية حسب النظرية الدارونية الاجتماعية، التي تعطي حق البقاء والتفوق للأقوى والأصلح في المجتمع و هو ما يصلح للسوق .

وقد لعبت هذه الأفكار دوراً رئيساً في الحياة الأمريكية، وخلقّت مجالات جديدة لمفهوم الحرية والملكية الخاصة ودور الحكومة العام ، وقامت السياسة الأمريكية بتحويل هذه الأفكار إلى سياسة تطبقها على منظمة التجارة العالمية كما يلي:

1.3.5. الحرية :

تندرج فكرة الحرية في معظم أدبيات الفكر السياسي الأمريكي، وتظهر فكرة الحرية في وثيقة الاستقلال وفي صلب الدستور الأمريكي و في التعديلات التي جاءت عليه، وترتكز فكرة الحرية على الحرية الفردية و حق الفرد في التمتع بحريته بما يوجب على الحكومة الدفاع تلك عن الحرية أمام محاولة انتهاكها الحرية من الآخرين بما فيها الحكومة نفسها ، والحرية في المفهوم الأمريكي تعنى الكثير و على الأخص حرية الكلمة والحركة وحرية الفرد في تحديد خياراته خصوصاً الاقتصادية منها (هيرسون، 1987)، وقامت السياسة الأمريكية على الدوام بالتأكيد على دفاعها عن الحرية و على ضرورة التزام الدول بمعايير الحرية الأمريكية، وتنتشر أمريكا تقريراً سنوياً يقيم الحرية في دول العالم، و حرية التجارة هي في المفهوم الأمريكي جزء أساسي من الحرية، و لن تستطيع الشعوب و الأفراد ممارسة التجارة الحرة بدون تمتعهم بالحرية ، والسوق السليم هي السوق الذي تتوفر فيها الحرية اللازمة للأفراد في تقرير مصالحهم بحرية بحيث لا تقيدها الحكومة ، وقد عبر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية التجاري (روبرت زوليك) عن ذلك بالقول: " ليس التبادل الحر مجرد أداة للفعالية الاقتصادية، بل هو أيضاً أداة لتشجيع قيم الحرية " ، وهي بذلك تربط بين الحرية التجارية و بين الحرية العامة التي يجب أن تتمتع بها الشعوب (زيغلر، 2003).

ومبدأ الحرية الذي تنطلق منه السياسة الأمريكية لتطالب بحرية التجارة و تجعله مبدأ رئيسي في منظمة التجارة العالمية لا يتم التأكيد عليه بالمثل في حق الشعوب بالحرية ، ولكن يقتصر تطبيق هذا المبدأ على حرية التجارة، فمن يمارس التجارة بحرية هو حر، وإذا أرادت دولة كما كان في عهد الأنظمة الاشتراكية تنظيم حرية التجارة فإنها بحسب المفهوم الأمريكي تنتهك مبدأ الحرية.

2.3.5. الحرية الفردية والملكية الخاصة:

نتيجة للحرية الفردية التي يؤكد عليها الفكر السياسي الأمريكي، استطاع المواطن الأمريكي التمتع بهذه الحرية في التصرف بحرية في مسعاه الخاص للوصول إلى تحقيق سعادته، والحفاظ على ملكيته الخاصة في ظل الدستور الأمريكي، الذي يعد أن الملكية الخاصة حق طبيعي لا يجوز الانتقاص منه أو التعدي عليه، ونتيجة التطورات التقنية و ثورة المعلومات التي جرت في أمريكا، تم اعتبار الأفكار والابتكارات و الاختراعات امتداداً لملكية الأفراد، وكان من الطبيعي على الدولة الأمريكية أن تعمل على الحفاظ على هذه الحقوق كونها تمثل أحد مكونات الفكر السياسي الأمريكي التي جاءت في الدستور .

وفي ضوء تنامي أهمية الملكية الفكرية للشركات الأمريكية في صناعاتها، مثل: الصناعات التقنية العالية، و الكمبيوتر، والأدوية ، والصيدلة و الكيماويات والإنتاج الفني من أغانٍ و أفلام سينمائية ، ضغطت مجموعات المصالح الأمريكية على الإدارة و الكونغرس، وقامت الولايات المتحدة عبر الممثل التجاري الأمريكي بالطلب بوضع الملكية الفكرية على جدول الأعمال في المفاوضات التجارية التي أفضت إلى قيام منظمة التجارة العالمية، وكانت الأسباب واضحة لاختيار أمريكا هذه القضية التي تتمتع فيها أمريكا بميزة نسبية عالية في مجالات تحوز الملكية الفكرية على الركن الأساسي في عملية الصناعة والإنتاج (Picciotto, 2006). وقد نجحت الولايات المتحدة في فرض مبدأ حماية الملكية الفكرية على الرغم من معارضة معظم دول العالم النامي لوضعها في منظمة التجارة العالمية (كمال، 1996) .

و يقدر الخبير العالمي من أصل فلسطيني (طلال أبو غزالة) أن الشركات الأمريكية تخسر سنوياً ما يقارب من 40 مليار دولار نتيجة انتهاك الملكية الفكرية، والقرصنة ، و نجحت الولايات المتحدة من خلال إدراجها لقضية الملكية الفكرية في رفع المعايير لحماية الملكية الفكرية، و فرض احترام هذه الحقوق على المستوى العالمي، و إيجاد آلية في منظمة التجارة العالمية لفض المنازعات الناتجة من وراء القرصنة أو التقليد وانتهاك حقوق الملكية الفكرية (فهيم، 1997)، وكان نجاح أمريكا في فرض احترام الملكية الفكرية يعنى استمرار احتكار أمريكا براءات الاختراع و الأفكار التي تنتجها الشركات الأمريكية عبر أفرادها، وتتمتع أمريكا بأكبر سجل لبراءة الاختراعات في العالم، حيث تراكم على مر الزمن عملية تسجيل مكثفة لعدد هائل من الأفكار و طبيعة عمل المواد خصوصاً في مجال الأدوية، وزادت مدة الملكية الفكرية في منظمة التجارة العالمية، وأصبحت هذه المدة عشرين سنة، مما يعني الاحتكار الكامل للولايات المتحدة والشركات العالمية لهذه الميزة الأمر

الذي يعني تحكمها في التجارة العالمية؛ لأن الدول النامية لا تستطيع الأنفاق على الأبحاث والتطوير بالمقارنة مع القدرة الهائلة للولايات المتحدة، وكانت الدول النامية تخشى من تقييد حريتها في تصنيع الأدوية على وجه الخصوص في حال تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية (البناء، 1997). واستخدمت الولايات المتحدة نريعة الملكية الفكرية في صراعاتها الاقتصادية مع الدول المنافسة، وهددت بعدم السماح للدول التي تتهمها بانتهاك حقوق الملكية الفكرية باتخاذ إجراءات للحد من حرية تجارتها مع الولايات المتحدة، وكانت الدول الأكثر عرضة للاتهام هي الدول التي حققت فائضاً تجارياً مع أمريكا، مثل: الصين، ودول جنوب شرق آسيا، مع العلم أن الولايات المتحدة كانت تتغاضى عن هذه الانتهاكات للملكية الفكرية خلال فترة الحرب الباردة لأسباب سياسية؛ ولتحافظ على ولاء هذه الدول لسياستها (خطيب، 2001).

3.3.5. الحكومة المقيدة :

الحكومة الأفضل في الفكر الأمريكي كما عبر عنها (توماس جيفرسون) هي الحكومة الأقل تدخلاً في حرية الأفراد، ودور الحكومة الأساسي يكمن في الحفاظ على حقوق الملكية وحرية الأفراد وحقوقهم، وأن توفر البيئة الملائمة التي يستطيع فيها الناس القيام بمشاريعهم الخاصة، وطوال التاريخ الأمريكي مرت الحكومة بتطورات تراوحت بين التدخل الفعال لإقامة دولة الرفاهية الاجتماعية كما حدث في فترة الرئيس (روزفلت) على أثر الكساد الكبير، وبين التشديد على تقليص دور الحكومة كما جاء في عهد الرئيس (ريغان)، وجاء التشديد في تقييد الحكومة في التدخل في شؤون المجتمع؛ ليفسح المجال أمام المبادرة الفردية، ويقيد تدخل الحكومة في توفير خدمات للمجتمع، ويعطيه الفرصة لنمو قطاع الخدمات، و يحرر التجارة من القيود والنظم، التي كانت الحكومة ترى أنها تتعارض مع مبدأ حرية المواطنين في تحديد مصالحهم ، وترتب على انسحاب الحكومة من تقديم الخدمات للجمهور توسع هائل في قطاعات الخدمات، ومع حدوث ثورة في حرية الأسواق المالية التي جاءت نتيجة فكر سياسي أمريكي يمنح الأفراد حرية واسعة في التجارة في الأسواق المالية، وترتب على ذلك توسع هائل في تجارة الخدمات وتحرير الأسواق المالية.

جدول 1.5. الميزان التجاري للولايات المتحدة مع العالم في السلع و الخدمات

Table 7 U.S. Trade Balances with the World				
Balance:	1994	2004	2005	2006*
	<i>Billions of Dollars</i>			
Goods and Services (BOP Basis)	-98.5	-611.3	-716.7	-770.6
Goods (BOP Basis)	-165.8	-665.4	-782.7	-842.5
Services (BOP Basis)	67.3	54.1	66.0	71.9
* Annualized based on January-November 2006 data				
Source: U.S. Department of Commerce				

(Trade Policy Agenda, 2007)

و نرى في الجدول (1.5) كيف أن الولايات المتحدة تحقق فائض تجاري في تجارة السلع، ولذلك كانت الولايات المتحدة معنية بفرض قضية تحرير تجارة الخدمات، واعتبرت أن تدخل الدولة لا يستقيم مع حرية التجارة و على الدولة أن ترفع يدها عن كل وسائل الإنتاج.

1.3.3.5. تجارة الخدمات :

أن فكرة عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد هي فكرة سياسية أمريكية خضعت للاجتهد السياسي بين الأحزاب وللمراحل التاريخية المختلفة التي مرت فيها أمريكا، وفي أواخر القرن العشرين و بالتحديد في ظل حكم الجمهوريين جرى التركيز على كف يد الحكومة في المجتمع، و العمل على امتناع الحكومة عن إنتاج أو تقديم خدمات من الممكن للقطاع الخاص أن يقوم بها؛ لأن قيام الحكومة بالتدخل في المجتمع تتعارض مع الفكر السياسي الأمريكي الذي يدعو إلى ترك حرية الأفراد للقيام بما يريدون، والتشديد على تقليص الأنفاق الحكومي في الخدمات العامة وإنهاء ما يعرف بدولة الرفاهية (ميد، 2008) .

ونتيجة هذه السياسات انفتح المجال واسعاً أمام الشركات في أمريكا ؛ لتقوم بتقديم الخدمات في مجالات متعددة من الأنشطة من الصحة والتعليم إلى الخدمات المالية، ومن المصارف إلى شركات التأمين وصناديق وشركات الاستثمار، وخدمات النقل وشركات الاتصالات، وكالات السياحة، والخدمات الطبية، ونشاط المكاتب الاستشارية والفنية ،و بيوت تقديم المشورة ، ونما قطاع الخدمات بصورة سريعة في الولايات المتحدة ، وتوسعت التجارة العالمية في تجارة الخدمات توسعاً كبيراً خلال الثمانينات، ونمت في المتوسط بحوالي 12 % سنوياً خلال الفترة (1980 - 1990)، و جاءت ثورة المعلومات؛ لتعطي تجارة الخدمات دفعة هائلة في التأثير على التجارة الدولية وزيادة اهتمام أمريكا بها (أديب، 2002).

عملت السياسة الخارجية الأمريكية على الاهتمام بتجارة الخدمات نتيجة الزيادة الهائلة في حجم نمو تجارة الخدمات وأهميتها للمصالح الأمريكية؛ لأن تجارة الخدمات تعتمد على الإنتاج الفكري والتنظيمي والخبرة والأبحاث والاسم التجاري، ومعظم هذه العناصر لا تقوم على وجود مادي، وتستطيع الانتقال بسرعة عبر العالم و تحقيق أرباح عالية، وعملت السياسة الخارجية على حماية هذه التجارة وإدخالها لتكون أحد أركان منظمة التجارة العالمية، وكان ذلك يعنى أن تستطيع الشركات الأمريكية وهي الأقوى عالمياً في مجال الخدمات على الدخول إلى أسواق كل الدول الأعضاء في المنظمة، وفي ظل الدعوة الأمريكية إلى تقييد دور الدولة وتخصيص الشركات والخدمات الحكومية، تتوفر فرصة للشركات الأمريكية للحلول مكان الحكومات في تقديم الخدمات عبر أشكال مختلفة من طرق الاستثمار تبدأ بإعطاء امتياز استخدام الاسم التجاري أو الدخول بشراكة أو بالكامل لتقديم الخدمة (Picciotto, 2006).

وقامت السياسة الأمريكية بتمهيد الطريق لفتح الأسواق العالمية عبر الدعاية للفكر الأمريكي الذي يجب أن تطبقه دول العالم كمدخل لتحرير التجارة، ومارست ضغوطها السياسية التي طالبت دول العالم بضرورة إجراء تغييرات ديمقراطية لتهيئة مجتمعاتها للدخول إلى عالم السوق الحرة، وكان على رأس هذه التغييرات تقييد دور الحكومة في التدخل، والتوقف عن تقديم الدعم الحكومي في مختلف المجالات، وترك الحرية للسوق في توفير السلع والخدمات للمجتمع، وكان ذلك يعنى إفساح الطريق لنتولي الشركات الأمريكية الحلول مكان القطاع العام الحكومي، وتستغل الفرصة في فرض النماذج الأمريكية في الطعام و الملابس و الثقافة و القيم الأمريكية (بلول، 1995).

وتعود البداية الفعلية لإدراج تجارة الخدمات في المفاوضات الجارية لقيام نظام تجارة دولية منذ العام 1979، عندما أقر الكونغرس قانون التجارة في نفس العام، وطالب الإدارة الأمريكية بطرح قانون تحرير تجارة الخدمات لما لها من أهمية للاقتصاد الأمريكي، وعارضت الدول النامية المحاولات الأمريكية و معها الدول الصناعية بفرض تحرير الخدمات، ولم توضع على أجندة جولة طوكيو، ولكن في جولة أورغواي التي بدأت في العام 1986 تم إدراج قضية تحرير تجارة الخدمات في المفاوضات، وتساهم الخدمات بما يصل إلى 50% من الناتج القومي الإجمالي، وتحقق فائض يتزايد بثبات في ميزان التجارة الخارجية (Cooper, 2004).

2.3.3.5. تحرير الأسواق المالية:

أما نتائج تراجع الحكومة والدعوات إلى إعطاء الحرية الكاملة للمجتمع في تحديد خياراته، فقد تجسدت بصورة واضحة في منح الحرية في للسوق على قاعدة أن الناس يستطيعون تقدير مصالحهم بأفضل من الحكومة وهم يتحملون نتائج اختياراتهم (هيرسون، 1987)، وكانت من نتائج تحرير أسواق التجارة المالية تراجع الحكومة عن لعب دور مركزي في التحكم بحركة الأموال والأسواق المالية، وتم اعتبارها جزءاً من حق الأفراد في حريتهم، وبدأ في أمريكا نشوء سوق جديدة للمعاملات المالية وصل إلى أضعاف قيمه التجارة الحقيقية في السلع (مارتن و شومان، 1998).

وكان على السياسة الأمريكية أن تدرج موضوع تحرير الأسواق المالية، وفتح المجال لدخول المصارف و شركات الأموال و الأسهم في كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، على أساس أن حرية الأسواق المالية جزء من حرية التجارة، و لا يجب أن تخضع لقيود تفرضها الدول تحت مسمى السيادة الوطنية، وكانت أمريكا هي الأقوى عالمياً في امتلاكها لرأس المال الذي تعد صناديق التأمين والمعاشات الأمريكية التي تستثمر أموال المتقاعدين ومدخراتهم من أكبر المؤسسات التي تمتلك سيولة في العالم، وتستطيع التأثير على الأسواق العالمية (على، 2003)، وكان هذا التحرير لأسواق المال العالمية من شأنه الإضرار بسيادة الدول التي تفقد قدرتها على التحكم في حركة الأموال و قيمة عملتها الوطنية، وتصبح أكثر قابلية للخضوع لتأثير السياسي للولايات المتحدة (راشد، 2006) ، وكان من نتائج تحرير الأسواق المالية انهيار الاقتصاديات الآسيوية التي استجابت بصورة سريعة لدعوات تحرير التجارة، و مطالبات تراجع سيطرة الحكومة على الاقتصاد، وعند حدوث الأزمة رفضت الولايات المتحدة مساعدة هذه الدول إلا باستجابتها لشروط السياسة الأمريكية (خطيب، 2001).

4.5. السياسة الخارجية والدور الأمريكي في إنشاء منظمة التجارة العالمية

في 14 كانون أول 1993م وفي مناسبة الإعلان عن الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية، قال الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون Bill Clinton): " أن هذا الاتفاق هو انتصار تاريخي لجهودنا الهادفة إلى فتح الأسواق الأجنبية أمام منتجاتنا"، وجاء الاتفاق توتيجاً لجهود أمريكية استمرت من العام 1986، وجاءت بعد الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة، والتجسيد الفعلي للقوة الأمريكية كقطب أحادي على العالم (عبد الله، 1995; Bradsher, 1993; December).

وقد عبر الرئيس كلينتون في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع زعماء الكونغرس عن النجاح الأمريكي في تحقيق هدف دائم للسياسة الأمريكية يتمثل في تحرير التجارة الدولية، وأعلن عن أن الحزبين وافقا على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأن سيادة أمريكا مصانة ولن تمس في هذه الاتفاقية، و هذه الاتفاقية سوف تلبى توقعات الولايات المتحدة في تحقيق مصالحها، وتتوافق منظمة التجارة مع الفكر الأمريكي الذي يؤمن بحق الملكية الخاصة وحرية الأفراد في السعي وراء سعادتهم وتحقيق مصالحهم، والسياسة الأمريكية وضعت المصلحة الأمريكية في الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية للشركات والمخترعين الأمريكيين وتجارة الخدمات ضمن نظام منظمة التجارة العالمية، بما يخدم مصلحة الأمريكيين وتحرير التجارة يخدم المصالح الأمريكية الإستراتيجية (Clinton, 1994).

و بتوقيع اتفاقية الإعلان عن منظمة التجارة العالمية ظهر للوجود أحد أركان النظام العالمي الجديد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الأب إبان الحرب على العراق في العام 1991، وكانت الحرب قد حققت أحد أهداف السياسة الأمريكية التي وضعها وزير الدفاع (الكسندر هيج) أمام لجنة الشؤون الخارجية في الثمانينات بضرورة سيطرة الولايات المتحدة على المصادر الأولية خصوصاً النفط؛ حتى تستطيع أمريكا أن تظمن إلى قدرتها على الإمساك بالاقتصاد العالمي (الريميحي، 1982) وجاء في دراسة لوزارة الدفاع الأمريكية مع التزام بالدخول في منظمة التجارة العالمية أن المنظمة يجب أن تخدم في سياق تكملة الدور الاستراتيجي في السيطرة الأمريكية العالمية، وهي بذلك تكمل باقي أركان النظام الأمريكي العالمي (عمرو، 2001).

وكانت البيئة الدولية التي تشكلت بعد انتهاء الحرب الباردة، والانتصار الأمريكي في الحرب على العراق التي قادتها أمريكا بتحالف دولي، قد ساعدت على نجاح الجهود الأمريكية في صياغة النظام العالمي حسب الرؤية الأمريكية، التي رأت في انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي فشلاً للنظام الاشتراكي وانتصاراً للنظام السياسي الأمريكي ولل فكر السياسي الذي قام عليه، وعلى العالم أن يتبع الأسس الفكرية السياسية لأمريكا، ويعيد تشكيل أنظمتها السياسية بما يتفق مع النظام

السياسي الليبرالي الذي تقوده أمريكا، وذلك يعني انتهاء فكرة التدخل الحكومي، وإتاحة الفرصة للفرد في الحفاظ على ملكيته الخاصة، وتحرير السوق وحرية التجارة من خلال نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية (انجي، 1994).

1.4.5. الإطار العام لمنظمة التجارة العالمية:

وقد قامت منظمة التجارة العالمية على إطار عام يحدد المواضيع الرئيسية التي يقوم عليها مجال عمل المنظمة، وتتخلص هذه المواضيع في تحرير التجارة الدولية بالتدريج، وتجارة الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية (عبد الحميد، 2005)، وقد كانت المفاوضات الجارية لإنشاء منظمة التجارة تنصب في الأساس على تحرير التجارة الدولية، في السلع ولكن الولايات المتحدة استطاعت فرض موضوع تحرير تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و جعلهما من ضمن صلاحية عمل منظمة التجارة العالمية (البيلوي، 2000) .

منظمة التجارة العالمية

كانت فكرة منظمة التجارة العالمية جاءت بعد الحرب العالمية الثانية و الدعوة إلى إنشاء نظام عالمي جديد تتوقف فيه الصراعات والحروب وتحل مكانة التعاون بين الدول، وتجري فيه حل الصراعات في الأطر الدبلوماسية، وكانت أمريكا من المنادين لإقامة مؤسسات النظام الدولي الجديد و جاء انشاء الأمم المتحدة كإطار سياسي للدول الأعضاء للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، ونشا نظام بريتون وودز الذي يتطلع يتولي الجانب الاقتصادي الدولي وأنشأ البنك الدولي وبنك نقد الدولي وكان من المفترض أنشاء منظمة التجارة الدولية، ولكن اعتراض الكونغرس الأمريكي على الانضمام إلى المنظمة افشل المشروع واستبدلها بمفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة "الجات The General Agreement on Trade and Tariffs (G.A.T.T)" التي تتوجت بالإعلان عن منظمة التجارة العالمية .

جولات الجات (GATT Round)

الاتفاق على البدء بمفاوضات متعددة للوصول إلى اتفاق لتحرير التجارة الدولية مر بمراحل متعددة ، كانت فيها المفاوضات تمر بمواقف الدول التي تتصارع من اجل الوصول إلى تحقيق مصالحها، وفي ظل الحرب الباردة وانقسام العالم إلى عالم رأسمالي وعالم اشتراكي تسيطر فيه الدولة على السوق و لديها فلسفة اقتصادية وسياسية تتعارض من المنطق الرأسمالي للعالم الغربي الذي تقوده

الولايات المتحدة كانت المفاوضات في البداية تراوح مكانها وتطورت بالانفراج الدولي ووصلت إلى النهاية بعد انتهاء الحرب الباردة، وكان هناك عدة جولات للمفاوضات هي:

جدول 2.5 : أسماء دورات المفاوضات التي أفضت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية

اسم الدورة	وقت الدورة	عدد الدول المشاركة
جنيف Geneva	1947	23
أنسي "فرنسا" Annecy	1949	33
توركيوا "بريطانيا" Torquay	1950	34
جنيف Geneva	1956	22
ديلون Dillon	1960 – 1961	45
كينيدي Kennedy	1963 – 1967	48
أرجواي Uruguay	1986 – 1994	117 حتى نهاية 1993
الدوحة Doha	2001 -	153 حتى نهاية 2008

إعداد الباحث بتصرف (World Trade Organization. 2007)

المرحلة الأولى في المفاوضات التي اشتملت على الخمس جولات الأولى لم تسفر للوصول إلى إنجازات حقيقية في تحرير التجارة العالمية، وكان من أسباب ذلك هو موقف الولايات المتحدة التي كانت تضع حماية أمام التجارية وفي الوقت نفسه كانت مستفيدة من الوضع الدولي الذي كانت فيه نسبة مساهمتها في التجارة الدولية مرتفعة في ظل الدمار الذي لحق بالدول الأوربية واليابان (العبادي، 1999).

اشتملت مفاوضات الجات التي استمرت حتى الوصول إلى الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية على مواضيع أساسية كانت المفاوضات تسير على هداها وهي :

- المعاملة الوطنية National treatment و التي تعني عدم وجود تفرقة تمارسها الدولة تجاه المنتجات والخدمات المستوردة، وتتمتع هذه السلع والخدمات بمعاملة تتساوي مع المنتج الوطني، وبعد دخولها إلى البلد و استيفائها كل الرسوم والمعاملات الرسمية من فحص صحي وغيره .
- شرط الدولة الأكثر رعاية (MFN) Most-favoured-nation التي تعني استفادة كل الدولة الأعضاء على الخصومات أو الإعفاءات التي تمنحها دولة لدولة أخرى ، أي تطبق هذه التخفيضات على الجميع.
- تحرير التجارة (Free Trade) تحرير التجارة تدريجياً، التعريف الجمركية هو الحق الوحيد للدولة ولا يسمح باللجوء إلى إجراءات تعرقل حرية التجارة .
- الحصص مسموح فيها في الحالات الخاصة الواردة في نصوص الاتفاقية، وهي الخاصة للدول النامية التي تعاني عجز ميزان المدفوعات، وشرط أن يسمح باستيراد كميات تجارية، وأن يكون القيد معلوماً ومؤقتاً باستمرار العجز، وتقره الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.
- المنسوجات و الزراعة يتم مناقشتها في اتفاقيات خاصة نظراً للخلاف عليها بين الدول النامية والدول الصناعية، وذلك بموجب اتفاقية المنسوجات، ويتم الاتفاق على منح الاستثناءات بالاتفاق مع الأطراف المتعاقدة (حازم، 2007).

خلال المفاوضات كانت الخلافات واضحة بين الدول النامية من جهة ومع الدول الصناعية من الجهة المقابلة ، وحيث كانت تطالب الدول النامية في الحصول على تسهيلات تجارية تضمن دخول سلس لمنتجاتها الزراعية والأولية و المصنوعات الخفيفة إلى دول العالم الصناعي الذي كان يضع معايير و عوائق مختلفة تمنع تجارة هذه الدول مع الدول الصناعية، وحاولت الدول الصناعية التغلب على اعتراض الدول النامية عبر المساعدات و نظام المعونات ،ولكن الدول النامية اعتبرت أنه لا يخدم عملية التنمية الحقيقية و تنظر إلى المعونات كوسيلة ناعمة من الدول العظمى للتأثير على سياسة الدول الفقيرة والصغيرة في السياسة الدولية، وتطالب بدلا من المعونات بنظام تجارة عادل (دروزيل ، 1987).

أهم نتائج جولات الجات

كانت مفاوضات الجات تتناسب مع الدعوات التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية التي كانت تتولي الدفاع عن ما تسميه العالم الحر، وكانت المواجهة مع الاتحاد السوفيتي في ذروة الحرب الباردة هي صراع حول حرية التجارة ومدى تدخل الدول في الاقتصاد وكانت الولايات المتحدة تصر على أن

الحرية التجارية وفتح الأسواق هي تقع في صلب الأهداف للسياسية الخارجية الأمريكية، وكانت هذه السياسة تتطابق مع الهدف الرئيس الذي انطلقت على هداة مفاوضات الجات في تحرير التجارة الدولية و يسعى إلى تمكين الأعضاء في الجات من سهولة النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء مما يعنى تحرير التجارة الدولية و خلق سوق عالمي حر يتمتع بالمبادئ الرأسمالية الليبرالية التي تعني في المحصلة النظام الرأسمالي الأمريكي، وهو ما يهدف إلى خلق عالم جديد يستجيب للشروط الأمريكية في طريقة الحياة (بلول، 1995).

جولات الجات في فترة الحرب الباردة

انطلقت المفاوضات في جولات الجات على ضوء الصراع الدائر بين أمريكا و الاتحاد السوفيتي و على ضوء التوجيه الاستراتيجي ل"نتز" بإلحاق الهزيمة الكاملة بالاتحاد السوفيتي، ومنذ بدء المفاوضات التجارية لم تسفر الجولات الأولى عن نتائج تذكر، لأن التفوق الأمريكي في التجارة الدولية كان جليا ، ولا داعي لتقييد أمريكا باتفاقيات جديدة، ولكن بحلول الستينات و تزايد المنافسة الدولية ، طلب الرئيس جون كينيدي من الكونغرس ضرورة تخويله الصلاحيات لطلاق جولة جديدة من المفاوضات التي سميت باسمه ، واصر الكونغرس قانون توسيع التجارة في العام 1962 و حول الرئيس خمس سنوات للتفاوض كفترة زمنية و إعطاء صلاحية تخفيض الجمارك خمسين بالمائة ، وبدأت المفاوضات بطريقة جديدة تتضمن الاتفاق على وضع مجموعات من السلع بدلا من ما كان سابقا من تفاوض على سلعة بسلعة، وشاركت في المفاوضات 37 دولة تساهم في 75% من التجارة العالمية، وتم الاتفاق على تخفيضات تدريجية في الضرائب ومكافحة الإغراق ومنح بعض المزايا للمنتجات الدول النامية ، وكانت هذه التخفيضات تأتي في إطار تدعيم موقف هذه الدول و الحفاظ على استقرارها ضمن صراع الحرب الباردة (العبادي، 1999).

جولة طوكيو

جاءت جولة طوكيو في ظل بداية العجز التجاري الأمريكي في بداية السبعينات و الذي ترتب عليه اتخاذ الرئيس نيكسون قرار فك ارتباط الدولار بقاعدة الذهب في قصد تدعيم الموقف التجاري للولايات المتحدة في مواجهه المنافسة التجارية العالمية، وساهم الإجراء للرئيس في تسهيل موافقة الكونغرس على قانون التجارة الذي قدمه الرئيس إلى الكونغرس في العام 1973 و جرت عليه تعديلات كثيرة واقتراحات لاستخدامه في الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، وتم إقرار القانون و وقع عليه الرئيس فورد في العام 1975 ، وكان الميزان التجاري الأمريكي شهد تحسن نتيجة فك

ارتباط الدولار عن الذهب ، ونجاح الإدارة الأمريكية في حشد تأييد الكونغرس لإقرار القانون على غير ما كان في العام 1970 الذي شهد انقسام الإدارة في إقرار سياسة تجارية خارجية (دسلر، 1984).

التقدم الذي جاء في اتفاق طوكيو كانت خطوة أخرى على تحرير التجارة الدولية، و كانت الانجازات تتمثل في تخفيف التعريفات الجمركية ووضع تقنين للحد من استخدام العوائق التي تحد من حرية التجارة ، وكانت مواضيع الإعانات الحكومية للصناعات والمنتجات الوطنية أخذت حيز كبير في المناقشات، ولم يتم الوصول إلى رفع الدعم الحكومي وتدخل الحكومة في الاقتصاد و جري التفاهم على الحد من الدعم الحكومي (subsidies) للمنتجات الموجهة للتصدير حتى لا يتأثر التنافس بين الدول، وجرى الاتفاق على تخفيف إجراءات الاستيراد و وضع نظام موحد للتقييم الجمركي والتأكيد على أن المعايير الفنية يجب أن لا تؤثر على التجارة، كما تم الاتفاق على طرح المناقصات الحكومية للمنافسة الدولية (العبادي، 1999).

جولة الأرجواي

في الثمانينات نادت الولايات المتحدة الأمريكية بالبداية بجولة جديدة لتحرير التجارة العالمية ، و بدأت الجولة في العام 1986 في ظروف كانت الولايات المتحدة تشعر بزيادة العجز التجاري وارتفاع حدة التنافس مع اليابان واشتداد حدة المنافسة مع الأوروبيين، وضعف القدرة التنافسية الأمريكية في الأسواق العالمية ، وكان توجد أسواق كثيرة مغلقة أمام التجارة الأمريكية و هذه الأسواق تنمو بسرعة و تشكل آفاق واعدة في المستقبل مثل الهند والبرازيل والكثير من الدول النامية، وكان لا بد للسياسة الأمريكية من أن تعمل على فتح الأسواق الدولية أمامها، وأن تنفذ إلى التكتلات التي تتشكل في العالم (إبراهيم، 1997).

جولة الأرجواي من أطول وأهم جولات المفاوضات التجارية التي جرت منذ إنشاء الجات ، و بدأت المفاوضات بعدد 97 دولة وانتهت الجولة بمشاركة 117 دولة، وكانت أهداف الجولة هو تحقيق توسيع أكبر في التجارة الدولية في السلع، وتم الموافقة على إضافة مواضيع جيدة على جدول أعمال الجولة، وكان مقترحات الإضافة من الولايات المتحدة التي ساعد انتهاء الحرب الباردة على زيادة قدرتها على التأثير في المفاوضات، وهذه المواضيع هي:
تجارة الخدمات ومواضيع الملكية الفكرية و المجالات المتعلقة بها مثل الملكية الصناعية "الشكل ، التصميم"، ومواضيع الاستثمار، وتمت المفاوضات في ضوء الاتفاق على تفهم أوضاع الدول النامية

والندرج في تطبيق الاتفاقيات، وأن لا تلجأ الدول إلى تطبيق إجراءات أحادية لحين إتمام المفاوضات في الجولة (البلاوي، 2000).

2.4.5. السلوك الأمريكي خلال التفاوض لإقامة منظمة التجارة العالمية:

عملت الولايات المتحدة على نشر أفكارها وانتهاج ممارسات سياسية والحصول على مصالحها من خلال منظمة التجارة العالمية، وكان الوفد الأمريكي يصر على وقف التدخل الحكومي في الاقتصاد وإزالة كل أنواع الدعم الحكومي (Subsidies)، وفتح المجال أمام الدخول في المناقصات الحكومية كجزء من حرية السوق وإتاحة الحرية أمام الأفراد لإقامة مشروعاتهم الخاصة كحق طبيعي يجب أن يتمتع به المواطنون، ودافعت عن حق الملكية الفكرية كجزء من الملكية الخاصة واستطاعت فرض هذه المواضيع في إطار عمل المنظمة (العبادي، 1999).

ولعب الدور الأمريكي في المفاوضات في للوصول إلى منظمة التجارة دور حاسم وكانت المصالح الأمريكية السياسة التي جاءت بعد الانتصار الأمريكي في الحرب الباردة وقيادتها العالمية بعد حرب الخليج الأولي في العام 1991 أهمية كبيرة في تحقيق ولادة المنظمة، والتطور الاقتصادي الأمريكي ساهم في إكمال بناء المنظمة و إدخال مجالات جديدة فيها، وكانت أمريكا التي تتميز في مجال الخدمات أدركت أهمية قطاع الخدمات في تحسين قدرتها التنافسية العالمية و طالبت بإدراج الخدمات إلى في دورة الأورغواي والتي سوف تسهل دخول شركات السياحة والبنوك والتأمين إلى دول العالم (إبراهيم، 1997).

طوال جولات الجات تركز الجهد على تحرير السلع ذات الأهمية العالية للدول الصناعية و على رأسها الولايات المتحدة، وظلت الجمارك في الدول الصناعية مرتفعة ولم تجد المنتجات ذات العمالة العالية من الدول النامية سهولة في دخول الأسواق للدول الصناعية، و كان الموقف ليس في صالح المنتجات الزراعية التي تمثل أهم منتجات الدول النامية، وكانت المشاكل في المفاوضات مستترة في التباين بين موقف الدول الصناعية والدول النامية التي كانت تعتبر أن المنسوجات تعطيها ميزة تنافسية، وكان لا بد من أن يجرى الوصول إلى اتفاق للتوافق وجسر الهوة الواسعة بين الموقفين (البلاوي، 2000).

المفاوضات الحاسمة في جولة الأورغواي كانت تجري بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي وكان مستقبل كل الاتفاقية يعتمد عليهم ، وكانت الخلافات تتركز على المنتجات الزراعية إلى تم

الوصول إلى تفاهم في اتفاق " بلير هاوس " Blair House accord" ، وبعدها جرت مفاوضات عميقة بين الأطراف الدولية الرئيسية في التجارة الدولية وهي اليابان وأمريكا والاتحاد الأوروبي، وكانت هذه المفاوضات تتناول موضوع النفاذ إلى الأسواق للبضائع وتضمنت أيضا الخدمات التي كانت مطلب أمريكي، وكانت أمريكا مصرة على إدخال الخدمات إلى المفاوضات التي كانت ترى أنها تخدم موقفها في تقليل العجز التجاري وتحقق ميزة للشركات الأمريكية (WTO, 2006).

أمريكا وحقوق الإنسان والتجارة :

الوفد الأمريكي المشارك في مفاوضات إنشاء منظمة التجارة العالمية طالب أن تلتزم المنظمة و الدول الأعضاء بحقوق الإنسان وطالب بربط حقوق الإنسان في صلب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مع الملف الاجتماعي وهدد الوفد بعد التوقيع على الاتفاقية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إذا لم تدرج هذه المعايير في المنظمة ولم تلتزم الأطراف الموقعة بهذه المعايير وكانت الدول النامية بعض الدول مثل الصين ترى أن الموضوع هو سياسي وتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو تلكا من الإدارة الأمريكية من أجل استخدام ذريعة حقوق الإنسان كأداة ضغط في التجارة الدولية، ويبرر إقامة حواجز أمام تدفق التجارة إلى الولايات المتحدة، وكانت إدارة كلينتون التي دعمت هذه المطالب متهيبة من قيام النقابات العمالية الأمريكية من معارضة اتفاق التجارة لخشية النقابات من فقدانها أعمالها نتيجة انتقال الشركات إلى الدول التي تتمتع بأيدي رخيصة، كانت هذه المعارضة الأمريكية وما تزال من الخلافات القائمة في التجارة الدولية تحت ذريعة عمالة الأطفال وظروف العمل وعمل السخرة (عايدة، 1994، 4 تشرين ثاني).

وأما استخدام قضية تحرير التجارة و ربطها بموضوع حقوق الإنسان فقد جاء منذ صدور التوجهات السياسية الخارجية التي بدأت بإعلان الرئيس (كارتر) عن تبني حقوق الإنسان في سياسة الولايات المتحدة الخارجية و تكرر في خلال مفاوضات الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية (ويلبورن، 1997)، ولكن هذه السياسة خضعت للمصالح الأمريكية البرجماتية Pragmatism أكثر بما تقيدت بحقوق الإنسان، وكان الرئيس (كلينتون) الذي عارض عقد اتفاقية تجارية مع الصين في فترة حملته الانتخابية بذريعة انتهاكها لحقوق الإنسان، كان هو نفسه من وافق على تسهيل دخولها إلى منظمة التجارة العالمية تحت شعار أن ذلك سوف يقوى الديمقراطية و يدعم التزامها بحقوق الإنسان (Hastedt, 2004) ، كما أثارت الولايات المتحدة قضية تشغيل الأطفال والعمل الذي تسميه عمل السخرة، واعتبرته ينتهك حقوق الإنسان و لكن الولايات المتحدة استخدمت

هذه الذريعة ضد الدول التي كانت ترى فيها منافساً لها ومنعت تجارتها من دخول الولايات المتحدة (مور، 2000).

المقاطعة العربية و حرية التجارة

في إطار استخدام السياسة الأمريكية للتجارة في تحقيق أهدافها السياسية حاولت الانتقاص من سيادة الدول العربية في فرض الدول العربية المقاطعة على إسرائيل لوجود احتلال إسرائيلي للأراضي العربية، واستتدت أمريكا إلى المادة "13" من اتفاقية تأسيس منظمة التجارة العالمية في إثبات حجتها والهجوم على مواقف الدول العربية التي تنتهج المقاطعة، على الرغم من أن المادة تعطي حق الدول الأعضاء عند الانضمام للمنظمة بالإعلان عن تحفظها على تطبيق الاتفاقية تجاه دولة عضو في المنظمة عند تقديم طلب الانضمام الذي ينظر فيه المجلس الوزاري للدول الأعضاء في المنظمة، والموقف العربي واضح في استناده إلى مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يقف ضد الاحتلال ويعطي حق الشعوب في مقاومته ورفضه واتخاذ ما يلزم لتحرير أراضيها المحتلة (حسين، 2008).

قضايا البيئة والتجارة

واستخدمت الولايات المتحدة قضية الحفاظ على البيئة للحد من دخول تجارة الدول المنافسة إلى أراضيها، و اعتبرت أن الدول و الصناعات التي تنتهك البيئة و تساهم في تدهور المستوى البيئي لن يسمح لصادراتها في الدخول إلى الولايات المتحدة، و أوقفت الولايات المتحدة الصادرات التي ترى أنها تسبب تلوث بيئي، وكانت هذه الإجراءات تستخدم ضد الدول التي لديها فائض تجاري مع الولايات المتحدة مثل دول جنوب شرق آسيا، وكان هذا من الأسباب التي ساهمت في نشوء الأزمة المالية لهذه الدول في أواخر التسعينات. (خطيب، 2001).

الاتفاق على الوصول إلى منظمة التجارة العالمية

تقوم مبادئ منظمة التجارة العالمية وأفكارها على نفس المنطق السياسي الأمريكي وعلى افتراض أن التجارة الحرة والحد من تدخل الحكومات في التجارة الحرة وإطلاق حرية المنافسة في الأسواق، التميز تفضيل المنتجات الوطنية غير مسموح، ويجب إزالة القيود الجمركية الذي من شأنه أن يؤدي إلى الازدهار العالمي ولكل الدول الأعضاء في المنظمة، ولكن المشكلة التي تبرز هي في تحديد المواصفات التي تضعها الدول في تحديد المعايير والمقاييس التي جاءت احد مواد المنظمة لتسمح للدول بوضع المعايير التي تحافظ على حياة و صحة مواطنيها ومعايير البيئة المطبقة التي تسمح على أساسها بدخول المنتجات إلى حدودها، ومن السهل أن تستخدم الدول المتقدمة المتمتعة بمستوى رفيع من المقاييس في أنظمة الجودة في كحواجز أمام التجارة، ومن شأن هذه المقاييس ذات المستوى المرتفع أن تشكل بديل عن العوائق الجمركية والسياسة الحمائية التي يجب أن ترفع حسب الاتفاقية، والمتضرر في الوصول إلى هذه المقاييس هي الدول النامية التي لم تتطور صناعاتها إلى المستوى الذي يؤهلها بامتلاك التقنيات العالية في المجال التكنولوجي الذي يتيح لها قدرة تنافسية عالية (Picciotto, 2006).

الولايات المتحدة عملت على تسكين مخاوف الدول النامية و إظهار فوائد المنظمة لتجارتها ، جاء اتفاق المنسوجات والملابس في منظمة التجارة العالمية لإرضاء الدول النامية التي تعتمد على المنسوجات، وقام بنقل الاتفاقيات التي كانت تحكم تجارة المنسوجات والملابس وهي اتفاق الألياف المتعددة الذي نظم التجارة في المنسوجات والملابس حتى العام 1994، وسيكون الانتقال بالترتيب ونسب تدرجية لتزال الحصص بشكل كامل في 2005، ومن أكبر الدول المستفيدة هي الهند والصين، والدول المتضررة كثيرة منها دول عربية كانت تستخدم نظام الحصص وفي جلب الاستثمارات الأجنبية في بلادها ليستفيدوا من حصة هذه الدولة في التصدير إلى الأسواق العالمية، وبعد تحرير المنسوجات لن تعد هذه ميزة لاستثمارية. (النصيبي، 2007).

كانت مواقف الدول من إنشاء منظمة التجارة العالمية تحتوي على الكثير من التساؤلات حول سيادتها الوطنية وكانت الدول النامية ترى أن منظمة التجارة العالمية في قوانينها والية فض النزاعات تنتهك سيادة الدول الصغيرة والضعيفة التي لن تستطيع مقاومة ضغوط الدول القوية في مواجهه قرارات منظمة التجارة العالمية، لأن الأنظمة والمبادئ التي تفوق عليها المنظمة و الشروط التي يجب أن تلتزم بها الدول الأعضاء تتجاهل الفروقات في عملية النمو والتنمية التي تمر بها هذه الدول التي لن تستطيع في ظل هذه الشروط السيطرة على اقتصادها وبالتالي تصبح هذه الدول

ملزمة بتحقيق الأمن والسيطرة على التوازنات الاجتماعية في ضوء عدم سيطرتها على أهم عامل للنفوذ وهو الاقتصاد بالإضافة إلى استباحة الشركات الدولية لاقتصاد هذه الدول وارتباط مجموعات مهمة من المجتمع بهذه الشركات التي سوف تؤثر عليهم وتدفعهم إلى تأييد سياسات الدول التي تتبع لها هذه الشركات مما يضع حكومات الدول الضعيفة في موقف صعب وعليه أثرت دول عدم الانضمام إلى المنظمة لخشيته على انتهاك سيادتها الوطنية (المصري، 1994).

هناك خشية من أن إقرار تحرير التجارة وفرض قوانينها من خلال منظمة التجارة العالمية سوف ينتج عنه توترات داخلية في البلدان التي لا تستطيع أقلمة أوضاعها الداخلية لفتح أبوابها لتدفق حر للبضائع والأفكار والقيم والسلع والخدمات، والمواجهة بين التجارة الدولية وضرورة خضوع الدول لقوانينها تستتبع صراع بين القوى المحلية التي ترغب في بناء أنظمتها الديمقراطية على ضوء التجربة الخاصة لكل امة و على هدي القيم التي تؤمن بها، لكن قوى السوق الحرة التي تروج لها أمريكا تعنى أن الديمقراطية هي أن يملك زمام الحكم في الدول طبقة تكون وكيلا للشركات الأمريكية و ترتبط مصالحها بالمصلحة السياسية الأمريكية و تصبح سياسات هذه الدول بالنتيجة تحصيل تابع في خدمة التحكم الأمريكي الكوني (باربر، 1998).

مهام المنظمة وأهدافها

تعتبر منظمة التجارة العالمية أهم إطار دولي ينظم التجارة الدولية في العالم وبضم غالبية دول العالم ، وتتحكم الدول الأعضاء في المنظمة بالنسبة العالية في التجارة العالمية وتهدف المنظمة إلى تحقيق عدة أهداف :

- المنظمة كإطار للمفاوضات الدولية:
تتولى المنظمة مسؤولية الاستمرار في تنظيم جولات التفاوض للدول الأعضاء في كافة القضايا التجارية، وتعد لهذا الغرض الاجتماعات و الجولات والمؤتمرات بصورة منظمة ودورة .
- العمل على تحقيق التنمية:
تسعى المنظمة إلى تنمية التجارة الدولية و الرفع من قدرات أعضائها لتؤهلهم للدخول إلى عالم السوق وتعطي ميزات تفضيلية وإعفاءات للدول التي ما تزال في طور التحول من النظام الذي تسيطر عليه الدولة إلى نظام السوق .

- مراقبة تنفيذ الاتفاقية:

على غير اتفاقية الجات، للمنظمة الحق في متابعة تنفيذ لدول الأعضاء كافة قرارات وسياسات المنظمة وتتولي المنظمة متابعة ذلك.

- آلية حل الخلافات بين الدول:

تمتلك المنظمة مؤسسة تعمل على فض الخلافات والنزاعات التي تنشأ لأسباب تجارية بين الدول الأعضاء .

- التعاون و التشاور :

تعمل المنظمة على استمرار التداول والتشاور بين الدول الأعضاء بقصد تطوير أنظمة حرية التجارة العالمية (حسين، 2008).

أثر الفكر والسياسة الأمريكية في تكوين منظمة التجارة العالمي

بدأت الدورة التفاوضية التي أفضت إلى تأسيس منظمة التجارة العالمية في العام 1986م بناءً على دعوة أمريكية نتيجة حاجة أمريكا إلى فتح أسواق جديدة، وجاء انتهاء الحرب الباردة وشروع أمريكا في قيادة نظام دولي جديد لتوفر فرصة تستطيع أمريكا فرض شروطها على الدول الأعضاء في تشكيل المنظمة (إبراهيم، 1997)، واستطاعت تذليل الموقف الأوربي الذي حاول الأوربيين وضع تصورهم لإنشاء المنظمة من خلال إصرارهم على الاستمرار في تقديم الدعم الحكومي لمزارعيهم و حماية ثقافتهم عبر رفضهم قبول الطرح الأمريكي الذي اعتبر أن المنتجات الصوتية و البصرية جزء من التجارة وليس منتجاً ثقافياً كما يطرح الأوربيون الذين خشوا على ثقافتهم من الغزو الفكري الأمريكي ، ولكن الإصرار الأمريكي في رفض الدعم الحكومي باعتباره تدخلاً من الحكومات في حرية التجارة استطاع إقناع الأوربيين بالموافقة على إقامة المنظمة مع حقهم في التفاوض على موضوع المنتجات الصوتية و المرئية (سلطان، 1994).

واستطاعت أمريكا التغلب على اعتراضات الدول النامية من خلال إغرائها بتقديم المساعدات و المعونات كي توافق على فتح أسواقها، في حين كانت الدول النامية تطالب بتسهيل دخول منتجاتها للسوق الأمريكي بدلاً من المساعدات خصوصاً أن معظم منتجاتها الزراعية تتعرض لقيود في دخول أسواق أمريكا ، وكانت بعض الدول ترى في المساعدات الأمريكية أداة تستخدمها أمريكا لممارسة ضغوط سياسية عليها، وطرحت المنظمات الأهلية شعار التجارة وليست المساعدة (Trade Not Aid) لتحسين وضع الدول النامية و انتشالها من الفقر و حمايتها من

الضغوط السياسية التي تستخدم قضية تحرير التجارة لإحداث تغييرات سياسية بطريقة تخدم مصالح خارجية (دروزيل، 1987).

3.4.5 عملية قبول الأعضاء:

تخضع عملية قبول الدول إلى منظمة التجارة العالمية لمجموعة معايير محددة يجب أن تلتزم بها الدول للدخول، ومعظم هذه المعايير تتوافق مع الفكر الأمريكي و هي معايير كانت أمريكا تطالب الدول الالتزام بها حيث ربطت الساسة الأمريكية بين التغييرات السياسية التي يتوجب على كل دولة القيام بها مثل احترام حقوق الإنسان و الملكية الخاصة و حرية السوق وتشجيع النظام الديمقراطي، و لكن حالياً تتم المطالبة بها من خلال منظمة التجارة، وتقف على رأس الشروط التزام الدول بتقييد التدخل الحكومي في التجارة و " التطبيق القسري لحقوق الملكية " وفتح أسواقها أمام تجارة الخدمات و السلع ، ومن ثم تخوض الدولة المرشحة للانضمام مفاوضات ثنائية مع دول أعضاء " كل حسب اهتمامه" و غالباً ما تصدر الولايات المتحدة هذه المفاوضات و تحدد مدي نجاح الدول في تطبيق الالتزامات التي تؤهلها للدخول إلى منظمة التجارة العالمية (هيلز، 2007).

وكانت الشروط الأمريكية أداة ضغط تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في السماح و ترغيب الدول التي تريد الدخول إلى منظمة التجارة العالمية وكان موقف الدول من سياسات الولايات المتحدة يعتبر من أحد المعايير التي تستخدمها الولايات المتحدة للموافقة على قبول عضوية الدول في منظمة التجارة العالمية، وكان الجانب السياسي واضح في ممارسة الولايات المتحدة في سياستها الخارجية و ربط المصالح والقضايا التجارية بالقضايا السياسية.

الاتفاقيات التجارية الأمريكية

الاندفاع الأمريكي في تحرير التجارة الدولية وفق رؤية أمريكية لم يتوقف عند حدود إنشاء منظمة التجارة العالمية، ولكنه رافقه اتجاه توقيع عدد متزايد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مختلفة، سواء كانت اتفاقيات تضم دول إقليمية أو اتفاقيات ثنائية. وبدأت إدارة الرئيس كلينتون عدد من المفاوضات و توسعت إدارة الرئيس جورج بوش الابن فيها و شهدت زيادة عالية بالمقارنة مع عدد الاتفاقيات التي وقعت في العقود السابقة، واحد التبريرات الأمريكية في ذلك جاء بعد جولة الدوحة و بروز اعتراضات من الدول الأعضاء على مطالبة الولايات المتحدة بتحرير سريع لقطاعات جديدة في التجارة خصوصاً الزراعية، والتي واجهت معارضة من كثير من الدول بالإضافة إلى قضايا

الملكية الفكرية والدعم الحكومي، وترى الإدارة الأمريكية أن تحرير التجارة بصورة ثنائية يصب في المحصلة في تحرير التجارة الدولية (McMahon, 2006).

تكتل النافتا

بدأ اتفاق النافتا بتوقيع اتفاقية التجارة الأمريكية مع كندا في العام 1989 إلى كانت تحاول فيها أمريكا توسيع أسواقها مقابل قيام السوق الأوروبي الموحد، وخلال التسعينات استمرت المفاوضات و تم توقيع الاتفاق في عهد الرئيس كلينتون في العام 1993 لإقامة سوق يضم كندا والولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك، ويعتبر من أكبر الأسواق التجارية العالمية، و ساهمت السوق في النمو التجاري والرخاء الاقتصادي الذي عاشته أمريكا في التسعينات (US. Trade Representative, 2001)

الاتفاقيات التجارية الثنائية

عملت الساسة الخارجية الأمريكية للوصول إلى تحرير التجارة بشكل ثنائي مع دول كثيرة في العالم للوصول إلى اتفاقيات ثنائية للتبادل التجاري، تخدم هذه الاتفاقيات السياسة الأمريكية في توطيد دعائم السلم العالمي وتثبيت الاستقرار في الدول التي تعتبرها أمريكا مهمة في تنفيذ سياستها الكونية، وجاءت هذه الاتفاقيات للتحرير قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية و استمرت في توقيع الاتفاقيات، وجاءت إسرائيل من أوائل الدول التي وقعت معها أمريكا اتفاقية تبادل تحرير التجارة في العام 1986 ، ومن ثم كانت سلسلة من الدول الأخرى منها ، كندا، المكسيك، الأردن، تشيلي، سنغافورة، استراليا، المغرب، وجمهورية الدومنيكان، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، البحرين، وتفاوض في سبيل توقيع اتفاقيات أخرى (US. Trade Representative, 2009).

جدول 5.3 : اتفاقيات التجارة الحرة بين أمريكا ودول العالم

التاريخ	اسم الدولة	
2005	استراليا	1
2004	البحرين	2
1994	كندا	3
2004	تشيلي	4
2004	كوستاريكا	5
2004	جمهورية الدومينكان	6
2004	السلفادور	7
2004	جواتيمالا	8
2004	هندوراس	9
1985	إسرائيل	10
2001	الأردن	11
1994	المكسيك	12
2004	المغرب	13
2004	نيكاراغوا	14
2006	عمان	15
2006	البيرو	16
2004	سنغافورة	17

(USTR.2009)

5.5. فوائد إنشاء منظمة التجارة العالمية

كانت إدارة الرئيس كلينتون تقدر الأهمية الإستراتيجية للتجارة في تقوية نفوذها في العلاقات الدولية، وقال الممثل التجاري الأمريكي في عهد (كلينتون) إن التجارة أداة سوف تساعدنا على فرض إصلاحات سياسية في الدول التي تزيد الانخراط في منظمة التجارة العالمية (Barfield, 2006)، وكانت حرية التجارة وتوسيع السوق أصبحا لازمة في الخطاب السياسي الأمريكي، والرئيس كلينتون كان يكرر استعمال عبارة الأسواق الديمقراطية في خطباته وكان يشدد على الربط ما بين ضرورة السوق الحرة و نشوء الديمقراطية بطريقة تجعل الربط مقدس، وكان الربط هو الرسالة الأساسية التي حملتها السياسة الخارجية الأمريكية وجرى التركيز عليها في إطار إعادة تطويع الدول الأوروبية التي كانت ضمن حلف وارسو في الدخول إلى نظام السوق الذي يعنى إعادة

هيكله النظام السياسي بالوسائل الديمقراطية التي تضع السلطة السياسية في أيدي رجال الأعمال و الشركات الأمريكية التي تعنى إخضاع سياسة هذه الدول للهيمنة الأمريكية (باربر، 1998).

أصبحت منظمة التجارة العالمية بمثابة محرك ظاهرة العولمة التي أصبحت ترادف الأمركة و سهلت المنظمة من خلال أنظمتها على فتح الأسواق العالمية أمام الفكر و القيم الأمريكية، وكان مطلوب من الدول لنيل عضوية المنظمة أن تغير من قوانينها خصوصاً التي تقيد حرية الفرد و تتقدم على طريق الديمقراطية وتفتح أسواقها أمام التجارة الحرة بدون قيود تضعها الدولة (الجار الله والشواف، 2000). وأصبح العالم في معظمه مفتوحاً أمام الكم الهائل من تدفق المعلومات و البرامج و الأفلام و الثقافة الأمريكية وأصبحت طريقة الحياة الأمريكية و قيمها في الاستهلاك والربح و السعي وراء السعادة الفردية تروج على أنها حضارة عالمية ويجب على جميع الحضارات الأخرى أن تفسح أمامها الطريق. (يسين، 12 أكتوبر، 2008)، واستغلت أمريكا منظمة التجارة للترويج للأمركة تحت شعار أن العولمة هي سمة العصر و استطاعت أن تطلق ما تسميه العولمة السياسية التي تريد أن تنتشر القيم السياسية الأمريكية على العالم كمدخل لتحرير التجارة .

كانت مواقف الدول من إنشاء منظمة التجارة العالمية تحتوي على كثير من التساؤلات حول سيادتها الوطنية وكانت الدول النامية ترى أن منظمة التجارة العالمية في قوانينها و آلية فض النزاعات تنتهك سيادة الدول الصغيرة والضعيفة التي لن تستطيع مقاومة ضغوط الدول القوية في مواجهه قرارات منظمة التجارة العالمية، لأن الأنظمة والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة والشروط التي يجب أن تلتزم بها الدول الأعضاء تتجاهل الفروق في عملية النمو والتنمية التي تمر بها هذه الدول التي لن تستطيع في ظل هذه الشروط السيطرة على اقتصادها وبالتالي تصبح هذه الدول ملزمة بتحقيق الأمن والسيطرة على التوازنات الاجتماعية في ضوء عدم سيطرتها على أهم عامل للنمو وهو الاقتصاد بالإضافة إلى استباحة الشركات الدولية لاقتصاد هذه الدول وارتباط مجموعات مهمة من المجتمع بهذه الشركات التي سوف تؤثر عليهم وتدفعهم إلى تأييد سياسات الدول التي تتبع لها هذه الشركات مما يضع حكومات الدول الضعيفة في موقف صعب (المصري، 1994).

لقد عملت السياسة الخارجية الأمريكية تحت شعار تحرير التجارة الدولية على انتزاع سيادة الدول ومن خلال الحكم على مدى صلاحية نظامها السياسي و قوانينها الوطنية، وكان من أهم السياسات التي دعمتها الولايات المتحدة تجاه الدول التي كانت تطبق السياسات الاشتراكية سابقاً، خصوصاً في شرق أوروبا التي كانت ضمن معسكر وارسو هو مساعدتها للتحول إلى الديمقراطية ونظام

السوق الحرة، ومع دعوات الديمقراطية وحرية السوق كانت الشركات الأمريكية تشتري أصولاً ضخمة للصناعات والخدمات و تلحقها بملكيته بالتعاون مع وكلاء محليين، وتدخل الأسواق و تحمل معها أنماطاً جديدة من الفكر والثقافة وتكرس النظام الاستهلاكي الأمريكي في هذه المجتمعات (سماره، 27 تشرين أول، 2008)، والالتزام بقوانين منظمة التجارة الدولية أسهم بتراجع السلطة الوطنية للقوانين الوطنية و طالما وافقت الدول على الانضمام فعليها تطبيق كافة الالتزامات كما جاءت في منظمة التجارة العالمية، و الدول النامية هي الأكثر قابلية للتعرض لضغوط أمريكا في مجالات لا يوجد للدول النامية فيها مصلحة مثل الملكية الفكرية ، ولكن هذه الدول أصبحت ملزمة بملاحقة حقوق الملكية الفكرية في دولها لصالح أمريكا التي تتمتع بأعلى نسبة عالمية في امتلاكها حقوق ملكية فكرية (لطي، 1996) .

إن تحرير التجارة و فتح الدول حدودها لتدفق السلع و البضائع و الخدمات والأفكار سوف ينتج عنه نشوء طبقات جديدة تستغل الانفتاح و تعمل على تراكم ثروة مالية، ومن الطبيعي أن تنعكس الثروة المالية على تأثير الأغنياء على النظام السياسي، وهذه الطبقة الغنية التي نشأت في ظل الانفتاح استفادت من ارتباطاتها التجارية سواء من العمل في الوكالات للشركات الأمريكية أو من تجارتها للسوق الأمريكي (باربر، 1998)، وكما يقول (الكسندر هاملتون) أن ارتباط مجموعة من التجار بالمصالح الخارجية عن طريق مصالحهم الخاصة سوف يدفعهم للتأثير على سياسة بلادهم لمصالح هذه الدول التي لهم ارتباطات تجارية معها (Eckes, 1995).

يقول (جيفري سكوت Jeffrey Schott) المختص بسياسة أمريكا التجارية الدولية ، إن السياسة التجارية التي تمارسها الولايات المتحدة تخدم المصالح الأمريكية و تساهم في تعزيز نفوذ الولايات المتحدة مع دول كثير وفي مناطق هامة مثل الشرق الأوسط، تلعب العلاقات التجارية دور مهم في منح نفوذ قوى للولايات المتحدة وتعطيها الفرصة لعمل الإصلاحات الداخلية في العديد من البلاد (McMahon, 2006). وهذا النفوذ يعزز مكانة و دور الولايات المتحدة الاستراتيجية ويعطيها مكانة دولية هامة و يمنحها القوة للتأثير.

لقد مارست أمريكا سياسة خارجية ثابتة في تبني تحرير لتجارة الدولية، وتعززت هذه السياسة بتزايد انخراط الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد الدولي، و منذ العام 1960 إلى العام 2007 زادت نسبة التصدير بالمقارنة للنتائج المحلي الإجمالي الأمريكي من 4.9 % إلى 12.2 % ، في المقابل وصلت نسبة الاستيراد في الفترة ذاتها من 4.3 % إلى 17% ، وعلى سبيل المثال وصل حجم الصادرات الأمريكية في العام 2007 إلى 1.6 تريليون دولار بينما وصل حجم الواردات إلى 2.4

تريليون دولار أمريكي، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة أكبر فاعل في التجارة الدولية، و انفتاح الأسواق الدولية خصوصاً بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية ودخول دول العالم النامي فيها ، أحدث تغيير في اتجاه الصادرات الأمريكية التي كانت وجهتها الرئيسية إلى الدول المتقدمة، ومنذ العام 1985 - 2007 زادت صادرات أمريكا إلى الدول النامية خصوصاً آسيا والصين تحديداً من 33% إلى 49%، بينما ارتفعت واردات أمريكا منها من 35% إلى 57% ، وهذا التشابك و زيادة انخراط الولايات المتحدة في التجارة الدولية يحتم على الولايات المتحدة الاهتمام بالتجارة الدولية و لعب دور فاعل في تصميم النظام التجاري لخدمة مصالحها (Morrison . and Cooper ,2007)

عضوية الولايات المتحدة الأمريكية في منظمة التجارة العالمية أفاد الاقتصاد الأمريكي، فمثلا دخول الصين في المنظمة في العام 2001 خفض التعرفة للصادرات الأمريكية المهمة من 25% إلى 7% وهذا أفاد أمريكا، وأتاحت أنظمة منظمة التجارة في فتح حدود أمام تدفق البضائع و الخدمات الأمريكية إلى مجموعة كبيرة من دول العالم، بعد أن وافقت هذه الدول قوانينها الداخلية بما يتيح حرية التجارة، وعلى سبيل المثال من 53 شكوى تقدمت بها الولايات المتحدة إلى المنظمة فإنها كسبت منها 28 قضية لصالحها، واستجابت المنظمة لنداءات أمريكا في فتح حدود الصين لأشياء الموصلات، والرز واللحوم مع المكسيك، والحليب مع كندا، بالإضافة إلى 2700 منتج مع الهند، ومع دول أخرى مثل اليابان، وساهمت المنظمة في ازدهار الاقتصاد الأمريكي ورخاء الأمريكيين (Griswold, 2010).

6.5 السياسة الأمريكية و النظام العالمي

كانت الدعوة لإنشاء نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة في بداية التسعينات في عهد الرئيس (جورج بوش) الأب تتطلع لصياغة نظام عالمي متكامل يجسد الهيمنة الأمريكية التي بدت واضحة في قيادة أمريكا لتحالف واسع في الحرب على العراق في 1991 وكان على أمريكا استكمال بناء النظام العالمي على ضوء أفكارها و حتى يحقق مصالحها، و جاءت انتخابات الرئاسة التي خاض فيها الرئيس (بوش) الأب معركة الرئاسة الانتخابية مع الرئيس (بيل كلينتون) الذي رفع شعار انتخابي " أنه الاقتصاد يا غبي، "It's the economy, stupid," يؤكد على أهمية الاقتصاد في حقبة عالمية جديدة، وكان انتصار كلينتون في الانتخابات يبشر بمرحلة جديدة تحتل فيها القضايا التجارية أهمية مرتفعة في السياسة الأمريكية في عهد الرئيس كلينتون .

استغلت إدارة الرئيس (كلينتون) ظاهرة العولمة و الاتجاه العالمي المنفتح و اهتمام الشعوب بالتنمية والاقتصاد في انتهاج سياسة تهدف إلى تحرير التجارة الدولية لتصبح في خدمة المصلحة الأمريكية ، وشهدت فترة الرئيس (كلينتون) سياسة أمريكية طموحة عملت على تحرير التجارة العالمية بصورة قل نظيرها في التاريخ الأمريكي، حيث تم التوقيع على اتفاقية تجارة حرة في أمريكا الشمالية، وأنشاء منظمة التجارة العالمية والشروع بمفاوضات لتوسيع منطقة التجارة لتشمل الأمريكيتين والاتفاق على مفاوضات منطقة تجارة حرة مع دول في حوض الباسيفيكي و مسار للتفاوض حول تجارة مع قارة إفريقيا، وكان واضحاً عزم إدارة كلينتون على ربط معظم مناطق العالم بنظام تجاري تكون أمريكا موجودة فيه، وجاءت النتائج واضحة في انتعاش الاقتصاد الأمريكي سريعاً في فترة الرئيس كلينتون (Lawrence, 2002). إلا أن اندفاع الإدارة الأمريكية في تحرير التجارة جابه صعوبات أواخر التسعينات نتيجة نقص تأييد الكونغرس لسياسة الرئيس (كلينتون)، وفشل مؤتمر (سياتل) الذي عقد في أمريكا في العام 1999م تحت رعاية منظمة التجارة للقيام بالمزيد من تحرير التجارة، وجاء فشل المؤتمر نتيجة المطالب الأمريكية التي أرادت خدمة المصلحة الأمريكية في مطالبة الدول الأعضاء بإجراء المزيد من فتح أسواقها أمام الصادرات الأمريكية، بينما واصلت أمريكا الاستمرار في وضع عراقيل أمام دخول منتجات الدول النامية السوق الأمريكي ، وأدت هذه السياسة الأمريكية إلى ظهور معارضة من الدول النامية و أثارت احتجاجات ضخمة أمام مكان انعقاد المؤتمر مما أدى إلى عدم تحقيق انجازات تذكر، وجاء مؤتمر الدوحة في 2001 أيضاً بدون انجازات جديدة مما أدى إلى زيادة الشكوك في قدرة المنظمة على تحرير التجارة بصورة تضمن حقوقاً متساوية لجميع الدول الأعضاء على ضوء احتجاج الدول النامية من هيمنة أمريكية على المنظمة (Hastedt, 2004).

خضعت سياسة الرئيس (بوش) الابن في تأسيس نظام عالمي تحت وطأة حادث تفجير برج التجارة العالمي الذي كان يمثل رمزاً مهماً من رموز القوة الأمريكية التي ترمز لها التجارة ، و اتسمت سياسة بوش الابن بالتركيز على استخدام القوة العسكرية في فرض نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة ، إلا أنها اعتبرت تحرير التجارة الدولية جزءاً من سياستها في بناء النظام العالمي، و الممثل التجاري الأمريكي (روبرت زوليك Robert zoellick) قال في 2001 " أن التجارة ومنظمة التجارة العالمية جزء حيوي لمكافحة العنف ، التجارة أكبر من مجرد كفاءة اقتصادية ، أنها تعكس قيمنا و انفتاحنا ، والتبادل السلمي و حريتنا في الاختيار "

" Trade and WTO are vital parts – offers an antidote to this violent rejectionism trade is about more than economic efficiency; it reflects a system of our value; openness; peaceful exchange,. freedom to choice". (Zoellick,2001).

وإستراتيجية الأمن القومي في 2002 اعتبرت أن تحرير التجارة أداة رئيسة في مكافحة " الإرهاب " ودعت الوثيقة إلى " استغلال الولايات المتحدة فرصة الحرب على الإرهاب لإقامة نظام دولي يقوم على نشر منافع الديمقراطية والأسواق الحرة والتجارة الحرة في كل زاوية في العالم

"The United States will use this moment of opportunity to extend the benefits of freedom across the global. We will actively work to bring the hope of democracy, development, free markets, and free trade to every corner of the world... Poverty does not make poor people into terrorists Free trade and free markets have proven their ability to lift whole societies out of poverty—so the United States will work with individual nations, entire regions, and the entire global trading community to build a world that trades in freedom and therefore grows in prosperity." (White House.2002).

وفي إطار هذه الإستراتيجية استمرت السياسة الأمريكية في السير على خطى السياسات الأمريكية السابقة في استخدام التجارة لخدمة المصالح الأمريكية ، وفي ضوء الإخفاقات التي اعترضت مطالب الولايات المتحدة في مفاوضات منظمة التجارة في (سياتل) و(الدوحة)، اتجهت السياسة الأمريكية إلى عقد اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع دول مختلفة في العالم، وكانت هذه استمراراً لسياسة قديمة مارستها الإدارات الأمريكية في دعم حلفائها في العالم عبر عقد اتفاقيات تجارية لتعزيز علاقاتها معهم، وكانت اتفاقية التجارة الحرة مع " إسرائيل " مثلاً واضحاً على ذلك حيث خدمت هذه الاتفاقية المصالح السياسية والأمنية للولايات المتحدة ولم تكن لها اعتبارات تجارية (Barfield, 2006) ، وتابعت أمريكا استخدام التجارة في خدمة مصالحها السياسية وتثبيت الاستقرار في الدول التي تعتبرها أمريكا مهمة في تنفيذ سياستها الكونية مثل الأردن، تشيلي، سنغافورة، استراليا، المغرب، جمهورية الدومنيكان، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، البحرين، وتتفاوض مع عدد آخر من الدول لتوقيع اتفاقيات أخرى (USTR, 2009).

وفي إطار خطة (بوش) لنشر الديمقراطية في العالم خصوصاً في العالم الإسلامي والوطن العربي بعد احتلال أمريكا لأفغانستان والحرب على العراق جاء تحرير التجارة من ضمن الوسائل الرئيسية التي اعتمدها أمريكا في سبيل التغيير الديمقراطي والسياسي الذي تخطط له السياسة الأمريكية، وكانت الخطة تقوم على أساس إقامة منطقة حرة بين الدول العربية وأمريكا وتقوم أمريكا من خلالها بتوقيع اتفاقيات منفردة مع كل دولة للوصول إلى تحرير للتجارة بشكل تدريجي، وكان الرئيس (بوش) الابن وصف هذه المبادرة بأنها سوف تمنح الأمل لشعوب المنطقة الذين سوف يتمتعون بانطلاقة حريتهم ومبادراتهم الخاصة و تطوير ديمقراطيتهم عبر التجارة الحرة (Bush, 2004).

7.5. الخلاصة

تتطلع السياسة الأمريكية إلى استمرار التفوق الأمريكي على العالم، وتقوم الهيمنة على وجود شعور أمريكي بأن هناك رسالة أمريكية عالمية يجب أن تنتشر في العالم و تحمل الرسالة الفكر والثقافة الأمريكية التي تقوم على الحرية والديمقراطية والحرية الفردية والملكية الخاصة التي أثبتت التجربة الأمريكية أنها الأفضل للازدهار والتنمية لكل دول العالم .

الفكر السياسي الأمريكي الذي اعتمد على حرية الفرد والملكية الخاصة و تقييد تدخل الدولة ، أثمر عن تطورات هائلة في الحياة الأمريكية نتج عنه بروز أهمية الملكية الفكرية في ضوء ثورة المعلومات ، وتوسع هائل في قطاع الخدمات الذي نتج عن تراجع الدولة في الاستمرار في نظام دولة الرفاهية، وكان من نتائج ذلك هو زيادة الأهمية لهذين القطاعين و نجاح الولايات المتحدة في فرضها على منظمة التجارة العالمية.

عملت السياسة الأمريكية في إطار إستراتيجية الولايات المتحدة العالمية، على اعتبار قضية تحرير التجارة الدولية ضمن أسس هذه الإستراتيجية، وجرى ربط دخول منظمة التجارة بضرورة إجراء تغييرات سياسية في الدول التي تريد الانضمام للمنظمة أو لعقد اتفاقيات ثنائية مع أمريكا، وجاء إقامة منظمة التجارة العالمية ليخدم المصالح الأمريكية، واستمرت السياسة الأمريكية في إقامة اتفاقيات تجارية إقليمية وثنائية بما يخدم السياسة الأمريكية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

عالجت الدراسة دور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية، ودرست الأفكار الأمريكية التي رافقت نشوء الدولة الأمريكية، وكيفية مساهمتها في تشكيل الأركان الأساسية للفكر السياسي الأمريكي الرأسمالي الذي قام على أساس التجارة الحرة، واستعرضت تأثير التجارة على الحياة السياسية الأمريكية وكيف تفاعلت في المجتمع الأمريكي، وشكلت قيماً سياسية راسخة في المؤسسة السياسية الأمريكية، وكيف انعكست هذه الأفكار على أداء السياسة الخارجية الأمريكية .

تناولت الدراسة بالبحث تأثير التجارة في النظام السياسي من وثيقة الاستقلال والدستور، مروراً بتقسيم المسؤولية حول إدارة السياسة الخارجية بين الرئيس والكونغرس، والدور الذي لعبته التجارة في الصراعات والحروب التي شاركت فيها أمريكا، وألقت الدراسة الضوء على المرونة التي تناول فيها النظام السياسي الأمريكي تطبيق أفكاره السياسية بطريقة تظهر البرجماتية وميله إلى تحقيق نظرية المنفعة طوال مراحل التاريخ الأمريكي وتطور المجتمع، وركزت الدراسة على فترة بروز أمريكا بعد الحرب العالمية كقوة دولية، والتأثيرات الدولية التي مرت وتفاعلت معها وأثرت في موقفها باتجاه تحرير التجارة الدولية حتى الوصول إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية التي شكلت الأفكار والسياسة الأمريكية أركانها الرئيسية.

النتائج:

اقتضت دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية دراسة بدايات الهجرة إلى أمريكا، التي بدأت كمشروع تجاري نتج عن تنافس استعماري تجاري بين الدول الأوروبية، ولعبت الشركات التجارية دوراً رئيساً في تكوين التجربة الأمريكية، وأثرت طريقة إدارتها للمستعمرات في طريقة الحكم في أمريكا، وتأثر الأمريكيون بأفكار عصر التنوير الأوروبي، وساهمت هذه الأفكار في صقل أفكار الثورة الأمريكية، التي كان من أسباب اندلاعها تقييد بريطانيا لحرية الأمريكيين في ممارسة تجارتهم.

ولعبت الأفكار السياسية الأمريكية دوراً في صياغة الدستور وتشكيل النظام السياسي الأمريكي، وكان من أهم هذه الأفكار الحرية الفردية والملكية الخاصة والحكومة المقيدة، بالإضافة إلى الثقافة السياسية الديمقراطية التي تراكت عبر التاريخ الأمريكي، وكان من أثر هذه الأفكار قيام نظام سياسي يعتقد الرأسمالية السياسية، التي نتج عنها ازدهار وتقدم اقتصادي، وتطور في الحياة الأمريكية انعكس في بروز أمريكا كقوة عالمية، استطاعت أن تلعب دوراً عالمياً متزايداً في العلاقات الدولية، تراوح هذا الدور بين العزلة والانفتاح على العالم، ولكنه كان يتجه إلى سياسة الانفتاح على العالم بتزايد المصالح الاقتصادية النامية داخل المجتمع الأمريكي.

وخضع الالتزام الأمريكي بمبادئ الفكر السياسي الأمريكي لظروف التطور في الحياة الأمريكية، وكانت القوى السياسية قد اجتهدت في تفسير هذه الأفكار وفق رؤيتها السياسية وعلى ضوء المصلحة الوطنية الأمريكية وتطور المجتمع الأمريكي الذي انتقل من مرحلة الزراعة إلى الصناعة، ومن ثم إلى مرحلة اقتصاد الخدمات والمعلومات، وكانت الحرب الأهلية والموقف من تحرير العبيد وعدم اعتبارهم من ضمن الملكية الخاصة أحد هذه التحليلات للاجتهد في تفسير الفكر الأمريكي، وجاء الكساد الكبير ليؤسس لتدخل أكبر للحكومة في الاقتصاد، ويمهد لمرحلة مجتمع الرفاهية، وجاءت فترة المحافظين الجدد في الثمانينات لتبدأ مرحلة منح الحرية الواسعة للأفراد في المجال الاقتصادي في ضوء تراجع الحكومة عن الاستمرار في نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية، وترك المجتمع من خلال أفرادهم وشركاتهم في الحلول مكان الدولة في تقديم الخدمات للمجتمع، وانعكس ذلك في زيادة قطاع الخدمات في الاقتصاد الأمريكي، وبروز أهمية الملكية الفكرية كامتداد للملكية الخاصة.

وعملت السياسة الخارجية على استخدام التجارة الدولية في خدمة السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة منذ الاستقلال، وارتكزت السياسة الخارجية على القيام بدور حيادي في البدايات الأولى للاستقلال الأمريكي، واقتصر علاقتها الخارجية على العلاقات التجارية؛ كي تتأى بنفسها عن الصراعات الدولية، وبدأت سياسة الحياد في التغير منذ الحرب العالمية الأولى ولعبت دوراً فاعلاً في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تكن فترة الحرب الباردة صراعاً سياسياً مع الاتحاد السوفيتي فقط، ولكنه تنافس حول الأفكار و الأيديولوجيات بين الرأسمالية السياسية التي تقودها الولايات المتحدة، التي تؤمن بالحرية الفردية و الملكية الخاصة وحرية السوق و تقييد دور الدولة في إدارة شؤون المجتمع و ترك الناس لاختيار طريقة حياتهم، و بين النظرية الاشتراكية التي تؤمن بدور شمولي للحكومة في إدارة شؤون المجتمع تقييد حرية الفرد، و منع الملكية الخاصة .

كانت الحرب الباردة في أحد أوجهها صراعاً على الاستحواذ على الأسواق العالمية، حيث عملت السياسة الأمريكية على محاولة منع تحول دول العالم إلى النظام الاشتراكي، لما يعنيه ذلك من فقدان أمريكا و حلفائها أسواقاً على الصعيد الدولي، وكانت خطة (مارشال) لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية في إطار دعم المجتمعات الأوروبية و منع القوى الاشتراكية فيها من تحويلها إلى انتهاج النموذج الاشتراكي، وكانت الأموال الممنوحة لأوروبا تستخدم لشراء السلع من الولايات المتحدة التي عملت على فتح أسواقها لدعم إعادة الصناعة الأوروبية واليابانية و ربطها بالمصالح الأمريكية.

وقد وفر انتهاء الحرب الباردة فرصة للولايات المتحدة للإعلان عن انتصار الفكر السياسي الأمريكي الذي يتبنى المنهج الرأسمالي الليبرالي أمام " فشل" تطبيق النظرية السياسية الاشتراكية، وبدأ حقبة عالمية جديدة تلعب فيها الولايات المتحدة دوراً قيادياً عالمياً و تهيمن على النظام الدولي الجديد الذي دعت إلى قيامة، و تبني عدد من المفكرين الأمريكيين نظريات تدعو إلى فرض النموذج الأمريكي على العالم، و تصميم نظام دولي يجسد حتمية القيادة الأمريكية للعالم، و يستند إلى التخلي القوة العسكرية و على دعوته العالم للتخلي عن نظرياته السياسية و اعتناق الفكر السياسي الأمريكي المتمثل بالرأسمالية الليبرالية، التي تقوم على حرية الفرد و الملكية الخاصة وحرية السوق و الديمقراطية.

إن الدور القيادي الأمريكي في العالم كان يلزمه القوة العسكرية التي تتمتع أمريكا فيها بتفوق واضح، ولكن التفوق الاقتصادي يتطلب تصميم نظام اقتصادي دولي يخدم المصالح الأمريكية، و يضمن استمرار التفوق الاقتصادي الأمريكي في عالم يتجه إلى الاهتمام بالتنمية و زيادة رفاهية شعوبه، و كان المطلوب تصميم نظام تجاري دولي يفتح الأسواق أمام القدرة التنافسية الأمريكية، في

المجالات التي تتمتع فيها أمريكا بميزات تتفوق فيها على باقي دول العالم، و كانت هذه الميزات تتحدد في الحجم الهائل لبراءة الاختراعات الأمريكية التي تتطلب المحافظة عليها من خلال صيانة حق الملكية الفكرية، وقطاع الخدمات الذي تتمتع فيه أمريكا بريادية عالمية، وتستطيع من خلاله النفاذ بسهولة إلى الأسواق العالمية.

وعلى ضوء ذلك عملت السياسة الأمريكية على فرض صيانة الملكية الفكرية وتجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية التي أصبحت أكبر تنظيم دولي لتحرير التجارة، ومن خلال منظمة التجارة استطاعت أمريكا وضع معايير لدخول الدول إلى المنظمة، وتتبع هذه المعايير من الفكر الأمريكي، وكان يتوجب على الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة الموافقة على تطبيق هذه المعايير، بما يعنى استجابتها لتطبيق الفكر الأمريكي في نظامها السياسي، واستبعاد كل الأنظمة الاشتراكية، وإعادة تحديد دور الدولة في التدخل في الاقتصاد، ومنح الحرية الفردية وحق الملكية الخاصة وتحرير السوق وفتحه أمام التجارة الحرة.

إن قيام الدول بتنفيذ التغييرات المطلوبة لدخولهم منظمة التجارة العالمية سوف تؤدي إلى تراجع دور الدولة في السيطرة على اقتصادها، خصوصاً عند تحرير أسواقها المالية التي تصبح عرضة للمضاربات المالية، مما يؤدي إلى إضعاف مناعتها أمام الشركات العالمية التي سوف تحل مكان الدولة في تقديم الخدمات في المجتمعات، وسوف تخضع الدولة لقوى السوق العالمي الذي تقف فيه الولايات المتحدة على القمة! وزيادة حرية الأفراد سوف تؤدي إلى إضعاف قدرة الدول على التحكم بأفرادها و زيادة ارتباط مصالح الأفراد بالمصالح الأمريكية سواء عن طريق رغبتهم في النفاذ إلى السوق الأمريكية، أو من خلال عملهم كوكلاء لشركات أمريكية بما يؤدي إلى سيرهم في الفلك الأمريكي، وصيانة الملكية الفكرية سوف يحقق للولايات المتحدة مكاسب كبيرة من خلال حفاظها على حقوق أفرادها وشركاتها التي تمتلك أكبر نسبة من براءات الاختراع في العالم، وحرية السوق سوف تؤدي إلى شيوع الثقافة الأمريكية و خلق مجتمعات استهلاكية تندفع وراء الثقافة الاستهلاكية، و تدوب ثقافتها الوطنية أمام الغزو الثقافي الأمريكي، مما يؤدي إلى إحباط نشوء نظريات جديدة للتنمية، و الاكتفاء باللاحق بالنموذج الحضاري الأمريكي.

ونجحت السياسة الأمريكية في تصميم نظام للتجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية، تستطيع من خلاله تصدير القيم والفكر الأمريكي، وتحقق أهدافها في فتح الأسواق العالمية، وعملت السياسة الأمريكية على توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية، لتعزيز دورها القيادي العالمي، ومن أجل إحباط محاولات نشوء تكتلات للتعاون التجاري لا تكون أمريكا

مشاركة فيها، خصوصاً في مناطق مهمة عالمياً، وتشكل تحدياً للهيمنة الأمريكية مثلما في جنوب شرق آسيا، وتعتمد الإستراتيجية الأمريكية على استمرار التفوق الأمريكي من خلال بناء نظام عالمي شامل يتضمن تحرير التجارة الدولية وفق الفكر الأمريكي، وحماية طرق المواصلات العالمية و مصادر الطاقة بضمان القوة الأمريكية التي تستطيع إدامة التفوق الأمريكي على العالم.

إدامة التفوق الأمريكي على العالم

الرؤية

الوسيلة

قوة ناعمة

قوة خشنة

النظام التجاري الدولي :
؟؟؟

هيئة نظام مالي ونقدي
دولي: اتفاقية بريتون

إقامة نظام سياسي دولي
الأمم المتحدة

مصادر القوة

العولمة

ازدياد الاعتماد المتبادل

بزوغ تكتلات اقتصادية

انتهاء الحرب الباردة

ملامح النسق الدولي

ما مدى تأثير الفكر السياسي الأمريكي الذي تستخدمه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه التجارة الدولية وفي تصميم مبادئ منظمة التجارة العالمية

مشكلة الدراسة

هناك علاقة بين الفكر السياسي الذي تروج له السياسة الخارجية الأمريكية وبين تصميم نظام التجارة الدولية

فرضية الدراسة الرئيسية

الحرية الديمقراطية السوق نظرية المنفعة البرجماتية الدارونية الاجتماعية

مكونات الفكر الأمريكي

مكونات للفكر السياسي الأمريكي يتبنى السياسة الرأسمالية و التجارة الحرة

مبدأ الحكومة المقيدة

مبدأ الملكية الخاصة

مبدأ الحرية الفردية

متغيرات الدراسة الرئيسية

تحرير تجارة الخدمات

حقوق الملكية الفكرية

حرية التجارة

الإطار العام لمنظمة التجارة العالم

ساهمت السياسة الأمريكية في إقامة نظم تجاري دولي و إنشاء منظمة التجارة العالمية بما يعزز إدامة التفوق الأمريكي العالمي

النتيجة

التوصيات

توصى الدراسة بعدة توصيات هي :-

بأن تهتم السياسة الخارجية لدول العالم بالتركيز على أهمية علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتستطيع الدول التأثير في السلوك الأمريكي باتجاه خدمة قضاياها من خلال إيجاد المصالح التجارية المشتركة مع الولايات المتحدة، وفي ظل القوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة لن تستطيع الدول مجاراتها في سباق تسلح أو مواجهتها في مواجهه عسكرية، ويصبح الخيار السياسي الأمثل هو اللجوء إلى استخدام التجارة في تقوية موقف الدول تجاه السياسة الخارجية الأمريكية.

تستطيع الدول أن تؤثر على مجموعات المصالح في المجتمع الأمريكي، من خلال التعاون التجاري معها في ضغط هذه المجموعات على السياسة الأمريكية؛ لتغير سلوكها من القضايا التي ترغب الدول في تغيير موقف السياسة الأمريكية منها، لان الدستور الأمريكي يعطى حق لكل مجموعة من المواطنين الحق بالدفاع عن مصالحها والتعبير عن رؤيتها باتخاذ سياسة خارجية تخدم مصالحها، وعندما تتوثق مصالح احد المجموعات مع دولة لها قضية ، تستطيع مجموعة المصالح الضغط على الإدارة الأمريكية من أجل أن تدعم السياسة الأمريكية هذه القضية.

كما تستطيع دول العالم الاستفادة من حساسية المجتمع الأمريكي لخسارة الفرص التجارية، وأن تعمل على تحصين مواقفها من خلال عمل تكتلات اقتصادية تبدأ جغرافياً، و تمتد للتعاون مع الدول المتماثلة في القيم والأهداف والعادات، وذلك من شأنه تقوية موقف هذه التكتلات في التفاوض مع الولايات المتحدة و ضمان مصالح هذه الدول.

كذلك توصي بدراسة واستشراف الواقع الدولي الجديد القائم على توسيع حرية التجارة وزيادة الاعتماد المتبادل، بما يعنى صعوبة انتهاج سياسات انعزالية، والشروع بتهيئة أوضاعها الداخلية؛ لتعزيز قدرتها التنافسية التي من خلالها تتجح في الاستفادة من تحرير التجارة، وتعزيز قوتها القومية من خلال الاستفادة من التجارة الدولية.

وأن تجتهد الدول لتطوير أنظمتها السياسية والاستفادة من التجربة الأمريكية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي جاءت نتيجة للنظام السياسي الأمريكي، الذي اهتم بآتاحة الفرصة للتجارة الحرة داخل الولايات المتحدة، واستفاد من التجارة مع دول العالم.

وتستطيع دول العالم الاستفادة من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وأن كانت هناك بعض السلبيات فإن المكاسب التي توفرها التجارة الحرة عظيمة، ويعتمد ذلك على الإرادة السياسية للدول على تهيئة ظروفها وتحسين مناعتها أمام التأثيرات المختلفة لتحرير التجارة.

وبضرورة قيام الدول النامية خصوصاً بدراسة التجربة الأمريكية، والسياسات التي جرى اتخاذها في أمريكا وتقوم بتطبيق ما ينفعها بطريقة تدريجية وفق تطور مجتمعاتها و الاستفادة من المراحل المختلفة في التجربة الأمريكية، ومطالبة هذه الدول أمريكا ومنظمة التجارة العالمية بإعطائها ميزات وفق ظروف تطور مجتمعاتها، وأن لا يتم التعامل معها كدول صناعية متقدمة؛ لما يعرضها لاستنزاف قدراتها واستلاب إرادتها السياسية.

أن تعمل دول العالم خصوصاً النامية منها على خلق الظروف السياسية الصحية التي يتمكن فيها المواطن من إطلاق قدراته في الحرية والإبداع، ويكون ذلك من خلال احترام حقوق الأفراد وحق ملكيتهم وتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية وتلك هي الطريقة التي تؤمن بها الدولة سيادتها .

أن تجري المزيد من الدراسات حول موضوع الدراسة، ورصد جميع الدراسات التي تتناول الموضوع وفهرستها بما يخدم وضع إطار مرجعي لفهم السياسة الأمريكية تجاه التجارة الدولية .

المراجع

القران الكريم

(سورة النمل رقم 27 / 19)

كتب باللغة العربية

- إبراهيم،ع.(1997) : منظمة التجارة العالمية: جولة اوجواي و تقنيين نهب العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة.
- أحمد،ع. (1996): تطور الفكر الاقتصادي ،الطبعة الرابعة. الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الإسكندرية
- آرثر،ج. (1977): الاقتصاد الأمريكي مقدمة تاريخية لمشاكل السبعينات، ترجمته عابدة حبيب، راجعه حلمي بطرس، دار المعارف، القاهرة .
- أمين ، س. (1988): ما بعد الرأسمالية. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- أمين، س. (1978): التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، دار ابن خلدون. بيروت.
- أورفسكي، م. (1998): قراءات أساسية في الديمقراطية الأمريكية، ترجمه شحدة فارح ، راجعه فاروق منصور، دار البشير ، عمان .
- الببلاوي ،ح. (2000): النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب،257، عالم المعرفة ، الكويت.
- بدوي، م. (1997): "دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة " : في طاهر كنعان(محرر)، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة 3-4 آذار 1999 (ندوة منعقدة في الكويت برعاية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي ، بالتعاون مع البنك الدولي) الكويت .
- برو، ف. (1998): علم الاجتماع السياسي. ترجمه محمد عرب حاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع .
- البطريق،ع.نوار،ع. (1971): التاريخ الأوربي الحديث،من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا. دار النهضة العربية، بيروت

- باربر، ب. (1998): عالم ماك المواجهة بين التأقلم و العولمة ، ترجمه احمد محمود. المجلس الأعلى للثقافة . مصر.
- بيكر، ج. (1999): سياسة الدبلوماسية : مذكرات جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي ؛ ترجمة مجدي شرشر، مكتبة مدبولي ، القاهرة
- بيير، ر. (1959): تاريخ القرن العشرين. عربه نور الدين حاطوم . مطبعة الجامعة السورية. دمشق . الجمهورية العربية السورية.
- تشومسكي ، ن.(2003): الهيام بالأسواق الحرة تصدير القيم الأمريكية عبر منظمة التجارة العالمية الجديدة: في حمزة المزيني (محرر و مترجم) . العولمة و الإرهاب حرب أمريكا على العالم: السياسة الخارجية الأمريكية و إسرائيل (ص ص 21-50) الطبعة الأولى مكتبة مدبولي، القاهرة.
- تومبسون، م ، فيلدافسكي، آ ، إليس ، ر.(1997): نظرية الثقافة، ترجمه :علي سيد الصاوي. راجعه الفاروق زكي يونس. عالم المعرفة.223. المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب . الكويت.
- ثابت ،ع. (2001): "الاحتواء المزدوج و ما وراءه ، تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي" ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، العدد 41 ، أبو ظبي.
- ثارو، ل. (1995): الصراع على القمة مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان.ترجمه احمد فؤاد بلبع ، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب،204، عالم المعرفة ، الكويت.
- جالبريث، ك. (2000): تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمه احمد فؤاد بلبع و راجعه إسماعيل عبد الله . سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب . 261. عالم المعرفة ، الكويت
- جراي، ج. (2000): الفجر الكاذب أو هام الرأسمالية العالمية، ترجمه احمد بلبع. مكتبة الشروق، القاهرة .
- جيرونيلام، ف. (1991): الاقتصاد الدولي ، ترجمة محمد عزيز،محمود الفاخري ، جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا.
- حاطوم، ن. (1995): تاريخ القرن التاسع عشر في أوربة والعالم ، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- حشماوي، م. (2006): الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية. جامعة الجزائر، الجزائر.

- خطيب، ش. (2001): الأزمة المالية والنقدية في جنوب شرق آسيا، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد (51) ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي .
- دال، ر. (1995): الديمقراطية و نقادها ، ترجمه نمير عباس. دار الفارس للنشر و التوزيع، الأردن.
- دانج، و. (1996): الإصلاح الاقتصادي الصيني و دلالاته السياسية، (11)، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي.
- داهل، ر.(1964): الجديد في التحليل السياسي، عربيه خيرى حماد ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة .
- دراكر، ب. (1993): مجتمع ما بعد الرأسمالية . ترجمه صلاح بن معاذ، الرياض
- دروزيل، ج. (1987): التاريخ الدبلوماسي من 1957-1978 . ترجمه مور الدين حاطوم. الطبعة الأولى. الجزء الثاني ، دار الفكر دمشق.
- دسلر، أ. (1984): السياسة الخارجية والعالم ، ترجمه طه عمر . راجعه نور الدين الزراري. مؤسسة سجل العرب.
- دسوقي، أ. (1998): دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية.
- دوتوكفيل، أ. (1962) : الديمقراطية في أمريكا . ترجمه أمين مرسى قنديل، الجزء الثاني. مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر.
- دوتوكفيل، أ. (1981): الديمقراطية في أمريكا ، الجزء الأول ، ترجمه أمين قنديل. مطبعة دار التأليف العربية للنشر. القاهرة.
- دوتوكفيل، أ. (1991) : الديمقراطية في أمريكا ، ترجمه أمين مرسى ، الجزء الأول و الثاني.عالم الكتب. القاهرة.
- دوني، ك. (2002): مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمه الدكتور قاسم المقداد. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- ديلاور ش.(2005) : "الأصول الفكرية للإستراتيجية الأمريكية" قضايا فكرية للنشر و التوزيع ،القاهرة.
- رايلي، ك.(1986): الغرب و العالم، ترجمه عبد الوهاب المسيري وهدى حجازي مراجعة فؤاد زكريا الجزء الثاني، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب . 97. عالم المعرفة ، الكويت.
- ربيع ، م. (1990): صنع السياسة الأمريكية و العرب، الطبعة الأولى. دار الكرمل للنشر عمان.

- رسلان، أ. (1986): دراسة نظرية الصراع الدولي ، دراسة تطور الأسرة الدولية المعاصرة . الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- الرفاعي، ع . (1976) : السياسة الجمركية الدولية و التكتلات الاقتصادية ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع . القاهرة
- الرميحي، م . (1982): النفط والعلاقات الدولية ، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب . 52. عالم المعرفة ، الكويت
- روزنبرج، ن. بيردزل ، ل. (1986) : الغرب و أسباب ثرائه : التحول الاقتصادي في العالم الصناعي ، ترجمة صليب بطرس . دار الفكر العربي ، القاهرة
- روستير، ك. (1960): الأحزاب و السياسة في أمريكا ، ترجمه محمد أنيب شقير . دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة .
- روسو، ج. (1956): اميل أو التربية ، ترجمه عادل زعيتير ، دار المعارف، مصر .
- زيغلر ، ج. (2003): سادة العالم الجدد ، ترجمه محمد إسماعيل ، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان.
- سعودي، هـ. (2002): السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، في أ.يوسف ، م .حمزة (محرران) . صناعة الكراهية في العلاقات العربية - الأمريكية. (ص ص 55 - 80) . الطبعة الأولى . مطابع الأهرام. القاهرة.
- سعيد، إ. (1993): الثقافة و الامبريالية . ترجمة كمال أبو ديب ، دار الآداب ، بيروت .
- سليم، م . (1998): تحليل السياسة الخارجية. الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة.
- شومسكي، ن. (1991) : إعاقة الديمقراطية، ترجمه مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شومسكي، ن. (1996): 501 سنة الغزو مستمر ، ترجمة مي النيهان . دار المدى للثقافة والنشر . دمشق.
- الصعيدي، ع. (1982): مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الثانية . كلية شرطة دبي. الإمارات.
- طاقة ، م. (2007): مأزق العولمة . الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- العبادي ، ع. (1999) : منظمة التجارة العالمية (WTO) و اقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان

- عبد الحميد، ع. (2005): الجات و آليات منظمة التجارة العالمية من أوجواي لسياتل و حتى الدوحة، الطبعة الأولى. الدار الجامعية ، الإسكندرية.
- عثريسي، ج. (2002): أمركة الأمم و صدام الحضارات . دار الهادي . بيروت.
- عجمية، م. (1963): دراسات في التطور الاقتصادي. دار المعارف. مصر.
- عجمية، م. (1986): دراسات في التطور الاقتصادي. دار المعارف. القاهرة.
- على، ع. (2003): العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء. الطبعة الأولى، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد (83) ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي.
- عمر، ح. (1994) : تطور الفكر الاقتصادي قديما وحديثا و معاصراً. الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ، القاهرة.
- عمرو، ث. (2001): الاحتواء المزدوج و ما وراءه ، تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، العدد (41) ، أبو ظبي.
- عناية، م. (2004): الفكر السياسي في أمريكا ، الطبعة الأولى ، حقوق الطبع والتوزيع محفوظة للمؤلف، مصر .
- غالي، ب. عيسى، م. (1998): المدخل في علم السياسة، الطبعة العاشرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- فوكوياما، ف. (2001): رأس المال الاجتماعي و الاقتصاد العالمي ،(5) مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي.
- قرني، ب. (2002): العلاقة بين الفكر والسياسة كما تظهر في نظرية صدام الحضارات. في أبوسف، م. حمزة (محرران). صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية (ص ص 133 - 161). الطبعة الأولى . مطابع الأهرام القاهرة.
- كنيدي، ب. (1993) : الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: محمد عبد القادر وغازي مسعود. دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان.
- كوش، د. (2002): مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة قاسم مقداد، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.
- كيسنجر، هـ. (1995): الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمه مالك البديري. الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.

- كيسنجر، هـ. (1994): هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية جديدة للقرن الحادي والعشرين. ترجمه عمر الأيوبي. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- مارتين، هـ. شومان، هـ. (2003): فسخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، طبعة أولى. ترجمه عدنان عباس على سلسلة عالم المعرفة، سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 238، عالم المعرفة، الكويت.
- محجوب، ر. (1982): الاقتصاد السياسي. الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة
- محيي، م. (2004): دور الدولة في ظل العولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية
- مكريديس، ر. وآخرون. (1966): مناهج السياسة الخارجية في دول العالم. ط2، ترجمه حسن صعب، دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان.
- مهدي، ع، الهموندي، ح. (معدان). (1980): الموسوعة الاقتصادية مجموعة الاقتصاديين. دار ابن خلدون. بيروت.
- مور، م. و وانك، م. (1981): كيف تحكم أمريكا. ترجمه نظمي لوقا. مطبوعات كتابي. القاهرة.
- مورجنتاو، ه. (1946): السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام، تعريب خيرى حماد. ج 1، القاهرة
- موردانت، م. (2001): أمريكا المستبدة. ترجمة د. حامد فرزات، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- مورغانتو، ه. (1966): السنة الأمريكية في السياسة الخارجية. في: روي مكريديس " مناهج السياسة الخارجية في دول العالم " ترجمه حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ميد، و. (2008): الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية الأهداف العامة والوسائل الخاصة في تحقيق الخصخصة. ترجمة المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة
- ناي، ج. (1995): الديمقراطية ونقادها. ترجمه نمير عباس. راجعه فاروق منصور. دار الفارس للنشر و التوزيع. الأردن.
- ناي، ج. (1991): حتمية القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية. ترجمه عبد القادر عثمان. تدقيق فاروق منصور. مركز الكتب الأردني، عمان.

- نعنعي، ع. (1974): تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ط 2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1974
- نوار، ع. جمال الدين، م. (2001): تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي
- النيرب، م. (1997): المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، الجزء الأول حتى 1877، الطبعة الأولى، دار الثقافة الجديدة، مصر.
- النيرب ، م. (1994): أصول العلاقات الأمريكية السعودية. الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ، القاهرة .
- نيوف ، ص. (2008): مدخل إلى الفكر السياسي الغربي ، الجزء الأول، كلية القانون و العلوم السياسية، الأكاديمية العربية . الدنمرك.
- نيسكون، ر. (1988) : نصر بلا حرب 1999، طبعة أولى ، إعداد محمد أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة.
- هارفي ، د. (2004): الامبريالية الجديدة . الطبعة الأولى، ترجمة وليد شحادة ،دار الحوار الثقافي ، بيروت.
- هاملتون، أ، ماديسون، ج، جاي، ج. (1996): الأوراق الفيدرالية ، ترجمه عمر أن ابو حجلة . مراجعة احمد ظاهر . دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان.الأردن.
- هايك، هـ. (1994): الطريق إلى العبودية، ترجمه محمد غنيم . الطبعة الأولى، دار الشروق القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- هاينبرغ ، ر. (2005): انتهت الحفلة سراب النفط و الحرب و مصير المجتمعات الصناعية، ترجمة أنطوان عبد الله ، الطبعة الأولى . الدار العربية للعلوم، لبنان.
- هنتجتون، ص. (1999): صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي. ترجمه طلعت الشايب. قدمه صلاح قنصوه. الطبعة الثأنية ،دار الكتب المصرية.
- هندي، م. (1999): الإدارة المالية ، مدخل تحليل معاصر. الطبعة الرابعة.المكتب العربي الحديث. الإسكندرية.
- هوبساوم، أ. (1986): عصر رأس المال، ترجمة مصطفى، كريم دار الفارابي ،بيروت
- هيرست، ب، طومبسون، ج. (2001): ما العولمة؟، ترجمه فالح عبد الجبار . سلسلة كتب يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ،(273)،عالم المعرفة. الكويت.

- هيرسون، ج . (1987): سياسات و أفكار دراسة علمية تحليلية لمفهوم النظرية السياسية الاجتماعية، مع تطبيقاتها على واقع السياسة الأمريكية العامة ،ترجمة صلاح الدين الشريف.مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
- هيكل، م.(2006): الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق . الشروق. القاهرة.
- هيكل، م. (2003): كلام في السياسة الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول. الطبعة الرابعة. الشركة المصرية للنشر العربي والدولي. القاهرة.
- الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية (2005): حول أمريكا دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات تفسيرية. منشورات وزارة الخارجية الأمريكية مكتب برامج الإعلام الخارجي.
- ويلبورن، ت. (1997): السياسة الدولية في شمال شرق آسيا المثلث الاستراتيجي _ الصين الهند - اليابان - الولايات المتحدة . الطبعة الأولى.سلسلة دراسات عالمية، العدد (6) . مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي.
- يسرى،ع. (1996): تطور الفكر الاقتصادي. الطبعة الرابعة،الدار الجامعة للطباعة و النشر والتوزيع،الإسكندرية.

الدوريات و الصحف

- إبراهيم، ع . (1994، 11 ابريل): "الدول النامية ترفض ربط حقوق الإنسان بنصوص الجات".
مكتبة الأهرام للبحث العلمي، المجلد الأول، صحيفة العالم اليوم. العدد (931) ص 27.
- اتالي، ج. (ابريل ، 2001): "الحضارة الغربية تحمل بذور انهيارها" مقابلة أجرتها سوسن شكري ، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ،عدد 144 ،ابريل 2001 ص 127.
- إنجي، ر. (يناير، 1994): "الجات" . مجلة نصف الدنيا. رقم العدد 204 ، مكتبة الأهرام للبحث العلمي.المجلد الأول، ص 1.

بلول، م. (1995، 22 نوفمبر): "دليل القارئ الغير متخصص في فهم اتفاقية الجات". مكتبة الأهرام للبحث العلمي، المجلد الأول، صحيفة الشرق الأوسط ، رقم العدد 6203. ص 21.

البناء، ر. (1997، 2 مارس): "قضية الملكية الفكرية". صحيفة الأهرام. (40263). مكتبة الأهرام للبحث العلمي. المجلد الثالث. ص 187.

دويدار، م. (2005): "أخلاق الرأسمالية تتبلور في لا أخلاقيات إنسانية". ط 1. سلسلة كتاب قضايا فكرية. (21). قضايا فكرية للنشر والتوزيع. مكتبة مدبولي. القاهرة. ص 132.

ديلاور، ش. (2005): "الأصول الفكرية للاستراتيجية الأمريكية". ط 1. سلسلة كتاب قضايا فكرية، (21). قضايا فكرية للنشر والتوزيع. مكتبة مدبولي. القاهرة. ص ص 135-132 .

رياض، م. (2005) الولايات المتحدة في الميزان الجيوبوليتكي الغربي. السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام ، عدد 150 ، يناير 2005 المجلد 40 ، القاهرة.

سلطان، ع. (1994، 28 فبراير): "الجات نبذه تاريخية". مكتبة الأهرام للبحث العلمي (معد). المجلد الأول. صحيفة الشرق الأوسط . العدد (5624) ، ص 30.

سمارة، ع. (2008، 27 أكتوبر): "التكامل الاقتصادي العربي بين القطيعة واستمرار التراخي". صحيفة القدس. ص 20.

عبد العظيم، أ. (يناير، 2006): "الليبرالية في عصر الإرهاب دراسة للجنود الفلسفية للامبريالية السياسية الغربية". السياسة الدولية. 163. ص ص 24-37.

عبد الله، ر. (1995): "تحولات الاقتصاد العالمي و توازنات القوة". قراءات سياسية . مركز دراسات الإسلام و العالم . جزء أول ، السنة الخامسة. العدد الثاني، ص ص 39-80 .

عبد الله ، ر. (1995): "تحولات الاقتصاد العالمي و توازنات القوة". قراءات سياسية .مركز دراسات الإسلام و العالم. جزء ثاني. السنة الخامسة. العدد الثالث، ص ص 89-91.

عيسى، م. (1999): "الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي و الخصخصة في مصر". الطبعة الأولى في: مصطفى العبد الله وآخرون(محررون)، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات

الخصخصة في البلدان العربية. بحوث الندوة الفكرية التي عقدها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية، شباط، 1999. ص 281.

فهيم، ع. (30، 1997 يوليو): "العرب خارج الخريطة الاقتصادية". حوار مع طلال أبو غزالة. مكتبة الأهرام للبحث العلمي (معد). المجلد الثالث. صحيفة عالم اليوم. رقم العدد (1949)، ص 188 - 191.

قرني، ب. (يوليو، 2005): "من النظام الدولي إلى النظام العالمي". السياسة الدولية، العدد 141. ص ص 40-45.

كمال، ع. (1996): "الجات و الملكية الفكرية". كتاب الجات و نهب الجنوب. مكتبة الأهرام للبحث العلمي (معد)، المجلد الثالث، ص 182.

لطي، ح. (22، 1996 يناير): "ضرورة تشريع حقوقنا المستثناة من اتفاقية الجات". مكتبة الأهرام للبحث العلمي. المجلد الثالث. صحيفة الأهرام . عدد (39858) ، ص 185.

المصري، ي. (24 يناير، 1994): "هل تعثر تنفيذ اتفاقية الجات مرة أخرى". مكتبة الأهرام للبحث العلمي (معد). المجلد الأول . العالم اليوم. رقم العدد 949. ص 14-15.

مراجع الشبكة (الأترنت)

أديب، ع. (2002): " التجارة الخارجية في زمن العولمة الليبرالية"، جريدة النهج الديمقراطي، عدد أبريل .

http://www.annahjaddimocrati.org/pages/economie/aadib_commerce_exterieur.htm,2.3.2008

البنّي، ح. (أكتوبر، 2007): "الثابت والمتحوّل في النظام الاقتصادي العالمي". مجلة الدفاع الوطني. الموقع الالكتروني للجيش اللبناني، لبنان.

النجار، أ. (2001): "الأبعاد الاقتصادية لصعود النزعات المكارثية في أمريكا بعد سبتمبر". مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية. الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية. مصر.

(<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ECON1.HTM>)

النصيبي، س . (2005، 7 أيار) : مستقبل صناعة الملابس والمنسوجات في ظل تحرير التجارة العالمية، إذاعة الصين الدولية .

(<http://arabic.cri.cn/1/2005/03/07/61@34086.htm,03.03.2008>)

هاورد، ج (2004) : حرية التجارة والتنمية الاقتصادية، المركز الدولي للشركات الخاصة.

(<http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0305.htm> ,29.10.2008)

الهيبي، ن . (يناير، 2007): "الشركات متعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد العالمي". مجلة علوم إنسانية العدد 32، السنة الرابعة

(<http://www.ulum.nl/c4.htm>,13.6.2008)

هيلز، ك . (2007) : " كيف تحارب منظمة التجارة الحمائية، حرره جونثان شافر". مواقف اقتصادية، مجلد 12، العدد 01-01-2007، مكتب برامج الإعلام الخارجي وزارة الخارجية الأمريكية

(<http://www.america.gov/st/econ-arabic/2008/September/20080617131427ssissirdile0.4804651.html>, 29.11.2008)

وزارة الخارجية الأمريكية.(2008): مبدأ المراقبة والتوازن ، كيف تعمل الحكومة الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية.

(<http://www.america.gov/st/usg-arabic/2008/September/20080918091407bsibhew0.6432764.html>,23.2.2009)

وزارة الخارجية الأمريكية: الاقتصاد والتجارة ؛ تحقيق النمو عبر أسواق مفتوحة، كيف تعمل الحكومة الأمريكية، وزارة الخارجية الأمريكية.

(<http://www.america.gov/ar/fpolicy/econ/index.html>.13.2.2008)

يسن، س.(2008، 11 أكتوبر): التاريخ العالمي بين النهاية والبدائية. صحيفة الحياة اللندنية.

(<http://www.alhayat.com/opinion/10-2008/Article-20081011-ec627440-c0a8-10ed-00aa-b9bd58308da0/story.html>.12.10.2008)

- Beard ,C. (1915):**Economic origin of Jeffersonian democracy** , Macmillan company ,3 Digitized for Microsoft corporation by the internet archive in 2008 from university of Toronto .
- Brzezinski, Z. (1997): **The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives**. Basic Books New York.
- Czinkota ,M. Rivoli P, Ronkainen,I.(1998): **International business**, The Dryden Press series in management, Chicago.
- Destler, I . (2005) : **American Trade Politics**. 4th edition . Institute for International Economics .Washington DC.
- Eckes, A . (1995) : **Opening America’s Market: U.S. Foreign Trade Policy since 1776**. Chapel. Hill . University of North Carolina Press. United States.
- Friedman,M and Friedman,R.(1980) : **Free to Choose: A Personal Statement**, Harper Collins Publishers ,United States Of America.
- Hastedt,G.(2004): **Encyclopedia of American Foreign policy**. Facts On File, Inc, new York, United States of America.

- Herrmann,R. and Lebow, R. (Eds). (2004) : **What Was the Cold War? When and Why Did it End?** In Herrmann,R. and Lebow, R (Eds) Ending the Cold War: Interpretations, Causation, and the Study of International Relations (page page 1-30). First edition: Palgrave Macmillan New York.
- Irwin, D , mavroidis, P, sykes, A . (2008) : **The Genesis of the GATT**. American law institute, Cambridge university press. Cambridge. United States.
- Kaplan, E . (1996): **American trade policy 1923-1993** .West point. Green wood . London .
- Lawrence, R.(2002) : **Trade Policy** , in : J. Frankel. P. Orszag (Edt) American Economic Policy in the 1990s (page page 277-352). MIT Press Cambridge, Massachusetts.
- Maneschi A (2007): **History of economic thought on trade policy , Handbook on International Trade Policy**, William A. Kerr and James D. Gaisford, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK • Northampton, MA, USA, UK, 2007.
- Nash, H. (1978) : **American foreign policy changing perspectives on national security** . The Dorsey press ,Homewood Illinois, United States.

- Nathan, N. Oliver, J. (1989) : **United States Foreign Policy And World Order**, 4th Ed, Scott Foresman And Company, Boston, United States.
- Picciotto, S. (2006) : **WTO: From Trade Organization to node of global governance**. Law school, Lancaster university. United States.
- Rugman, A. M., & Boyd, G. (Eds) (2001): **The World Trade Organization in the new global economy: Trade and investment issues in the millennium round**. Cheltenham, UK: Edward Elgar.
- Rugman, A., Hodgetts, R. (2000) : **International business a strategic management approach**, 2nd edition. Prentice Hall McGraw-hill. United States
- Schmid, S., Shelly, M., Bardes, B. (1985) : **American government and politics today**. West publishing company. United States.
- Weintraub S. (2007): **Handbook on International Trade Policy**, William A. Kerr and James D. Gaisford, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK • Northampton, MA, USA, UK, 2007

Periodical

- Dur, A. (2007) : " **Foreign Discrimination, Protection for Exporters, and U.S. Trade Liberalization**". *International Studies Quarterly*, 51, P P 457–480.

Internet

Amin, S . (1989) : "**In favour of polycentvic World**" Ifda dossier 69 ,January / February 1989 , Dag Hammarskjöld Foundation Swedish Institution (p 51)

(http://www.dhf.uu.se/ifda/readerdocs/pdf/doss_69.pdf, 20.3.2009)

Beard,C, Bread,M.(1921): **History of the United States** . The Macmillan company . New York Norwood, Mass., U.S.A.

(www.gutenberg.net October 28, 2005 [EBook #16960,11.12.2008)

Bush .(2004): **Fact Sheet: US-Middle East Free Trade Area (MEFTA)** , Office of the Press Secretary. United States.

(<http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2004/06/20040609-37.html> 12.2.2009)

Clinton, B.(1994):**The White House ,Office of the Press Secretary** (1994): Remarks By President Clinton, Sen. Dole, Sen. Moynihan,

(<http://clinton6.nara.gov/1994/11/1994-11-23-remarks-by-president-sen-dole-and-others-on-gatt.html>, 12.10.2008)

Bradford. (1620) :**May Flower Compact**.

(<http://www.nationalcenter.org/MayflowerCompact.html>,10.5.2007)

Barfield, C.(2007) : **US Trade Policy: The Emergence of Regional and Bilateral Alternatives to Multilateralism**, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington.

(http://www.aei.org/docLib/20071213_BarfieldUSTradePolicy.pdf,20.1.200)

Cooper w. (2004): **U.S. Foreign Trade in Services: Definition, Patterns and Policy Challenges**, Congressional Research Service ,Order Code RL31579, The Library of Congress

(https://www.policyarchive.org/bitstream/handle/10207/1512/RL31579_20041222.pdf,28.3.2009)

Griswold, D (2010, January 5). **Americans Reaping Benefits of U.S. Membership in WTO**. Retrieved February 7, 2010, from The Cato Institute Web site:
(http://www.cato.org/pub_display.php?pub_id=11104 ,04.01.2010).

Henry luce foundation (WITHOUT DATE)

<http://www.hluce.org/mission.aspx>

Iwin,D.(1998): "**Changes in U.S. Tariffs: The Role of Import Prices and Commercial Policies** . American Economic Review 88 (September 1998): 1015-1026

(<http://www.dartmouth.edu/~dirwin/papers2.htm> ,25,11,2008)

McMahon R.(2006): **The Rise in Bilateral Free Trade Agreements The Rise in Bilateral Free Trade Agreements** , Council on Foreign Relations

(http://www.cfr.org/publication/10890/rise_in_bilateral_free_trade_agreements.html#p3,20,1,2009).

Morrison .W, and Cooper W (2007): **The Future Role of U.S. Trade Policy: An Overview** , Foreign Affairs, Defense, and Trade Divisio, ,CRS report for Congress. Order Code RS22914.
(<http://fpc.state.gov/documents/organization/109534.pdf>,12.7.2009).

Nye,J. Armitage,R.(2008):" **Implementing Smart Power: Setting An Agenda For National Security Reform**" Statement before the Senate Foreign Relations Committee

(<http://foreign.senate.gov/testimony/2008/NyeTestimony080424a.pdf>, 11.3.2009)

Picciotto, Sol (2006): **WTO; From Trade Organization to Node of Global Governance**. In: WTO at the Crossroads: the Challenges Ahead, 25-27 November 2006, Bangkok, Thailand. (Unpublished)

(<http://eprints.lancs.ac.uk/867/>,20.11.2008)

Perry M (2009) : **U.S Share of World GDP Remains Remarkably Constant**

<http://seekingalpha.com/article/174447-u-s-share-of-world-gdp-remains-remarkably-constant>

The white house (2002) : **The National Security Strategy.**

(<http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/>,17.11.2008)

Trade Policy Agenda (2007) **Trade Policy Agenda 2007 and 2006, Annual Report USTR .**

http://www.ustr.gov/sites/default/files/uploads/reports/2007/asset_upload_file_958_10619.pdf

Weller N.(2009) :**Trading policy: Constituents and party in U.S. trade policy.** Public Choice, Volume 141, Numbers 1-2 , Springer Netherlands, 0048-5829 (Print) 1573-7101 .

(<http://www.springerlink.com/content/816665165x77rk13/fulltext.pdf>,10.10.2009).

World Trade Organization. (2007):**World Trade Report 2007. Six Decades of Multilateral Trade Cooperation: What Have We Learnt?** Geneva: WTO.

www.wto.org

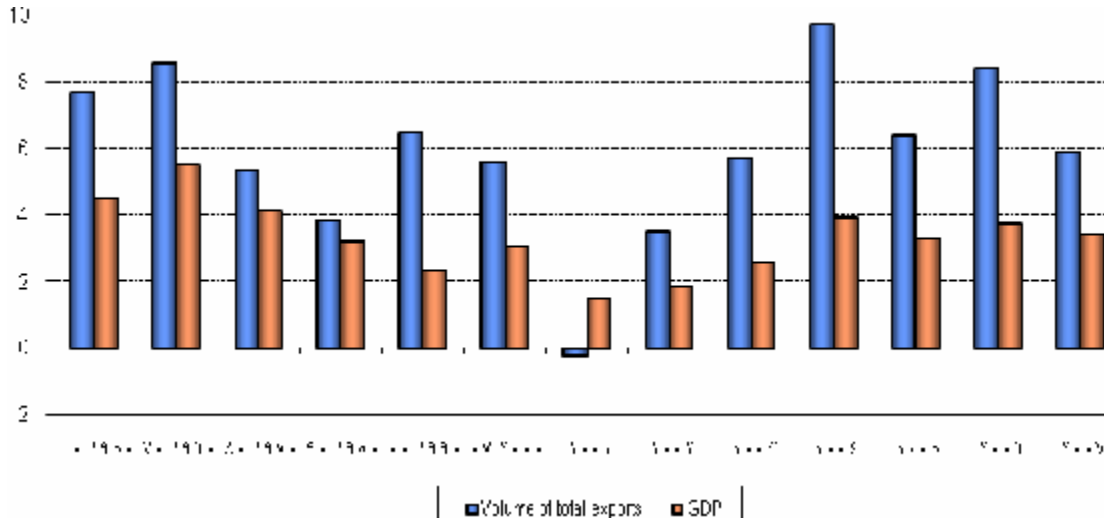
World Trade organization (2009): **Member States (3).Figure (1).**

(www.wto.org,12.7.2009).

USTR " (2008) : " **United States Trade Representative office.**

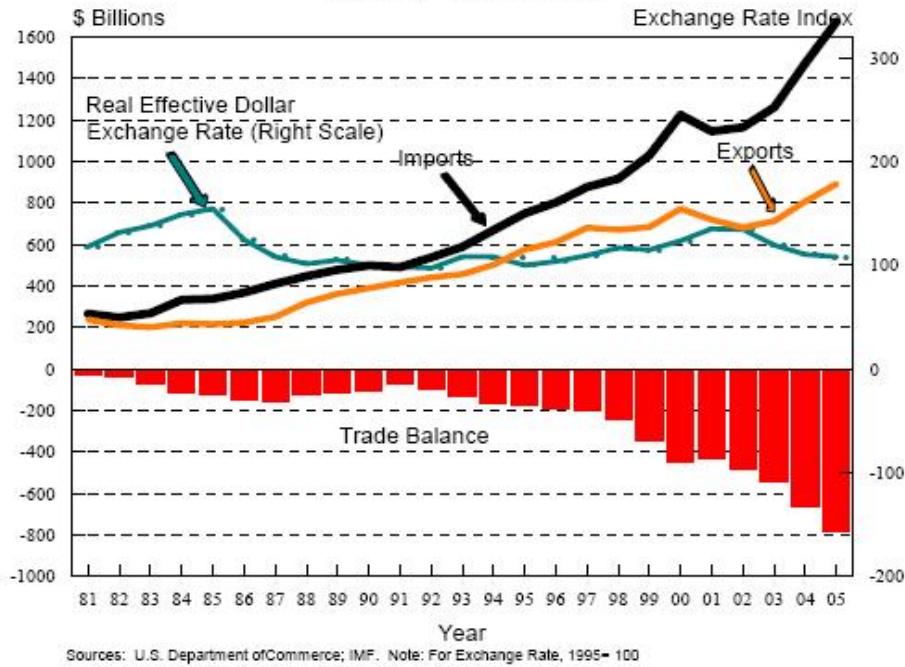
(<http://www.ustr.gov/>,20.7.2009).

الملاحق



شكل (1) يوضح نمو التجارة الدولية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي منذ سنة 1950-2007) (wto.2009

Figure 2. U.S. Merchandise Exports, Imports, Trade Balance, and Real Effective Dollar Exchange Rate Index, 1982-2005



شكل (2) يوضح تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، الاستيراد، التصدير، و القيمة بالمقارنة بالدولار، من سنة 1982 - 2005 (Perry .2009).

جدول (3) يوضع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية و تاريخ الانضمام (wto,2009).

تاريخ الانضمام للمنظمة	الدول الأعضاء	بولندا	2000 /11/ 9	سلطنة عمان	1995 /1/ 1	ماليزيا
1995 /1/ 1	الاتحاد الأوروبي	بوليفيا	1995 /5/ 7	السلفادور	1995 /1/ 1	المانيا
1995 /1/ 1	الأرجنتين	بيرو	1995 /7/ 30	سلوفينيا	1995 /11/ 17	مدغشقر
2000/4/ 11	الأردن	تايلاند	1995 /1/ 1	سنغافورة	1995 /6/ 30	مصر
2003 /2/ 5	أرمينيا	تركيا	1995 /1/ 1	السنغال	1995 /1/ 1	المغرب
1995 /1/ 1	اسبانيا	ترينداد وتوباغو	1995 /1/ 1	سوازيلاند	1995 /1/ 1	المكسيك
1995 /1/ 1	استراليا	تشاد	1996/10/19	سورينام	1995 /1/ 1	المملكة المتحدة
1999/11/13	استونيا	التشيك	1995 /1/ 1	السويد	1995 /1/ 1	منغوليا
1995 /5/ 31	أفريقيا الوسطى	تشيلي	1995 /7/ 23	سويسرا	1995 /1/ 1	موريتانيا
		تنزانيا	1995 /1/ 1	سيراليون	1995 /1/ 1	موريشيوس
		توجو	1995 /1/ 1	سيرلانكا	1995 /1/ 1	موزمبيق
2002 /1/ 1	الاقليم الجمركي المنفصل لتايوان وبنجو وكمنو وماتسو	تونس	2002 /1/ 1	الصين تايبيه	1995 /8/ 26	ميانمار
		الجابون	1995 /1/ 1	غانا	1995 /1/ 1	ناميبيا
1996 /1/21	الإكوادور	جامبيا	1995 /5/ 31	غينيا بيساو	2004 /4/ 23	نيبال
2000 /9/ 8	ألبانيا	جاميكا	1995 /1/ 1	فرنسا	1995 /1/ 1	النرويج
1996 /4/ 10	الإمارات العربية المتحدة	جرينادا	1995 /1/ 1	الفلين	1995 /1/ 1	النمسا
1995 /1/ 1	إنتيغوا وباربودا	جزر السلومون	1995 /1/ 1	فنزويلا	1996/12/13	النيجر
1996/11/23	انجولا	جمهورية السلوفاك	1995 /1/ 1	فنلندا	1995 /1/ 1	نيجيريا
1995 /1/ 1	اندونيسيا	جمهورية الصين الشعبية	2001/12/11	فيجي	1995 /9/ 3	نيكارجوا
1995 /1/ 1	أوروغواي	جمهورية كوريا	1995 /1/ 1	قبرص	1995 /1/ 1	نيوزيلندا
1995 /1/ 1	أوغندا	جمهورية قرغيزيا	1998/12/20	قطر	1996 /6/ 9	نيوجينيا باباوا
1995 /1/ 1	ايرلندا	جمهورية كوريا	1995 /1/ 1	الكاميرون	1996 /1/ 30	هايتي
1995 /1/ 1	إيسلندا	جمهورية يوغسلافيا السابقة	2003 /4/ 4	كرواتيا	1995 /1/ 1	الهند
1995 /1/ 1	إيطاليا	جنوب أفريقيا	1995 /1/ 1	كمبوديا	1995 /1/ 1	هندوراس
1995 /1/ 1	باراجواي	جواتيمالا	1995 /7/ 21	كندا	1995 /1/ 1	هنغاريا
1995 /1/ 1	الباربادوس	جورجيا	2000 /6/ 14	كوبا	1995 /4/ 20	هولندا - المملكة وجزر الإنثيل
1995 /1/ 1	باكستان	جويانا	1995 /1/ 1	كوت ديفوار	1995 /1/ 1	هونغ كونج - الصين
1995 /1/ 1	البحرين	جيوتى	1995 /5/ 31	كوستاريكا	1995 /1/ 1	الولايات المتحدة
1995 /1/ 1	البرازيل	الدنمارك	1995 /1/ 1	كولومبيا	1995 /4/ 30	اليابان
1995 /1/ 1	البرتغال	دومينكا	1995 /1/ 1	الكونغو	1997 /3/ 27	اليونان
1995 /1/ 1	بروناي دار السلام	دومينيكا	1995 /1/ 1	الكويت	1995 /1/ 1	
1995 /1/ 1	بلجيكا	الدومينيكان	1995 /3/ 9	كينيا	1995 /1/ 1	
1996 /12/ 1	بلغاريا	رواندا	1996 /5/ 22	لاتفيا	1999 /2/ 10	
1995 /1/ 1	بليز	رومانيا	1995 /1/ 1	لكسمبورج	1995 /1/ 1	
1995 /1/ 1	بنجلاديش	زامبيا	1995 /1/ 1	ليتوانيا	2001 /5/ 31	
1997 /9/ 6	بنما	زمبابوي	1995 /3/ 5	ليختنشتاين	1995 /9/ 1	
1996 /2/ 22	بنين	سانت فنسن	1995/1/1	ليسوتو	1995 /5/ 31	
1995 /5/ 31	بوتسوانا	سانت فنسن		ماكاو - الصين	1995 /1/ 1	
1995 /6/ 3	بوركينافاسو	سانت كيتس ونيفيس	1996 /2/ 21	مالاوي	1995 /5/ 31	
1995 /7/ 23	بوروندي	سانتا لوتشيا	1995 /1/ 1	مالدوفيا	2001 /7/ 26	
				المالديف	1995 /5/ 31	
				مالطا	1995 /1/ 1	
				مالي	1995 /5/ 31	

جدول (4) يوضح تجارة الولايات المتحدة في السلع و الخدمات، 1986-2003

Table 1. U.S. Trade in Goods and Services, 1986-2003

(Billions of Dollars)

Year	Exports		Imports		Balances	
	Goods	Services	Goods	Services	Goods	Services
1986	223.3	85.4	368.4	80.1	-145.1	5.3
1991	416.9	163.0	491.0	118.5	-74.1	44.5
1996	612.1	237.7	803.3	150.8	-191.2	86.9
1997	679.7	258.8	876.4	166.9	-196.7	91.9
1998	670.2	263.7	917.2	181.0	-247.0	82.7
1999	684.6	272.8	1030.0	189.2	-345.4	83.6
2000	772.2	293.5	1224.4	217.0	-452.2	76.5
2001	718.8	279.3	1145.9	210.4	-427.2	68.9
2002	682.6	289.3	1,407.4	240.5	-484.4	48.8
2003	713.1	307.4	1,260.7	256.3	-547.6	51.0

Source: U.S. Department of Commerce. Bureau of Economic Analysis.

(Cooper , 2004)

فهرس الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
سورة النمل رقم 27 / 19 ص 378	إهداء

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول 1.4: تصويت أعضاء من الحزبيين تجاه قضايا التجارة الدولية	124
جدول 1.5: الميزان التجاري للولايات المتحدة مع العالم في السلع و الخدمات	145
جدول 2.5 : أسماء دورات المفاوضات التي أفضت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية	150
جدول 3.5 : اتفاقيات التجارة الحرة بين أمريكا ودول العالم	162
1.6.: جدول يوضح نموذج شامل للدراسة	174

فهرس الملحق

الجدول	الصفحة
شكل (1) يوضح نمو التجارة الدولية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي منذ سنة 1950-2007	197
شكل (2) يوضح تجارة الولايات المتحدة الأمريكية، الاستيراد، التصدير، والقيمة بالمقارنة بالدولار، من سنة 1982-2005	197
جدول (3) يوضع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتاريخ الانضمام	198
جدول (4) يوضح تجارة الولايات المتحدة في السلع و الخدمات، 1986-2003	199

فهرس المحتويات

الصفحة	المبحث
	صفحة العنوان
	صفحة إجازة الرسالة
	الإهداء
أ	إقرار
ب	شكر وتقدير
ج	التعريفات والمصطلحات
هـ	جدول الاختصارات
و	ملخص الدراسة بالعربية
ز	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية Abstract
1	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
1	1.1 مدخل
4	2.1.1 مشكلة البحث
5	3.1.1 فرضية الدراسة
6	4.1.1 أهداف الدراسة
7	5.1.1 أهمية الدراسة
7	6.1.1 مبررات البحث
8	7.1.1 المنهجية
8	8.1.1 المجال الموضوعي
9	2.1 ثانياً مراجعة النظريات الخاصة بدراسة السياسة الخارجية
22	الفصل الثاني: أصول الفكر السياسي الأمريكي
22	1.2. مقدمة
22	2.2 أصول الفكر السياسي الأمريكي
23	1.2.2 أولاً : الفكر السياسي الأمريكي و علاقته بالفكر الأوربي

29	2.2.2 ثانياً المدارس والنظريات التي ساهمت في الفكر السياسي الأمريكي
33	3.2.2 ثالثاً مكونات الفكر السياسي الأمريكي
45	4.2.2 رابعاً الفكر السياسي الأمريكي و دورة في قيام الرأسمالية السياسية
50	5.2.2 خامساً توسع الفكر السياسي داخلياً وخارجياً
52	الفكر السياسي و الرؤية الأمريكية للعالم
53	الفكر السياسي الأمريكي والعلم
56	الليبرالية الجديدة
57	فكرة الامبريالية الأمريكية
58	انتصار الفكر الأمريكي و نظرية صدام الحضارات
58	العولمة
60	الخلاصة
61	الفصل الثالث: السياسة الأمريكية تجاه التجارة الدولية عبر التاريخ الأمريكي
61	1.3 مقدمة
62	2.3 أولاً العصر السياسي لبروز التجار
66	3.3 ثانياً مرحلة التكوين إلى الحرب الأهلية
74	4.3 ثالثاً الحرب الأهلية الأمريكية إلى الحرب العالمية الأولى
90	5.3 رابعاً سياسة العزلة و مرحلة الكساد الكبير 1920 - 1945
97	6.3 خامساً: السياسة الخارجية من خلال المعونة و التجارة من 1945 - 1995
106	الخلاصة
108	الفصل الرابع : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تجارة التجارة الدولية 108
108	1.4 مقدمة
113	2.4 مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية في النظام السياسي الأمريكي
126	3.4 استراتيجيات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية
135	4.4 الخلاصة

الفصل الخامس: السياسة الخارجية الأمريكية ودورها في إنشاء منظمة التجارة العالمية 136	
136	1.5 مقدمة
137	2.5 الفكر والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية
141	3.5 اثر الفكر و السياسة الأمريكية في صياغة أركان منظمة التجارة العالمية
146	4.5 السياسة الخارجية والدور الأمريكي في إنشاء منظمة التجارة العالمية
163	5.5 فوائد إنشاء منظمة التجارة العالمية
165	6.5 السياسة الأمريكية والنظام العالمي
168	خلاصة
169 الفصل السادس: النتائج و التوصيات	
170	النتائج
175	التوصيات
177	المراجع
177	المراجع العربية
191	المراجع الأجنبية
197	الملاحق
200	فهارس
201	جدول المحتويات